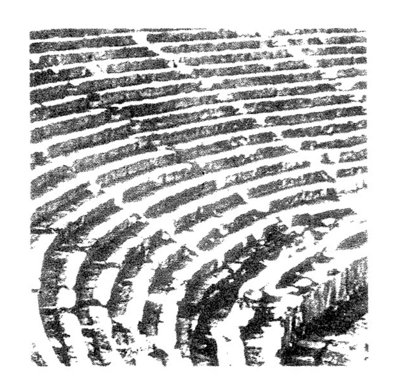
برتران بادى

مارى - كلودسموتس

ترجمة : سوزان خليل



انقلاب العالم

سوسيولوچيا المسرح الدولى

كتاب العالم الثالث



بــرتران بـــادى

مارى-كلود سموتس

انقلاب العالم

سوسيولوچيا المسرح الدولى

انقلاب العالم
سوسيولوجيا المسرح الدولى

تاليف :
برتران بادى / مارى-كلود سموتس

ترجمة: سوزان خليل

الطبعة الأولى
١٩٩٨

الناشر:

دار العالم الثالث

٣٢ شارع صبري أبو علم / باب اللوق. القاهرة

ت وفاكس: ٢٩٢٢٨٨٠

هذه ترجمة لكتاب: Le Retournement Du Monde

تأليف: Bertrand Badie
Marie - Claude Smouts

الناشر: Presses de la Fondation Nationale des Sciences politiques
&
Dalloz

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع
«المركز الفرنسي للثقافة
والتعاون العلمي بالقاهرة
قسم الترجمة والنشر»

رقم الايداع ٥٨١٣ ٩٨
الترقيم الدولي I.S.B.N. 977-5222-22-2

برتران بادى/ مارى-كلود سموتس

انقلاب العالم

سوسيولوجيا المسرح الدولى

ترجمة: سوزان خليل

دار العالم الثالث

مجموعة «قراءات»

Collection "Amphithèâtre":

Jacques Fournier, Le travail gouvernemental, 1987.

Guy Braibant, Le droit administratif français, 2e edition revue et augmentèe, 1988.

Jacques Leruez, Gouvernement et politiqe en Grande- Bretagne, 1989.

Renaud Sainsaulieu, Sociologie de l' organisation et de l'entreprise,2e édition, 1991.

Jean - Charles Asselain, Histoire économique, De la révolution industrielle à la première guerre mondiale,2e édition 1991.

Jacques Lagroye, Sociologie politique, 2e édition, 1993

Marie - Françoise Durand, Jacques Lévy, Denis Retaillé, Le monde: espaces et systèmes, 2e édition revue et mise à jour, 1993.

Marie- Thérèse Join- Lambert et Anne Bolot - Gittler, Christine Daniel, Daniel Lenoir. Dominique Méda, Politiques sociales, 1994.

Jacques Blanc, Bruno Rémond, Les collectivités locales,3e édition revue et augmentée, 1995.

Jean-Jacques Burgard, Charles Cornut, Olivier Robert de Massy, La banque en France,4e édition revue et mise á jour, 1995.

Jean-Charles Asselain, Histoire économique du XXe siécle, tome 1: La montée de l'État (1914 - 1939), 1995.

Jean - Charles Asselain, Histoire économique du XXe siécle tome 2: La réouverture des économies nationales (1939 aux années 1980), 1995.

Bernard Tricot, Raphaël Hadas- Lebel, David Kessler, Les institutions politiques françaises, 2e édition, 1995.

Bertrand Badie, Marie -Claude Smouts, Le retournement du monde. Sociologie de la scène internationale,2e édition, 1995.



إلــى ألـفـريـد جـروسـيـه

الفهرس

الجزء الثالث

تصدعات وعمليات إعادة تركيب

❖

مقدمة

لقد أصبح النظام الدولى هو أكثر النظم السياسية افتقاراً إلى الاستقرار. ولأنه يتألف من عدد لانهائي من الوحدات التى تتحرك جميعها، فهو يتبدل تحت أنظارنا دون أن يتسني لنا تقنينه أو تتبع مصيره. وفى معرض الحديث عن العلاقات الدولية، تصادفنا مصطلحات ذائعة فى واقع الأمر مثل «الفوضي» و «الاضطراب» و «خلايا الثبات». وهذه الاستعارة اللفظية من العلوم الطبيعية والرياضية إنما تعبر عن الاضطراب المحيط. غير أن الأمر المؤسف هو أن تطبيق العلوم الاجتماعية للثوابت الأولية المتعلقة «بالعلوم الجامدة» على جدلية النظام واللانظام لا يعدو أن يكون فى خطواته الأولى، ولم يتفق بعد على طريقة لتصور النظام العالمي. بيد أنه لايمكن، مالم يتم التخلى عن كل معقولية، أن يغفل المرء تحديد الاتجاهات الرئيسية التى تباشر عملها وكيف ترتبط ببعضها البعض. وهو ما ينطبق على وجه الخصوص إذا كان الأمر يتعلق بتدريس العلاقات الدولية!

وهذا العمل ، الذي يعد ثمرة لخبرة التدريس بمعهد الدراسات السياسية، يخاطب الدارسين المتقدمين. والغاية منه، باعتباره مدخلاً أكثر منه عملاً تنظيرياً، هو أن يقدّم لهؤلاء الدارسين موصلاً جيداً عبر خضم الحقائق والنهج المتضاربة التى تشكل مجال دراستهم، وإطاراً تحليلياً يتيح لهم تنظيم الكم الزاخر من المعلومات التى تلاحقهم يومياً، وعناصر للتفكير فى المسائل التى تهم الممارسين والملاحظين فى الوقت الحالى.

ولقد عرضنا هذه الأداة الموصلة انطلاقاً من ظاهرة رئيسية وهى: أزمة الدولة القومية . إن إعادة النظر فيما كان يعد لفترة طويلة الوحدة الأساسية للنظام الدولى لايفسر كل شئ، وإن كان يتيح الربط بين عدد كبير من الظواهر. فلطاما اعتبر المجتمع الدولى، فى الواقع، مجتمع الدولة[١]. ولم يكن النظام الدولي متصوراً، نظرياً أو عملياً على حد سواء إلا عبر التدخل الطوعي للدول. فلم يكن يتسني الحفاظ على التوازنات الرئيسية إلا عن طريق تلك الدول: وهكذا كانت الدبلوماسية مكرسة بوصفها الدالة التنظيمية المتميزة للعلاقات الدولية، وبرزت الحروب كتعبير فريد عن الصراع، ونتيجة مباشرة للسياسات التى ينتهجها كل لاعب دولى.

غير أن هذه الفرضية لم تعد صالحة فى الوقت الراهن، فلقد اهتزت بشدة على أى حال. وهى لا تصمد أمام التحليل الاجتماعى التاريخى ولا حتى إذا ما أخذت المعطيات

المعاصرة بعين الاعتبار. ويضاف تغير المفاهيم إلى الغموض الذى يكتنف الأوضاع الراهنة: حيث أصبح من الصعب على نحو متزايد اعتبار الدولة بمثابة العنصر الحصرى والمطلق فى النظام الدولى. ولقد بدا هذا النظام ، منذ ذلك الوقت، وكأنه قد أصيب بالفوضوية: وتعزى الفوضى الدولية التى أصبحت حقيقة مؤكدة وقد أوشك القرن العشرون على الانتهاء – فى جانب كبير منها – إلى الصعوبات التى يواجهها الممارسون ، بل والمراقبون أيضاً، فى تحديد هوية اللاعب الأولى، والسيطرة على هؤلاء اللاعبين عددياً، إضافة إلى اللعبة المعقدة التى تنبثق عن ذلك.

وفى الوقت الذى أصبحت فيه العلاقات الدولية، دون أن تخرج تماماً من أيدى الدول، هى أيضاً من صنع المشاريع المتعددة الجنسيات، والكنائس، وجماعات الضغط عبر القومية، وتوابع الاتصالات، بقدر ماهى نتاج تركيبة الأفراد، والمهاجرين سراً، والطلبة الأفارقة أو الآسيويين الذين يأتون للدراسة بالجامعات الغربية، أو من يكتفون بمجرد استهلاك المنتجات المستهلكة، تتضاءل فرصة وضع معايير فعالة، كما تقل فرصة تجنب نشوب الصراعات أو مجرد إدارتها، وكذلك إمكانية التوصل إلى نماذج تحليلية صالحة وفاعلة.

وأمكن التأكيد، فى ظل هذه الظروف، على أن العالم قد عاد إلى وضع النمط الإقطاعى، وأنه ارتبط من جديد بشكل من أشكال الفوضوية، بل حالة العودة إلى الطبيعة[٢]. بيد أن الأمر الفعلى، دون التمادى إلى هذا الحد، هو أن النظام الدولى يتجه بالأحرى نحو مظاهر الانفجار أكثر مما يسير فى اتجاه الصورة المثالية للمجتمع المتحضر.

غير أنه سيكون من قبيل التعسف القول بوجود انفصال مطلق. فالدولة أبداً لم تكن هى اللاعب الوحيد فى مجال العلاقات الدولية. فلقد نجحت الدولة، وهى عارض من عوارض التاريخ، وناتج من نواتجه على أي حال، فى تطريق المسرح الدولى طبقاً لصورتها الخاصة، وإن كان هذا الوهم لم يستمر فى أكثر الأحيان إلا عن طريق الحيل. فحصر المسرح الدولى فى حيز أوروبا وأمريكا الشمالية أمكن من خلاله الإيهام بأن الدولة هي أحد المعطيات العالمية، مع أنها لم تكن كذلك قط. أما وقد فقدت تلك المصداقية، فإن عليها أن تواجه فى الوقت الراهن أزمات شتى وتحديات عدة تفت فى عضدها، لصالح لاعبين جدد على الأخص يجمعون من جانبهم ، موارد تزداد خطورتها شيئا فشيئاً.

وهنا نعجز عن استعادة السوسيولوجيا التاريخية للدولة، وعن البحث من جديد فى الكتابات العديدة المستلهمة منها [٣]. ولانملك سوى الإشارة إلى أن تعريفها تعريفا دقيقاً يفضى إلى تحديد موقعها من حيث المكان والزمان. فالدولة تفترض التمييز بين العام والخاص،

والخروج على سياسة المجتمع المدنى، فى الوقت الذى تنطوى ضمناً على المركزية وتأسيس الحيز السياسى. ولقد اكتسبت، باعتبارها دولة قومية، الطابع الإقليمى طبقاً لبنية هندسية تتجاوز فى الوقت ذاته منطق المدينة – الدولة ومنطق الامبراطورية ، حتى تحافظ على الحد الأدنى للترابط الاجتماعى السياسى، أى على الشعور بالانتماء المشترك والتضامنى بين مواطنين يجمعهم الوعى بأن تكون لهم ذات الهوية الواحدة. وهذه الصياغة كلها مسجلة على صفحات التاريخ، تاريخ أوروبا الغربية وخروجها من فوضى العصور الوسطى. ومن هذا المنطلق، فإن شبهة الخصوصية تطاردها بالفعل. والتحليل الواعى لتكوين الدولة يبين، على الأخص، أن هذا الأصل لا ينسب إلى النظام الدولى: فاكتشاف النظام الدولى الحديث يلى إنشاء الدولة ولا يسبقها، وهو يتعلق بالنتائج لا بالأسباب. ومن هنا فإن النظام الدولى، وهو نتاج للدولة وليس منتجاً لها، يتأثر فى شكله وفى قدراته بالإخفاقات والأزمات التى تؤثر على نموذج الدولة. ولأنه يحمل بصمة اكتشاف سياسى داخلى أساسا، فقد تمت مواءمته طبقاً لمنطق لم يكن له تأثير كبير عليه فى الواقع: أى أنه ، كعامل من عوامل التعميم القسرى للدولة ، قد تحول فى وقت متزامن حسب التدفقات عبر القومية خارج الدولة، حيث لم يكن بوسعه سوى تسجيل إنجازاتها المتنامية وتأثيراتها المتعاظمة على عمله ذاته.

وعندما سادت الدولة القومية فى أوروبا، مع إبرام معاهدات وستغاليا (١٦٤٨) على وجه الخصوص، اصطنع بذلك نظام دولى بحكم الواقع لا يتحقق إلا نتيجة تكون نظم سياسية تنبثق عن ديناميات داخلية. وبحكم استقلالية الدولة عن النظام الدولى كاكتشاف، فقد كان لها تأثيرها العميق عليه، فى المقابل، إلى حد تشكيله طبقاً لصورتها. ويعزى إلى هذه الأسبقية للدولة أن النظام الدولى قد غدا نظاماً للدول القومية. والواقع أن السمات الرئيسية لمنطق الدولة تبدو باعتبارها العناصر التى تتألف منها اللعبة الدولية المعاصرة وهى: الإقليمية، والسيادة، والأمن. فلقد أدى تعميم نظام إقليمي متجانس بصفة خاصة إلى التعميم الكونى للنموذج القومى وإلى تقسيم الحيز إلى اقاليم محدودة ومؤسسية وتعرض فى قوالب شرعية،. وينطوى مبدأ السيادة على تغيير دولى مزدوج: فهو يضع فرضية قوامها أن السلطة النهائية تكمن فى كيان الدولة القومية؛ وهو يفترض أنها تملك احتكار العنف المادى المشروع على أراضيها الخاصة. وأخيرا ، فإن لمبدأ الأمن نتيجة بديهية: فالدولة قد استحدثت لإشباع حاجة رعاياها إلى الأمن، وعلى ذلك فإنها سوف تتصرف، بالضرورة وبطريقة مشروعة، على المسرح الدولى بحيث تضاعف إلى أقصى حد أمنها المنشود حينئذ باعتباره السمة الأولى للمصلحة القومية. بل إنه يمكنها استخدام هذا الجدل لمطالبة رعاياها بمزيد من الالتزامات، طبقاً لنموذج «الدولة المبتزة» الذى ندين به لشارل تيللى: Charles Tilly(٤)؛ وهنا

يجد التفاعل بين الدولة والحرب واحداً من أهم الأسس التى يستند إليها.

إلا أن هذه العوامل جميعها ليست قابلة للتعميم بالضرورة. فالصلة الوثيقة القائمة بين الخروج على الإقطاع وبناء الدولة تحد بالفعل من درجة تدويل بعض المجتمعات الأوروبية، مثل المجتمع الانجليزي على سبيل المثال. وبتعميم أكبر، فإن الدولة مرجعها إلى تاريخ سياسى واجتماعى وثقافى ليس من العالمية فى شئ. ويفترض بناء الدولة أدنى حد من التمييز بينها وبين المجتمع المدنى، وإنشاء سوق وتكافلات ترابطية لا نجدها فى جميع مسارات التنمية.

وبالمثل ، فإن نموذج الدولة يرجع إلى عملية تفريد للعلاقات الاجتماعية التى رأيناها تتجزأ فى أوروبا الغربية قبل الثورة التجارية بوقت طويل، والتى تبين أنها الأساس الجوهرى لعلاقة المواطنة، حيث إنها تهيئ الظروف المواتية لانتماء المواطن المباشر والذى يحظى بالأولوية للدولة. وهذه المغامرة لم تتكرر فى مكان آخر، فى حين تبقى أو يعاد، فى أفريقيا وآسيا بل وفى امريكا اللاتينية ذاتها، استنباط علاقات اجتماعية ذات طبيعة جمعية تحافظ على انتماءات متعددة وتعرقل عملية إنشاء احتكار من جانب الدولة للعنف المادى المشروع(٥). وفى المقابل، فإن احتمال أن ينشأ، فى هذه الحالة المجازية، عقد على النمط الذى وضعه هوبز Hobbes بين الفرد والدولة هو احتمال ضعيف بالأحرى، حيث يضع الأول ثقة محدودة فى الثانية ويحبذ البحث عن وعود أمنية داخل شبكة الانتماء الجمعى الخاصة به: وتتجلى هذه الظاهرة فى الدول القبلية على النحو الذى تأسست به من موريتانيا وحتى اليمن؛ وإن كنا نجدها أيضاً فى أفريقيا السوداء المعاصرة كما فى بلدان الشرق الأدنى. ومن المنظور الدولى، تقلب هذه الظاهرة النظام الدولى رأساً على عقب، بما تنطوى عليه من نشر الوظائف السياسية، بل وكذلك العنف والأعمال الأمنية. وهكذا يعاد النظر كلية فى فرضية بسيطة هى النظام الدولى الذى يتألف من دول ذات سيادة.

وأخيراً، تصطدم عولمة نموذج الدولة بالاختلافات الثقافية. فاليهودية، والإسلام، والثقافات الآسيوية والأفريقية بالأحرى، تعطى للسياسة مغزى لا نجده فى فئات الدولة، وتقيم مفهوماً للنظام الدولى يتميز عن تلك الفئات ويؤدى هذا التوجه إلى معضلة: فإما أن تعطى الأولوية للثقافات الداخلية وتنشأ، على غرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ممارسة إحيائية تنفى فاعليها خارج المجتمع الدولى؛ أو تتبنى الطبقة الحاكمة الممارسات السياسية والدبلوماسية الغربية، كما هو الحال على وجه العموم، مخاطرة بذلك بعدم فهم الجماهير لها وإتاحة الفرصة لنشأة كيانات فرعية مستقلة تتجه إلى اللعب بورقتها الخاصة على المسرح الدولى، كما هو الحال بالنسبة للتواريج فى الساحل، أو عناصر الدان أو المانو فى ليبيريا، أو الأكراد فى

الشرق الأدنى، أو القبائل المتمردة شمالى اليمن(٦).

وعلى هذا النحو، ولهذه الأسباب ذاتها، يتفاوت إلى حد كبير مدى تقبل القواعد والقيم التى تحكم النظام الدولى من لاعب إلى آخر. ويحمل القانون الدولى العام، والممارسات السياسية، بل والقواعد التى تنظم القرارات الدولية، كل بطريقته، بصمة الهوية الخاصة بالدولة. وسواء كان من يتصدى للصراعات التى تنشب بين دول الشمال ودول الجنوب هى الأولى من حيث الحق أو الثانية من منظور العدالة، فإن ذلك يشكل أكثر من عنصر من عناصر الجدل: إذ نجد هنا على وجه الخصوص تعبيراً عن تضارب النبرات، حيث يتعارض حق الدول مع عداله الشعوب.

وتواجه عولمة الدولة على هذا النحو المحفوف بالمخاطر تحدياً مزدوجاً. أولاً: تهتز أركانها بشدة من جراء انتشار اللاعبين عبر القوميين الذين يفلتون من سيادة الدول، إن لم يكن بقوة القانون فبحكم الواقع. وهى عملية ليست بجديدة فى حد ذاتها، الأمر الذى يشير إلى أن النظام الدولى لم يقتصر قط على مجرد تجمع من دول ذات سيادة: فالتدفقات الديموغرافية كانت دائماً محكومة بدرجة أو بأخرى، والتدفقات التجارية تحررت شيئاً فشيئاً من وصاية المركنتيلية(*)؛ وعلى وجه الخصوص ، تجاوزت تدفقات الأفكار والأيديولوجيات والقيم والتدفقات الثقافية والدينية الحدود على الدوام، وأفلتت من رقابة الدول ، بل ومن البنية الأساسية المعيارية للنظام الدولى. غير أن الفترة الراهنة قد عجلت بهذه العملية على نحو ظاهر تماماً. فأوجه التقدم، بل والتعقيد، فى دعامات الاتصال قد بلغت حداً ازدادت معه تلك التدفقات كثافة، مما يجعلها تفلت بسهولة أكبر من أية رقابة تمارسها الدولة: وعلى سبيل المثال، يعتبر الدور الذى تلعبه الاقمار الاصطناعية فى بث المعلومات، وفى استقبال برامج التليفزيون الفرنسى فى بلدان المغرب؛ أكثر وزناً فى مجال العلاقات الدولية من الدور الذى تضطلع به أية ممارسة دبلوماسية تقليدية. وبتعمق أكبر، فإن حركية الفرد فى قلب النظام الدولى، وقد أصبحت ملحوظة وتزداد سهولة شيئاً فشيئاً، تتجه نحو منحه موارد معينة تجعل منه شئياً فشيئاً لاعباً بالمعنى الحقيقى على ساحة العلاقات الدولية، فى مواجهة وصاية الدولة التى لا تفتأ تنحل وتتضاءل قوتها شيئاً فشيئاً: وهكذا نجد أن مديراً لإحدى الشركات المتعددة الجنسيات، أو مسؤولاً عن نقابة للطيارين العاملين على خطوط تجارية أو ممثلا لإحدى الكنائس، يتحركون على المسرح الدولى بهامش من الاستقلالية لا يستهان به.

(*) مركنتيلية (نظام اقتصادى نشأ فى أوروبا خلال تفسخ الإقطاعية لتعزيز ثروة الدولة بتنظيم الاقتصاد واعتبار المعادن الثمينة ثروة الدولة الأساسية) (المترجمة)

وبشكل موازٍ، تفقد الدولة ذاتها قوتها بل وحتى هويتها. فهى من موقعها التاريخى أبعد من أن تتجاوز الزمن: ولم يعد الجدل الذى يحمل طابع مذهب التنموية والذى يطالب بعقلانية خطية يصمد أمام التحليلات التى تشدد، عكس ذلك، على تفاقم الأزمة الداخلية التى تعصف به. والدولة قد نشأت، وفقاً لميثاق هوبز(*)، كيما تلبى حاجة زمنية: بدأت مادية فى أول الأمر، ثم اتسع نطاقها ليشمل مجالات أخرى. وكان لهذا التطور أثره المباشر على العلاقات الدولية: فالدولة، وقد غدت مسؤولة عن الأمن الاقتصادى ثم الاجتماعى، اشتبكت شيئاً فشيئاً فى مفاوضات دولية تجاوزت القطاعات السياسية والدبلوماسية، فكان لكلية وجودها وتخفيف وظائفها أثرهما فى تعزيز شكل اللعبة الدولية باعتبارها لعبة تجرى بين الدول.

وقد تطورت هذه المعطيات فى الوقت الراهن. فظهرت دولة الرفاهة، فى مواجهة التزايد المستمر فى الطلب، إلا أن أداءها يتضاءل أكثر فأكثر، تاركة للحيز الخاص مهمة ضمان الحماية الاجتماعية أو استكمالها على أى حال. وازاء هذا الاختلال المتنامى بين العرض والطلب، أصيبت الدولة الغربية على مايبدو بفقدان المشروعية على نحو متزايد. ولم تعد الحماية الاقتصادية تتسم بالفعالية التى شهدها العهد الكينزي(**). أما وقد أصبحت الدولة، باعترافها هى ذاتها، عاجزة عن السيطرة على تحركات البورصة، وتواجه صعوبة فيما تبذله من محاولات للتحكم فى تدفقات رؤوس الأموال ، وغير قادرة فى كثير من الأحيان على التصرف فى المستويات العليا، فإنها لم تعد تتمتع بالمصداقية الاقتصادية التى تضفيها عليها النظرية التقليدية الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تواجه حيزاً اقتصادياً عابراً للقوميات فحسب ، بل تجد نفسها أيضاً فى مواجهة قطاع اقتصادى غير رسمى يحد من كفاءتها ومن قدرتها، لاسيما فى المجتمعات النامية. وعملية النكوص هذه تصيب الأمن المادى ذاته، والذى كان يشكل الضمانة الأولى التى ترتكز عليها مشروعيتها ومصداقيتها. ومن هذا المنظور، يخفى انتشار العنف وراءه حقيقة تتصل إلى حد كبير بعمل العلاقات الدولية ذاته: فانخفاض عدد اللاعبين الدوليين، وادعاء اللاعبين اللادوليين بالتأثير على المسرح الدولى إنما يشكل تهديداً متزايداً لاحتكار العنف المادى من جانب الدولة. ويرتبط بذلك جزئياً ظاهرة تفاقم الإرهاب. فهى ، بنزوعها إلى التطور التكنولوجى، تضفى على المواجهة الدولية العنيفة طابعاً لا مركزياً يقيد كذلك الوضع المتميز بل والحصرى الذى كانت تشغله الدولة فيما مضى. وهو ما يقودها إلى الاعتراف بعجزها حتى داخل المساحات الاجتماعية الداخلية التى تتعلق بكفاءتها: وإزاء ازدهار الإرهاب، وكذلك فى مواجهة المشاكل الناجمة عن انتشار أشكال

(*) هوبز توماس (١٥٨٨ - ١٦٧٩): فيلسوف انجليزى أيد الحكم المطلق (المترجمة).

(**) كينزى (متعلقة بمذهب كينز الاقتصادى القائل بالتدخل الرسمى فى سبيل إنماء الإنتاج والوظيفة. (المترجمة).

لعنف التى تتزايد صعوبة السيطرة عليها، سواء كان الأمر يتعلق بثورات المدن، أو بالانفجارات التي تنشب بين الجماعات أو التوترات التى ترتبط بعملية تكامل ناقصة، فإن ذلك يحملها على تحريض الجماعات الترابطية، بل وعلى تقبل أو حتى تشجع بعض أشكال الحماية الخاصة. وأياً كان الأسلوب الذى يقع عليه الاختيار، فإن إحباط احتكار الأداء الأمنى ينزع عن الدولة بالتالى جانباً مهماً من مشروعيتها. وهذه المظاهر المتعددة لانحسار قدرة الدول تنال ولاريب من قيمة الطاعة المدنية، وبالتالى من درجة فاعليتها الدولية.

كما إن هذه العمليات فى مجملها تتضاعف بشكل ملموس. ويشعر الفرد، بوصفه عضواً فى المجتمع المدنى، بأنه طرف مباشر فى اللعبة الدولية حتى فى حياته اليومية. وباعتباره مواطناً فى الحيز العام، فإنه يميل على العكس إلى إيلاء قدر أقل من الاهتمام للعمل الدبلوماسي- العسكرى الذى تضطلع به الدولة. ولما كان هذا العمل يزداد حرفية وامتداداً، فإنه يثير فى الأكثر فضول المشاهد: فالمواطن وهو يرقب اجتماعات القمة التى يعقدها رؤساء الدول، بل وكذلك انتشار العمليات العسكرية المحترفة التى لا تعمد إلى تعبئته على الإطلاق، يتجاوز شيئاً فشيئاً نطاق الدولة كى يدخل المسرح الدولى، فى الوقت الذى يكتسب فيه المجتمع المدنى الطابع الدولى دون صعوبة كبيرة.

وهذه الأزمة التى تجتازها الدولة لها مظاهر أخرى بالتأكيد، فى الوقت الذى يزداد فيه انتشار العلاقات الدولية على الصعيد العالمى ودون المستوى القومي. ففى الحالة الأولى، التى تطابق البنية الأوروبية على وجه الخصوص، تنحو علاقة انتماء المواطنة إلى الانقسام، بينما تتجه الدولة إلى التعايش مع كيانات أخرى تملك مواردها الخاصة، ولها مجموعة موظفيها ونظامها البيروقراطى الخاص. وفى هذا الصدد، نجد أن ستيفن كرازنرStephen Krasner، وهو يسوق مفهوم «الأنظمة الدولية» بغرض تصميم نظم فرعية دولية تشترك فى ذات المعايير والمبادئ والقواعد والإجراءات الرامية إلى توجيه العلاقات بين اللاعبين الذين يؤلفونها، كان يدرك عمليات التكامل تلك التى تتجاوز بالفعل المفهوم التقليدى للسيادة المطلقة للدول[٧]. غير أن علينا أن نسلم بأن التحليل هنا لا يقدم مزيداً من الإيضاحات: فهذه «النظم الدولية» هى فى الوقت ذاته نظم فرعية اقتصادية وزيادات إضافية للدول، وهى تشكل بالتالى مساحات يتشابك فيها لاعبون، ومصالح ، ومن ثم استراتيجيات تخضع لمناهج منطقية متناقضة.

والديناميات الطاردة المركزية تتسم بتعقيد مماثل. فهى تتعلق كذلك بعمليات اللامركزية ونشر الإقليمية، وتحديد البناء الجمعي والتعبئة الترابطية. وتعبر العمليات الأولى عن نفسها بقوة أكبر إذا ما استندت إلى شعور يتعلق بالأقلية، سواء فيما يتعلق بالكتالانيين فى أسبانيا، أو

سكان كيبك فى كندا، بصرف النظر عن عمليات التحلل تحت مستوى الدولة التى نشهدها في أنحاء عديدة من أوروبا الشرقية، أو عمليات التعبئة القومية لسكان التيبت أو الأكراد أو القبيليين(*) .. وسواء نجحوا فى إضفاء الطابع المؤسسى، كما فى الحالات الأولى، أو ظلوا فى حالة منازعة كما فى الحالات الأخرى. فإن كلاً من هذه الحركات ينشد هويةً دولية ويطمح إلى أن يسوس الدول التابعة، بل وأكثر من ذلك إدارة جانب من علاقاتها الدولية على أقل تقدير.

ومن الصعب أن يشمل هذا التحليل البنى الجمعية الجديدة. فالنتيجة المباشرة لنقص المشروعية الذى تعانى منه الدول، غير الغربية فى المقام الأول ، هى أنها تعبر عن إعادة تنشيط انتماء الأفراد للجماعة الطبيعية التى ينتمون إليها، سواء كانت هى القبيلة، أم الأسرة، أم العشيرة أم القرية. وتزداد خطورة تلك العملية إذا ما تغلب الانتماء الناشئ على هذا النحو على انتماء المواطنة، الأمر الذى يضعف القدرات التعبوية التى تملكها الدول ويدخل الأفراد فى هياكل اجتماعية ذات أهلية دولية فعلية. وتشيع تلك الظاهرة فى الحياة السياسية الأفريقية، حيث تزداد حدتها عادة فى صراعات بعينها، على نحو ما يتضح على سبيل المثال من قضية الصحراء الأسبانية سابقاً، وبعض الأسر الصحراوية أو الموريتانية التى تربطها علاقة ولاء شخصي لعاهل المغرب ، متحدية بذلك منطقة تسوية الصراعات الدولية فيما بين الدول. وتنطبق الملاحظة ذاتها فيما يخص علاقات الموالاة التى تربط بعض الأسر أو بعض العشائر السواحلية أو اللبنانية، متجاوزة بذلك منطق الحدود ذاته[٨]؛ كما يمكننا أن نطبقه أيضاً على المحركين الأوائل للصراع فى أفغانستان، وفى كشمير، وزعماء قضية رواندا، وليبيريا، ونيجيريا، وتشاد، والحرب القديمة فى اليمن، وغيرها.

وأخيرا، فإن التعبئة الترابطية تشكل على نحو متزايد مصدراً لإضعاف الولاء للدولة. فالأزمة التى تجتازها تلك الدولة، بل وكذلك عمليات التطور والتحول التى تشهدها أنماط عمل السوق والحياة المهنية، تعمل على زيادة إدراج بعض الفئات الاجتماعية فى المجتمع المدنى، وعلى تخفيف حدة ارتباطاتها داخل الشبكات الترابطية . بل إن بعض تلك الفئات تملك بالفعل بعداً دولياً يضفى عليها، بوصفها من المنظمات غير الحكومية وضع اللاعب فى النظام الدولى، الذى يختلف عن الدولة بل ويقف منها موقف المنافسة. وقد تكون هذه المنظمات ذات طابع ديني، ومن ثم فهى تشمل الكنائس بقدر ما تضم الطوائف، وهى المنافس البارز للدولة فى المساحات الاجتماعية التى يتراجع داخلها الولاء للدولة؛ كما قد

(*) قبيلى (من القبيليين سكان المنطقة الجبلية فى الجزائر، أو متعلقة بهم) (المترجمة).

تكون ذات طابع علماني وتجمع بين أسر سياسية أو نقابية، أو جمعيات للفكر ومنتديات للتأمل، أو تجمعات ذات نزعة إنسانية، بل وقد تضم، فى نهاية المطاف، عدداً لا حصر له من الشبكات التضامنية التى تتجاوز نطاق الحدود لتربط بين خريجى نفس الجامعات التى تحظى بمكانة متميزة وتعد مركز إشعاع دولى، أو لا تعدو أن تكون بمثابة همزة الوصل بين ذات التجمعات.

وهكذا تنزع صفة الدولية عن النظام الدولى الذى لم يكتسب هذا الطابع قط فى واقع الأمر، فيباشر عمله شيئاً فشيئاً داخل حيز ملحوظ من عدم الاستقرار، بل والفوضى. وكلما ازدادت تلك الظاهرة حدة، كلما تضاعفت الفائدة للأفراد وللمجتمعات باستعادة ما كانت الدولة تملكه فعلياً أو اعتبارياً. ومن ثم فإن الحيز الدولى يخضع شيئاً فشيئاً لديناميكية التفجير التى تتعهدها تعددية ثقافية يتكشف يوماً بعد يوم صعودها إلى القوة، فى الوقت الذى تجتازه على نحو فعال تدفقات عابرة للقوميات ما فتئت تزداد نشاطاً وبنائية، تجوبه، بل وتربط أوصاله.

إن «ثأر المجتمعات» هذا لايخلو من الخطورة[٩] ، بل إنه يحمل فى طياته نذر الاختلال، بما يخلقه من فوضوية. فالنظام الدولى، إذ يخضع لتأثير تخفيف اللاعبين بما يتسم به من حدة، يفقد شيئاً فشيئاً قدرته على حفظ النظام، وإدارة علاقات القوة، وترسيخ نموذج معيارى مقبول لدى الجميع. وفى الوقت ذاته، فإن تنامى الممتلكات الجماعية، وازدياد أهمية ما يتعذر قسمته فى مجال مجزأ ومقطع بالإضافة إلى ذلك، إنما يضاعف من خطورة قدرة النظام الدولى على الحفاظ على أدنى حد للأداء.

وهذه التحولات ومظاهر التدهور تقتضى بذل الجهود لإعادة البناء. إعادة بناء المعرفة، مادام النظام الدولى المعاصر لايفتأ يبتعد عن التقليدية: فإلى جانب النماذج الواقعية التى تسلم بالسيادة المطلقة للدول، أو النماذج العضوانية* التى تستسلم لوهم التكامل الأولى للنظام الدولى، يجب أن تعيد سوسيولوجيا العلاقات الدولية بناء هيكلها النظري فتنهل من الآفاق الجديدة التى تفتحها أمامها التطورات الجارية فى علم الاجتماع الداخلى، أو فى العلوم السياسية المقارنة، أو فى دراسة التدفقات العابرة للقوميات. وإعادة بناء الممارسات أيضاً: فإلى جانب الأعمال الدبلوماسية التقليدية، تشتق أشكال جديدة من التكامل فى القوة التى لا تزال غير محققة بعد، وإن كنا نعلم الآن أنها توجد، على طريقة الطباق، أشكالاً جديدة للاستبعاد.

---

*عضوانية (نظرية فلسفية تجعل الحياة صادرة عن الأعضاء) (المترجمة).-

الجزء الأول

اقتحام المجتمعات

الفصل ١
الانفجار الثقافي

إن إخفاق العمومية(*) الدولية يشير في بادئ الأمر إلى استعادة الثقافات لعنصر القوة. فنظريات الخصوصية لم يعد من الممكن معالجتها باعتبارها مجرد انبعاثات للماضي، في حين أن مفهوم المأثور، الذى كان ينظر إليه فيما مضى باعتباره من المفاهيم المتخلفة، بل وربما تحول إلى ضرب من الفنون الشعبية في بعض الأحيان، بدأ يكتسب معنى جديداً، للإشارة إلى عمليات الإحيائية، أي إعادة اكتشاف ثقافات معينة، مع افتراض أنه يمكن اعتباره أساساً لبناء نماذج بديلة للحداثة. وهذه غاية اللاعب على أى الأحوال. أما فيما يخص المنهج الاجتماعى، فله غايتان مختلفتان: أولاً تفسير استراتيجية اللاعبين غير الغربيين، أى لجوئهم إلى نموذج للسلوك الدبلوماسى ينضوى تحت عدة عقليات لا تعرض لها النماذج التعميمية؛ ثم فهم تعددية النظم السياسية المنبثقة عنها والتى تخل بالنموذج المتسق للنظام الدولى. فمن الجانب الآخر لهذا الاستخدام المنهجى، قد تصبح الثقافة أيضاً موضوعاً للتحليل، حيث تنضوى فى سياق مزدوج له تأثيرة بالضرورة على سوسيولوجيا العلاقات الدولية: سياق الانطلاق المبهم للنزعات القومية، وسياق الثقل المتزايد للمقدس فى نشاط المسرح الدولى ذاته.

من منطق واحد إلى عقليات متعددة

إن إعادة اكتشاف مفهوم الثقافة مؤخراً ساهمت فى العمل النقدى[١]. ويفترض هذا المفهوم، الذى اختلقه علماء الأنثروبولوجيا لتحليل مجتمعات ضيقة الأبعاد تتسم فضلاً عن ذلك بدرجة عالية للغاية من التكامل، بذل جهد دءوب لإعادة تعريفه قبل استخدامه فى تحليل مدى التعقيد الذى تتسم به المجتمعات الحديثة.

فإذا ما انعدم هذا التحفظ، أدى ذلك مباشرة إلى أفكار وهمية بل وكانت ثمة خطورة فى أن يشبه بعض أنواع الخطاب الأيديولوجى التى يعتنقها بسهولة بعض لاعبى النظام الدولى المعاصر.

* عمومية (مذهب لايعترف بأية سلطة إلا بالقبول العام، بعكس الفردة والذرية؟. (المترجمة).

ويتمثل الوهم الأساسي في المادية، بافتراض أن الثقافات هي كيانات حقيقية يتيح فحصها للمختصين بالعلاقات الدولية أن يرفعوا ورقة الثقافات. واحتمالات ترجمة هذه الرؤية متعددة: فالحديث يدور حول **الشعوب** وروحها، أو البنى الموضوعانية(*) **للأمة**، أو **الهويات**، أو الحضارات كما لو كان يمكن، في كل منها، تعيين حدود جماعة اجتماعية دائمة الوجود، مستقلة عن إرادة وخيارات، هي ذاتها متقلبة ومعقدة، يملكها اللاعبون الذين تتألف منهم تلك الجماعة. وهذه البنية الذاتية تثرى المفهوم الجديد للجغرافيا السياسية الذى يقدم، على غرار صمويل هتنغتون Samuel Huntington، تحليلاً للنظام الدولى عبر فرضية «اصطدام الحضارات»[٢]. وهى رؤية غير مبررة. ويرجع ذلك إلى أسباب منطقية فى المقام الأول: فعالم الاجتماع يفتقر إلى معايير موضوعية لتحديد الأساس أو الدالة المعبرة عن حجم أية جماعة اجتماعية ومدى استقلاليتها بالدرجة التى تؤهلها لأن تكون لها ثقافتها الخاصة، ولتعذر الإجابة عن هذه الأسئلة، مازال الغموض يكتنف العديد من مواضيع الساعة والجدل لايفتأ يدور حولها: هل يمكن الحديث عن شعب بسكى(**)، أو كتالانى أو بريتونى؟ وعلى الجانب الآخر، فإن الهوية ليست مادة ملازمة لأية جماعة، بل هى محصلة بنية ما: فوراء كل تأكيد للهوية، توجد استراتيجية سياسية، ولعبة يمارسها لاعبون، تثير أعمالاً للتعبئة السياسية وتعززها، وتصبغ الهويات وتغيرها، كما تعيد تعريف أبعادها وطبيعتها. ولا تنفصل الهوية عن الممارسة السياسية فى هذه الناحية[٣]..

الثقافة والعلاقات الدولية

واقع الأمر أن الثقافة تلعب دوراً فى ذلك كمتغير وسيط، بما تضفية من معنى على العلاقة بين الممارسة التعبوية والنتاج الذاتى. وهو ما يتفق مع التعاريف التى أطلقت على الثقافة مؤخراً. فلم يعد ينظر إليها كنظام مشترك للقيم، إلى حد تضاءلت معه بصفة خاصة فرص التوصل إلى توافق فى الآراء بشأن قيم معينة فى الجماعات الاجتماعية الحديثة؛ كما أنه لايمكن تمثلها فى المأثور، حيث تتغير وتتحول وتتكيف مع الظروف. ومنذ التجديد الذى أجراه عالم الأنثروبولوجيا الأمريكى كليفورد غيرتز Clifford Geertz فى نظرية الرموز والعلاقات فكان له قصب السبق فى ذلك، أصبح ينظر إليها كنظام **للمعني يشترك فيه عامة أعضاء نفس الجماعة**: وعلى ذلك فإن الثقافة تحدد مجموعة الرموز التى يتفاهم بها اللاعبون فى اللعبة الاجتماعية، كما تشير فى الوقت ذاته إلى المعنى الخاص الذى يتخذه العمل الاجتماعى والمؤسسات الاجتماعية فى كل جماعة[٤]. وهكذا تضفى الثقافة معنى

---

*موضوعانية (نظرية تؤكد على الحقيقة الموضوعية المتميزة عن الخبرة الذاتية) (المترجمة).

** بسكى (نسبة إلى بلاد البسك بين فرنسا وأسبانيا (المترجمة).

على مفهوم الهوية ذاته وتعمل، من هذا المنظور ، بطريقتين مختلفتين على الأقل فى البنية الذاتية.

هى تساعد، أولاً، فى تحديد احتمالات نجاح التعبئة الذاتية: فلايمكن لهذه التعبئة أن تتحقق إلا إذا كانت هناك دعوة إلى الانتماء لمجموعة يتعارف الأفراد فى داخلها على أساس أولويات محددة. وهكذا ندرك أن التعبئة الوطنية تتعذر بصفة خاصة فى المجتمعات التى تعانى من نقص فى رابطة الرموز، الناجمة عن رابطة اللغة على سبيل المثال. وتعتبر حالة نيجيريا حيث تتواجد ١٧٨ لغة دليلاً على فشل السياسة الإعلامية التى عجزت عن الدعوة إلى الوحدة الوطنية. وفى المقابل ، فإن النجاح السريع للبنية الوطنية فى المجتمعات الأحادية اللغة، لاسيما فى العالم الاسكندنافى، يكشف عن قدرة الرمز على تجسيد تلك العملية. وعلينا أيضا أن نعترف بأن الرمز اللغوى ليس هو الرمز الأوحد، بل يلعب الدين والعرف وعلم البيئة دوراً مماثلاً. كما ينبغى تجنب المناداة باستقلالية رابطة الرموز تلك، فهى مركبة إلى درجة يتعذر معها أن تصمد كمتغير يفسر النتاج الذاتى. فقد نجحت الأطر اللغوية والدينية والعرقية والاقتصادية فى أن تنتج، حسب عمليات التعبئة السياسية، مساحات ذاتية ذات أبعاد دنيا أو عليا، وفقاً لخطوط تقسيم هى ذاتها أبعد ماتكون عن الاستقرار تاريخياً: فالهوية الكردية لم تكن على الدوام، فى ذاكرة التاريخ، ناقلة للتعبئة، وكذلك لم تكن هوية التامول(*) ؛ ولم تتبع الهويات البلقانية، وهى شديدة التقلب، التقسيمات اللغوية أو الدينية أبداً: فالصرب والكروات يتحدثون نفس اللغة؛ ويسعى السلوفاك الشرقيون والسلوفاك الغربيون إلى التميز عن بعضهم البعض، وإن كانوا ينتمون إلى نفس المجموعة اللغوية(٥) ...

غير أن المتغير الثقافي يلعب دوراً وسيطاً على وجه الخصوص بما يضفيه من معان مختلفة على الهوية. فيمكن لتلك الهوية، حسب الثقافات، أن تتجسد فى الأمة أو فى القبيلة، أو أن تتخذ الطابع الإقليمى أو تمتزج مع الهياكل الجماعية التى ترفض أية محاولة لإنشاء حيز. وهكذا نجد أن الأمة، كما سنرى، ماهى إلا أحد أشكال تجسيد الهويات، حيث يمكن كذلك أن يؤدى إحياء الذات إلى توطيد الإطار الوطنى، أو إلى تفتيته، كما فى أفريقيا أو فى أوروبا الشرقية، بل وحتى تحلله جزئياً على الأقل فى مجموعات أكثر اتساعاً، كما هو الحال فى العالم الإسلامى. وفى بعض الثقافات، كالإسلام على سبيل المثال، أو فى العالم الهندى، قد تتعارض البنية الذاتية والبنية الوطنية– أو قد لا تمتزج على الأقل– فتفضى بذلك إلى توترات تؤثر تأثيراً خطيراً على النظام الدولى(٦) .وعلى وجه العموم، فإن الدلائل الأولية للانفجار الثقافى ربما كانت تكمن فى هذا التغير الذى يطرأ على أشكال التعبير عن الذات.

---

* تامول (لغة ولاية مدراس بالهند) المترجمة.

فالتأثير المذهل للثقافات لا يتمثل فى تدمير النظام الدولى، بل ربما فى عدم مراعاة أى خط للتقسيم يوضح آثار هذا التقسيم عالمياً: فمن خلال إجراء تحليل جامع للتحولات التى طرأت على الأمة الإسلامية، والنهضة التى عاشتها دول البلطيق، وبقاء شعب أرمينيا فى حالة عدم توطين، وتعبئة جماعة السيخ(*) وقبائل التواريج، يتميز العامل الثقافى أولاً بتباين نواتجه وبالفوضى الناجمة عنه.

وإن لم تنشأ هويات دائمة التدفق، فإن الثقافة تنظم سلوك اللاعب الذى يمكن تعبئته، بل وكذلك تصرفات اللاعب الذى يمسك بمقاليد السلطة[٧]. وتزداد أهمية تلك الظاهرة عند تحليل نشاط المسرح الدولى، ولاسيما التفاعل بين الشركاء الذين ينتمون إلى عمليات تنشئة اجتماعية بالغة الاختلاف. وكانت النظرية التقليدية للعلاقات الدولية قد حجبت هذه المشكلة إلى حد كبير، انطلاقاً من فرضية مؤداها أن اللاعبين يشتركون جميعاً فى عقلية واحدة تبيح التوسع فى استعمال نظرية الألعاب لتفسير وتعليل المواجهات الدولية الكبرى. ومن هذا المنظور ، كان عدم اليقين ومن ثم عدم كفاية المعلومات المتاحة للاعبين هما وحدهما اللذان قد يعللان الأخطاء التقديرية التى يقع فيها جانب أو آخر: غير أن الخطأ كان يتمثل فى افتراض وجود نظام للمعانى يشترك فيه جميع حكام الكوكب الأرضى، ومن ثم إغفال بل وحتى تجاهل فوارق التصور التى تفصل بينهم، ودور المفاجآت والتبعات الإضافية التى قد تنجم عن ذلك، وأخيراً الصعوبات التى قد تنعكس، من هذا المنطلق، على عمل المؤسسات الدولية.

وقد سبق أن أوضح كنيث بولدنغ Kenneth Boulding مدى أهمية الانطباعات الذهنية[٨]. فصانعو القرار الدوليون لديهم تصورات عن العالم وعن الآخرين وعن الخصم قد تبدو حاسمة فى تحديد خيارهم الاستراتيجى وترتبط بثقافتهم الخاصة إلى حد كبير. إن تشبيه الغرب، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، بالشيطان، لعب دوراً أساسياً فى وضع الخطوط الرئيسية لدبلوماسية الخومينى، Khomeyni وكذلك كان تصور فوستر دالاس Foster Dulles أو رونالد ريغان Ronald Reagan للاتحاد السوفياتى باعتباره من قوى الشر. كما ينبغى أن ينظر بعين الاعتبار إلى الأثر الناجم عن المفهوم المسيحى الذى تعتنقه النخبة عن سلوكها الخاص والذى تستمده من المأثور ومن الأساطير المؤسسة للولايات المتحدة على السياسة الخاجية الأمريكية.

وإلى جانب تلك الانطباعات الذهنية، يجدر بنا أن نأخذ بعين الاعتبار المعنى الخاص

---

* سيخى (معتنق ديانه السيخ الهندية) (المترجمة).

الذى يضفيه كل لاعب على الفئات الأساسية للعبة الدولية. ففكرة الأمة العربية لا تتعلق بمجرد بنية تكيتكية تمليها المناسبة على حاكم أو أخر من حكام العالم العربى من أجل إضفاء الشرعية على ما يقوم به من أعمال: بل هى تتصل أيضاً بمدلول مستمر نجده فى الخطاب وفى الممارسة، منذ القرن الأخير على أقل تقدير؛ ومن ثم فهى تفضى إلى استراتيجيات سياسية دبلوماسية لايمكن تفسيرها باعتبارها مجرد تدخل فى شؤون البلدان المجاورة. وفضلاً عن ذلك ، فإن الخومينى، بتدخله النشط فى لبنان، كان يؤكد أنه يعمل على أرضه، داخل الأمة ذاتها، حيث كانت القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة فى لبنان فى وضع احتلال على العكس من ذلك.

ومن نفس المنطلق، يمكننا أن نسلم بأن لكل ثقافة مبدأها الانتقائي الذى يؤدى باللاعبين المنتمين لثقافات مختلفة إلى عدم استخدام نفس التصنيفات، أو بالتالى عدم تحديد ذات الأولويات. ومن هنا فإن ظهور حرب الخليج، عبر الخطاب، كتعارض بين الحق والعدالة، أمر له مغزاه فيما يبدو[٩]. وجاءت المداولة لتلك الحرب فى الغرب لكى تضفى عليها أولاً مدلول صراع رهانه ضمان تطبيق القانون الدولى، ومن ثم الحفاظ على سيادة مجموع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية. أما التفسير الذى قدمه الجانب العراقى والأطراف المؤيدة له فقد تجاهل مسألة الحدود وقلل من قيمة حق الدول لحساب تضامن الأمة وإعادة الإنصاف إلى العلاقات بين أجزاء الأمة. وقد ازدادت دقة تلك الصياغة بالتأكيد بتأثير المناسبة والتنظيم العلمى الاستدلالى الذى أغنى كلا الخطابين. ومن نفس المنطلق، فقد تحولت نتيجة ميل اللاعبين العراقيين إلى اللعب، فى آن واحد، على وتر الإحالة إلى القانون الدولى، مع إبراز أقدمية الأراضى العراقية نسبة إلى الأراضى الكويتية على سبيل المثال. والواقع أن هذا التفاوت الجوهرى بين الخطا بين لايمكن اعتباره مجرد زخارف، وإنما يجب اعتباره أيضاً بمثابة وسيلة للإقناع وللتعبئة، بل وربما كذلك لإشباع احتياجات المعنى التى تنشأ داخل الأوساط الشعبية كما تظهر بين النخب التى يصيبها الإحباط من جراء هيمنه النموذج الثقافى الغربى. ومن هذا المنظور، تبدو قابلية التأثر بمثل تلك الخطابات داخل أوساط الطلبة، على سبيل المثال، أو بين طبقة المفكرين العرب التى يجرى تهميشها بفعل نمط بناء الحداثة، امراً ذا مغزى واضح تماماً.

وأخيراً، فإنه لايمكننا إغفال أثر الانفجار الثقافى المرتبط بعبر الماضى وبالقراءات المتضاربة بالضرورة للتاريخ. فالتشوش الناجم عن مماثلة حتمية للمستحدثات بماضي معروف، ناقل للانفعالات، يلعب دوراً حاسماً فى إنتاج استراتيجيات دبلوماسية وفى إعادة بنائها ثقافياً. إن ذكر الحكام الغربيين لميونيخ أو دانتزج بصورة متكررة، أو عزم المسؤولين الأمريكيين على

عدم «تكرار تجربة فيتنام» أو التصرف على غرار الرئيس كارتر إبان أزمة الرهائن التى شهدتها السفارة فى ايران، كل ذلك قد ساهم على نحو وثيق غالباً فى صياغة السياسات الخارجية فى أوروبا أو فى أمريكا الشمالية، فى حين مثل تلك الإحالات غير مفهومة بالتأكيد من جانب شركائهما.

وبوجه عام فإن اللاعب، إذا كان أنانياً، يفقد كل عقلانية، وإن كان يعتقد أنه يعمل باسم العقلانية العالمية. وتعتبر القراءات الأولى للثورة الإسلامية وللحركات الإسلامية التى تمت فى الولايات المتحدة فى السبعينات معبرة عن ذلك إلى حد كبير. وعندما تنبهت الإدارة الأمريكية لمدى أهميتها ظنت انذاك أنه يمكنها التصدى لها بمذهب «الحزام الأخضر»، الذى يعتبر «صعود الإسلام» بمثابة مؤشر إيجابى بالنسبة للدبلوماسية الغربية، مادام يؤمل أن تسهم فى احتواء المادية السوفياتية.. غير أنه يثبت أن هذه الفرضية غير قاطعة إلى حد كبير، حيث إنها لم تحتفظ من الحدث إلا بتفسير يمكن نقله مباشرة إلى المفهوم الغربى للدين.

وإلى جانب صانعى القرار، تؤثر نظم المعنى تأثيراً مباشراً على النظم السياسية بصفة خاصة، أى على أشكال الحكم والتعبئة والتعبير فى المجال السياسى، فترسم بذلك حدود نظام دولى مركب، وتعوق توحيده معيارياً، وتعرقل عمليات إدراجه فى قلب المؤسسات الدولية، وتزيد من صعوبة والتباس إقامة «حوار دولى» وتجرد مفهوم التكامل ذاته من قوام مغزاه. وتستند النظرية التقليدية للعلاقات الدولية، وفقا لنموذج الدولة، إلى فرضية اتساق صيغة الفصل بين النظام السياسي الداخلى والخارجي: ويتحقق ذلك، فى الواقع، من جانب السياسات الخارجية، وهى محصلة عمل ذلك النظام. فالدولة، كنظام معقد وجمعى بالنسبة لعلم الاجتماع السياسى الداخلى، تصبح لاعباً بسيطاً، واحتكارياً، يتمتع بإرادة واحدة ويمكن بالتالى تمثله فى شخص على الوجه الأكمل، فى مجال سوسيولوجيا العلاقات الدولية. غير أنه بعد إعادة النظر فى هذه الفرضية من عدة زوايا، وجد أنها لاتصمد للنقد الثقافى: فالتنوع البالغ للنظم السياسية الداخلية يجعل تحديد اللاعبين فى النظام الدولى وإحصاءهم عملية غير محققة إلى درجة كبيرة، كما إنه يجعل النظر بعين الاعتبار إلى الفصل بين الداخلى والخارجى أمراً لايمكن إرجاعه إلى نموذج واحد.

وإذا ما افترضنا أن الدولة نظام سياسي مركزى متميز ومؤسسى وإقليمى، فإن علينا أن نسلم بأن معنى تلك الخصائص يختلف عن المعنى العام الذى تضفيه النظرية التقليدية عليها: ويفسر التفاوت ، بل والفوضى الناجمة عن ذلك ، العديد من الاختلالات التى يشهدها

المسرح الدولي المعاصر(١٠).

ويعتبر وجود نظام سياسي مركزي الشرط الأول لبناء دولة ذات سيادة؛ فهو حتمي لضمان اضطلاعها بالدور الذي يسنده لها القانون والممارسة الدولية: وبدون وجود مركز يحتكر وظائف السلطة، ويمثل المجتمع الوطني على نحو مطلق ويملك احتكار انتماءات المواطنة، يصبح حوار الدولة عن الدولة أمراً لايمكن تحقيقه، كما يغدو تنفيذ القانون بين الدول موضع تحدٍ، في حين ينبغي إعادة النظر في شرعية وفعالية الممارسات الدبلوماسية. وتتصل تلك الخصائص، في العالم الأوروبي، بتقليد قديم سبق عصر الإقطاع فنجح بذلك في احتواء آثاره الطاردة المركزية، كما في انجلترا، أو وضع حداً، على العكس، للتجزئة السياسية التي أحدثها نظام الإقطاع كما هو الحال في فرنسا على سبيل المثال. في كلتا الحالتين، جاء الإدماج التدريجي في قلب النظام الأوروبي ليحسم كل النزاعات: فتدمير المعاقل في أعقاب حرب الوردتين في انجلترا، ومنع الحروب الخاصة، والهدم المنظم للسلطة السياسية المولوية(*) في فرنسا، كل ذلك قد وضع حداً لأي انفجار قد يحدث في الحيز السياسي. وهي خاصية يصعب أن نجدها في موضع آخر. فالامبراطورية العثمانية لم تشهد، خلال القرن التاسع عشر، إلا مركزية صورية، بل وحتى مصطنعة ورمزية: كانت للآيان، أي صغار السادة المحليين، ودبلوماسيتهم الخاصة؛ كما كان الحكام أنفسهم يتفاوضون طواعية مع القوى الغربية؛ وكان للقبائل الكردية نظامها السياسي الخاص، على غرار الأقليات المسيحية أواليهودية.

والواقع أن الوضع لم يتغير كلية، من منظور الثقافات على الأقل. فقد تقيد العالم الإسلامي المعاصر بالنموذج الغربي بالتأكيد، من خلال استيراد منطق المركزية هذا على وجه الخصوص؛ غير أن القوة الجماعية الفعلية تحد بدرجة كبيرة من قدرات هذا المركز. ونجد منطق الدولة المجزأة، التي تملك بحكم تعريفها مراكز متعددة، في العديد من الحالات في أفريقيا أو الشرق الأوسط، كما هو الوضع في الصومال أو موريتانيا أو اليمن على سبيل المثال؛ ويسهم استمرار الهياكل الجماعية والعشيرية وما يتصل بها من انتماءات، مع عوامل أخرى، في تفسير عملية الهدم المتواترة التي تؤثر على لبنان على سبيل المثال(١١). وإذا ما تجاوزنا حتى الآثار الخاصة بالهيكل الاجتماعي، فإن فكرة وجود مركز واحد واحتكاري لم تعد بذات معنى. لقد قامت جمهورية ايران الإسلامية من منطلق استئصال مركز ملكي قريب إلى حد كبير من الدولة الغربية، لتستعيض عنه بهيكل يقوم على تعدد الأقطاب السياسية، تتنافس فيه مؤسسات الدولة المؤسسات التابعة لولاية الفقية وللإدارات المتعددة التابعة لكبار أئمة آية الله

---

* مولوى (مختص بالمولى أو السيد) (المترجمة).

الذين يضع كل منهم، فى الواقع، سياسته الخارجية ووسائل إدارتها: كالتمثيل، والاتصالات الخاصة، بل والموارد العسكرية الخاصة، كما تبين من التدخل الإيرانى فى الصراع اللبناني[١٢]. وتنطبق هذه الملاحظة أيضاً على ليبيا، حيث يحرص العقيد القذافى على التميز بصورة محددة بين الجماهيرية المزمعة وبين نموذج الدولة الغربية: وأياً كانت الحدود التى سبق تحليلها والتى تؤثر على أى استحداث لنموذج جديد، فإن علينا أن نسلم بأن النظام الليبي المعاصر يتألف من بعض عناصر الهيكل القبلى – البدوى القديم، ومن بينها حركة المركز، وضعف الطابع المؤسسي فيه، والمحدودية البالغة لتمييزه عن غيره. وتنطبق هذه الظاهرة إلى حد كبير على آسيا، كما تشهد بذلك المجاهرات بالآراء السياسية من جانب مهاتير Ma-hatir فى ماليزيا أو لى كوان يو Lee Kuan yew فى سنغافورة، حيث يعارضان الكلية فى النموذج الغربى ويسعيان إلى نشر فكرة المذهب الاسيوى فى بناء الحداثة السياسية. وسواء كان الأمر محض كلام منمق يومى أو تبرير سهل لاستبدادية يعتزم مواصلتها، فإن الممارسة ليست شفهية وحسب بل إن لها تأثيرها فيما يتعلق بإنتاج سياسات خارجية. هل يمكن أن تتحول اليابان تماماً إلى فئات القواعد الغربية للسياسة؟ إن موضوع «العودة إلى آسيا» وما ينبثق عنه من ممارسات إقليمية ربما كان لا يبطل عقليات الدولة المستوردة، وإنما يضاعفها بألعاب معقدة تتحد فيها الثوابت الاقتصادية والثقافية.

وبوجه عام ، فإن الطابع المختلط لتلك النسق السياسية وهى، فى الوقت ذاته، محصلة استيراد نموذج دولة الهيمنة والإحالات إلى نظام اجتماعى سياسى داخلى النمو، يؤدى فى أكثر الأحيان إلى عملية ازدواج حقيقية تتعايش فيها أجهزة دبلوماسية رسمية، قابلة للتكيف تماماً مع دوائر مؤسسية أجنبية، وهياكل لاتخاذ القرار مستقلة عن الدولة تستعصى بصورة أو بأخرى على فهم الشركاء الغربيين ولا تندمج فى الدوائر الدولية المؤسسية. وقد يتحقق ذلك الازدواج بمبادرة من الحزب الحاكم، أو من حاشية الزعيم، أو عائلته أوعشيرته، بل وكذلك من جماعات سياسية نظيرة يشجعها النظام القائم أو يتقبلها. وقد دفع هذا الازدواج، فى أقصى صوره، ببعض المراقبين، بل والمتمرسين الغربيين، إلى الحديث عن «الدولة الارهابية» للإشارة، على سبيل المثال، إلى بلدان مثل سوريا أو العراق أو إيران أو ليبيا.ورغم هذا التبسيط المفرط، فإن هذه الصيغة تخفى عدة حقائق. هى تشير أولاً الى التنوع البالغ فى الاستخدامات الدولية للعنف من قبل تلك الأنظمة السياسية: فإلى جانب الاستخدام المشروع والذى يتفق مع القانون الدولى المعمول به فى الدول، تظهر مناورات غير مقننة دولياً وترفض على وجه الخصوص الاختلافات القائمة بين الحيز العام والحيز الخاص، ومجال الحرب ومجال السلم. غير أن هذه الصيغة تثير كذلك انزعاج الدول الغربية أمام التشوش الناجم عن تماثل هوية

هؤلاء الشركاء الدوليين المزدوجين، وصعوبة الاتصال بهم من خلال القواعد المؤسسية المسلم بها ومن ثم صعوبة إقامة جسر للتفاوض الدولي. وتزداد هذه اللعبة تعقيداً فتزداد خطورة علاقات الشك، بالنسبة للشريك الغربي على الأقل: كما يستغل لاعبو العالم الإسلامي ذلك الازدواج أيضاً، فيسعون إلى أخذ مكانهم على الساحة التي يرون أنها الأفضل لهم، وبذلك يجبرون محاوريهم على أن يتقابلوا معهم فوق أرض يختارونها بأنفسهم.

ولهذه الأسباب مجتمعة، نجد أن اللعبة الدولية تتحول إلى مجموعة كاملة من الممارسات يكون من الصعب التنسيق بينها ، تتألف من أحداث عنف منحرفة ومن حلول غير متوقعة، من قيم جديدة ومن نماذج مستحدثة. وفى كل مرة، ينوب المجتمع عن الدولة، ويختفى اللاعبون فى كتمان واضح، ويحل محل عالم الدولة عالم متعدد المراكز لايمكن أن تحل طلاسمه إلا فى الثقافة الأصلية، كما إنه يجمد أحياناً منطق الدولة فيشله تماماً: وقد مرت الولايات المتحدة بهذه التجربة فى إيران على وجه الخصوص.

وسيل المشاكل لا ينقطع من جراء عدم الثبات هذا فى مفهوم المركز السياسي ذاته. فهو قائم فى عدد لا بأس منه من الثقافات. ففي الهند، على سبيل المثال، يشجع نظام الطبقات لا مركزية الالتزام السياسى إلى حد كبير، فى سياق لم يشجع، تاريخياً، إنشاء كيانات سياسية دائمة. إن الصعوبات التى واجهها النظام السياسى الهندى فى إبراز سلطته يمكن تفسيرها، فى جانب منها، من المنظور الثقافى، فى حين يقابل، المتهنودون(*) نموذج الدولة فى الاستيراد الغربى بنموذج «النظام المجرى»(**) المطابق للمأثور الهندى القديم، الذى ينظر إلى النظام السياسى باعتباره جسماً مؤلفاً من كيانات صغيرة ذات قدرة نابذة للمركز(١٣). فقد استطاعت بريطانيا العظمي، وقت بناء الامبراطورية الاستعمارية، أن تستفيد من هذا التنظيم السياسي اللامركزي إلى حد بعيد لكى تتفاوض مع كل كيان حول شروط هيمنتها؛ أما فى سياق الاستقلال، فإن هذا التوزيع يضعف -على العكس- إمكانيات الشراكة والظروف المهيئة لإنتاج سياسة خارجية متسقة. ونفس الشئ فى أفريقيا، حيث لايمكن للتقاليد الامبراطورية السابقة على الاستعمار، التى ترتبط بإيقاع الفتوحات وليس بالمنطق الإقليمى بالتأكيد، أن تعادل تقاليد اللامركزية، أو «اللاتمركزية» على وجه الدقة، المنبثقة عن الثقافة القبلية الجمعية. فالصراعات الناشبة فى ليبيريا أو فى رواندا، بل وكذلك النزاعات التى تمزق أفريقيا الجنوبية والقرن الشرقى، تتغذى مباشرة على هذا النوع من الثقافات، مما يزيد من صعوبة معالجتها عن طريق المؤسسات الدولية واللجوء إلى الممارسات

---

*متهنود (معنى بالتهنود اى بدراسات اللغات الهندية وحضاراتها) (المترجمة) .

**مجرى (متعلق بالمجرة) (المترجمة)

لدبلوماسية بين الدول[١٤].

ويعد تمييز الحيز السياسي خاصية أخرى من خواص الدولة، بل ويمثل أيضاً مصدراً آخر من مصادر التفاوت بين لاعبي النظام الدولي.

ويتضح هذه التميز بدرجة أو بأخرى داخل العالم الغربي ذاته: فهو حاسم للغاية في المأثور الضخم للدولة الفرنسية، ويغلب عليه التعارض بين الحيز العام والحيز الخاص ويظهر بدرجة أقل في العالم الانجلو سكسوني حيث انطوى المجتمع المدني على تكوين حيز عام بقدر ما كان فيه تفويض للمصالح الخاصة خلف فرضية المصلحة العامة. قد لعب هذا المفهوم الأنجلو سكسوني للتضارب الحر بين المصالح الخاصة دوراً لا يستهان به في ازدهار التدفقات العابرة للقوميات التي تتحدى سيادة الدول بالذات حيث تنقل على المسرح الدولي منطق التقارب. المحتمل والوظيفي هذا للمبادرات الخاصة.

بيد أننا نجد آثار الانفجار الثقافي في موضع آخر. فقد يترجم غياب الحيز السياسي المميز، بادئ ذي بدء وبالتأكيد، بترابط الديني والسياسي الذي يصنع، على نحو ما سنرى، المقدس المكون نظرياً للعلاقات الدولية، وفق اشتراطات لاتنطبق عليها كليه قواعد اللعبة التقليدية. وفي سياقات ثقافية أخري، نجد أن اللاتميزية(*) تعوق، على النقيض تماماً من العالم الأنجلوسكسوني، إنشاء مجتمع مدني مستقل. وتبرز هذه الظاهرة في المأثور الروسي حيث يزعم السياسي، منذ عهد القياصرة، السيطرة على المساحات الاجتماعية الخاصة، بل وحتى اختلاقها وابتكارها؛ كما نجدها أيضاً في المأثور الامبراطوري الصيني حيث تنزع إشكالية «الدولة – النظام» إلى إنكار استقلالية المجتمع المدني، وإلى تهميش المجتمع الحضري أو التقليل من قيمته[١٥]. ففي هذا النموذج، لايكون للمفهوم الرئيسي وهو سيادة الدول نفس المعنى الذي يخصه به منطق الدولة الغربية والقانون الدولي، طالما أنه يفرض منطقياً التأكيد الدولي لحق السيطرة المطلقة بدرجة أو بأخرى الذي تملكه الدولة على عموم المجتمع. وعلى ذلك فإن الاستخدام الموسع بصفة خاصة من جانب الدبلوماسية السوفياتية لمفهوم سيادة الدول قادها إلى المطالبة ، باسم ذلك المفهوم، بهدم شبكات البث الإذاعي القادرة على الوصول إلى المجموعات السكانية فيما وراء الحدود. وهذا المنطق ذاته هو الذي أوجد ذلك اللبس الذي أحاط بالمفاوضات الأولى التي جرت في إطار مؤتمر «الأمن والتعاون في أوروبا»، التي كانت مقبولة آنذاك من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

* لاتميزية (حالة ماهو غير متميز) (المترجمة)

السوفياتية لتأكيدها لتاكيدها على مبدأ السيادة، مع منحه حق التداول الحر للممتلكات والأشخاص والأفكار.

وتفترض عملية إضفاء الطابع المؤسسى المصاحبة لبناء الدولة، من جانبها ، وضع صيغة للمشروعية ذات طابع قياسى – قانونى، وإنتاج نظام معيارى قادر على تقنين العلاقات الاجتماعية. وصياغة عدد معين من الإجراءات والنظم المتخصصة الجديرة بإنجاز مجموع الوظائف السياسية. إلا أن أياً من تلك الخصائص لم يكتسب طابع التعميم بحق، الأمر الذى يخلق الكثير من الصعوبات فى ممارسة العلاقات الدولية. وفى أكثر الأحيان، تكون صيغ الشرعية التى تميز النظم السياسية غير الغربية مركبة: فإذا ما استثنينا بضع بلدان قليلة مثل المملكة العربية السعودية حيث قلما تتم الاستعاضة عن صيغ الشرعية الداخلية بصيغ غربية الأصل، نجد أن الغالبية العظمى تقتبس من نموذج الدولة الغربى دون أن تمنحه رغم ذلك الاحتكار المطلق للنظام المؤسسى. فالسياسة الخارجية المغربية تنظر باهتمام إلى شكل الشرعية الملكية الذى يستند فى وقت واحد إلى قرابة الأمير للنبى، وإلى قسم الولاء له من جانب القبائل، وإلى المفهوم الغربى للدولة – الأمة: وتبدو تلك العناصر جميعها – التى قد تتعارض فى بعض الأحيان – بصورة محددة فى صياغة الأزمة الصحراوية وبصفة خاصة فى أسلوب معالجة المغرب للمطالب الإقليمية التى كان قد تم التعبير عنها.

وتنجم عن التفاوت بين النظم المعيارية الداخلية آثار مماثلة، كما هو الحال فيما قد نراه من اختلالات فى الأدوار التى يعهد بها إلى المنظمات المختلفة التى تزعم ممارسة السلطة داخل كل نظام سياسى. فوضع الأحزاب السياسية من ثقافة إلى أخرى، وبصفة خاصة وضع النظم البيروقراطية الحزبية، وكذلك وضع القوات المسلحة، أو التنظيمات الدينية أو الصحافة، قد يبدو مركزياً تماماً، أو طرفياً على العكس، بل وخارجياً، فى عملية إعداد سياسة خارجية وبالتالى فى إنتاج شراكة دولية(١٦). ومكمن الخطورة فى المغالطة كمحاور، باسم شكلية الدولة العالمية زعماً، هو الانطلاق إلى لامعان سياسية –دبلوماسية. وعلى ذلك فإن المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفياتى، والقسم الدولى بلجنته المركزية والدائرة المسئولة عن العلاقات مع الاحزاب الشيوعية، كلها لعبت فى الاتحاد السوفياتى دوراً أسمى فى أكثر الأحيان من دور أجهزة الدولة، سواء فيما يتعلق بمجلس الوزراء أو بوزارة الشؤون الخارجية(١٧).

ويؤدى انعدام المؤسسية على هذه النحو إلى تمييز كبير فى النظم السياسية يتخذ مظاهر شتى من تاريخ إلى آخر، وإن كان يقود ، بشكل عام، إلى تأكيد الدور الذى يضطلع به الحاكم فى إدارة العلاقات الدولية.ويبدو التشكيك على هذا النحو فى منطق الدولة من جانب شخص رئيس الدولة ذاته ملحوظاً بشكل خاص على المسرح الدولى، حيث إنه يوفر من

خلال اجتماعات القمة واللقاءات التى تعقد على مستوى عالٍ، إضافة للموارد المتاحة لشخص الأمير من جهة، كما إن وظيفة التمثيل التى تشجع عليها السياسة الدولية تعزز القاليد الثقافية التى تسند إلى الرئيس وظيفة «تجسيد» الأمة من جهة أخرى. وتتضح هذه الظاهرة بالتأكيد فى جميع الجوانب المتعلقة بالدولة النزاعة(*)، وإن كان من الممكن أن تطرأ عليها تغييرات، حيث يتوقف ذلك على ما إذا كانت الثقافة المؤسسية تخضع لثقافة النخبة أم لا، كأن تمنح الرئيس الأمريكى- على سبيل المثال- دور «الأب» مع إبراز زعامته فى إدارة الشؤون الدولية؛ وينشط هذه الاتجاه أيضاً فى الثقافات المتميزة بهويتها الأبوية، التى تنحدر من النظام القبلى- الجمعى، والتى تنصب رئيس الدولة الأفريقى على سبيل المثال وصياً شرعياً من قبل الأجداد الأوائل.

طرح الكيان الإقليمى للمناقشة.

إن إضفاء الطابع الإقليمى على السياسى- الخاص بشكل الدولة- يتعلق أيضاً بنمط ثقافي تصعب عولمته: فالإشارة إلى إقليم محدود عينت له حدود مشروعة ويستخدم كأساس لممارسة السلطة السياسية، تطابق ابتكاراً يخص التاريخ الغربى وظهر فى نهاية العصور الوسطي مع إنشاء الدولة. ومن هنا فإن توسيع نطاقه ليشمل ثقافات أخرى ينطوى على بعض اللبس: فالجماعة السياسية فى الاسلام لايمكن أن تمتزج مع جماعة إقليمية، حيث تمارس السلطة بشكل مشروع على مجموع الأمة، أى جماعة المؤمنين، وتقيم الثقافة الهندية عالم الهندوسية(**) على أساس أنها نظرية فى نشأة الكون تجمع بين الطبقات والطوائف وفقاً لنموذج لايدع لفكرة الإقليم إلا مكاناً غير مؤكد؛ أما فى المجتمعات الأفريقية، فإن التقسيمات الإقليمية ليست بذات معنى مقارنة بالهويات العنصرية أو القبلية أو الجماعية التى تفصل بينها بصورة مصطنعة فى كثير من الأحيان(١٨). والواقع أن تخصيص حيز مكانى للسياسى يعادل تفريد العلاقات الاجتماعية ويؤكد تدهور الانتماءات الجمعية: فالفرد- وقد ترك لذاته- يرد إلى حيز خاص به ويعلم أن هناك سلطة تمارس عليه فوق ذلك الحيز وتقيده؛ وإذا ماحقق هويته فى جماعة ما فهو، على العكس، يبنى انتماءه تبعاً لتلك الجماعة وبمعزل عن دعامتها الإقليمية أو باعتبارها عاملاً ثانوياً على أي حال. وفي مثل هذه الحالة، تصبح «الإقليمية الذاتية» نوعاً من الإحراج(***)، ومصدراً لأعمال عنف وادعاءات لايمكن التغلب عليها، تثير عمليات إبادة جماعية أو تطهير عرقى، كما فى حالة يوغوسلافيا السابقة

---

* نزاع (مايكون نزعة معينة فى تطور أو ظاهرة)

** هندوسية (أو هندوكية) (ديانة الهند الرئيسية) (المترجمة)

*** إحراج (وضع رأيين متعارضين لكل منهما حجته فى الجواب عن مسألة بعينها) (المترجمة).

أو رواندا.

ومن ثم فإن فكرة الإقليم لا تستقيم على مستويات اجتماعية مختلفة، سواء من خلال نظم جماعية أكثر شمولية تتجاوزها، أو، على العكس، من خلال انتماءات جماعية اجتماعية مصغرة تكون أدنى منها، أو من خلال ثقافات تنكر، على غرار ثقافة التواريج، مبدأ تثبيت الحيز المكانى ذاته(١٩). ومن منظور العلاقات الدولية، تصبح إعادة النظر في الصيغ الثابتة ظاهرياً عميقة الأثر. فغياب التوطين على هذا النحو ينال من شرعية إطار الدولة القومية، ويزيد من براعة نموذج الدولة، ويحد من فعالية عمليات تحقيق الذاتية والانتماءات المواطنية، ليس هذا فحسب، ولكنها تقلب أيضاً قواعد اللعبة، حيث تخلق شبكات أخرى تملك السلطة وتتهم مبدأ سيادة الدول ذاته بالغموض. وحتى إذا ما كانت الأمة الإسلامية بعيدة عن أن تفرض نفسها ككيان منظم، فإنها تحافظ على طرق لتحقيق الذاتية لا تخضع لسيطرة الدولة: فقد أنتهج زعماء العالم الإسلامى استراتيجية معلنة فى أكثر الأحيان تقوم على تعبئة جماعة المؤمنين تأييداً لقضيتهم، فوق الحدود المعترف بها والتى يقرها القانون الدولى. وتتجاوز دعوة القادة الإسلاميين الموجهة إلى الجماعات المهاجرة التى تجاهر بالإسلام وتقيم فى أووبا ذلك الرمز لتعبر بالفعل عن قراءة أخرى للنظام الدولى: فوجود الأمة ذاته لايتحدد بلغه الحدود أو بلغة الحيز، وإنما بدلالة عمليات تحقيق الذاتية، بغض النظر عن المكان الذى تعبر فيه هذه العمليات عن نفسها. ويساعد هذا المثال ذاته على تفسير تواتر عمليات الاتحاد الشامل- وإن كان لايمكن التكهن بالمستقبل- التى تقررت بمبادرة من الأمراء العرب فيما بين دولهم: بين سوريا ومصر، وبين تونس وليبيا، وبين سوريا وليبيا، فإزالة الحدود ليست مجرد بادرة تفخيمية تثير دهشة المراقب الغربى وحسب ، بل هى أيضاً دلالة على عرضية الحدود وعلى ديمومة رؤية استثنائية للغاية بالنسبة للنظام الدولى بصورته المؤسسية الراهنة.

وتثير العلاقات بين الدول الأفريقية نفس التأملات: فالمواطنة فى كوت ديفوار تأتى فى أكثر الأحيان بعد تحقيق الذاتية فى العرق الدافى أو الباولى أو السنوفو، ومهما كان امتداد تلك الأصول ضئيلاً فى بلدان عديدة، فإن بنية الانتماءات لايمكن إلا أن تفسد نظام العلاقات بين الدول، على نحو ما تظهره بوضوح الحرب الأهلية فى ليبيريا، التى غذتها وزادتها تعقيداً تكافلات عابرة للحدود تجمع، على سبيل المثال، بين الدان فى كوت ديفوار والدان فى ليبيريا. وتنطبق هذه الملحوظة ذاتها على الصراعات السافرة بين الدول بمثل ما تسرى على الحروب الأهلية التى تكتسب فعلياً، من خلال منطقة التكافلات الجماعية هذا، هوية.

الصراع الدولى.

وفضلاً عن ذلك ، فإن تنوع الثقافات لايؤثر على خريطة الدول وحسب، بل وكذلك على خريطة المجتمعات المدنية. إن هذه المجتمعات لاتطابق النموذج العالمى بدرجة أكبر: ففرضية الحيز الخاص المستقل عن السياسى والذى ينظم العلاقات الاجتماعية تنطبق على عدد محدود من الثقافات؛ كما أنها غير ذات معنى فى الثقافة الروسية حيث ينظر إلى السياسى غالباً باعتباره العنصر الهيكلى فى العلاقات الاجتماعية، طبقاً لنموذج يرجع من حيث المنشأ إلى الثقافة البيزنطية؛ وليست لها مدلول واضح فى الثقافات الجماعية أو الأفريقية أو الشرق أوسطية أو الهندية، حيث الاحالة المفضلة إلى الجماعة القبلية أو العائلية أو القروية تزيد من خطورة وهشاشة بنية التكافلات الأفقية الترابطية القادرة على تنظيم العلاقات الاجتماعية فيما وراء التكافلات المجزأة. وهذه الخصائص لاتفسر وحسب الصعوبات التى تكتنف إطلاق اقتصاد السوق والتى سبق لكارل بولانيى Karl Polanyi أن شدد على ذاتية الثقافية [٢٠]: فإلى جانب ذلك العائق الذى يحول دون إنشاء اقتصاد دولى يرتكز إلى عالمية الممارسات والإجراءات، تظهر التقلبات التى تؤثر على إنشاء تدفقات مطردة عبر القوميات تجمع فيما بينها المجتمعات المدنية المختلفة.

ومن الجانب الآخر، فإن ذلك يتعلق بجميع القواعد الدولية للعبة. فالنظام الدولى نظام قائم بين الدول ينبثق عنه احتكار دبلوماسى تطالب به الدول، طبقاً لاتجاه ثقافى ليست له دلالة عالمية بالتالى. والقانون الدولى ذاته يتحدد بتاريخه الغربى، وبنشأته فى سياق عصر، النهضة الأوروبى الذى كان تأكيداً لنموذج الدولة ولعولمتها فى آن واحد، فى الوقت الذى بدأ فيه غزو العالم الجديد وظهرت، على المسرح الدولى، حضارات أخرى يجدر إدراجها فى الحضارة المسيحية[٢١]. وعلى ذلك فإن معيار القانون الدولى لايعتبر استثناءً بين الحقائق الاجتماعية ؛ بل إن وظيفته، خلافاً للمعايير الداخلية، هى تنظيم العلاقات بين اللاعبين الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة والفصل فى منازعاتهم: ومن هنا كان طابعه المتغير وهشاشة إنجازاته. وتحمل المفاوضات الدولية ذاتها بصمة الذاتية الثقافية التى تحد كذلك من إمكانيات تسوية النزاعات: فحالات الفشل التى تكابدها اجتماعات منظمة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) تعزى بالتأكيد إلى تضارب المصالح الاقتصادية، ولكنها ترجع أيضا إلى المواجهة بين نماذج المجتمع، وإلى التناقض بين رؤية أوروبا وأمريكا الشمالية حول ماهية المجتمع الريفى وحول الوسائل التى يجدر حشدها لحماية ذلك المجتمع.

وهذه الاختلافات فى المعنى تنحو جميعها إلى صياغة نظام دولى يطابق تجميع مفاهيم مختلفة للسياسة وللعمل الدبلوماسى- الاستراتيجى وللنظام الدولى. ومن هذا المنطلق، فإنها تحد من الاندماج ومن إضفاء الطابع المؤسسى، حيث إن كليهما سرعان ما يصل إلى عتبه إذا تجاوزناها ألفينا أنفسنا على أرض اليوطوبيا(*) بيد أننا لو أوغلنا فى التحليل، لرأينا أن الاحتمال قائم فى أن تتفاقم هذه التفاوتات من خلال اللعبة ذاتها التى يلعبها اللاعبون السياسيون: وهنا يصبح استغلالها والتلاعب بها أداة قيمة للتعبئة السياسية ولتنشيط شرعيتهم. غير أن تقليص الاختلافات الثقافية يعد من المبادرات المحفوفة بالمخاطر سياسياً: فقد يؤدى، لاسيما فى المجتمعات غير الغربية، إلى ترسيخ الهوة العميقة التى تفصل بين المسيطرين والخاضعين للسيطرة ، مما يجعله غير مجد بدرجة كبيرة على الصعيد الداخلى. وعلى العكس من ذلك ، فإن اتخاذ الانفجار الثقافى كأداة مبرر إلى حد كبير بطريقتين مختلفتين على الأقل. هو من منظور دبلوماسى بحت، أداة لإضفاء الشرعية على الممارسات المنحرفة للمعايير الدولية على نحو ماظهر بوضوح من الموقف العراقى إبان حرب الخليج. فالغموض الذى يكتنف مدلول الحدود، ورفض التقسيم الإقليمى الناجم عن الاستعمار، كلها حجج شائعة الاستخدام ،سواء فى النزاع بين ليبيا وتشاد، أو بين السنغال وموريتانيا، أو فى الحلقات المتعددة للصراعات التى تدور فى الصحراء أو فى القرن الأفريقى. ومن منظور السياسة الداخلية، نجد أن مزايا اللجوء إلى تلك الحجج واضحة بنفس الدرجة على الأقل: ففى سياق ضعف الشرعية، يجد الأمير فى معارضة النظام الدولى وسيلة سهلة لإعادة بناء سلطته ولحشد ركائز جديدة داخل صفوف الشعب. كانت حرب الخليج بالنسبة للرئيس العراقى وسيلة لتقلد دور الخطيب الشعبى على المسرح الدولى: فقد تمثلت استراتيجيته، وهو ينهل بإفاضة من نبع الإسلام، فى التركيز بدرجة أكبر على الخطوط الثقافية الخاصة بالعالم الإسلامى لإبطال الأسس التى استند إليها التدخل الذى قررته الأمم المتحدة، ولكى ينشط ، من حوله، انتماءات الشعوب المسلمة، ولكى يدين، أخيراً، التواطؤ بين بعض الدول المسلمة وقوات التحالف. وهذا المنطق ذاته كان وراء انسحاب الجمهورية الإسلامية علانية من اتفاقية فيينا إبان احتلال السفارة الأمريكية فى طهران؛ كما إنه يشجع على ازدواج العمل الدبلوماسى فى بعض الدول التى يتعايش فيها الاحترام الصارم للقانون الدولى والممارسات الدبلوماسية النظيرة التى قد تصل فى بعض الأحيان إلى الدعم العلنى لحركات خارجة عن الشرعية الدولية.

وعلى ذلك فإن الثقافة لاتعمل كمتغير سببى وحسب، بل وكذلك كأداة لاستراتيجية

* يوطوبيا (مدينة فاضلة تخيلها توماس مور (١٥١٦) تحكمها حكومة مثالية ويعيش فيها شعب سعيد) المترجمة.

سياسية يزداد نطاقها اتساعاً كلما عبرت اختلافات الثقافات عن نفسها وظهرت الآثار الناجمة عن تفاقم التخلف الذى تعانى منه البلدان النامية والإحباطات التى يستتبعها ذلك. وتشير الركائز التى استطاعت الحركات الإسلامية أن تملكها بالفعل فى قلب الجماعات المسلمة إلى أن هذه الاستراتيجية ليست عبثية أو عديمة الأثر، وأنها تهدد بتعجيل ازدياد العامل الثقافى قوة فى مجال العلاقات الدولية.

أزمات الهوية

إن تأثير الانفجار الثقافى لاينسحب على عمل النظام الدولى وحسب: بل إنه يحدد أيضاً الأشكال التى تتحقق بها ذاتية الأفراد ومن ثم تكوين الجماعات السياسية. غير أن المرء يكون واهماً إذا ما اعتقد أن لعبة الثقافات المعقدة قاصرة على تفعيل القومية وعلى تعزيز تقدمها واتساع نطاقها على الصعيد العالمى: فالقومية هى ذاتها تيار فكرى وشكل من أشكال التعبئة ينضوى إلى تاريخ وبالتالى إلى ثقافة ما. ومن هنا فإن الانفجار الثقافى يؤدى إلى نتيجة مزدوجة: تفعيل عمليات التعبئة الخصوصية، وتشجيع ظهور أشكال للترابط الاجتماعى تزداد شيئاً فشيئاً صعوبة إدراجها فى النموذج الغربى للأمة، وإلى حد معاودة إبطال شروط عمل النظام الدولى ذاتها.

القومية والخصوصية.

تقر معظم تعاريف الأمة أنها تمثل جماعة إنسانية يدرك أعضاؤها أنهم يشكلون كياناً ينشد السيادة مع إعلاء قيمة عدد معين من الروابط التى تجمعهم[٢٢]. وعلى ذلك فإن القومية هى صيغة تفترض أن السيادة السياسية تختلط بوحدة ثقافية لا تنفصل عنها. وهذه الوحدة قد تكون تعاقدية وسياسية، كما هو الحال فى النموذج الفرنسى اليعقوبى*، أو قائمة على أواصر الدم، كما فى النموذج الرومانسى الألمانى. وقد كتبت الغلبة للنموذج الأول من وجهة النظر التاريخية، بعد انهيار الرايخ الثالث بصفة خاصة: وبذلك يكون تكوينه مرتبطاً بتاريخ الدولة ذاته ارتباطاً وثيقاً. وينطوى ذلك أيضاً على تغلب صيغة الترابط السياسى – أى الدولة الأمة– بترسيخها مفهوم تجاوز الجماعات البالغة الصغر (كالمدن) والجماعات البالغة الكبر (كالامبراطوريات) التى جاءت مناقضة لمعطيات الحداثة السياسية.

وتبدو بنية هذه الجماعة القومية وظيفية على نحو مزدوج فى تاريخ التنمية السياسية الغربية. فمن الملاحظ أولاً أنها حملت نفس خصائص الحداثة. حداثة اقتصادية فى المقام

* يعقوبى (متحزب للديمقراطية) (المترجمة)

الأول، حيث اقتضى إنشاء اقتصاد السوق ثم الاقتصاد الصناعى تكوين جماعات بهذا الحجم المتوسط، مابين المدن التى جزأت التدفقات الاقتصادية والامبراطوريات التى خنقتها تماماً. كما انطوت الحداثة السياسية أيضاً على انهيار الانتماءات التقليدية التى تقيد منطق السوق وتطبيق مبدأ تقسيم العمل الاجتماعى الذى أشار إميل دوركهايم Emile Durkheim إلى أنه قد تحقق فى إطار منطق التكافل العضوى الذى تضطلع فيه الأمة ، على وجه التحديد، بوظيفة تفويض الزعامة والوحدة . وليست الحداثة التكنولوجية بمعزل عن ذلك: فالمعروف، منذ عهد كارل دويتش Karl Deutsch وبنيديكت أندرسون Benedict Anderson، أن تكثيف التبادل التجارى يخلق جماعة اتصال تفرض لغتها ورموزها، بل وحتى شروط وحدتها الثقافية، فى حين عزز الاتصال التقليدى المجموعات الصغيرة واتجه بالتالى إلى إنتاج تكافلات جماعية مصغرة من جديد (٢٣).

ويجرى كل شئ كما لو كانت الحداثة الغربية قد رسمت حدود حيز جماعى وظيفى، فى حجمه ، وفى شكله التنظيمى، وفى تعريف العلاقات الاجتماعية المؤلفة فى آن واحد من «التحرر» الجماعى المصغر ومن التفريد المحدود وألذى يسيطر عليه شعور بالوحدة وبالانتماء المشترك الذى يصب هو ذاته فى مفهوم المواطنة.

وتبدو عملية البناء هذه وثيقة الصلة بالموضوع حتى إنها تصبح مناظرة للوظيفة السياسية: فالجماعة القومية ليست مجرد حيز للتكافل ولتنظيم العلاقات الاجتماعية؛ بل إنها أصبحت أيضاً مؤتمنة على السيادة السياسية. بوصفها جماعة أولاً، حيث لايمكن للإرادة الفردية أن تكفل لها وحدها الحرية أو حماية الصالح العام. وباعتبارها جماعة مستقلة ثانياً، حيث يؤدى الفصل بين الجماعة القومية والخصوصيات إلى إدخال الأمة فى الحيز العام لتصبح بذلك، مع ظهور الثورة الفرنسية، هى موطن التعبير عن الإرادة القومية وهكذا تكتسب الأمة مدلولاً مزدوجاً تكافلياً إلى أقصى الحدود: فهى جماعة وذات سيادة أيضاً، حجة للتكامل وحجة لرفض الاستبدادية، أساس لتنظيم واجبات المواطن وحقوقه.

والميزة التى تنفرد بها هذه البنية هى الانضواء صراحة فى منطق العمومية: على الصعيد السياسي ، حيث تصبح الأمة تحررية، من الوصاية التخصيصية ومن الاستبدادية على حد سواء؛ وعلى الصعيد السوسيولوجى، حيث تطالب بإدراجها فى فئة التقدم الذى يعتبر سبباً ونتيجة للبنية القومية. ومن ثم فإنه ينبغى للأمة أن تتجه إلى التعميم، وإلى أن تصبح المقياس الصحيح لتنظيم مجتمعات شتى، فيما وراء التفرد الذى يتسم به تاريخها: وبالتالى فإنها تصل، بهذه الصفة، إلى بناء نظام دولى، حيث يضفى الاتجاه التعميمى على النطاق القومى وظيفية

تشجع على التعايش بين الكيانات المختلفة التى يتألف منها هذا النظام.

وتستند المناقشة ، من هذا المنطلق، على إمكانية عولمة النموذج القومى فعلياً، وعلى طابع هذا النموذج العابر للثقافات حقاً. جرت العادة على أن يجرى التحليل السوسيولوجى للأمة من منظورين، دون أن يبدو التعارض بينهما قاطعاً إلا فى النقطة التى تهمنا. فأولئك الذين يعتنقون الفرضية الحداثية يقدمون الأمة كظاهرة حديثة، محددة زمنياً، فى حين يرجعها التراثيون إلى تعبير ذاتى يتجه، على العكس، إلى تجاوز التاريخ. بالنسبة للفريق الأول، تبدو العناصر التى تدفع البنية القومية قدماًعالمية وعابرة للثقافات. ويظهر انهيار الانتماءات التقليدية، من دوركهايمDurkheim وحتى كدورى ، Kedeurie بوصفه مآل كل مجتمع يسير على طريق الحداثة. إن تكوين جماعة اتصال هو شاغل كل المجتمعات فيما يبدو: يعدد كارل دويتش، Kari Deutsch من جهة أخرى، كل العمليات الاجتماعية التى تعزز التعبئة الاجتماعية، أى أنه من خلال تكثيف الاتصال الاجتماعى وعمليات، التفاعل وتكوين شعب يشكل وحدة كامنة ترقى إلى مستوى الأمة؛ يصبح التمدين، وازدهار وسائل الإعلام الجماهيرى، ومحو الأمية، وإقامة البنية الأساسية التى تخدم الطرق أو الصحة، كلها عوامل تنتجها عمليات التنمية وبالتالى فإن من شأنها أن تعزز البنية القومية عالمياً. وإذا ما أردنا أن نكون أكثر تحديداً، فإن بنيديكت آندرسون Benedict Anderson يربط بين الأمة وتلك الجماعة الافتراضية التى تتألف من خلال التعرض المشترك لنفس الاتجاهات الفكرية التى تنشأ من قراءة ذات الصحف وتكوين شبكة واحدة للتنشئة الاجتماعية. ومن نفس المنطلق، يجد نيل سملزر Neil Smelser أو صمويل أيزنشتادت Samuel Eisenstadt أن الآثار الثانوية لعملية التصنيع العالمية هى البؤرة الرئيسية لإنشاء دينامية قومية[٢٤].

غير أن هذه النظريات ليست مقنعة تماماً: فمولد قومية فرنسية وازدهارها سبق تطبيق عملية التعبئة الاجتماعية هذه، وهو ما يشير إلى أن البنية القومية ليست مجرد ظاهرة عارضة أو متغير تابع يمكن إرجاعه كلية إلى تفسير أساسى، أو حتى إلى نظريات الاتصال الاجتماعى. وإلى جانب مسلمات النزعة التطورية، فإنه من الخطورة افتراض وجود نموذج فريد للمجتمع الصناعى وللتحول تجاه ذلك المجتمع: فالطريقة التى ينظر بها اللاعبون الاجتماعيون إلى أشكال اندماجهم وتفاعلهم هى بمثابة متغير ثقافى وسيط ، يحدد نمط الانتقال إلى المجتمع الصناعى ويشجع على التمييز بين نماذج التصنيع. إن تفعيل القومية فى المجتمعات حديثة العهد نسبياً بالتصنيع، كفرنسا وألمانيا وإيطاليا، يختلف عن النموذج الانجليزى الذى يجمع بين التصنيع المبكر وشكل من أشكال البنية القومية يسمح، إلى جانب

القومية الانجليزية المنفصلة، ببقاء قوميات طرفية غالية(*) أو اسكتلندية أو أيرلندية. إن إعادة النظر على هذا النحو فى الالية(**) والاتساق اللذين تشير إليهما النماذج التنموية،تنذر بمخاطر تنجم عن تطبيقها على المجتمعات غير الغربية التى تتصل بأنماط مختلفة تماماً من التاريخ والثقافة.

وفضلاً عن ذلك، فإن نقائص الجدل الوظيفى تثير معضلة تشير بالفعل إلى النهج المعتاد للمفهوم العالمي للأمة. أو أن «الدين السياسي القومي» يفرض نفسه كشكل من أشكال إعادة توحيد الأجزاء، فى الوقت الذى يشكل فيه التصنيع تهديداً للترابط الاجتماعي، وإن كان ينبغي حينئذ التسليم بأن هناك يداً خفية تتحرك سراً لحماية المجتمعات بداهة. أو أن القومية ليست إلا إعادة تفعيل مبدأ عابر للتاريخ موجود منذ الأزل، وأنه لن يكون أمام الحداثة إلا الإلحاح، وعندئذ سيتم التخلى عن المفهوم الحداثى للأمة واعتناق رؤية تراثية. وترتكز هذه الرؤية، تبادلياً، على فرضيتين تبدو منهجتهما خطيرة أكثر منها قائمة على أساس فعلى. وقد تفترض البحث عن معايير موضوعية تستند إليها الأمة: كالعرق، أو اللغة، أو الدين، أو الحيز الطبيعى. إلا أن أياً من هذه المعايير لايبدو حاسماً، كما إنه لايخفى حقيقة محددة بالقدر الذى يتيح تقرير خريطة الأمم، حتى وإن كان التلاعب بمعيار أو آخر من تلك المعايير قد استخدم ، بعد ذلك، كأداة لتعزيز الإطار القومى. كما قد تستند القضية التراثية، على نحو أدق، إلى فرضية سيكولوجية – سوسيولوجية توضح إنتاج رابطة للتنشئة الاجتماعية، تبنى وتنقل، على مر القرون، هوية قومية لايسع الحداثة إلا أن تقرها وتؤسسها. والفرضية معروفة ومغرية؛ غير أنها تستند إلى تمدية(***) أثيمة للثقافة: فالتحليل السوسيولوجى لايمكنه أن يعزل جماعات ثقافية عزلاً موضوعياً، لأنه يعجز عن تحديد المستوى الذى تعد فيه جماعة اجتماعية ما ذات أهمية من الناحية الثقافية ، أى مميزة ومستقلة عن غيرها بالقدر الذى يتيح لها أن تفرض نفسها باعتبارها ذات سيادة وأن تدعى أنها أمة. إن الثقافات الغربية والأوروبية والفرنسية والبريتانية(****) تستعيد هويات لكل منها أساس دون أن يتسنى موضوعياً تحديد أيها مرصود لصنع إطار قومى. ولاوجود لذلك الإطار إلا لأنه قائم: بمبادرة من اللاعبين السياسيين بالتأكيد، من جانب، ولكن بناءً على طلب الفرد أيضاً، حيث إن الخاصية المميزة لأية ثقافة ليست فى تكرار نفسها، وإنما فى التجديد والتحول والتكيف، وانتحال سمات ثقافية خارجية المنشأ عند الاقتضاء. كما إن للثقافات علاقة بنظام كل ماهو متقلب ومتغير

*غالى (من بلاد الغال) (المترجمة).
** آلية (صفة ماهو آلي غير متعلق بالإرادة) (المترجمة)
***تمدية (اعتبار الشئ المجرد شيئاً مادياً) (المترجمة).
**** بريتانى (متعلق بمقاطعة بريتانى فى شمال غربى فرنسا) (المترجمة).

وغير مستقر، فى حين يفكر أولئك الذين يعتنقون النهج التراثى بمنطق الهوية المستقرة، التى تتجاوز التاريخ والأحداث.

ولذلك فإن علم الاجتماع يدعو بدرجة أكبر إلى التفكير بمنطق البنية القومية، والاستراتيجية الوطنية وأيديولوجية الأمة بمنظور الهوية أو حتى الشعب، وهو مفهوم شائع الاستخدام، وإن كان علينا أن نسلم بكافة الشكوك المصاحبة لاستخدامه.

كما يعزى تحديد هوية اللاعبين الاجتماعيين داخل الإطار القومى إلى استراتيجيات معقدة ومختلفة. فقد كانت الاستراتيجية القومية للنظم البورجوازية الغربية مطابقة لمشروع سياسى يستهدف الفوز بالسيادة، ولإرادة إنشاء مجتمع مدنى تكفل ازدهار مصالحه الاقتصادية واضمحلال الهياكل التقليدية الخاصة بالنظام القديم فى الوقت ذاته. أما فى المجتمعات النامية المعاصرة، فإن تحقيق الذاتية ذات الأولوية داخل الإطار القومى يتم فى جميع الفئات التى يكون من صالحها التحرر من الانتماءات الجماعية[٢٥]؛ والمقصود هنا هو «بورجوازية الدولة» وجميع الفئات التى تعتمد على نجاح هيكل الدولة، والنخبة الحديثة التى تسعى إلى تقدير كفاءتها التقنية مالياً، بل وكذلك أقسام معينة من السكان فى حالة فوضوية ترتبط باقتلاع جذورهم، أو حتى طبقة الإنتلجنسيا الجديدة التى تبحث فى بنية المجتمع القومى عن إطار للتعبير عن فكر وعن خطاب متحررين من قيود المأثور.

ومع إعادة النظر فى القومية على ضوء التحليل الاستراتيجي، يتكشف لنا تاريخ مادى يقلب الهوية التعميمية التى تبدو أنها تعتنقها فى مبادئها. فالقومية ترتبط باستراتيجية، ولذلك فإنها ترتبط حتماً بالصراع الاجتماعى–السياسى: وهى رهان للجدل السياسى أكثر منها موضوع لتوافق الآراء، ولذا فإنه لايمكن استيعابها ببساطة فى هذا «الدين السياسى» الناقل للترابط والتكامل. بل إنها، على العكس تماماً، تمثل فى المجتمعات النامية مصدراً للتوتر المتزايد بين أنصار شكلين مضادين من أشكال تحقيق الذاتية: فالمجتمع القومى، الذى لايشمل مجموع الحيز الاجتماعى، يتعايش مع مجتمع ذى نمط جماعى، مشدداً فى الوقت ذاته شروط الطاعة المدنية وشروط مشروعية النظام السياسى. وفضلاً عن ذلك ، فإنه يتحول، لارتباطه الوثيق بمهمة بناء الدولة، إلى شكل من أشكال احتداد المصالح الخاصة لكل دولة على الصعيد الدولى، وينقلب بسهولة أكبر إلى أداة للهيمنة: وتعتبر الراديكالية المتزايدة للنزعات القومية الاقتصادية من أخطر العوامل التى تحد من عمليات التكامل الدولى، سواء كان الأمر يتعلق بإنشاء كيانات فرعية إقليمية أو بتقدم المفاوضات بين الدول، على النحو الذى يبينه مثال منظمة الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات) بصفة خاصة. والنزعة

القومية، التى تغذيها أخيراً فئات خصوصية أساساً، حيث تختلط نماذج ثقافية ومصالح اجتماعية محددة، لايمكنها أن تخضع لنموذج فريد، أى لشكل عام تصبح كل حالة مادية مجرد صورة مقلدة منه، وتظل القومية، وهى ذات مبدأ تعميمى، فردية فى كل شكل من أشكال تحقيقها. ولأن مفرداتها مقتبسة من التاريخ الغربى، وكذلك تعبيراتها الأيديولوجية وصيغ تطبيقها، فقد انقلبت وتحولت، بل تهدمت وأعيد النظر فيها غالباً، وذلك تحت تأثير التجارب التى كشفت، فى معظم الأحيان، عن خصوصيتها وعدم قدرتها على التكيف مع الثقافات غير الغربية، وكذلك مع المعطيات الجديدة الخاصة بالمجتمع مابعد الصناعى. ويؤدى هذا الإخفاق إلى تخفيف أزمات الهوية التى تفرض نفسها شيئاً فشيئاً كعوامل لإعادة النظر فى النظام الدولى.

لقد نجحت أوجه الغموض التى تكتنف النزعة القومية المضادة للاستعمار فى أن تخدع لوقت قصير، من خلال التمسك بفرضية نشر نموذج من أصل غربى. فقد تكونت حركات التحرير الوطنى، فى معظم الأحيان، بمبادرة من النخبة الأصيلة التى تشكلت بتأثير الغرب والتى تسترجع. لحسابها مفردات الخطاب القومى الذى تم إعداده فى أوروبا [٢٦]. وينطبق ذلك على حزب المؤتمر الهندى، الذى يتكون بصفة أساسية من موظفين درسوا بالجامعات البريطانية، بل إن بعضهم خدموا فى الإدارة الامبراطورية[٢٧]. وتنطبق هذه الملحوظة ذاتها على القومية العربية التى نشأت كرد فعل للوجود الغربى، فانقلبت على الفكر السياسى الذى ساهم ذلك الوجود فى نشره[٢٨].. كما تكونت النزعة القومية البعثية، التى كان رائدها ميشيل عفلق Michel Aflak، فى جانب كبير منها بتأثير فكر مسيحى وقومية إنسانية أوروبية المنشأ. وبشكل أعم، فقد لعبت الأقليات المسيحية، مثلها مثل البعثات البروتستانتية الأمريكية، دوراً حاسماً فى نشر الأفكار الرئيسية للوحدة الوطنية وفى إنشاء فكرة الأمة العربية. ومن نفس المنطلق، تشكلت الممارسة القومية فى مصر وفى الشرق الأدنى وفى المغرب، فى مواجهة الاحتلال البريطانى والفرنسى، محتذية أحياناً حذو الفكر الليبرالى -المؤسسى، كما هو الحال بالنسبة لحزب الوفد المصرى، مقتفية فى أحيان أخرى أثر الفكر الاشتراكى الذى تغلب عليه العلمانية، وكذلك بالنسبة لحزب البعث أو مذهب بورقيبة أو النزعة القومية الجزائرية، ومنتهجة تارة نهج الجامعة الإسلامية التى نهلت أيضاً، بمبادرة من مؤسسيها جمال الدين الأفغانى Ja-mal Eddine al - affh âni ورشيد رضا Rashîd Ridâ، من نموذج غربى كان المقصود هو تحديه باستعادة بعض رموزه الأكثر أداءً. غير أن الأمر البليغ هنا هو أن عمليات التعبئة القومية الأكثر فعالية، أى تلك التى فرضت نفسها، كانت دائماً أقربها إلى النموذج القومى الغربى: ففى الجزائر، تغلب مسالى حاج Messali Hadj وحزب الشعب الجزائرى على حركة العلماء،

التى كان يتزعمها بن باديس Ben Badis، عن طريق فرض التصور السياسي لأمة جزائرية مستقلة فى مواجهة تعزيز الفرضية المبهمة لنزعة القومية الثقافية. وتظل الحركة الفلسطينية على هذا النمط ذاته، بوصفها التعبئة القومية الأخيرة التى تستهدف تحرير إقليم من احتلال أجنبى، هى أحد المعاقل الأخيرة لقومية عربية ذات اتجاه علمانى متنوع، تقتبس بدرجة كبيرة من الذخيرة السياسية الغربية مع الانفتاح بصورة انتقائية على الإحالات الإسلامية(٢٩)..

غير أن المسألة الفلسطينية تمثل -فيما يبدو- نقطة تحول بين عصر القومية العربية وإعادة النظر فيها بشكل فعال. فالتيار القومى، الذى حقق الانتصار عندما كان يمارس التعبئة ضد المحتل، لم ينجح قط فى أن يفرض نفسه، فى العالم العربى، كصيغة للحكم قادرة على حشد الدعم. لقد اقترن انهيار الأسطورة البعثية -على مايبدو- بتزايد الشكوك حول الناصرية: فالحركة التى بعثها الرئيس المصرى، والتى اتسمت بالقوة وتمتعت بالشعبية عندما كانت تشجب الامبريالية الغربية إبان أزمة السويس، لم تتوقف إلا مع إحياء الصراع الإسرائيلى - العربى. ويشكل هذا الصراع -فيما يبدو- المصدر النهائى لتغذية تصور سياسى يضربه بل وحتى يناقضه تقدم الحركات الإسلامية التى يبدو أنها تفقده شرعيته فى وسط شعوب العالم العربى. غير أن هذه الظاهرة ليست منفردة: فالقومية الهندية المتأثرة بالغرب تشهد نفس التقلبات فى مواجهة تقدم الحركات الأصولية الهندوسية؛ كما تنزوى القومية الأفريقية الناشئة عن التجمع الديمقراطية الأفريقى إما لحساب أشكال للتعبئة ذات اتجاه جماعى بحصر المعنى، وإما لكى تخلى مكانها ببساطة لأشكال حكم تشرع فى انتزاع الصفة السياسية عن الشعب.

وتتجه ذات الفرضية إلى أن تفرض نفسها عبر مجموع هذه الأمثلة: فالقومية غير الغربية هى قومية صراع أكثر منها قومية حكم؛ وقد ابتعثت بحكم الأولوية أشكالاً لتعبئة الارتكاسية وتبدو، بهذه الطريقة، وكأنها عابرة بصورة أساسية، بل وربما كانت عاجزة عن الاستقرار داخل نظام سياسى دولى. وجاءت الحركات الإحيائية الثقافية والآثار العميقة للدينامية الاجتماعية لتشكك فيها، ومن ثم فإن نجاحها كان وقتياً وهشاً إلى درجة حالت دون إثبات فرضية الاتجاه العمومى بمعنى الكلمة للقومية.

وهكذا أصبح استخدام مصطلح القومية ذاته يتسم بالغموض، للدلالة فى الواقع على سلسلة كاملة من طرق التعبير عن الخصوصيات التى تتخذ أشكالاً مختلفة للغاية وتعبئتها، مما يؤكد الطبيعة المتباينة للنظام الدولى. ولايمكن للقومية فى شكلها الغربى، باعتبارها هيكلاً ثقافياً وهيكلاً استراتيجياً، إلا أن تكون استثناءً. فهى تفترض تفريد العلاقات الاجتماعية،

وانحلال الانتماءات الجماعية المصغرة، وبناء جماعة سياسية من المواطنين، وعلمنة العلاقات السياسية، والتكيف مع المنطق الإقليمى للدولة، ومن ثم فإنه ليست أمامها فرص كبيرة ، فى الواقع حتى تجد طريقها فى كل تاريخ. وفى المقابل، فإن السمة المميزة للنظام الدولى المعاصر هى تخفيف العوامل التى تدفع إلى البحث عن طرق لتحقيق الذاتية، ومن ثم إعادة اكتشاف الخصوصيات التى تضع الهويات الاجتماعية المصغرة فوق الجماعات السياسية. وينبثق عن هذا المنطق عدد كبير من الهويات الجديدة التى تطالب بمكان لها فى قلب النظام الدولى.

وثمة عوامل ثلاثة على الأقل تساعد على تفجر الخصوصيات غير المحددة جيداً على هذا النحو وهى: ارتداد الأيديولوجيات السياسية التعبوية، والأزمة التى تؤثر على أشكال التكامل المجتمعية، وتلك التى تؤثر على النظم الامبريالية الأخيرة. إن إعادة النظر فى الأيديولوجيات السياسية من شأنها أن تضعف عمليات التعبئة الحزبية، وأن تنال من الصيغ السياسية لشرعية الدول والانظمة، وأن تؤدى بالتالى إلى زيادة الاتجاهات إلى الفوضوية: وعندئذ يتم تنشيط عمليات تحقيق الذاتية الخصوصية على سبيل الاحلال. وتتجلى هذه العملية كأوضح مايكون فى أوروبا الوسطى والشرقية، فى بداية التسعينات[٣٠].: فقد أدى انهيار الشيوعية، والصعوبات التى واجهتها الأيديولوجيات السياسية المتنافسة على الحلول محلها، إلى إيجاد فراغ ذاتى سرعان ماشغلته دعوة قومية لم تكن، فيما عدا بعض الاستثناءات، الا اشتداداً للخصوصيات. وما الحمى القومية البولونية التى شابت الجدل السياسى فى فترة ما بعد الشيوعية، وإحياء الخلاف بين التشيك والسلوفاك ، إلا اقتراباً من القومية التقليدية. وتنتمى تعبئة الألبان فى يوغلاسلافيا ، أو الاتراك المقيمين فى بلغاريا، أو المجريين فى رومانيا، وعلى الأخص الحرب الأهلية الدائرة فى البوسنة والنزاعات القائمة فى منطقة القوقاز، إلى حركات جماعية ذات تنظيم إقليمى غير معين ويعجل بنشوب أزمة فى النظام الدولى. إلا أن أوروبا الوسطى ليست الوحيدة فى تأثرها بذلك: فانحسار الأيدلوجيات السياسية العلمانية فى الهند من شأنه إحياء عمليات تحقيق الذاتية الدينية، ومن ثم مساعدة القومية الهندوسية التى تتغذى أساساً على الصراعات بين الجماعات[٣١].. كما أن تداعى البدائل المختلفة للاشتراكية وللقومية العربيتين يتركنا وجهاً لوجه، أمام إحياء التكافلات الإسلامية الجامعة والتكافلات الجماعية المصغرة[٣٢].. ويعد مثال الجزائر معبراً عن ذلك إلى حد كبير: فقد أدت الأزمة الخطيرة التى تعرضت لها جبهة التحرير الوطنى عام ١٩٨٨ ، وصيغة الدولة الاشتراكية التى استوحتها، إلى ظهور أشكال جديدة للتعبئة استفادت منها بصورة أساسية جبهة الخلاص الإسلامية، وأفادت بصفة خاصة فى تنشيط أشكال تحقيق الذاتية الدينية. وفى المقابل ، فإن تلك الأشكال قادت زعماء حركة التحرير الوطنى إلى التساهل مع الإحالات الإسلامية وإلى

تعجيل عملية التعريب فى آنٍ واحد، مما أثار استياء القبيليين(*) بشكل مباشر، وأدى بالتالى إلى إحياء خصوصية جديدة: وعلى وجة الإجمال، فإن هذا الإفراط فى عمليات تحقيق الذاتية المتضاربة أدى بصورة أساسية إلى الإضرار بالنزعة الجزائرية وبمؤسسية الإطار القومى للدولة.

وتترتب على أى نقص فى آليات التكامل نفس الاثار الناجمة عن إحياء عمليات تحقيق الذاتية. ومن ثم فإن الفشل الذى كابده نموذج الدولة الغربى فى أفريقيا وفى العديد من بلدان آسيا أدى إلى ظهور صيغ جديدة للتعبئة الجماعية، وإن كانت تتحقق لصالح الذاتيات القبلية والعرقية أكثر من كونها تفيد الجماعة القومية التى تعانى ، فى أغلب الأحيان، من الاشكال المصطنعة للدول وحدودها(٣٣).. تكشف الحرب الأهلية فى ليبيريا، وفى رواندا، بل وكذلك نزاع أوغادين عن اشتداد الذاتيات الجماعية التى تفرض نفسها على مايبدو كطرق لتجاوز الاختلالات التى تصيبَ إطار الدولة القومية. ومن نفس المنطلق، فإن تعزيز التدفقات الديموغرافية والنشأة التدريجية لمجتمع متعدد الثقافات يمتد حتى إلى قلب أوروبا من شأنه أن يؤدى إلى توطيد خط الذاتيات الجماعية وإلى تنصيبها، جزئياً على الأقل، كبديل عن انتماء المواطنة. وأخيراً، فإن تراجع القدرات السياسية للدول يؤدى فى أكثر الأحيان إلى الهويات دون مستوى الدولة: فقد كانت الثورة الإسلامية فى إيران هى الفرصة الرئيسية لإعادة تأكيد جميع الذاتيات الطرفية، من كردية إلى بالوتشية إلى تركمانية إلى آزرية. غير أن هزيمة العراق فى حرب الخليج ساعدت على تعبئة لا مثيل لها حتى الآن للهوية الكردية، وللشيعة فى الجنوب.

وتنتج نفس الآثار عن ذبول الامبراطوريات. فقد كان انهيار الامبراطوريات الاستعمارية، تاريخياً، هو المصدر الرئيسى لنشأة القوميات، فالاتجاه التحررى والمناهض للاستعمار لهذه القوميات هيأ لها فرصة للترابط الذى أخلى المكان، شيئاً فشيئاً، لانتشار الذاتيات التى وجدت صعوبة متزايدة فى البقاء داخل إطار قومى سرعان ما اتضح أنه مصطنع. وبهذه الطريقة ، فإن الصعود الراهن للذاتيات العرقية وابتكاريتها السياسية يمكن اعتباره مرحلة جديدة لعملية إزالة الاستعمار(٣٤).. والانهيار اللاحق للامبراطوريات الإقليمية الكبرى ينهج نهجاً مماثلاً على مايبدو: فضعف الامبراطورية السوفياتية لم يطلق القوميات البلطية أو المولدوفية أو الجورجية وحسب؛ بل إنه أطلق القومية الروسية بطريقة غير مباشرة، ولكنه شجع بصفة خاصة على ازدهار عمليات تعبئة جماعية جديدة واجهت، مثل الحركتين الأرمنية أو الآزرية، صعوبات جمة فى التحول إلى الإقليمية وفى تحويل التداخل المعقد لشعوب ذات هويات مختلفة إلى

---

* قيلى(من القبيليين سكان المنطقة الجبلية فى الجزائر) (المترجمة)

ورقة مترابطة وقابلة للاستمرار هى الدول القومية. وربما كان الأكثر خطورة هو أن غياب التاريخ القومى والثقافة السياسية التى تعلى قيمة الأمة يميل إلى إضفاء الطابع الراديكالى على الديناميات الماهوية، وإلى تخفيفها حتى يصل تحلل الامبراطورية إلى مستوى جماعى مصغر: وهكذا فإن القومية المولدافية أحدثت، بدورها، تعبئة غاغاوية؛ ومازالت القوميات الانفصالية القوقازية تتفتت، فى حين أدى انهيار الوصاية الامبراطورية، فى النظم الديمقراطية الشعبية القديمة، إلى إيقاظ العداء بين التشيك والسلوفاك، ثم بين السلوفاك الشرقيين والسلوفاك الغربيين على سبيل المثال.

انفجار الانتماءات

إن مجريات الأمور تشير إلى أن بنية النظام العالمى الجديد تتجة إلى الحد من إنتاج الإقليمية وإلى تعقيد هذه العملية إلى مالانهاية[٣٥].. النموذج القومى للأصل الغربى، وقد عجز عن اكتساب الطابع العالمى، يبدو ضعيفاً لتأثره بالديناميات الاجتماعية والثقافية، وهو ما يسبب اختلالاً مزدوجاً: فالتجزئة المتزايدة للذاتيات الإقليمية من شأنها أن تجعل إنشاء نظام دولى ومتكامل بالفعل أمراً مشكوكاً فيه بدرجة متزايدة؛ والتعايش بين أشكال مختلفة لتحقيق الذاتية يولد أزمات هوية تزداد حدتها شيئاً فشيئاً.

وتتخذ هذه التعبيرات الذاتية شكلين متضاربين يتجهان إلى التباعد، أو إلى التعارض على الأقل: من ناحية، تتكون شبكات لتحقيق الذاتية العالمية تتخطى الحدود القومية وتفصل، فى أكثر الأحيان ، بين الجماعات القومية، فى حين يؤدى انتشار الهويات الجماعية المصغرة دون مستوى الدولة إلى إدراج الأفراد شيئاً فشيئاً فى مجموعات صغيرة طبقاً لعملية تجعل تنظيم العلاقات الدولية مسألة دقيقة بصفة خاصة.

وقد اتضح مدي التعقيد الذى تتسم به عمليات تحقيق الذاتية العالمية المتخطية للقوميات فى قلب العالم الإسلامى حيث تخدم، من خلال رابطات أو شبكات ، الدبلوماسيات التى تنتهجها الدولة، سواء فيما يتعلق بإيران، أو المملكة العربية السعودية أو العراق، وكذلك حركات المعارضة وجمع كبير من اللاعبين عبر القوميين. وكانت عمليات التعبئة المنبثقة عن ذلك من القوة حيث أظهرت أن أزمة الدولة القومية فى هذا الجزء من العالم ترجمت بالفعل إلى تحويل انتماءات المواطنة إلى التزام جزئي على الأقل فى قلب الأمة. فإظهار الانتماء إلى الأمة يفسر بصورة أساسية على أنه احتجاج مزدوج: على كل دولة من الدول القائمة وضعف مشروعيتها، وعلى نظام دولى تسيطر عليه القيم والمصالح الغربية. ومن شأن تنشيط هذا الاحتجاج المزدوج أن يعجل بتنفيذ الاستراتيجيات عبر القومية، حتى وإن تضاءلت

احتمالات إن يتجاوز تجسيدها الفعلى المرحلة الحادة للأزمات التى تكشف عنها. بيد أن التكافلات الدينية تظل تمثل عوامل مؤكدة لتحديد الذاتية عبر القومية فى سياقات أقل خطورة: فقوة الشبكة الارتباطية الإسلامية (الرابطة الإسلامية العالمية، جامعة التبليغ)، وقوة الشبكات الموالية لها (الإخوان المسلمون)، بل وكذلك الشبكات الممولة لها (مثل المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص)، بقدر ما تحافظ القدرة الفعالة والعابرة للقوميات، التى يتسم بها نظامها الرمزى على ارتفاع مستوى كفاءتها العالمية[٣٦].. وهى ظاهرة ملحوظة إلى حد تعقيد اللعبة الدولية بصوة بالغة: إذ يمثل استمرار عمليات تحقيق الذاتية هذه قيداً صارماً على دول المنطقة، وحداً بارزاً لسيادتها فى الوقت ذاته. كما إنها تؤدى، بوصفها مصدراً لإمكانيات جديدة على الصعيد الدبلوماسي - العسكرى، إلى خلق تركيبة معقدة ومبهمة من عمليات تحقيق الذاتية. وقد أظهرت التجربة أنه أمكن بالفعل تعبئة الجماعات القومية وعبر القومية ودون القومية فى آن واحد، التى تتشابك وتتعارض، فتزيد بذلك إلى حد كبير من جانب الشك فيها وعدم إمكانية التكهن بها: فالأحداث المتتابعة منذ صيف ١٩٩٠ إلى ربيع ١٩٩١ أثارت قومية كويتية نجحت فى تعبئة الإسلاميين ذاتهم، وفى إيجاد تضامن حول الرئيس العراقى يتخطى حدود الاسلام، وإيقاظ المشاعر الجماعية للأكراد والشيعة بل وحتى القبيليين بصورة غير مباشرة فى الجزائر، والأفارقة الزنوج فى موريتانيا، مؤثرة بذلك على أقليتين كانتا تسعيان إلى حماية ذاتيتها الأقليمية فى هذه الحركة الواسعة لتحقيق الذاتية التى تجاوزت الحدود.

كما يظهر الترابط الاجتماعى العالمى، وهو ملحوظ فى العالم الإسلامى ، فى مواضع أخرى بأشكال مختلفة وتحمله عوامل ناقلة لها طابع آخر: فالذاتية الأوروبية، وهى أقل انتشاراً بين السكان، تحرز تقدماً ظاهراً بين النخبة الاقتصادية والثقافية، للتغلب على آثار الأزمة التى تؤثر على قدرات كل دولة من الدول القومية الأوروبية؛ ومن نفس المنطلق، فإن معظم عمليات التكامل الإقليمى تجند تكوين نخبة تكنوقراطية على الأقل تطابق هذه البنية المؤسسية الجديدة والوحدة التى تفرزها: فقد كان لإنشاء اتحاد المغرب العربى، الذى يضم الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس، أثره الخاص المتمثل فى فتح حيز جديد للتكامل وللتبادل أمام نخبة تتميز، بهذه الحركة ذاتها، عن سائر السكان[٣٧]..

وفى الوقت ذاته، تزداد التعبئة الجماعية المصغرة توطداً بفضل تأثير عدة عوامل تحد على هذا النحو من عمليات تحقيق الذاتية دون القومية. فالإخفاق الذى منيت به الدولة القومية خارج نطاق العالم الإسلامى يؤدى ولاشك إلى إطلاق الطاقات الذاتية المختلفة إلى أقصى

الحدود. وتعد عودة القبلية فى أفريقيا السوداء هى المثل القاطع على ذلك بالتأكيد، فى حين أن مظاهرها وعواقبها من أكثر الأمور تعقيداً. فإعادة تأكيد الهويات القبلية يوجد جماعات سياسية جديدة، ويضعف انتماءات المواطنة، وينال من قدرة الدول - الضعيفة بالفعل - ويقلب الحدود رأساً على عقب. وفضلاً عن ذلك، فإن إعادة اكتشاف الجماعات الطبيعية يعرقل إدخال منطق السوق، الذى يستعيض عن «الاقتصاد التفضيلى» الذى يقوم على أساس العلاقات الشخصية ورفض تدخل الدولة، باقتصاد يحكمه التنافس بين الأفراد والتنسيق من قبل مركز سياسي [٣٨].. وهكذا تؤدى الذاتية الاقتصادية إلى توطيد الذاتية السياسية، مسهمة بذلك فى تجزئة النظام الدولى بحق: وهى التجزئة، التى تتفاقم مع تعذر إيجاد حل لانتشار الهويات، تجعل الشراكة الدولية أمراً مبهماً، بل ونادر الوجود ، ومن ثم فإنها تزيد من حدة الاستبعاد الذى تعانى منه القارة الأفريقية.

وتزداد هذه الظاهرة تعقيداً فى معظم الأحيان نتيجة التقاط لاعبين اجتماعيين آخرين لهذا المنطق الذاتى. وهكذا فإن الطوائف الدينية قد استندت إلى حد كبير، فيما أحرزته من نجاح فى أفريقيا، بل وفى أمريكا اللاتينية أيضاً، إلى قابلية الجماعات للتعبئة خارج نطاق الدولة [٣٩].. وعلى ذلك فإن الطوائف التوفيقية، بل وكذلك الطوائف البروتستانتية التى تسترشد بالمسيانية، مثل السبتيين على وجه الخصوص، التقطت انتماءات جديدة، لاسيما فى مقابل المحرومين من بروليتاريا حضرية جديدة لاتجد، فى المدنية، الوسائل اللازمة لتنشيط هويتها الجماعية. والعلاقة الدولية مزدوجة هنا: فالانتماءات التى يتم التقاطها على هذا النحو تنتزع من حيز المواطنة؛ وتوضع فى الوقت نفسه تحت تصرف منظمات تكتسب بذلك قدرة عابرة للقوميات. والخلاصة أن ثمة كياناً اجتماعياً يظل خارج عملية إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الدولى كلية.

كما يمكن أيضاً أن تنضوي الذاتيات دون القومية فى سجلات مختلفة تماماً، حتى دون أن تمر عبر إعادة تنشيط التكافلات القبلية- الجماعية. ويعتبر مثال أوروبا، من هذا المنظور، حاسماً تماماً: ففى حين يرتفع السلم الجماعى المصغر فى الوسط وفى الشرق، بعد اختفاء سلطات الدولة والسلطات الأيديولوجية، تعيد أوروبا الغربية، الممزقة بين المضى فى عملية التكامل فى الاتحاد الأوروبى وأزمة الدولة القومية التقليدية، اكتشاف صلتها بمجموعة متكاملة من مستويات تحديد الذاتية. وبدلاً من أن تخف الذاتيات الثقافية، فإنها تنشط، وتعمق طابعها المؤسسى وتفرض نفسها على مسرح السياسة الدولية: فقد أثار تميز «شعب جزيرة «كورسيكا» الجدل فى ١٩٩١ ، ومازالت الانفصالية البسكية[*] تثير عمليات تعبئة،

في حين مازالت المسألة الأيرلندية على حدتها[٤٠]... وعلى وجه الخصوص، تشهد النزعة الإقليمية بين البلدان الأوروبية نشاطاً قوياً وقواماً دولياً تنشأ معه قواعد جديدة للعبة. ويسعى كل إقليم، استعداداً للدخول في الحيز الفريد، إلى اللعب بورقته الخاصة، ويستخدمها بالمناوبة أحياناً السكان الذين يجدون فيها وسيلة للابتعاد عن الدولة القومية التي يصيبها الضعف في أكثر الأحيان: فالنمو الملحوظ للرابطات الإقليمية في إيطاليا (في لومبارديا، وفي فينيسيا، وفي ميزوجيورنو حالياً)، وكذلك الآثار الناجمة عن اللامركزية المؤسسية في فرنسا وفي إسبانيا، والناشئة عن إعادة توحيد ألمانيا، وإعادة تأكيد الذاتيات الغالية[**] والاسكتلندية، كلها تخلق روابط اجتماعية جديدة، تزداد أهمية وتكون مصحوبة في أكثر الأحيان بنقص في التمثيل، وإزالة الصفة الحزبية عن التصويت، بل وحتى عن إدارة البلديات

وهذا الانتشار والتشابك بين ذاتيات متعددة يهيئ أولاً الظروف المواتية لتجزئة النظام الدولي، الأمر الذي يزيد من صعوبة الحوار والشراكة. فالنجاح الذي تصادفه عمليات التعبئة الجماعية يضفي عليها صفة دولية: إذا كان بديهياً أن مسألة السيخ أو التامول أو القبارصة الأتراك لها بعد دولي، حيث تضع العديد من الدول على مسرح الأحداث بالفعل، فإنه مطلوب من الإحيائية الهندوسية أو تنشيط القبلية في أفريقيا السوداء، أن تتخذ هذا الشكل ذاته. أولاً، لأن الدولة القومية هي الضحية الأساسية لذلك، كما إن الضعف ينتابها في كل مكان تقريباً من جراء هذا الإحياء للذاتيات وثانياً، لأنه كلما بنيت هذه الأشكال الجديدة للتعبئة ، كلما انتزعت الانتماءات وطالبت بهوية دولية. وقد يؤدي تأثير التجزئة إلى انزلاق النظام الدولي نحو ما يعتبره بعض الكتاب نوعا جديداً من الإقطاعية، بل «الفوضوية[***] الإقطاعية[٤١]». وإذا ما كان التشخيص صحيحاً، فإن الممارسات الدبلوماسية والمؤسسية كلها ستنقلب رأساً على عقب: قد تزداد المنظمات الحكومية الدولية تدريجياً وربما أصبحت عاجزة عن العمل، وقد يؤدي اللجوء المتزايد بالضرورة لاستراتيجية الفارس المنفرد إلى عرقلة أشكال التكامل، ولا يصبح للمعاهدات الدولية ذات المدلول مطلقاً. وموجز القول إن ظهور الذاتيات يهيئ الظروف المواتية لشراكة يزداد تعقيدها وتتضاءل قدرتها على الاستمرار. فالدولة القومية، فضلاً عن مظهريتها وهشاشتها، هي من الناحية النظرية وحدة وظيفية للغاية من وحدات نظام دولي أضفيت عليه صفة العالمية: ومن خلال الحدود التي ترسمها لمجتمع سياسي مؤسسي

---

* بسكي (نسبة إلى بلاد البسك بين فرنسا وإسبانيا) (المترجمة).

** غالي (من بلاد الغال) (المترجمة).

*** فوضوية (نظام سياسي واجتماعي مثالي – يقضي بأن يكون الفرد متحرراً من كل وصاية حكومية) (المترجمة).

ومعترف به، فإنها تمثل الوساطة الأكثر فاعلية بين الفرد والنظام العالمى، إلا أن أزمة الهويات التى ترتسم جانبياً تعيد النظر فى هذا التوازن الوظيفي، ومن ثم فى جميع احتمالات التكامل. كما إنها تقلب أيضاً ترتيب العنف: حيث تنتقل من نظام دولى احتفظت فيه الدول وحدها بالعنف الدولى إلى نظام لا مركزى تطالب فيه كل هوية ذاتية بحقها في أن تلجأ، على المسرح الدولى، إلى عنفها الذاتى، لنصل إلى نموذج جديد من العلاقات الدولية يطرح فيه مبدأ الأمن الجماعى ذاته للمناقشة(٤٢).

والاستراتيجية التى ينتهجها اللاعبون السياسيون هى التى تساعد على استمرار هذه التغيرات كلها، بل وعلى تفاقمها. فارتداد الأيديولوجيات، ونقص الشرعية الذى تعانى منه الدول، وتحلل الامبراطوريات، وازدياد عوامل الفوضوية، كلها تدفع رجل السياسة إلى التلاعب بالإحالات إلى الذاتية الإقليمية وإلى اتخاذها أداة. وحيثما تبدى الجماعة القومية مقاومة ويستمر وجودها، يصبح تمجيدها طريقة حاسمة للوصول إلى السلطة وأداة رمزية من أدوات الحكم الرئيسية. وتبدو حالة بولونيا ما بعد الشيوعية واضحة: فقد تمت الاستعاضة بالمواضيع القومية عن الأيديولوجية الرسمية القديمة كصيغة لإقرار الشرعية، فى حين كانت التعبئة السياسية تتم على أساس نموذج شعبى قومي سرعان ماثبتت فعاليته. بيد أن الفعالية المثلى تتمثل، فى معظم الأحوال، فى التلاعب السياسى بالصيغ الذاتية التى تشكك فى الإطار القومى الرسمى: فقد اختار بوريس يلتسين تحدياً منه لميخائيل جورباتشيف فى الصراع على السلطة، أن يلعب بورقة الذاتية الروسية التى سعى، فضلاً عن ذلك، إلى حمل المجتمع الدولى على الاعتراف بها، الولايات المتحدة من جهة ، والمجتمع الأوروبى ومؤسساته من جهة أخرى. ومن المنطلق نفسه، فإن الحركات الانفصالية لاتفتأ تتجه إلى الراديكالية بإرادة زعمائها ذاتها، حيث يستند أساس دعمها وشرعيتها إلى قدرتها على السيطرة على المزايدين وإلى حملهم على التسليم فى الخارج: وتستلهم من هذا المنطق استراتيجية زعماء جموريات البلطيق بقدر ما تستوحى منه الطبقة السياسية فى كيبيك أو المنظمات الفلسطينية أو الأريترية أو البسكية. وهكذا تصبح الدينامية الذاتية عنصراً رئيسياً فى توضيح النظام السياسى الداخلى والنظام السياسى الدولى. كما إنها تشكل رهاناً لبناء النظم السياسية ولإلزام الدبلوماسيات في الوقت ذاته. وشيئاً فشيئاً، يصبح الوسيط فى العلاقات بين الدول هو الطريقة التى ينظر بها المرء

فى الديناميات الذاتية التى تؤثر على الآخر. فقد بدت العلاقات السوفياتية الأمريكية فى وقت ما معلقة بتطور الجمهوريات التى يتكون منها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وبضرورة أن تختار الولايات المتحدة بين إضفاء قيمة على الحوار بين دولة وأخرى وبين الأولوية الممنوحة لحق الشعوب فى أن تتصرف فى مقدراتها. وفى ظل هذه الأزمة التى تؤثر بصورة متزايدة على الهويات وبالتالى على فكر الشعب ذاته، يصبح تعريفه أكثر غموضاً ومتروكاً فى الواقع لتقدير كل لاعب تبعاً للالتزامات التى تمليها عليه ضرورات سياسته الخارجية: وتبعاً لتطور هذه السياسة، يتأكد يومياً وجود الشعب التيبتى أو الكردى أو الكاناكى، وفرصة تبين حقيقة الشعب التيجرانى، أو الذاتية التيجرانية ببساطة أشد، ويتم تفنيده فى اليوم التالى.

وربما كان هذا الاختلال وهذا الحيز من الشك اللذان يفصلان على هذا النحو بين الديناميات الاجتماعية واللعبة الفعلية للدول هما أحد العناصر التى تتكون منها الأزمة التى تؤثر على أشكال الترابط الاجتماعى السياسى على الصعيد الدولى. كما إنهما يعتبران، انطلاقاً من ذلك، عوامل تؤدى إلى عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ،مما يزيد من استقلالية وقدرة الثوابت الثقافية. ومع تضاؤل قدرة النظام السياسي على دمج تلك العوامل يفقد احتكاره للسلطة وقدرته على إضفاء الطابع المؤسسى. ومن هذا المنظور، يزداد تقلص استقلالية الدول القومية وسيادتها مع تعاظم الحيز الذى يشغلة المقدس، سواء فى التعبير الرمزى أو فى نظام التعبئة، فتتأكد بذلك وتتعاظم أولية المعنى على العمل.

عودة «المقدس»

إن نقص آليات تحقيق الذاتية يضفى من جديد على المقدس أهمية ووظيفة اجتماعية أفقده إياهما بناء وانتشار نموذج الدولة والنموذج المنطقى والعلمانى. ولايعد هذا التحول مجرد حادثة تصيب النظام الداخلى للمجتمعات . بل إنه يوثر على النظام الدولى من عدة نواحٍ: ونظراً لحساسيته للتغيرات التى تمس شروط انتماء المواطنة ذاته فى قلب كل دولة، تتضح فيه بصورة متزايدة الاختلالات المنبثقة عن منطق الانتماءات المتعددة التى تفصل الأفراد شيئاً فشيئاً وتجعل شروط تعبئتهم غير محققة. ولما كان تحقيق الذاتية الدينية عابراً للقوميات فى حد ذاته، فإن عمليات التعبئة التى ترتبط به تؤثر تأثيراً مباشراً على المسرح الدولى، يتجاوز

نطاق السلوك السيادى لكل دولة. كما تجدر الإشارة إلى أن تنشيط هذه العمليات جميعها يساعد على ظهور لاعبين دوليين جدد.

ويعكس المقدس أزمات تحقيق الذاتية السياسية إلى حد الإشارة صراحة إلى كل مايخرج عن الطبيعة البشرية. وتتلاقى ظواهر الاستلاب(*) الثقافى، وعدم فهم النظام السياسى المفروض، وإعادة النظر فى الجماعات القائمة، لتهيئ الظروف الملائمة للتشهير بالطاعة المدنية ونزع الشرعية عنها: فلأنه لايجد الصيغة القادرة على منحه القدر الكافى من الشرعية، يقوم الانتماء الأولى للمقدّس بدور البديل. وهكذا يبحث الأفراد، خلال عملية إعادة البناء الاجتماعى للمقدس، عن تعريف رابطة جديدة من روابط الانتماء ندرك، منذ دوركهايم Durkheim، أنها تتسم بتفوقها فى التسلسل الهرمى وباستبعادها الكامل من عالم الأعمال الدنيوية فى آنٍ واحد[٤٣]. وعلى ذلك فإنه يمكننا أن نعتبر أن هذا الانتماء ليس جديداً ولا خاضعاً لتفسير مثالى. بل إنه ليس حتى مجرد انتماء دينى. فهو يعكس دعوة تأخذ فى الاعتبار تضاؤل المساحات الاجتماعية الشاغرة، أى التى تعوزها الانتماءات السياسية؛ ولذلك يتولاه لاعبون يزرعون الأمل فى بناء تعبئة تتصل بالسياسة، فى سياق تترعرع فيه الفوضوية. وإذا اتبعنا نهج دوركهايم Durkheim، لأمكننا أن نضيف فرضية مزدوجة. بادئ ذى بدء فإن المقدس، باعتباره «صورة مصغرة للحياة الجماعية برمتها»، يعيد إلى الأذهان صورة المجتمع الذى يتولى صياغته، ومن ثم فهو يفى باحتياجات المعنى لدى شعوب تشهد استلاباً ثقافياً عنيفاً: وعلى ذلك فإن «عودة المقدس» تفرض نفسها بنجاح أكبر حيثما يتزايد الشعور بهذا الاستلاب الثقافى، وحيثما يشتد الاستبعاد وتحتد الإحباطات، لاسيما لدى المهاجرين الذين دخلوا مؤخراً فى الأوساط الحضرية[٤٤]. ومن جانب آخر، فإنه إذا ما أمكن تمثل هذا الانتقال إلى المقدس فى ارتياب الدنيوى، لأمكن إلى حد كبير التعبير عنه بطريقة أشد فى سياقات من المواجهة مع نظام بشرى، تشير إليه أصابع الاتهام بأنه غير مشروع ومعصوم فى ان واحد على أرضه العلمانية الخاصة. ومن هذا المنطلق، فإن اللجوء إلى المقدس يشهد لحظتين من لحظات الخيار: معارضة الدول التى تفتقر إلى الشرعية، والمواجهة مع قوى الهيمنة. وهكذا يصبح الصراع الدولى أحد عناصر بلورة الالتزام بالمقدس؛ ويفرض هذا الصراع نفسه فى حالته المثلى عندما تختلط المواجهة بين الدول المسيطرة وتلك الخاضعة للسيطرة مع شجب الدول الدائرة فى فلك السيطرة ، والتى تتعاون معها. ولعلنا نجد فى المثال المتعلق بأزمة الخليج، والتى استمرت منذ صيف عام ١٩٩٠ وحتى شتاء ١٩٩١ ، العديد من

* استلاب (حالة شخص يصبح– بفعل ظروف خارجية اقتصادية أو دينية أو سياسية – عبداً للأشياء ويعامل هو نفسه كشيء) (المترجمة).

الدلالات: فالإستراتيجية التى انتهجها صدام حسين كانت تستهدف صراحة، من خلال الصيغة الدينية العنيفة لخطابه وممارساته ، تهيئة الظروف المواتية لتعبئة الجماهير المسلمة ضد التدخل الغربى، وضد دول وأمراء العالم الإسلامى الذين تحالفوا ضده فى آن واحد.

ومن هذا المنطلق ذاته، فإن التلاعب بالرموز الدينية يجد مصدره المباشر فى التقاء الإحالات الداخلية بالإحالات الخارجية. وأى خطاب للمعارضة يقتصر بصورة منهجية على شجب النظام الداخلى عن جانب كبير من معناه الدينى: فالحركات الإسلامية، شأنها شأن الأحزاب الأصولية الهندوسية، تبنى خطابها انطلاقاً من إدانة سيطرة النموذج الثقافى الغربى، أو من تفاقم الصراعات التى تضعها فى مواجهة ديانات أخرى. وتعتبر معارضة تلك الحركات للغرب استراتيجية ناقلة تضفى الشرعية على عملها، ومن ثم فإنها تقود الأمراء المهددين إلى تقييد الاتجاه الموالى للغرب فلما ينتهجونه من دبلوماسية. وعلى خط موازٍ لذلك، نجد أن عملية إحياء الصراعات بين الجماعات فى الهند، على نحو مايتضح خصوصاً من مسألة آيوديا Ayodhia، أو استمرار الصراعات ذات البعد الدينى، مثل الصراع العربى – الاسرائيلى، تسهم على نحو آخر فى إضفاء الشرعية على الاضطلاع، من خلال الدين، بممارسات التعبئة السياسية. ويترتب على ذلك آثار غير مباشرة ملحوظة بوضوح: فالسياسة المعادية للأقباط التى انتهجها أنور السادات، فى السياق الذى خلقته رحلته إلى القدس واتفاقات كامب ديفيد، كان من أهدافها احتواء المعارضة الإسلامية لدبلوماسية المصالحة مع إسرائيل التى تبناها.

ولاشك أن عودة المقدس لاتتعلق بالإحيائيين الهندوس والإسلاميين وحدهم. فالمسيحية قد استفادت من التقاء الأزمات الداخلية والخارجية ذاته، من خلال تفكك أوروبا الشرقية والوسطى وعبر الهزات التى أصابت أمريكا اللاتينية. ففى الحالة الأولى، بدت الكنيسة الكاثوليكية فى بولونيا أو فى تشيكوسلوفاكيا أو فى هنغاريا، والكنيسة اللوثرية فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، كأدوات لمعارضة السلطوية وكأشكال للتميز عن وصاية امبريالية خارجية فى آن واحد، سواء من حيث هويتها أو من حيث إحالتها الثقافية(٤٥). ويستتبع ذلك أن تفاقم الصراعات فى دول البلقان أوجد إحالات صريحة بصورة متزايدة للتكافلات الأرثوذكسية الجامعة، تعيد على نحو متناقض بناء صلات التواطؤ بين بلغراد وبوخارست وأثينا وموسكو. وتعتبر حالة أمريكا الجنوبية أكثر تعقيداً بالفعل: فاضطلاع الكنيسة الكاثوليكية بوظيفة المعارضة المنبرية، سواء فى مواجهة كل دولة من دول أمريكا اللاتينية أو فى مواجهة سيطرة أمريكا الشمالية لايستعاض عنها بتعبئة أية إحالة ثقافية قادرة على إيضاح صفة الخارجى تلك ذاتها. وهكذا اضطرت الكنيسة إلى المضى على طريق الانزلاق الأيديولوجى وإرساء دورها المنبرى على مذهب لاهوت التحرير، مجازفة بذلك بالدخول فى صراع مع المركز الرومانى.

وما يستتبع ذلك من إعادة ترتيب الأوضاع، بمبادرة من البابوية، والتخلي عن هذا اللاهوت الذى أدين بالانحراف فى مؤتمر بوبيلا Puebla المطرانى، كلها توضح أن العوامل الدينية تشهد قيوداً تثقل على استراتيجيتها الدولية، وقد تقلل بصورة خطيرة من قدرتها على التصدى لبعض حالات الخروج على القانون والدعوة إلى المقدس(٤٦). ويشير تطور قارة أمريكا اللاتينية، شأنها شأن القارة الأفريقية، إلى العائد الذى يمكن أن تجنيه الطوائف من هذا النقص فى الديانات التقليدية: فقد اتسع بشكل ملحوظ نطاق اللاعبين الدوليين الذين يتمتعون بصفة دولية والقادرين على الاستفادة من حركة «العودة إلى المقدس» هذه.

وتقاس هذه العلاقة على ثلاثة مستويات: مستوى الاستراتيجيات الدولية التى ينشرها اللاعبون الدينيون؛ ومستوى الإجراءات التى تنفذ فى ظل بيئة ترابطية يتحكمون فيها بدرجة أو بأخرى؛ وأخيراً، مستوى الحركات الاجتماعية التى تعتبر صدى لهم والتى تفلت من وصايتهم بدرجة غير متساوية. ويلعب القيد التنظيمى، فى هذا الصدد، دوراً حاسماً، تبعاً لعلاقة المرء بنموذج كنسي، مركزي ودقيق فى آن واحد، كما فى حالة المسيحية الرومانية، أو بنموذج ترابطى ذى طابع فردى، كما فى حالة المسيحية الإصلاحية أو، على العكس، بنموذج انتشارى، كالإسلام أو الهندوسية. وينطبق الاختلاف، بالطبع ، لتحليل سلوك اللاعبين الدينيين؛ ولكنه يتيح أيضاً تحديد الخصائص المتعلقة بالحركات الاجتماعية وتفسير خطورتها المتمثلة فى الانحراف الضيق الأفق.

الاستراتيجيات الدولية للاعبين الدينيين

إن هذه الاستراتيجيات بالغة التنوع بشكل واضح. فالكنيسة الكاثوليكية تملك، بحكم تاريخها، موارد تنظيمية مهمة تضعها فى وضع من يملك دبلوماسية نشطة وقدرة تعبوية ضخمة فى آن واحد، دون أن تتوافر لها وسائل تتيح لها الاضطلاع بمسؤولية الحركات الاجتماعية القادمة من أسفل(٤٧). ومازالت كنسية الفاتيكان الثانى، طبقاً لصيغة يوحنا بولس الثانى Jean- Paul II، وهى مركزية وجماعية، «بعيدة عن الديمقراطية كمبدأ فلسفي - سياسي(٤٨)». أما الكنيسة الرومانية فهى، لكونها دولية فى جوهرها بل بحكم تعريفها، تدور قبل كل شئ حول مركز بابوى يتجاوز منطق الدولة القومية. ولهذا المركز وسائل يدير بها سياسته الدولية: دبلوماسيون محتكون تلقوا تدريبهم فى قلب الأكاديمية البابوية، يعينون فى جميع بلدان العالم، ومحطة إذاعيه تبث إرسالها فى أرجاء العالم، مجهزة بمعدات بالغة التطور وتصل إلى الجماعات المسيحية النائية، وعدد ضخم من «المنظمات الدولية الكاثوليكية»، المستحثة أو المطوقة، وبالأخص شبكة كثيفة للغاية من المؤتمرات الأسقفية التى تضم أساقفة

بلد واحد أو إقليم واحد، على غرار المؤتمر الأسقفى لمنطقة أمريكا اللاتينية. وتحافظ هذه المؤتمرات على استمرارية نظام دقيق بصورة مثيرة، يساعد على سرعة انتشار المعلومات، وإن كانت أيضاً وسيلة للحفاظ على وحدة الكنيسة وتأكيد تلك الوحدة. وقد أوضحت بعض المؤتمرات الأسقفية، مثل المؤتمر الذى عقد فى هولندا، على سبيل المثال، بوادر استقلالية؛ فى حين أتاح البعض الآخر، على وجه التحديد، تسجيل حركات اجتماعية عميقة، مثل مؤتمر ميدلين Medellin الأسقفى، الذى عقد فى ١٩٦٨. وتبقى أن الأكثرية التى تتحرر من ذلك تضفى فى أغلب الأحيان قيمة زائدة على التحكيم البابوى، بحيث يمارس كلية بواسطة مجمع الأساقفه، مما يضعف للغاية من القدرة الاستقلالية للكنائس الوطنية أو الأقليمية.

وتملك الكنيسة ، بوصفها منظمة دولية فى حد ذاتها، قدرة على التكيف مع الحركات الاجتماعية ترتسم حدودها فى الأولوية الممنوحة لأهدافها المؤسسية الخاصة. ولأنها وضعت نصب عينيها هدف إحياء استقلاليتها فى مجتمعات أوروبا الشرقية، فقد كان عليها أن توحد جهودها مع جهود الحركات المعارضة المناهضة للشيوعية وإحياء الهويات الدينية[٤٩]. وفى سعيها، فى الوقت ذاته، إلى إرسال عناصر وفاق مؤقت مع الدولة القائمة، أمكنها أيضاً، بصورة عارضة، كبح الحركات الاجتماعية أو احتواءها، لايجاد احتمالات لاتجاهها المعارض. ولتمسكها، على العكس، بالحفاظ على مشاركة صلبة مع مجموع دول شبه قارة أمريكا اللاتينية، فقد فضلت الكنيسة الرومانية المخاطرة بأن تترك للطوائف تنظيم مطالب المقدس التى انبثقت عن الأقطاب الكبري فى البرازيل أو الأنديز.

وتستلهم الكنائس البروتستانتية، من جانبها، من منطق ارتباطى يتيح لحركتها مزيداً من المرونة، وإن كان يضر بقدرتها التعبوية بعض الشئ[٥٠]. ولمعارضة النموذج الكنسى الخاص بالمسيحية الرومانية، فقد شجع الاصلاح الدينى على إنشاء كنائس وطنية ذات هياكل مؤسسية أخف. ويخفف هذا التحول على نحو ظاهر من القوة الدولية للكنائس البروتستانتية مقارنة بكنيسة روما. ولأنها لاتشجع فحسب لامركزية الكنائس وإضفاء النزعة القومية عليها، بل وكذلك تقسيمها إلى عدة سلطات وتقاليد، فإنها تستعيض عن المنطق الوسيط للكنيسة بالعلاقة المباشرة بين الفرد والرب، مشجعة بذلك على وضع نموذج الرابطة الحرة للمؤمنين. وهذه الدينامية الارتباطية هى الناقلة للفعالية بصورة أساسية على الصعيد الدولى. فهى تنظيم إنشاء شبكة ارتباطية عبر قومية، تجمع مختلف الكنائس البروتستانتية العالمية فى المجلس الكنائسي الموحد، الذى تتيح له هياكله الخفيفة أن يلبى، مباشرة أو على نحو غير مباشر،

رغبات اجتماعية – سياسية معينة وأن يدرجها في سجل ديني: كالمساعدات التي تقدم في مجال التنمية الاقتصادية، وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية، والدفاع عن اللاجئين، ومساندة حركات التحرير (لاسيما في أفريقيا الجنوبية)، ودعم مناهضة العنصرية. كما إنها تشجع على ازدهار سلسلة كاملة من الحركات الارتباطية المتخصصة، الموجهة بصفة أساسية إلى الطلبة أو العاملين الشبان على نطاق العالم.

ويقدم الإسلام، شأنه شأن الهندوسية، صورة مختلفة تماماً. فغياب الكنيسة يزيل كل احتمال للمركزية والتنسيق: وليست هذه الديانات أو تلك، كديانات أخرى عديدة، مرصودة لأن تتحول إلى لاعبين دوليين. ويكشف فشل محاولات تأسيس سلطة عليا للإسلام عن الاستحالة الثقافية لمثل هذه البنية وعدم وجود إرادات فعلية لوضعها في مكانها الصحيح. وتزداد قيمة نوعية النظام الديني المنبثق عن ذلك كعالم من الرموز في داخله أنواع مختلفة من اللاعبين القادرين على اقتباس العناصر القادرة على تعزيز مصالحهم وأهدافهم الفردية والجماعية. ومن ثم فإنه يمكن للإسلام، على سبيل المثال، تشجيع طموحات أهل الفكر المستقل في أي منظمة، سواء كان ذلك يتعلق بالوعاظ الفرديين أو بصغار المثقفين الذين حولهم التغير الاجتماعي إلى الوضع البروليتاري. وفي مواجهة هؤلاء، فإن أساتذة القانون (العلماء) قد يتعرضون، على غرار أساتذة الازهر، لسلب حقوقهم بحيث لايملكون إلا قدراً ضئيلاً من الموارد لإبراز سلطتهم، وبحيث تتلاشي شرعيتهم بحكم تكوينهم، سواء في ظل تقاليد بعيدة عن الانتقادات أو في إطار الدولة[٥١]. والإسلام، بصورته هذه ، يمكن له بسهولة أن يتحد اتحاداً وثيقاً مع الحركات الاجتماعية: فالدين الإسلامي قد يشتمل على أكثر الاستراتيجيات تنوعاً وعلى أشد المطالب الاجتماعية تعارضاً في آن واحد: لخلوه من القيود التنظيمية، ولافتقاره إلى دبلوماسية مركزية، ولما يقود إليه من تفسير شخصي للوحي، ولتجرده من الخواص السرية والأدوات الكهنوتية والبيروقراطية. وخلافاً لما قد يشير إلى رؤية بالغة السطحية للأشياء، فإن الإسلام يصبح سياسياً من خلال لعبة التحايل: التحايل السهل بالرموز الدينية من جانب اللاعبين الذين ينشدون مطالب سياسية؛ وتحايل حركة اجتماعية تسعى إلى تأكيد الذات وإلى تكوين نفسها بنظام كامل للمعنى. ولعلها من المفارقات أن الإسلام يستمد جوهر ملاءمته الدولية من عيبه التنظيمي الذي ييسر اضطلاعه الرمزي والشعاري بأكثر العمليات الاجتماعية اختلافاً، بل وتناقضاً. ولم تكن الأحداث التي وقعت في طهران عام ١٩٧٨، أو في حماه بسوريا عام ١٩٨٢، أو في الجزائر عام ١٩٩٠، لتعبر عن يقظة دينية أو عن قوة إسلامية استعيدت تلقائياً: بل إن أزمة الشرعية التي أثرت على نظام الشاه، أو نظام جبهة التحرير الوطنية أو نظام البعث السوري، وما صاحب ذلك من إحباطات

اجتماعية، وما استتبعه ذلك من ارتياب فى السياسة، كلها وجدت متنفساً ملائماً للتعبير عنها فى الحيز الدينى الذى أمكنه أن يستحوذ بسهولة على الهويات التى انطلقت من عقالها. ولم تكن تلك الظواهر الثلاث متطابقة: فالإسلام الإيرانى يحافظ على وجود دائم لرجال الدين الذين تحركهم مصالحهم الخاصة وينتهجون بالتالى استراتيجية طويلة الأمد، ومن ثم فهو على طرفى نقيض مع النموذج السورى والجزائرى حيث لايتم تغليب العامل الدينى بمبادرة من نخبة مكونة سلفاً، وإنما من مجموعات منظمة تقف عند ملتقى السياسة والدين.

وربما كان الاستمرار لما يعرف باسم «العودة إلى المقدس» يكتسب أهميته من عملية الاندماج الناجحة هذه. أولاً، لأن الحركات الاجتماعية المنبثقة عنها تهيئ الظروف الملائمة لخلق تضامن عبر قومى حقيقى. فما نعرفه باسم «المد الإسلامى» وما هو فى الواقع إلا مقياس للإحباط الاجتماعى- السياسي المتراكم فى شتى البلدان، يتحد، وينتج شبكات، ويشكل رصيداً مهماً للقوة الدولية فى المستقبل: فقد كان صدام حسين، وهو يلعب بورقة الإسلام، يأمل أن يحول زيادة حركات المعارضة الوطنية التى أسلمت على هذا النحو إلى حركة دعم مستمرة دولياً. وسعى النظام الملكى السعودى والجمهورية الإسلامية الإيرانية والجماهيرية الليبية، فى آن واحد، إلى استخدام نفس الوسيلة لتنشيط عملية إعادة النظر فى منطق الدولة القومية فى العالم الإسلامى. ومن هذا المنطلق، فإن هذه الترجمة الإسلامية للحركات الاجتماعية تربط وثيقاً بين خطاب المعارضة الداخلية وخطاب المعارضة الدولية: ولما كانت التعبئة تتخذ شكلاً ثقافياً، فإن التعبئة تصبح ماهوية وتبحث لنفسها عن شكل محدد فى مواجهة نماذج ثقافية منافسة ومسيطرة بالأحرى، بقدر ما تنجرف إلى ذلك بفعل وضوح آليات التبعية. ولذلك فإن موضع هذه الحركات يتحول إما إلى كراهية الأجانب، أو معاداة الغرب بوضوح على الأقل، وينحو إلى تحويل هذه الحركات شيئاً فشيئاً من الاتجاه إلى الداخل إلى الاتجاه صوب الخارج، فيفضى ذلك تدريجياً إلى رفض عالمى للنظام الدولى. ويأخذ ذلك شكل اتهام الامبريالية، وكذلك القانون الدولى، ونشر نماذج ثقافية غربية، بل والتعايش السلمى. وثمة آثار مباشرة وملموسة تنجم عن إعادة قراءة العلاقات الدولية قراءة إسلامية على هذا النحو: فهى تعجل «فك رموز» العلاقات الدولية ورفض عناصرها الأساسية (الدولة، الأمة، الحدود، القانون)؛ كما أنها توجد لاعبين جدداً وحركات دولية جديدة تستعصى على كل محاولة لإضفاء الطابع المؤسسى وعلى كل القيود الدولية بالتالى، وهي تضع -أخيراً- دبلوماسية دول العالم الإسلامى فى وضع سيادة محدودة فعلاً إزاء البرهنة بدقة على نظام الإسلام، وتظهر قدرته على عدم التنازل عن هويته الدنيا على الأقل للأمة[٥٢].

ونجد هذا التوزيع ذاته إذا ما نظرنا لا فى الديانات ذاتها، إنما فى البيئة الارتباطية التى

توجدها تلك الديانات. فالمسيحية الرومانية تستند إلى شبكة كثيفة للغاية من المنظمات الدولية التى لايمكننا التهوين من قدرتها على إضفاء الطابع الاشتراكى. ولكثير من هذه المنظمات صلات دولية مباشرة. ومنها على سبيل المثال حركة باكس كريستىPax Christi، أو المعونة الكاثوليكية، أو اللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع (CCFD). والبعض الآخر من هذه المنظمات ذات صلة بابوية بدرجة أكبر، وإن لها آثاراً دولية مهمة كذلك، مثل منظمة أوبوس داى Opus Dei على سبيل المثال. وتخضع هذه المنظمات كلها لمراقبة دقيقة من جانب كنيسة روما: فقد وضعت المنظمات الكاثوليكية الدولية. على يد بولس السادس فى ١٩٦٧، تحت وصاية المجلس البابوى للعلمانيين، فى حين يطلب من كل أسقف أن يمارس رقابة فعالة على كل منظمة من تلك المنظمات، وعلى تعيين قادتها بوجه خاص، لاسيما إذا ما أظهرت بعض هذه المنظمات، مثل اللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع فى الثمانينات، بوادر استقلالية. وتنطبق هذه الرقابة ذاتها على منظمات مثل أوبوس داى Opus Dei التى تقع حكومتها المركزية فى روما، ويؤيد البابا أسقفها وتخضع كل وحدة منها لرقابة الأسقف المحلى.

وهكذا نجد أن هذه المنظمات كلها مقسمة بين طاعتها للكنيسة وجهودها الرامية إلى الانضواء فى العملية الاجتماعية المتمثلة فى «العودة إلى المقدس». ويكشف التواجد الفعال والازدهار، لاسيما فى أفريقيا الواقعة جنوبى الصحراء، الذى تشهده تجمعات عديدة مستمدة من المذهب الكاثوليكى، أنه يمكن التغلب على التناقض مع ذلك وأن فشل الدولة ظاهر بدرجة تكفى لكى تتمتع هذه المنظمات بنفوذ حقيقى. ويشير التقدم الذى تحرزه تلك المنظمات فى أنحاء العالم إلى أن المساعدات الإنمائية كدالة وحيدة لاتقدم تفسيراً لكل شئ، وإن الإشعاع الدولى لهذه المنظمات فى مجموعها يتعلق إلى حد كبير بقدرتها على شغل المساحات الاجتماعية الشاغرة. والآثار المترتبة على هذا الاتجاه جديرة بالملاحظة: فالمجتمعات تتجه إلى التمحور، لاسيما فى أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية أيضاً، حول هذه الشبكات؛ وتجد فيها الدولة المزعزعة ثقلها الموازن الرئيسي؛ وتميل الانتماءات الفردية للتحول إليها؛ وإن كانت الشبكة الارتباطية التى تتكون على هذا النحو تبدو صلبة وقوية ومتشعبة بدرجة تكفى لأن تطمع إلى السيطرة على السياسات الإنمائية بصورة فعالة، بل، وحتى إلى إدارة مشتركة حقيقية، مع الدولة، لوظيفة المواطنة(٥٣).

ويبرز هذا التكاثر الارتباطى، من منظور معين، بدرجة أكبر فى السياق البروتستانتى طالما عجز المنطق التدرجى للنموذج الكنسي عن احتوائه. وتشير أهمية الحركات السلمية المنبثقة

عن تلك التبعية، فى إطار أوروبا الحرب الباردة، واللجان التى لاحصر لها والمعنية بالتنمية الاقتصادية ، والدفاع عن العالم الثالث، وحقوق الإنسان، والشبكة الكثيفة للغاية من المستشفيات أو المدارس أو المراكز الثقافية التى أنشئت فى جميع أنحاء أفريقيا تقريباً، بل وكذلك في آسيا الشرقية أو فى الشرق الأوسط، بمبادرة من البعثات الكالفانية(*) أو المعمدانية(**)، لا إلى مجرد قدرة فائقة على التنشئة الاجتماعية للنخبة الجديدة باستخدام المقدس، بل وكذلك إلى اكتساب قوة فعالة داخل الدول الطرفية.

غير أن الإسلام هو الذى استطاع، من جديد، أن يصل بهذه الجهود التغلغلية إلى أبعد مدى، ويرجع الفضل فى ذلك على وجه التحديد إلى هيلكه المنتشر والجماعى. فقد شجع هذا الهيكل على تكوين منظمات أثبتت فعاليتها بصفة خاصة فى ممارسة رقابة حصرية بقدر ما هى جمعية على المجموعات السكانية المعنية، الأمر الذى يجعل من الإدارة اليومة للمقدس أحد المؤثرات المؤكدة إلى أقصى حد للعمل السياسى. فجامعة التبليغ، التى أنشئت فى باكستان فى الثمانينات، انتشرت فى أنحاء العالم وكانت فريضتها هى مجرد دعوة المؤمنين إلى تقوية ممارساتهم الدينية. وتشكل هذه الجامعة، التى تتشعب إلى عدة فروع فيما يقرب من مائة بلد، مدخلاً ملائماً ومؤكداً لدعاية الإسلام السياسى، وذلك تحت ستا إثارة المشاعر الدينية. أما الجامعة الإسلامية العالمية، التى أنشئت فى مكة عام ١٩٦٢ ، فقد حددت لنفسها غاية هى تعزيز الإسلام فى مواجهة المخاطر التى مثلتها انذاك الأيديولوجيات العلمانية، كالناصرية أو البعثية. ولما كان الهدف الذى تنشده هو وحدة العالم الإسلامى، وخلق رأى عام إسلامى وبناء شبكة من المساجد، وبالتالى من الدعاة، فهى بمثابة منظمة غير حكومية حقيقية، تتبعها مكاتب فى جميع أنحاء العالم تقريباً. ولأنها تتبع السعودية، فإنها تستفيد بدرجة كبيرة من مساعدات الدول المحافظة المنتجة للنفط وتبدو، على هذا النحو، كعامل قوى فعال من عوامل التكامل والتنشئة الاجتماعية داخل الأمة الإسلامية، وكأداة للدبلوماسية السعودية فى آن واحد[٥٤]. كما تنضوى الجمعيات الدينية، وهى ذائعة الانتشار فى أفريقيا السوداء المسلمة، ربما بصورة أكثر راديكالية، من منطق مصادرة الانتماءات الفردية هذا، فتفرض نفسها كقوة سياسية منافسة على الأقل للدولة التى تواجهها والتى تتخلى لها، قسراً وإكراهاً، عن انتماء المواطنة الذى لايمكنها اجتذابه قط، ومثال ذلك المريدون mourides ، أو التيدجانيد Tidjanides ، أو النياسيد niassides[٥٥]. وأخيراً، على صعيد سياسي أوضح، فإن حركة الإخوان المسلمين، التى أنشأها حسن البنا عام ١٩٢٨ ، تهدف أيضاً إلى إعادة أسلمة

* كالفاني (ذو علاقة بمذهب شيعة بروتستانتية بشر بها كالفان لاتعترف بسلطة الأساقفة) (المترجمة).

** معمدانى (أحد أتباع المذهب القائل بأن المعمودية يجب أن تتم بعد سن البلوغ) (المترجمة)

المجتمع، بل وإلى وضع جهاز كامل يغرس بقوة داخل المجتمع المدنى، ويتيح له الحلول محل الدولة حتى يسيطر تدريجياً على العمليات الاجتماعية برمتها. ولما كان لهذه الحركة أساس دولى راسخ، ونظراً لنجاحها فى اجتذاب الإحباطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر تأثيراً، لاسيما لدى النخبة الشابة، فقد أتضح أنها من أكثر الأدوات المؤكدة لاجتذاب الإمكانيات التعبوية لإدراج تلك الإمكانيات فى منطق سياسي ديني. ومن جهة أخرى فإن الإسلام ليس وحده المؤتمن على مثل هذا النموذج، الذى نجده فى اليهودية مع عدة حركات، مثل جوش إيمونيم Goush Emunim أو هاريديم haredim، أو فى الهندوسية، معRss أو هندو مهاسيبا Hindu Mahasebba[٥٦]. فخلف هذه الديناميات التنظيمية، تبدو دائماً بنفس الوضوح قراءة فى النظام الدولى تحيد عن معاييره وقوانينه وتفاقم الانفجار الثقافى إلى حد إحلال المقدس، أى المطلق، محل السياسة، فتثير على هذا النحو صراعات جذرية.

البيان الدينى للسياسة الدولية

إن هذه الديناميكية كلها ناقلة لحركات اجتماعية تساعد، بدورها، على تكوين وانتشار طوائف دينية مؤهلة للاضطلاع بدور يزداد أكثر فأكثر. وفضلاً عن ذلك، فإنها تميل إلى تشجيع بيان جديد– ذى طابع ديني هذه المرة– لمشاكل السياسة الدولية. ويمكن بسهولة إدراك الفائدة التى تجنيها الطوائف من هذا التطور: فقابلية التحول إلى حركات اجتماعية، وإمكانية التواؤم مع رغباتها، والاستعداد لاعتناق الأفكار الرئيسية التى تتألف حولها، كلها مرتبطة بدرجة اللامركزية فى كل كيان دينى. وتملك الكنيسة الكاثوليكية وسائل مهمة للعمل داخل المجتمع وعلى المسرح الدولى، وإن كنا قد رأينا أن ثقل وتركيز جهازها يهددان بعرقلة عملها. والطائفة، بحكم تعريفها، أصغر حجماً، وأكثر تكافلاً، وإن كانت متحررة من ثقل البيروقراطيات الكنسية: ولكونها جماعية بشدة، فإنها تملك بالتالي وسائل قيمة ووظيفية للامتزاج مع الحركات الاجتماعية، ولاستيعاب المجموعات السكانية المنحرفة الناقلة على وجه التحديد لأشد أنواع المعارضة، وإعادة توحيدها، وكذلك المجموعات التى لاتجد نفسها فى القنوات السياسية التقليدية إلا فى أضيق الحدود. وفضلاً عن ذلك، فإن الطائفة تقدم خاصيتين أخريين تجتذبان أولئك الذين يتحدون النظام السياسي: فهى تدعو، فى تنظيمها الداخلى، إلى المساواة، متناقضة بذلك مع التدرج الكنسي، وبالتالى فهى تعكس حالات اجتماعية للاستبعاد، من النظام الاجتماعى السياسى الداخلى ومن النظام الدولى أيضاً، أما فى رؤيتها للعالم، فإنها تنقل نقداً جذرياً للواقع، فتدعو إلى التقشف، وإلى إعادة النظر فى الطبقات، وإلى تدمير «بابل»، قبل أن تشرع فى بناء «القدس الجديدة». إن البعد المسيحى

للطائفة، الذى يستند إلى فكرة «الارتكاس»، وهى لاتتيح ظهور «العصر الذهبى» وحسب، بل وكذلك انتصار نظام سيصبح فيه الأوائل فى آخر الصفوف» و «يتبوأ الأواخر المقدمة»، يعد استكمالاً لنص الدعوة الطائفية، حيث يقيمها كبديل لتفكك، بل وتصدع، الأيديولوجيات السياسية الثورية (٥٧). وتحرك هذه الدعوة، فى سياق العولمة، قدرة شديدة على تعبئة وتنظيم شبكات عبر قومية، تتحدى سيادة الدولة.

وعلى ذلك فإن العالم النامى هو أول من يتأثر بهذه العملية الاجتماعية. فالطائفة تستحوذ على مساحات اجتماعية مسرحة، وتستفيد من إزالة صفة الشرعية عن الدول، ومن إضعاف الكنائس، وتتغذى على ظواهر مقاومة الهياكل الاجتماعية الجماعية. كما إن الإنجازات الملموسة مختلفة ومتناقضة إلى أقصى حد. وترتكز بعض الطوائف، الأكثر انتشاراً على الإطلاق، على نظام معتقدات عالمية وتنسج، على هذا الأساس، شبكة ترابطية عبر قومية مركبة بصورة أو بأخرى: والمقصود هو الطوائف البروتستانتية العديدة للغاية والتى تقابل الكنائس البروتستانتية التقليدية باتجاه أكثر راديكالية (الكنيسة المجيئية(*)، وشهود جيهوفا Jehovah، والمورمونيون(**)، والعنصريون ..)، كما يراد بذلك أيضاً الطوائف التى تطالب بهوية خاصة، مثل طائفة مون Moon (كنيسة التوحيد) على سبيل المثال. وقد تكون طوائف أخرى، على العكس، تخصيصية للغاية تسعى إلى إحياء بعض المعتقدات التقليدية، دون أن تطمح إلى التبشير؛ ولأنها تندرج بصفة عامة فى فئة «الأصلى الجديد»، فهى تستعيد، على سبيل المثال، الجوديانية godianisme فى نيجيريا، أو الراستافياريزفية rastafiarisme فى جامايكا، وثمة فئة أخيرة تتعلق، فى النهاية، بمذهب توفيقى يسعى إلى توفيق ديانات ذات إشعاع عالمى مع هوية السكان المحليين: ومنها على الأخص ديانة الكارجو Cargo فى غينيا الجديدة، والعديد من الكنائس المستقلة فى بولينيزيا (مثل "كنيسة-Christian Fellows ship church" فى جزر سليمان) أو الحركة البنوية الميتاتسينية Maitatsine فى نيجيريا(٥٨).

ومن بين هذه النماذج كلها، نجد أن النموذج الأول هو الأهم والأكثر حسماً فى آن واحد على صعيد العلاقات الدولية، فى حين يظل النموذجان الآخران، اللذان يتسمان باتجاه تخصيصى أساساً، مرتبطين بمساحات اجتماعية محدودة تؤثر تأثيراً سلبياً للغاية على انتماء المواطنة ووحدة الدولة القومية. أما الطوائف ذات الاتجاه العالمى فإن نطاقها يتسع فى كل مكان تقريباً: تقدمها ملحوظ فى أفريقيا السوداء، باستثناء المناطق الخاضعة للإسلام الذى عرقل سيرها؛ وهى أكثر قوة فى أمريكا اللاتينية حيث تستفيد بسرعة مدهشة، من تراجع الكنيسة

* مجيئية، سبتية (مذهب قائل بأن مجئ المسيح أصبح قريباً) (المترجمة)

** مورمونى (عضو فى طائفة دينية أمريكية أنشاها جوزيف سميث عام ١٨٣٠ وأباحت تعدد الزوجات) (المترجمة).

الرومانية. إن حالات الارتداد من الكاثوليكية إلى الطوائف البروتستانتية تبلغ مئات الآلاف سنوياً في البرازيل؛ أما جواتيما، التى كانت كاثوليكية بنسبة ٩٠٪ فى مطلع الستينات، فقد انخرط نحو ٣٠٪ من سكانها، بعد مضي عشرين عاماً، فى هذا النوع من المنظمات التى يشرف عليها قسس أهليون تماماً، فى حين أن معظم الكهنة الكاثوليك من الأجانب. ونجد هذه الميول ذاتها فى كل أمريكا الاندينية، وعلى رأسها كولومبيا وبيرو.

ولهذه الظاهرة آثار سياسية تنقسم إلى فئيتن. أولاً، هى تقلب من جديد حقيقة الدولة: يزدواد بصورة مطردة تأثر المسرح السياسي بالضغوط التى تمارسها الطوائف، أو الكنائس البروتستانتية على الأقل. فقد انتخب المرشح الشعبى ألبرتو فوجيمورى Alberto Fujimori رئيسا لبيرو، مرتين لعدة أسباب من بينها دعم هذه الطوائف، فى حين أصبح أحد الدعاة الإنجيليين، وهو جورج سيرانو Jorge Serrano، رئيساً لجواتيمالا؛ وعندما كان الساندينيست Sandinstes الذين يستلهمون مبادئهم من الماركسية يملكون مقاليد السلطة فى نيكاراجوا، استند حكمهم إلى الوفاق مع الجماعات البروتستانتية. وفضلاً عن ذلك، فقد التقطت الطوائف والكنائس البروتستانتية الخيط الرئيسى فى نسيج دعمها من قطاعات مستعدة تسترجع جزءاً من القدرة المعارضة بل والثورة فى البلدان المعنية: وتقدمها بارز فى ضواحى المدن الكبيرة لاسيما فى مدن الصفائح البرازيلية أو الأندينية؛ وهو ملحوظ تماماً داخل المجموعات السكانية الهندية التى تعيد بها استثمار جزء كبير من تقاليدها الخاصة؛ كما لايستهان به داخل الطبقات المتوسطة التى تصيبها عملية التحديث بالإحباط بدرجة أكثر أو أقل. وفى كل من هذه الحالات، تكتسب عملية الإحلال الجارية أهمية دولية، سواء حلت هذه الهويات الدينية محل الحركات الثورية ذات الطابع الماركسي وأقرت فشل الاستراتيجيات التى ارتبطت بها، لاسيما بواسطة كوبا، أو سواء أصبحت رمزاً لهوية هندية أعيد تنشيطها (بل وحتى، فى أفريقيا، لهوية أفريقية تتحرر من آثار الدولة القومية) وبدأت بالتالى فى إعادة تنظيم عميقة لنموذج التقسيم القومى.

يضاف إلى هذا أن هذه الظاهرة تشجع بالضروة على ظهور شبكات جديدة للتضامن عبر القومى. وعلى عكس الطوائف التخصيصية، فإن للطوائف العالمية وجوداً يتجاوز الحدود، حيث تجد حقيقة استقلالها المحلى مقابلها فى انتمائها إلى نظام كامل للاتصالات عبر القومية، يساعد على تداول الموارد المالية، والرموز، بل وموارد السلطة والنفوذ التى تحد كذلك من سيادة الدول المعنية وتدخلها فى صلات جديدة للتبعية. ولا يكفى تمركز هذا النسيج القطاعى كله فى الولايات المتحدة لإثبات أن أمريكا اللاتينيية، على وجه الخصوص، تشهد نمطاً جديداً من ممارسة السلطة على الطريقة الأمريكية الشمالية: ويشير هذا التقرير، فى

المقابل، إلى أن النهضة القطاعية تؤثر، فى جميع المستويات، على النظام الدولى من خلال تأثيرها على ممارسات السلطة وعلى ممارسات المعارضة فى آن واحد.

وينبثق عن مظاهر العودة إلى المقدس هذه كلها، رغم كونها جمعية ومتغايرة، بيان جديد للسياسة الدولية. ويبدو هذا البيان ذو الطابع الدينى، أول ما يبدو، فى اللغة والاستدلال، حيث يستعاض عن الإشارة الصريحة إلى المصلحة القومية وإلى مقتضيات التعايش السلمى بين الدول بخطاب أخلاقى. وهكذا ينتقل العمل الدولى من الواقعية إلى المطلق: إذ لم يعد يستند إلى مجرد الاتفاق والمناسبة، وإنما إلى الإحالة لقيم لاتصمد للمناقشة أو للتسوية. وهكذا يصبح البيان الدينى مكوناً لتناقض ظاهرى: فهو جمعى فى جوهره، ويرجع إلى تنوع وتنافس الأديان العالمية، ولكنه يدعى، بحكم تعريفه، شرعية مطلقة ومانعة لكل ماعداها. ولاشك أن عملية «إضفاء صفة الشيطان» على العدو ليست خاصة يتفرد بها هذا البيان وحده: غير أنها تتسم بأهمية بارزة وتؤدى بصفة خاصة إلى تنظيم تدريجي جديد للمعايير. ويشير إلى ذلك بوضوح بالغ مثال احتلال السفارة الأمريكية فى طهران، عقب اندلاع الثورة الإسلامية: فقد أصبحت محاربة «الشيطان الأعظم»، بحكم التعريف، صورة أسمى من احترام اتفاقية فينيا بشأن الحصانات الدبلوماسية. ومن نفس المنطلق، فإن الصراع الإسرائيلى - العربى يظهر أن البيان الديني لحقوق دولة إسرائيل ينتج مجموعة من الفرضيات تقلل أيضاً حصة ما يبدو قابلاً للتفاوض داخل هذا الصراع ذاته: سواء فيما يخص «الحقوق التاريخية» للشعب اليهودى على جوديه وسمريه، أو رفض التسوية بشأن وضع القدس أو طبيعة إنشاء دولة إسرائيل، ونشهد تحول القاموس القانونى إلى قاموس ديني، ومن ثم تحول نظام الاتفاق الحر إلى نظام المبدأ المقدس، والنسق البشرى إلى النسق فوق الطبيعي. ويكشف تشابك الخطاب الإسلامى فى قلب الشعب الفلسطينى، وكأنه رجع الصدى، عن الراديكالية المنبثقة عن هذا الانزلاق فى النبرة. منظمة التحرير الفلسطينية، بقدر ما هى مقبولة كمحاور من جانب المجتمع الدولى، تحافظ بصعوبة متزايدة على تمسكها بهويتها القومية والعلمانية؛ وعليها أن تتصدى لخطر طغيان حركة منافسة، ذات هوية إسلامية، تعيد صياغة المسألة الفلسطينية من مسألة قومية إلى مسألة دينية، وتحولها إلى نزاع يتم استبعاده فى المستقبل من أى مجال تفاوضي(٥٩).

ومن نفس المنطلق، فإن البيان الديني ينحي الدولة فى وضع تابع يعطى الأولوية للتكافلات الدينية على روابط المواطنة. وقد تترتب على هذه الظاهرة عواقب عديدة. وهكذا تلعب الطوائف، إلى حد بعيد، لعبة اللاتسييس، أى انسحاب الأفراد من المسرح السياسي طواعية: فالمجيئيون والإنجيليون يدعون سكان الفافللا FavEllas أو هنود الأنديز Andes أو أمريكا

الوسطي إلى «الخروج من بابل» وإلى الاستعاضة بانتماء جماعي «مختص بالرعية» عن انتماء المواطنة. وتعتبر لعبة الطوائف الصوفية أو الإخوان المسلمين فى أفريقيا السوداء ذات طبيعة مماثلة من الناحية الشكلية: فدعوة المريدين إلى الإنتاج من أجل تحسين مردودية الاستثمارات الزراعية لأولى الأمر منهم تحقق نجاحاً أكبر من دعاوى تعبئة المواطنة. وهكذا يصبح انتزاع الصفة السياسية عن الانتماءات أحد مقومات إمكانيات التعبئة السياسية الجديدة، خارج نطاق الدولة وفى سياق تضامن عبر قومى. وعندئذ يمكن تحليل إحياء ذلك التضامن باعتباره نتيجة أخرى محتملة للتفاوت بين هوية الدولة والبيان الديني: فأى راديكالية لعمليات التعبئة أو للصراعات الدينية تتخذ بعداً دولياً بالضرورة. وتعتبر المواجهات بين الجماعات فى الهند حدثاً دولياً، يدخل فى تكوين الاستراتيجيات الدبلوماسية؛ والمسألة السريلانكية، التى يحددها بدقة الانشقاق بين التامول الهندوس والسنغ البوذيين، تجذب الدبلوماسية الهندية التى يتعين عليها معالجة آثار تخطيط التنظيم والتضامن الناشئة بين التامول السريلانكيين والتامول الهنود، بل وحتى بين الهندوس الهنود والهندوس السريلانكيين. كما أن تفكك إثيوبيا مسألة دولية، أولاً لأن إقليم إريتريا، الذى يؤكد هويته الإسلامية، يخلق مصفوفات شبه آلية داخل العالم الإسلامى. وعلى الدبلوماسية النيجيرية أيضاً أن توازن مبادراتها تجاه منظمة المؤتمر الإسلامى، حيث تطالب تارة بإرادة إذعان وتارة بمجرد وضع المراقب، بحيث تحتوى فى حدود محتملة المواجهات التى تضع المسيحيين والمسلمين فى مواجهة مستمرة داخل أكثر البلدان الأفريقية ازدحاماً بالسكان.

والبيان الديني، المستمد من دينامية اجتماعية جديدة أكثر مما هو مشتق من استراتيجية يحددها اللاعبون الدينيون ويراقبونها، يفلت بسرعة بالغة من وصاية المنظمات. بل إن هذه المنظمات قد تصبح أولى ضحاياه: فيفلت إحياء تلك الحركات من يد الكنائس ليعود إلى الطوائف؛ أى أنه يقلل من اعتبار اللاعبين الدينيين المؤسسيين ليساعد الوعاظ المستقلين. ولذلك فإن هذا النوع من البيان يتجه إلى إعادة بناء النظام الدولى على أساس لامركزية قوية للغاية، تعرقل إقامة مشاركة ووضع هياكل تمثيلية بالفعل: فالمنطق السائد بين الدول يقر شرعية عدد محدود من اللاعبين الذين يمكن التفاوض معهم، حيثما يخفف المنطق الدينى إلى مالانهاية من اللاعبين المحتملين دون أن يتسنى تحديد موضع المحاور المسؤول ، لنصل بذلك إلى سياق من التغير الكامل

وأخيراً، فإن المنافسة ذاتها بين بيان الدولة العلمانية والبيان الديني وهى تزعزع الإحالة القومية بدرجة أكبر، تتجه أكثر فأكثر إلى إعادة تقييم ملاءمة الجماعات الثقافية، وهى ذاتها

ترتكز بصورة أساسية على معطيات دينية. وبناءً على ذلك، تحول مفهوم الدولة شيئاً فشيئاً من الدولة القومية لينظر إليها باعتبارها كياناً متعدد الثقافات، وهو مايهيىء الظروف المواتية لتشابك الانتماءات وعلاقات السلطة. ويمكن لجماعات الأقلية الثقافية أن تطالب تارة باستقلال صريح وتارة بحق المحافظة على علاقات متميزة مع دول أخرى تتقمص هويتها أحياناً كما لو كان لها حق الأولوية. وهكذا يصبح هذا الانفجار الاجتماعي للانتماءات هو أبرز العناصر في ثأر المجتمعات.



الفصل الثانى
صعود التدفقات عبر القومية

إذا ما كانت فرضية النظام المنطقى القانونى العالمى تدعم فكرة الجماعة المكونة من دول قادرة على التفاهم، وعلى الخضوع لنفس الضوابط، وتنفيذ ذات القواعد، فإن الثقافة تستحدث التخصيصية والنسبية. والعامل الثقافى، إذ يعرض على المسرح الدولى تنوع المعانى، المنبثق عن دراسات اجتماعية مختلفة ويتعذر تبسيطها، أقر بالفعل نقمة المجتمعات الموجودة والمادية على نظام دولة يظل مبهماً إلى حد كبير فى مجمله. غير أن عودة الاجتماعى لا تتوقف عند هذا الحد: فالدولة، لكونها مهددة فى عموميتها، هى أيضاً اجتماعية - ويزداد ذلك باستمرار - بسيادتها وبهويتها كلاعب حاسم فى المسرح الدولى. وتطالب جماعات خاصة بهذه الهوية شيئاً فشيئاً وقد نجحت فى ذلك، وهى تنتهج أساليب عمل معدلة، بل إنها تحل محل الدولة فى الاضطلاع بوظائف تصل بالدبلوماسية على نحو تقليدى. وموجز القول إن العلاقات الدولية، بالمعنى التقليدى لهذا المصطلح، إذ ترجع إلى عمليات التفاعل بين الدول، تتضاعف بالعلاقات عبر القومية التى تتم خارج تلك الدول، وتتجاهل الحدود وتستهزئ بالسيادات.

الالتفاف حول الدولة

إن مجريات الأمور توحى بأن النظام الدولى قد دخل فى تكوين ثنائي. يتجلى هذا التكوين أول ما يتجلى فى التعايش بين عالمين على النحو الذى يصفه جيمس روزنوJames Rosenaw: عالم الدولة، وهو عالم مقنن، له طقوسه، ويتألف من عدد محدود من اللاعبين المعروفين والذين يمكن التكهن بهم بدرجة أو بأخرى؛ وعالم «متعدد المراكز»، يتألف من عدد شبه مطلق من المشاركين لايسعنا إلا أن نسجل أن لديهم قدرة على العمل الدولى المستقل بصورة أو بأخرى عن الدولة التى يفترض أنهم يتبعونها[1]. أى أنه ينبثق عن ازدواجية العوالم هذه شكل بالغ التعقيد للانتماءات. فعالم الدول يستند على تفرد انتماءات المواطنة ويعتمد على قدرته على العمل بالاستخدام التام لعدد محدد من الأفراد - الرعية. أما العالم «المتعدد المراكز» فيرتكز، عكس ذلك، على شبكة انتماءات تكاد أن تكون غير مقننة، تعتمد

طبيعتها وكثافتها على الإدارة الحرة للاعبين المعنيين.

وتقترن ازدواجية العوالم هذه بازدواجية فى الديناميات: فعالم الدول يؤثر فى النظام الدولى بغية توطيد وجوده وإضفاء صفة الشرعية عليه. أما العالم «المتعدد المراكز» فيسعى إلى توسيع نطاق استقلاليته نسبة إلى الدول، ومن ثم إلى ابتذال إعادة النظر فى حدود الدول وسيادتها. وهكذا يستخدم العالم الأول الإكراه استخداماً متميزاً، بينما يستخدم الثانى العلاقات غير الرسمية بين الأفراد استخداماً له حق الأولوية. وينضوى الأول فى إشكالية الشرعية، أما الثانى فيندرج فى إشكالية الفعالية.

وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف العلاقات عبر القومية بأنها أى علاقة تنشأ فى الحيز العالمى، بإرادة واعية أو بغاية مقصودة، خارج أطر الدولة القومية وتتحقق بالإفلات جزئياً على الأقل من سيطرة الدول أو من تأثيرها الوسيط. وهذه العلاقات بتعريفها على هذا النحو، تعيد النظر، سواء كان ذلك إرادياً أم لا إرادى، فى سيادة الدول وإدعائها بالمطالبة بحق قاصر عليها يخول لها العمل على المسرح الدولى. وهى تتسم بتنوعها البالغ، وقدمها النسبى، وصعوبة إدراج تحليلها فى نموذج عملى بالفعل.

وقد يتيح تنوع التدفقات عبر الوطنية الفرصة لظهور نماذج متعددة. فيمكننا أن نميز أولاً بين التدفقات الناتجة عن منظمات غير حكومية والتى تخرج، بهذا الشكل، عن سيطرة الدول، والتدفقات الناشئة عن تأثير تكون أفعال فردية متعددة. وترتبط بالفئة الأولى، على سبيل المثال، غالبية التدفقات الدينية، سواء إذا كان قد تم تنظيمها بواسطة كنائس، أو جمعيات ثقافية، أو طوائف، أو مجموعة من الوعاظ. أما الفئة الثانية فترجع، ضمن فئات أخرى، إلى التدفقات الديموغرافية التى تتألف من دمج الجهود الفردية وبالتالى من تكون عدد لانهائى من الاستراتيجيات المصغرة. وقد تتبع تدفقات معينة أحد النوعين أو الآخر حسب الحالة: فالهرب الجماعى لرؤوس الأموال، بتحديه لسيادة الدولة التى تكون ضحيته، يتعلق على الأرجح بتأثير الإدماج، مع تأكيد فرضية التآمر، الخطرة على كل حال، وبالمقابل، فإن الاستراتيجية التى تنشرها مؤسسة متعددة الجنسيات ترتبط بمنطق التدفقات المنظمة.

وقد يطمح تدفق عبر قومى صراحة إلى سيادة الدول المعنية ويسعى إلى التأثير عليها أو الحلول محل مبادراتها. فى حين قد يؤثر تدفق آخر، على العكس، على مبدأ السيادة بشكل غير مباشر وغير مرغوب. وتسعى الحركات الإسلامية التى تنضوى فى تبعية الإخوان المسلمين إلى أن تكون لها قدرة عبر قومية مع المشروع الذى يؤثر بالأكيد على النظام السياسي الداخلى للدول الإسلامية ذات الاتجاه العلمانى. فإذاعة أوروبا الحرة كانت تبث

رسائل تجاه سكان أوروبا الوسطى والشرقية بغاية معلنة هى زعزعة النظم المستوحاة من الشيوعية والتى كانت تحكمهم. وتسعى الأوبوس داى Opus Dei، كجمعية دينية، إلى التأصل فى أكبر عدد ممكن من البلدان مع مشروع صريح هو المعاونة فى تكوين نخبة اقتصادية وسياسية - إدارية تميل إلى الحكم، وتوجه شركات البترول نشاطها الاقتصادى بقصد الضغط على سيادة الدول المنتجة وبعض الدول المستهلكة عند الاقتضاء. وبالمقابل، فإن المنظمات الإنسانية تواجه يومياً دون أن تسعى وراء ذلك، صراحة على الأقل، خطر تقييد سيادة الدول التى تتدخل على أراضيها، بل وحتى الحلول محل نظامها بلا قيد ولا شرط فى بعض الأحيان. ومن نفس المنطلق، فإن البث عبر القومى للأذواق المتعلقة بالثياب أو الطبخ أو الموسيقا، ليست له على الأرجح غاية سياسية مبرمجة، وإن كان لايمكن أن يكون له تأثير سياسي الغاية. وسواء استحوذ عليه لاعبون من الدولة المرسل إليها، لغايات المعارضة خصوصاً، كما كانت الحالة فى أوروبا الشرقية على سبيل المثال، لموسيقا الجاز أو لهيئة الثياب الواردة من الغرب، وسواء مارست تلك التدفقات ضغوطاً فعلية على النظام الاجتماعى - السياسي القائم، من خلال القضاء على الامتثالية(*) والتأثير على بعض التقاليد أو القيم: ومن هذا القبيل، على سبيل المثال، تأثير موسيقا الراى ray بالجزائر فى الثمانينات أو نمط الوجبات السريعة Fast food فى أوروبا الشرقية. وفى هذا الموضع كذلك، لايوجد حد فاصل بوضوح بين الفئتين: فاللاعب الذى ينتج التدفق عبر القومى قد ينهج استراتيجية متعددة ويطمح إلى عدة غايات؛ وقد يظل بعضها غير معترف به بالإضافة إلى ذلك. فقد ألقى الضوء مراراً على الدور الذى لعبته الكنيسة فى نشاط معظم الدول الأفريقية لاسيما فى الدول التى تشيع فيها المسيحية)، وعلى الأخص فى التحولات التى أثرت، فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين، على بنية أفريقيا الوسطى وزيمبابوى، بل وحتى زائير. ولربما كان من قبيل الإفراط أن يتحدث المرء عن سياسة دولية تضع الكنيسة الرومانية برامجها وتنسقها ، تماماً كإنكار الآثار الاجتماعية - السياسية للتدفقات الدينية التى تتجاوز الحدود، والتى تتسم بمصالح ونظام للقيم، ولديها وسائل للعمل والتعبئة تفوق إمكانيات الدول النامية.

ومن نفس المنطلق، فإن هذه التدفقات قد تنشأ عن منظمات دائمة تكونت مسبقاً وتطمح أولياً إلى أهداف أخرى غير الأهداف عبر القومية أو قد تنتج ، على العكس، عن منظمات خاصة. وهكذا يمكننا أن نعتبر، فى حيز وطنى معين، أن أي منظمة تملك، فى مجالها، حداً أدنى للقدرة يحتمل أن تنتج تدفقات عبر وطنية. فقناة فرنسـ ٢ franca2 لديها الوسائل اللازمة لبث برامجها إلى بلاد المغرب العربى؛ والنموذج اليابانى للإدارة فاعل بدرجة

* الامتثالية (نزعة للتقيد بالأعراف المقررة((المترجمة)

كافية للتأثير فعلياً على مجموعة المشاريع العالمية التى تسعى إلى الحفاظ على قدرتها التنافسية؛ وجامعة معينة فى الساحل الشرقى للولايات المتحدة مدعوة، بحكم مصداقيتها، للإشعاع على الصعيد الدولى كمحور ثقافى؛ وتملك السينما الأمريكية دوائر للتوزيع قوية بما فيه الكفاية لكى تفرض نفسها فى دور العرض الأوروبية. وبالعكس، فإن منظمة ما قد توجد لهدف واحد هو إنتاج تدفق عبر قومى: وهكذا تحالفت الاحزاب الاشتراكية ثم الأحزاب الشيوعية فى بلدان مختلفة حتى تتألف كأحزاب دولية وتنتج على هذا النحو تدفقاً سياسياً عبر قومى؛ وعمدت الأحزاب الديمقراطية المسيحية، بل وكذلك الاتحادات النقابية المختلفة، إلى محاكاة هذا النموذج بعد ذلك، ولكن بصورة أقل فعالية كما تتكون جماعات للضغط وجماعات للمصالح عبر القومية فى شتى المجالات، كالمكتب الأوروبى لاتحادات المستهلكين فى الأوروكوتون Eurocoton، دون أن نغفل الجمعيات المتعددة المعنية بالدفاع عن البيئة[٢]؛ كما تنتهج بعض المهن التى تتعلق مصحالها مباشرة بمجموعة من الدول نفس المنهج، سواء فيما يتعلق برابطات الطيارين العاملين على خطوط جوية أو المحامين التجاريين.

وأخيراً، فإن الاختلاف البالغ لتلك التدفقات يقاس أيضاً بتفاوت درجة تخصصها. فمعظمها يسترجع صراحة قطاعاً من النشاط الاجتماعى، يتعلق بالديموغرافيا على سبيل المثال، أو بالاتصال، أو بالدين أو بأوقات الفراغ. وتتسم تدفقات أخرى، فى المقابل، بعالمية آثارها: فشكل السلطة على المسرح الدولى، إذ يتيح التمييز بين المسيطرين والخاضعين للسيطرة، يمنح الطرف الأول القدرة على أن ينشروا، خارج نطاقهم، نماذج مجتمعة تشمل الجوانب الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية على حد سواء. وعلى ذلك فإن تصدير النموذج الغربى للحداثة يشكل أحد التدفقات الأكثر وضوحاً وحسماً بين تلك التى يتألف منها النظام الدولى المعاصر. يمكن أن نعتبر هذه العملية عبر قومية، طالما أنها لاتمر إلا عن طريق الدول استثنائياً، حيث تعمل عملها معظم الوقت بواسطة مؤسسات ثقافية وجامعية، أو من جانب السلطات الرئيسية التى تتولى عملية التنشئة الاجتماعية للنخبة الخاضعة للسيطرة. بل ويمكن رد علاقات التبعية ذاتها إلى منطق التدفق؛ ولأنه لايمكن إرجاعها إلى آثار القهر، فإنها تتحقق فى الأغلب عن طريق بث قيم أو معايير نابعة من القوى المهيمنة، مع اقتباس قنوات تستعصى على سيادة الدول.

والتدفقات عبر القومية، بتعريفها هذا، قد تبدو مطابقة لممارسات قديمة بالفعل ولا تعيد النظر على ما يبدو فى النماذج التقليدية لعلم اجتماع العلاقات الدولية. ومن البديهى أن هذه التدفقات جميعها تقابل تاريخاً طويلاً جداً: فالتدفقات الدينية، والتدفقات الديموغرافية، والتدفقات الاقتصادية تتعلق، على وجه الخصوص، بماضٍ موغل فى القدم بالفعل، وحتى

إذا ما كانت الكنيسة الرومانية قد طالبت، منذ وقت بعيد جداً، بأرض خاصة حتى تفرض نفسها كدولة بشكل أفضل، فإنها لم تفتأ تتصرف، خارج نطاق مجالها الإقليمى الخاص، كلاعب عبر قومى، يسعى إلى التدخل بغرض الحد من سيادة النظم الملكية والامبراطوريات المسيحية. فعلى مر العصور ، أفلتت الحركات الديموغرافية من سيطرة الدول، وتجاهلت الإقليمية وتغاضت عن الحدود. أما فيما يتعلق بالتدفقات الاقتصادية، فقد ساعدت بصفة خاصة على إنشاء نظام رأسمالى دولى فى نهاية العصور الوسطى، يتجاوز النظام القائم بين الدول، وينظم شبكته الخاصة للتبادلات فيما وراء قيود الدولة.

غير أن التدفقات عبر القومية تتسم، على أرض الواقع، بأهمية وضخامة خاصة تضفى عليها قوماً وخواص تختلف كلية عما كان معروفاً من قبل. أولاً لأسباب تقنية: فاصابع الاتهام تشير باستمرار إلى الفصل بين الاقتصاد والسياسة، الذى بدأ بالأزمة التى أصابت المركنتيلية* قديماً، فهو يحث اللاعبين الاقتصاديين على انتهاج استراتيجية مستقلة عما تتبناه دولهم ويتيح لهم سبل التدخل فيها. وتحقق عولمة الاقتصاد منجزات ملموسة يشق على الدول مقاومتها(٣). فازدهار المشاريع المتعددة الجنسيات، ودقة الترتيبات القانونية التى تتيح للمؤسسات القومية أن تقيم فيما بينها صلات عضوية بدرجة أو بأخرى، كل ذلك من شأنه أن يقطع الطريق على الدول وأن يقلل من كفاءتها ومن قدرتها على التأثير بفعالية فى التدفقات عبر القومية التى تتكون فيها.

وعلى خط مواز، فإننا نشهد فى مجالات عديدة تسارعاً ملموساً فى عملية التمييز بين الدولة والمجتمع المدنى، أى بين الحيز العام والحيز الخاص. ويعتبر ازدهار الشبكات الترابطية العابرة للحدود دلالة، ضمن مؤشرات أخرى عديدة، على فعالية تعبئة اجتماعية تحركها التحولات التكنولوجية بالفعل. وقد أوضح كارل دويتش **Karl Deutsch**، على وجه الخصوص، كيف أدت طفرة الاتصالات إلى تغيير الفرد، وإضعاف انتماءاته الذاتية، وجعله أكثر استعداداً وقبولاً للتدفقات المختلفة. فالقدرة على الانتقال بسرعة من نقطة إلى أخرى على سطح الكرة الأرضية. وإمكانية الاتصال شبه المباشر بالكلمة أو الصوت أو الصورة، والقدرة على إشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية عن طريق الدخول فى سوق معينة أو من خلال الاستفادة، خارج البلد، من أوجه الرعاية أو الحماية، كلها معطيات جديدة، متصلة بالحداثة، تحد من التدفقات عبر القومية وتضفى عليها طابعاً أكثر استقلالية. وفى ظل عملية التعبئة الاجتماعية المتزايدة هذه، تفقد الدولة شيئاً فشيئاً سيطرتها المطلقة على الفرد،

---

* مركنتيلية (نظام اقتصادى نشأ فى أوروبا خلال تفسخ الإقطاعية لتعزيز ثروة الدولة بتنظيم الاقتصاد واعتبار المعادن الثمينة ثروة الدولة الأساسية) (المترجمة).

حيث يضعف انتماء المواطنة لديه، أو يتغير طابعه على الأقل ليصبح أقل شمولية ويتحالف بالتالي مع أنواع أخرى من الانتماءات، دون مستوى الدولة أو فوقه على حد سواء[٤].

وفي هذا المستوى، يصبح تخفيف هذه الروابط الاجتماعية الجديدة مدعماً لأزمة الدولة. فالدولة، وقد أصابها الضعف في جميع أوجه أدائها، وهي تنازع هنا في قدرتها على البقاء، ويعاد النظر في طبيعية نواتجها المستوردة وغير الشرعية بالتالي، تحارب في المساحات الخاصة، وفي انتشار الشبكات الترابطية وإعادة تنشيط القطاع الديني بالتالي. وهكذا فإن التدفقات عبر القومية سرعان ما تصبح مواضع لتجنب الدولة، أو مواقع للمعارضة أو طرقاً للالتفاف حول نظامها على أي حال. وهي لا تتغذى على ضعف الدولة وحسب، بل إنها تبلغ حداً خطيراً في إعادة توزيع الانتماءات، التي تشكل أساس تميزها في قلب عالمنا المعاصر: فتعزيز التدفقات الدينية ليس مجرد تحد لمبدأ علمانية الدول، بل تعزى إليه أيضاً إعادة تعريف الانتماءات ذات الأولوية التي تنتزع منها شيئاً فشيئاً، وانتشار النظم الاقتصادية الجماعية لايترتب عليه فقط نشأة اقتصاد مواز ترفضه الأخلاق، بل إنه يخلق أيضاً دولة حقيقية داخل الدولة، لها مواردها الخاصة، بل وجيشها الخاص أحياناً وخدماتها الاجتماعية الخاصة في أكثر الأحيان. ولا تعتبر عمليات تهريب الأسلحة بمبادرة من جماعات خاصة مجرد تدفقات اقتصادية مربحة، بل هي بصفة خاصة تحديات لدبلوماسية الدول، وقدرتها على أن تقرر وحدها ما هي الصراعات التي يجب وقفها، وأيها يجب إطالته، عن طريق اللجوء بالتعاقب إما إلى سياسة الحظر، أو سياسة إمداد المتحاربين بالأسلحة.

وهكذا اكتسبت التدفقات عبر القومية، في عالمنا المعاصر، أهمية جديدة تماماً لتغير أبعادها، ولأنها تملك موارد تخرج عن نطاق العام، ولكونها تتحدى الدولة مباشرة على نحو خاص، في وظائفها الداخلية والخارجية، وفي موارد الانتماء لها ولاسيما في ادعاءاتها بالسيادة والتفرد، حتى إذا ما كانت تلك الرموز موضع مناقشة[٥]. ولهذه الأسباب، بدأ الجدل يدور بالفعل، من أجل تقدير مقاومة الدول لهذا الضغط الناجم عن التدفقات عبر القومية. وقد نوه العديد من الكتاب على وجه الخصوص بالهجوم المضاد الذي تشنه الدول، وجهودها الرامية إلى إعادة سن القوانين، وقدرتها على المواجهة، بالاتحاد خصوصاً، وبإنشاء هيئات دولية ربما كانت مجموعة الدول الصناعية السبع هي أبرز مثال لها[٦]. كما يمكننا أن نلقي الضوء على طلبات المساعدة الموجهة إلى الدول، بما في ذلك الطلبات التي يقدمها اللاعبون عبر القوميين، إذا ما شعروا بالتهديد، لاسيما في إطار التنظيمات التجارية الدولية، حيث تشارك السلطات العامة في طلبها حتى تقيم حواجز حمائية ولمحاولة إقناع شركائها برفع الحواجز التي

تفرضها، حتى يمكنها أن تتحرك سواء على الصعيد النقدى أو الانتمائي. ولا يفوتنا فى النهاية أن الدولة تعلم كيف تستغل التدفقات عبر القومية لصالحها: التدفقات الاقتصادية، حتى تنشر قوتها، كما هو الحال بالنسبة لليابان أو الولايات المتحدة، أو التدفقات الثقافيّة، لتعزيز نفوذها، كما فى إيران أو المملكة العربية السعودية وموجز القول إن اللاعبين عبر القوميين يحتاجون بداهة إلى محاورين دوليين. كما إنه من الواضح أن الدول تجد بدورها العوض عن ذلك فى عدد من الأحداث الدولية الرئيسية: فحرب فوكلاندزFalklands (مالوين Malouines)، والنزاع بين إيران والعراق، وأزمة الخليج، كلها أحداث تشير على مايبدو إلى عودة الحياة للنظام الدولى، بل إلى إعادة تشكيله.

ويشير هذا الجدل ببساطة، فى واقع الأمر، إلى أن التدفقات عبر القومية لم تستند إلى دواعى المصالح العليا، كما إن تكثيف تلك التدفقات لم يؤد أساساً إلى انقضاء النظام الدولى، بل إلى تعدد ذلك النظام: فسوسيولوجيا التدفقات عبر الوطنية لاتفترض أن عالماً «متعدد المراكز» أعقب عالم الدول، وإنما أن هذا العالم الأخير، وقد فقد تفرده، يجب أن يتحالف مع الأول بصورة مطردة. أي أن هذا التعدد لايعنى تجميع هاتين المجموعتين، بل التفاعل الحقيقى بين الآثار المترتبة عليهما. وربما كان العنصر الأحدث يكمن فى تلك الأوضاع: فالتفاعلات المستمرة بين الديناميات المنبثقة عن عالم الدول وتلك الناتجة عن العالم «المتعددة المراكز» تتجه إلى إعادة تشكيل اللعبة الدولية بعمق، كما تميل - فى الوقت نفسه- إلى تعقيد العمل الدبلوماسى التقليدى وإلى إضعافه.

ومن هذا المنظور، فإن بعض الأعمال المتعلقة بسوسيولوجيا العلاقات الدولية تطرح تساؤلات عن ملاءمة الحديث عن نهاية الدولة وتجاوز النموذج الدولى[٧]. بل يمكننا، فى الواقع، أن ندعى أن منطق الدولة لايمكن أن يتحالف مع غيره من المناهج دون أن يفقد جوهره. وتفقد السيادة والادعاء بالاحتكار معناها عندما يطالب لاعبون آخرون، صراحة أو ضمناً، بحق العمل شخصياً على المسرح الدولى. وعلى ذلك فإن العودة إلى المجتمع الإقطاعى، كما يتصوره هيدلى بول Hedley Bull، لن تنذر بنهاية نموذج السيادة وحسب، بل أنها ستتنبئ، من نفس المنطلق، بانتهاء المجتمع الدولى الذى سيصبح غير متوقع، واتفاقياً، يحركه عدد لانهائي من اللاعبين، وستبشر أيضاً بزوال القانون الدولى، الذى سيفقد فعاليته بشكله النموذجى[٨].

دون التعمق فى هذا المفهوم، فإنه من الواضح أن التدفقات عبر الوطنية ليست مواضيع عادية للتحليل، ولكنها تقلب المثل النموذجية وتدعو إلى إنشاء نماذج جديدة. وتفترض تلك

النماذج أن سيادة الدولة لم تعد تمنح بعد الآن حقاً مطلقاً، بل ولا حتى حقاً أولوياً، يخول لأحد أن ينصب نفسه لاعباً فى ساحة العلاقات الدولية، وأن هذه الصفة تستمد بالأحرى من فعالية ثابتة وواضحة[٩]. فعند التفاوض مع إحدى الجماعات الإرهابية، يؤثر الاستعانة بمواطن عادى أو بمنظمة غير حكومية أظهرت نتائج إيجابية، فى حين يتم التخلى عن الطرق المؤسسية التى تحمل طابع الدولة.وحتى إذا ما ظل المبدأ المقدس المتمثل فى التفاوض بين الدول معلناً ومؤكداً، فإنه لايسع الدول إلا أن تنظر بعين الاعتبار إلى نشأة هذه الأشكال الجديدة للعلاقات الدولية التى تؤدى إلى استبعادها . ومن نفس المنطلق، فان التدفقات الديموغرافية تستخف بسيادة الدول التى لايسعها إلا أن تقر بعجزها أو أن تتخذ إجراءات ذات تأثيرات محدودة، فى حين تذعن –على الجانب الآخر– للدوافع الاقتصادية التى تمنح أرباب العمل المستخدمين للأيدى العاملة بصورة مخالفة للقانون قدرة مرتفعة للغاية على العمل الدولى.

وطبقاً لهذا المنطق، فإن العالم «المتعدد المراكز» إنما ينم عن غلبة مبدأ الاستقلالية . وتتجه أصابع الاتهام بشدة فى الواقع إلى اللامركزية، حتى إن الوحدات التى يتألف منها هذا العالم تكون قادرة على العمل بأقل قدر من الرقابة الخارجية: فكل مؤسسة متخصصة فى تجارة الأسلحة، أو كل كنيسة أو وظائف دينية، أو كل فرد ينشد الهجرة، كلهم يملكون سلطة استشارية مستقلة تحد من أية إمكانية لممارسة الضغط عليها: وتعانى الدول من ذلك الوضع، حيث يكمن فيه أحد الأسباب الجوهرية لافتقار نشاطها إلى الفعالية: وهكذا تصبح سياسات الحظر، على سبيل المثال، محض سياسات نظرية، حيث تحبط العقوبات الاقتصادية أو يتم تفاديها فى معظم الأحيان بفضل لعبة المشروعات، على نحو ما تبين من الفشل النسبى للتدابير التى اتخذها مجلس الأمن ضد العراق فى خريف عام ١٩٩٠. غير أن النظام الدولى يعتبر هو الآخر ضحية لتلك العقوبات، حيث يتعذر انتهاج أية سياسات تنسيقية. والواقع أن هذه الديناميكية الاستقلالية تسلب القرارات التى تتخذها المؤسسات الدولية المؤلفة من الدول، والعاجزة عن التأثير فى سائر اللاعبين وتعديل سلوكهم أو الحد من استقلاليتهم، أي وزن فعلى. وهكذا يقتصر تأثير المداولات الجماعية التى تجرى داخل النظام الدولى على قطاعات تكاد تكون ثانوية، فى حين لاتخضع لها الرهانات الرئيسية، لاسيما على الصعيد الاقتصادى أو الديموغرافى أو الثقافى، بشكل أساسى.

ومن ثم فإن عالم الدول والعالم «المتعدد المراكز» يخضعان لمبادئ متعارضة بصورة مطردة. فالسعى إلى الاستقلالية وحمايتها وتعميقها هى الدافع الرئيسيى للعمل داخل العالم

الثانى، فى حين مازال المحرك للعالم الأول هو مزدوجة السيادة -الأمن. وعلى ذلك فإن عالم الدول مازال يملك القوة العسكرية كسلاح أخير، فى حين يستخدم العالم «المتعدد المراكز» كفاءات متخصصة ترتبط بهوية وبمهمة كل لاعب يتألف منه ذلك العالم. ومن هذا المنطلق فإن التوازنات العسكرية وإن لم تفقد أهميتها تماماً، لم تعد هى الأداة المتميزة للتوازنات العالمية الكبرى. فقد اكتسبت القذائف البالستية أو الأسلحة بشتى أنواعها -ومازالت- أهمية بالغة فى تقدير تطور النظام الدولى، بالنسبة إلى مجموع القدرات التى تؤسس التدفقات عبر الوطنية. كما إن الاتحاد السوفياتى قد انهار كقوة عظمى، لاسيما من جراء التأثير المتشابك للتدفقات عبر الوطنية المركبة، اقتصادية كانت أم ثقافية أم بشرية، التى جعلت الإبقاء على ذلك المنحدر فى أوروبا الشرقية أمراً مشكوكاً فيه بدرجة متزايدة، فى حين استطاع بقوته العسكرية أن يحافظ على وهم الشراكة مع الولايات المتحدة. ومن نفس المنطلق، فإن الأداة الدبلوماسية تتسم بفعالية أقل مما قد يصاحبها من انتشار رمزى: فالدبلوماسية التقليدية التى تؤلف بين الدول يصعب أن تكافىء تخفيف التعددية شبه اللانهائية للعلاقات الخاصة، غير الرسمية فى معظم الأحيان، التى تجمع اللاعبين عبر القوميين فيما بينهم. فلم تعد السفارات هى النقطة التى تتبلور فيها العلاقات الدولية كما كانت من قبل، بينما تلعب الاتصالات بين المؤسسات، وتشكيل النخبة وانتقالها عبر الحدود القومية، والبث الانتقائي لرسائل الاتصال أو التدفقات الثقافية التى لاتحصى، دوراً حاسماً يوماً بعد يوم.

يضاف إلى هذا أن تعاظم أهمية التدفقات عبر الوطنية يطرح ثانية للبحث القدرة الكلية لمبدأ الإقليمية. فمازال هذا المبدأ يهيمن على العلاقات الدولية داخل عالم الدول؛ إلا أنه يدحض، فى المقابل، فى العالم «المتعدد المراكز». فلم يعد منطق هذا العالم يطمح إلى سلامة الأراضي الوطنية، وإنما إلى توطيد التعاون عبر الحدود بين اللاعبين الذين يسعون على وجه التحديد إلى التحرر من الإطار الإقليمى الذى يعوق حركتهم ويهدد طموحاتهم: ومن وجهة النظر هذه، تصبح اللا إقليمية عنصراً حاسماً فى استراتيجية اللاعبين عبر الوطنيين. وذلك إما لأن مشروعهم يقتضى تجاهل التقسيم الإقليمى وما يرتبط به من سيادة: وهذا هو حال تدفقات الاتصال. وإما أن ذلك المشروع يسعى إلى تجاوز التقسيم الإقليمى والسيادة: كما هو شأن التدفقات الدينية أو التدفقات، الاقتصادية. والفرضية واحدة فى الحالتين: فالدولة تفقد فعاليتها عندما تلتزم؛ بحكم تعريفها، بنشر نشاطها داخل إقليم تجعل منه السمة المميزة لهويتها وسيادتها، فى حين يتقدم اللاعب عبر القومى فى أدائه إذا ما أعفى نفسه من ذلك القيد.

وهذا التخلى الجزئي عن المنطق الإقليمى، نتيجة التدفقات عبر القومية يقلب عدداً من المبادئ رأساً على عقب. فقد أصبح من العسير أن يستند الاستدلال والعمل داخل النظام الدولى إلى الخيارات الوطنية والمصلحة الوطنية ويتألف الحيز الوطنى، فى الواقع، من عدد كبير من اللاعبين، اندمجوا فى تدفقات، عبر قومية واكتسبوا من ذلك استقلالية قوية للغاية بالنسبة إلى المجتمع القومى المحيط بهم، حتى ولو ابتعدوا عن سائر المجتمعات القومية الأخرى. وعلى ذلك فإن الدولة تؤثر على لاعبين تتعدد مراجعهم القومية وتصعب السيطرة عليها، فى حين ينشر هؤلاء اللاعبون استراتيجيات يعتبر مرجعها القومى ضعيفاً إذا ما أخذ فى الاعتبار تباين المصالح. وتنطبق هذه الملحوظة بداهة على المشاريع المتعددة الجنسيات، وإن كانت تسرى أيضاً على السياسات الثقافية، لاسيما فيما يتعلق بنشر البرامج الفنية، وعلى اللاعبين الدينيين كذلك. فتكثيف عمليات التعبئة الإسلامية فى قلب العالم الإسلامى يسهم بوضح فى نزع صفه الإقليمية عن ذلك العالم وفى إذابة الخيارات القومية فى اعتبارات استراتيجية تتجاوز تلك الخيارات، وتقف الدول فى مواجهتها عاجزة إلى حد كبير. ومن هذا المنطلق ذاته، أصبح شراء المسلسلات الأمريكية من الدرجة الثانية وبثها ممارسة شائعة بصورة متزايدة من جانب المؤسسات الإعلامية الأوروبية، ولاتملك اللوائح الوطنية أو الجماعية أن تفعل شيئاً فى مواجهتها. وعلى محور آخر، وإن كان يدور فى هذا السياق النظرى ذاته، تخلق تدفقات الهجرة، لاسيما من الجنوب. صوب الشمال. تجمعات نازحة لاتتقمص هوية بلد الاستقبال ولابلد الرحيل وتناقض، من وجهة النظر هذه ، منطق التكامل القومى الذى تستمد منه الدول بصفة عامة جانباً مهماً من شرعيتها.

وتثير هذه العناصر فى أكثر الأحيان ارتكاسات قومية تندرج فى مواضيعها بلانظام ممارسة الإيثار القومى، وشجب المجتمع المتعدد الثقافات، وتفاقم كراهية الأجانب، واتهام الشركات المتعددة الجنسيات، وتلقى هذه الدعاوى صدى لدى كل من يشعرون بالحرمان نتيجة ظهور التدفقات عبر الوطنية وتنشيطها، ويعزون تقهقرهم الاجتماعى إلى ضعف الإحالات القومية. ويظل هؤلاء عاجزين - لهذا السبب - عن مماثلة ثابتة تضاعف عالم الدول بتعدد العالم «المتعدد المراكز» ، واستخلاص نتائج أزمة الدولة القومية على الصعيد العملى.

وتشير هذه الأزمة إلى أن النظام الدولى لم يعد مقصوراً على اللاعبين الجماعيين، وأن انتقام الفرد يرتسم جانبياً وراء ثأر المجتمعات. وإذا ما كانت التدفقات عبر الوطنية تكفل التنمية الدولية للكنائس أو المؤسسات، فإنها تهب كل فرد قدرة دولية حقيقية تتكشف لدى المهاجر،

أو السائح، أو الطالب الأجنبى، أو المتلقى لبرنامج ثقافى يتم فيما وراء الحدود. غير أن الدول لم تكن مهيأة على الصعيد العملى، ولا النظرية الاجتماعية على مستوى التحليل، لذلك التدخل من جانب الفرد على المسرح الدولي. ويمكننا بذلك أن نفسر ارتباك الدول فى محاولتها معالجة المشاكل الناجمة عن الهجرة، بل وحتى المشاكل الإعلامية؛ كما نستطيع أن ندرك الصعوبات التى تواجهها النظرية الاجتماعية فى التخلى عن المثل الجيوستراتيجية ومحاولة كبح تأثيرات دمج الإدارات الفردية، فى المجال الدولى، فضلاً عن إدغامها مع إرادات اللاعبين الجماعيين غير الدوليين.

وعلى ذلك فإن نماذج تلك السوسيولوجيا الجديدة عليها أن تسعى إلى إحصاء الغايات والوسائل الخاصة بأولئك اللاعبين الجدد. ويخضع هولاء لاعتبارات شديدة التباين، ويتعلق الأثر الدولى لنشاطهم فى خضمها بالتابع، بل وغير المبرمج فى أكثر الأحيان. فالفرد المهاجر قلما يهتم – بداهة– بتقييم آثار الحركات الديموغرافية على التوازنات الدولية، حيث لايسعى الشاب الأفريقى الذى يدرس فى أوروبا ألى أن يعزز، بجهده الفردى، الاستقلال الثقافى لبلده تجاه الغرب على سبيل المثال. كما إن الاحتمال قائم تماماً فى أن تطمح المؤسسات التى تكرس نفسها للاتجار بالأسلحة إلى عقلية اقتصادية فقط ولا تلقى بالاً لتطور العلاقات الدولية، تماما كالشركات اليابانية أو الألمانية التى واصلت علاقاتها التجارية مع العراق بعد الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة. بل ويمكننا أن نجزم بأن الكنيسة الكاثوليكية، فى حركتها العالمية، تسعى بصفة أساسية إلى التبشير ولا تتصدى لآثار السياسية الناجمة عن بعثاتها إلا بصورة ثانوية. غير أن بيان المساعى على هذه النحو ينطوى ضمناً على تساؤل وبحث أوثق لم يتحققا بعد: فهل يملك بعض اللاعبين عبر الوطنيين سياسيات دولية؟ وعلى وجه التحديد، ألا يكون إدراكهم، بالمقابل، للآثار السياسية الناجمة عن نشاطهم عبر القومى دافعاً يقود الكنيسة إلى أن تضع لنفسها غايات جديدة ؟ وهكذا تتجه الكنيسة إلى تحديد خيارات لنفسها فى شتى مجالات السياسة الدولية، فى حين تعمد المؤسسات، أياً كانت، إلى إدراج تقييم الأوضاع السياسية فيما تضطلع به من وظائف، وكذلك تقييم مخاطر عدم الاستقرار أو العنف السياسي، مستعينة بذلك التقييم فى تحديد ثوابت الاستراتيجيات التى تضعها للاستثمار والقرارات التجارية التى تتخذها بهذا الشأن[١٠]. وفضلاً عن ذلك، فإن عولمة تلك الاستراتيجيات فى مجملها تخرج المداولات التى تجرى داخل المؤسسات التى تتجاوز الحد الأدنى للقدرة من السياق القومى شيئاً فشيئاً، لتندرج فى الإطار الدولى بدرجة أكبر. وهذا التشابك فى الأهداف التى تكتسب الطابع الدولى وفى ثوابت القرار التى تقدم تنازلات متزايدة

للسياسة الدولية، إنما يمنح اللاعب الدولى سبل التنافس مع الدول مباشرة، إلى حد محو بعض الاختلافات التى كانت تفصل بينهما حتى الآن فيما يبدو.

غير أن الإيقاع مختلف: فكما يشير جيمس روزنو James Roseneau، يخضع عالم الدول لعالم الحدث، فى حين يتأثر العالم «المتعدد المراكز» بنتائج التجمع بالأحرى[11]. وتتأثر السياسة الخارجية للدول بصور مباشرة للغاية بالوقائع التى يشهدها المسرح الدولى والتى تمارس عليها ضغوضاً مباشرة، فى حين أن تلك الأحداث تقف عاجزة عن توجيه اللاعبين عبر القوميين تلقائياً إلى أن يختاروا بأنفسهم تعديل الالتزامات الواقعة على عاتقهم. فقد كان غزو الكويت أحد الأحداث التى قلبت السياسة الثنائية التى تنتهجها كل دولة تجاه العراق، فى حين أن هذا الغزو لم يؤثر عملياً على المؤسسات التى ارتبطت مع بغداد بعلاقات تجارية. كما شكل الغزو السوفياتى لأفغانستان حدثاً مهماً بالنسبة للبيت الأبيض الذى لم يسعه إلا أن يتفاعل مع ذلك الحدث: غير أنه لم يغير شيئاً من الناحية الفعلية فى تطلع المزارعين من المنطقة الغربية الوسطي إلى أن يكون الاتحاد السوفياتى عميلاً قادراً على استيعاب فائض الإنتاج من القمح. ويعتبر ازدهار النزعة الإسلامية حدثاً رئيسياً بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية؛ فقد أطلق شلالاً من الأحداث كان أكثرهاً إثارة هو الثورة الإيرانية، واحتجاز الرهائن فى سفارة الولايات المتحدة، ومحاولات الاغتيال التى وقعت فى لبنان: غير أن الأمر قد اقتضى ممارسة ضغوط شديدة فى أكثر الأحيان على المؤسسات الأمريكية حتى تتجاوب مع تلك الأحداث وتعيد توجيه استراتيجياتها طبقاً لذلك. بل إن التدفقات الثقافية قد تم تنحيتها بعيداً عن إعادة الهيكلة هذه فى معظم الأحوال، فقد واصلت النخبة اللاحقة، والتى اتسمت بحساسية إسلامية واضحة للغاية فى معظم الأحوال، تلقى العلم فى جامعات أمريكية، حيث انضمت بذلك إلى صفوف النخبة القائمة من النوع ذاته، التى تتحدث الانجليزية بطلاقة وتمتلك ، فى الولايات المتحدة، شبكة كبيرة للغاية من المعارف. وأبرز مثال لذلك هو حرب الخليج، فقد تمكنت شبكة الأنباء التلفزيونية (CNN)، بموافقة ضمنية من جميع الأطراف، من احتكار تدفقات الاتصال بين العراق والغرب، بل إنها حلت فى بعض الأحيان ، على مايبدو، محل قنوات الاتصال الرسمية.

وعلى العكس من ذلك، فإن اللاعبين عبر القوميين، لقلة حساسيتهم تجاه الحدث، يحددون سلوكهم بالإحالة إلى آثار التجميع. فالقرار الذي يتخذ بالاستثمار يتم تنفيذه أو يعاد النظر فيه على ضوء التحولات البطيئة في الأوضاع، والثوابت الاقتصادية والسياسية على وجه الخصوص، إن مجريات الأمور فى أفريقيا الجنوبية قد أدت إلى تغيير معدل الاستثمارات التى

وافقت عليها المؤسسات الأجنبية، تبعاً للثقة المستمدة من وضع معين وليس كاستجابة مباشرة ومعيارية لحدث محدد. فتدفقات الهجرة قد تنطلق نتيجة حدث رئيسي: كحرب، أو ثورة أو كارثة طبيعية؛ إلا أنها تبتعث غالباً بتأثيرات تراكم الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تدفع الفرد، بعيداً عن الأحداث العارضة، إلى اختيار النزوح من مكان لآخر.

وعلى ذلك فإن التدفقات عبر القومية، لارتباطها بظروف ممتدة، ومتغيرات كبيرة، أكثر ثباتاً وأكثر دواماً، تزعج الدول، الأكثر حركية وسرعة في سلوكها على المسرح الدولى. وهذا الاحتكاك، بل والتفاوت، إنما يؤدى إلى إعاقة الدول إلى حد حرمانها من وسائل الضغط المباشر، غير الوسئل القسرية، لإعادة توجيه التدفقات عبر القومية. وهكذا فإن تلك التدفقات تساهم فى زيادة حدة الفوضي الدولية، وتأكيد ضعف السياسات الخارجية وتنافرها في بعض الأحيان، وتجعل انتهاج سياسات منظمة أمراً مستحيلا، بل وهمياً علي أي حال، حتى أن مداها يكون ضئيلا للغاية حيث تقتصر على الحوار بين الدول. غير أنه سيكون من قبيل التعسف، بل والمغالطة، النظر إلى التدفقات عبر القومية باعتبارها معارضة علي طوال الخط لمصالح الدول ومشاريعها: فأياً كان غموض العلاقات التى تربط بينها، قد تظهر نقاط التقاء، تيسر بصورة أساسية امتداد النفوذ، بل والهيمنة، من جانب بعض الدول على مجموع الكوكب الأرضي.

ويعمل اللاعب عبر القومي، بقدر قوة ادعائه بالاستقلالية – بصورة جزئية على الأقل– باسم الدولة التي ينتمي إليها، مما يساعد على تعزيز مصالحها المادية والرمزية على وجه الخصوص. وتندرج رايات المحاباة، لكونها لاتخضع للسيطرة الفعلية من جانب الدول التى ترتبط بها شكلياً، فى منطق التدفقات عبر القومية بجلاء: ولكن الدول المعنية، ليبريا أو قبرص أو بولندا على سبيل المثال، تمس فى المقابل حقوق التسجيل، وهى حقوق دنيا بالتأكيد، ولكنها أعلى على وجه الإجمال مما كان يمكنها توقعه فيما لو كانت تلك الحيلة لم تلق رواجاً. وتشجع الملاذات الضريبية التدفقات المالية من خلال إخراجها من سيطرة المصارف المركزية الكبري، فتنحيها بذلك جانباً عن السياسات الاقتصادية للدول: وهى فى الوقت ذاته سر نجاح دول الكاريبي الصغرى أو الدول الأوروبية الصغيرة التى تكتسب، من خلال اجتذاب رؤوس الأموال إليها، قدرة سياسية – اقتصادية مفاجئة تماماً[١٢].

ويزداد التواطؤ حدة على صعيد النفوذ. فالتدفقات الاقتصادية والثقافية المتحدرة من اليابان تتيح لامبراطورية الشمس المشرقة الغابرة تعويض الموارد السياسية والعسكرية التى فقدتها

عقب الحرب العالمية الثانية. كما يتيح ازدهار المؤسسات المتعددة الجنسيات، ونمو النماذج الإدارية التى تكفل تعزيزها، وكذلك انطلاق التكنولوجيا التى تتمخض عنها، أن تتصور تلك الامبراطورية وتصوغ سياسة خارجية نشطة تلتف بنجاح حول المحددات التقليدية للدبلوماسية. بل إن نمو استثمارات الشركات اليابانية في معظم بلدان جنوب شرق آسيا، لاسيما فى تايلند، يمنح تلك الامبراطورية الوسائل الكفيلة بإعادة تشكيل منطقة النفوذ الامبراطورى التى كانت تسعى إلى تكوينها تحت جنح الحرب العالمية الثانية(١٣)، بشكل آخر ووفقاً لاشتراطات مختلفة. فالتوسع الاقتصادي يحل محل الغزو العسكرى؛ كما تنشأ شبكات للسيطرة غير المباشرة بدلاً من الإدارة المباشرة؛ ويستعاض عن المنطق السياسي – الدبلوماسي بالمزايا غير المباشرة، والمحدودة بلا ريب، التى يمكن للدولة أن تجنيها من توسيع تدفقات عبر قومية معينة تقترن بها.

وتسعى السياسة الخارجية الفرنسية وراء غايات مماثلة، حيث تراهن بصفه خاصة على فعالية التدفقات الثقافية الصادرة من المسدس. فبث البرامج الإذاعية والتلفزيونية من فرنسا، لاسيما فى اتجاه بلدان المغرب العربي، وإنشاء وزارة للناطقين بالفرنسية وعقد «مؤتمرات قمة فرانكوفونية»، وتعزيز قطاع العلاقات الثقافية فى وزارة الخارجية الفرنسية، كلها عناصر تدل على الجهود التى تقرها الدولة حتى تحقق، لصالح نفوذها، بعض الآثار الإيجابية لازدياد التدفقات الثقافية التى نشأت خارجها بدرجة كبيرة. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك النتائج المتوقعة من التعليم الجامعي الذي ستتلقاه النخبة الأجنبية المقبلة، والانتشار الوافر فى أكثر الأحيان– لاسيما في الدائرة التقليدية للنفوذ الفرنسي – الذى تشهده النماذج القانونية والمؤسسية والسياسية التى تمت صياغتها فى فرنسا، والتى أبرزها الحفاظ على تأثير الثورة الفرنسية، والقيم الجمهورية وحقوق الإنسان المنبثقة عن ذلك. وفي هذا الموضع بالذات نجد الترابط وثيقاً بين دور الدبلوماسية والدور الذي يلعبه المثقف الذى يعمل بصفته الشخصية، وكذلك دور التمويل العام والتمويل الخاص، والمبادرة التى تتخذها الدول والتطور عبر القومى، إلى الحد الذى يوحى حتى بتوافق ضمنى بين مصالحها وغاياتها. وفى مجتمع له تقاليد عريقة فيما يتعلق بالدولة كفرنسا، قد تستعاد التدفقات عبر القومية من قبل الدولة فى بعض الأحيان، أو يعهد إليها فعلياً بالاضطلاع، بدلاً منها، بعدد معين من الوظائف فتفرض نفسها كبدائل.

وقد تكون هذه الصلات أضعف، وربما أكثر فعالية لهذا السبب، فى سياقات أخرى.

وتتخذ الازدواجية مظاهر غير متوقعة أحياناً: فتحرير الاقتصاد الصيني وإنشاء «مناطق اقتصادية خاصة» يشجعان على خلق «دبلوماسية موازية» حقيقية»، تتيح لرجال الأعمال التايوانيين بصفة خاصة الاستثمار فى الصين القارية والتمهيد لبدء عمليات تبادل تجارى تحظرها الدبلوماسية الرسمية. ومن نفس المنطلق، فإن المنظمات الخاصة بالشتات الكورى الشمالى فى اليابان تعمل كسفارة تمثل بيونغيانغ لدى الحكومة اليابانية. وبنفس النبرة، فإن القدرات التى تملكها «الامبراطورية» الأمريكية ناجمة، فى جانب كبير منها، عن التأثير البالغ للتدفقات عبر القومية المشتقة فى الولايات المتحدة. وفى مقابل الطابع الدولي البحت للتوسعية(*) السوفياتية تقف بنجاح توسعية أمريكية شمالية ذات طبيعة مجتمعية قدرتها رهيبة إلى درجة أنها تساهم فى بناء جانب مهم من التدفقات عبر القومية التى تغرق العالم.

ولايسعنا، فى واقع الأمر، أن نغفل دور المقوي الذى تؤديه معظم هذه التدفقات فى توطيد التفوق الأمريكى(١٤). فبفضل التدفقات الاقتصادية والمالية، اكتسبت الولايات المتحدة قدرة تؤهلها للبت، على الصعيد العالمي، فى تطور السياسات الاقتصادية، بصدد التضخم أو الانكماش، أو بشأن القروض. ما يمكنها، بفضل تدفقات الاتصال، أن تسيطر على جانب لابأس به من تداول المعلومات، فى حين تتيح لها أهمية وتنوع التدفقات الثقافية أن تتحكم فى تدريب النخبة فى معظم دول العالم، ونشر المعرفة التكنولوجية فى آن واحد. والفاعل مزدوج فى أداء هذه الوظائف المختلفة، حيث يشمل الدولة الأمريكية واللاعبين عبر القوميين الذين ينتمون إلى المجتمع الأمريكي والحقيقة أنه يكمن خلف تعبير «التفوق الأمريكي» تداخل بين القرارات العامة والقرارات الخاصة، وبين اللاعب العام واللاعب الخاص، حيث إنه من الخطأ البين أن نفترض بداهة وحدانية المصلحة ، وترابط الخيارات والتقارب الضروري. فمازال اللاعب الخاص يندمج بالتأكيد فى تدفقات عبر قومية؛ وتخرج جامعات الساحل الشرقى، ومراكز البحوث فى سيليكون فالي، ودوائر توزيع البرامج الفنية أو المعلومات، والمجموعات المالية، عن سيطرة الدولة إلى حد كبير، وتمارس عملها باستخدام استراتيجياتها الخاصة التى لاتملك الإدارة الاتحادية سوى توجيهها فى أحسن الأحوال. ويبقي أنه من خلال توفير التدريب لشباب الفنيين فى آسيا أو أمريكا اللاتينية، أو السيطرة على نشر المعرفة العلمية الرفيعة المستوى، أو تزييف المعلومات،أو الضغط على الدوائر المالية، فإن كلاً من هذه الحجج يضع البلدان المبينة تحت تبعية المجتمع الأمريكي، عن طريق خلق مقويات تيسر تغلغل نفوذ – بل هيمنة– الدولة الأمريكية فى داخلها. ومما يساعد على تقارب هاتين النتيجتين أثر

* توسعية (مذهب التوسع أو سياسة التوسع الإقليمى) (المترجمة)

التنظيم الذى يتيح للادارة الاتحادية التأثير جزئياً على اللاعب الخاص، بل وكذلك الوعى، من الجهتين، بترابط المصالح إلى الحد الأدنى.

وعلى ذلك فإن هذا التقارب ينشئ نموذجاً للتسلطية(*) المجتمعية التى تمثل حدودها، ولاجرم، فى احتكاك العقليات الذى لن يختفى تماماً بين اللاعب العام واللاعب الخاص. وهذه الحدود إنما تنم عن تعقيد الممارسات التسلطية المعاصرة وتقلباتها. كما تشير إلى أن المجتمعات تأخذ بثأرها أيضاً وتثبت وجودها على هذا المستوى وغيره. غير أنها تؤكد أن التدفقات عبر القومية، إذ تخلص السلطة، تنشئ التبعية أيضاً، وأن هذه التبعية يمكن أن تفيد اللاعب الخاص دون أن يفلت من قبضة الدول كلية. ومن جهة أخرى، فإن نماذج التحليل الحديثة، التى استنبطت لتحليل ظواهر التبعية[١٥]، تصر جميعها على هذا التداخل بين اللاعب العام والخاص فى بنية علاقة السلطة هذه: فبدون هذه الكثافة فى النماذج الثقافية المصدرة، وفى تدفقات الاتصال، وبدون هذه الشبكة من المؤسسات الخاصة، والروابط عبر القومية، والتكافلات بين الأفراد بجميع أنواعها، تصبح المبادرات التى تتخذها الدول القوية من أجل إخضاع الدول الأضعف لوصايتها غير مجدية على الأرجح ويتبدد شيئاً فشيئاً وهم الهيمنة العسكرية والدبلوماسية المجردة.

إدماج الخيارات الفردية أو خيار المشاريع

إن التدفقات عبر القومية تتصل بحقائق مختلفة، وممارسات تتباين بشدة طبقاً لطبيعتها وطريقة انبثاقها ولا تتحقق وحدتها إلا في وظيفتها المتعلقة بالالتفاف حول الدولة. والحال أن عملية التجنب هذه لا تتمخض عن الآثار ذاتها حسبما كانت استجابة لمبادرة مشروع، أم جاءت نتيجة لإدماج خيارات فردية لايجرى التداول بشأنها بصورة جماعية. وسوف نأخذ المشروع فى هذا الموضع بمعناه الويبرى، للإشارة إلى أى تجمع توجهه قيادة إدارية ذات طابع مستمر، تعمل عن قصد[١٦]. وهو ينطبق، بهذا المعنى، على المشروع بقدر ما ينطبق على الكنيسة أو على الرابطات. وثمة إختلاف بين التدفق عبر الوطنى الناجم عن ذلك وبين التدفق المنبثق عن تكون عدد ضخم للغاية من الأفعال الفردية: فالأول يتصور ويصاغ تبعاً لاستراتيجية تطبق على جماعة ويديرها عدد محدود من اللاعبين القادرين على السلوك بمسلك المحاورين الدوليين؛ أما الثانى فهو غير متوقع ويفترض تناثر لاعبين يبطلون أى محاولة لتصور الشراكة.

وتميل التدفقات الاقتصادية نحو الفئة الأولى، دون أن تمتزج بها: فالعمل الاقتصادى

* تسلطية (نزعة توسعية استعمارية للسيطرة على شعوب. أو حكومات (المترجمة).

ليس مجرد مشروع، وقد ينشأ تدفق رؤوس الأموال فجأة بتأثير تجمع خيارات شتى المدخرين الذين لايمكنهم أن يفرضوا أنفسهم كشركاء دوليين.

وتندرج التدفقات الديموغرافية بصورة أساسية فى الفئة الثانية، دون أن نستبعد أن بعضها ينجم ثانوياً عن استراتيجيات منظمة بطريقة جماعية، على نحو ما يشير إليه مثال هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل خلال الثمانينات. أما التدفقات الثقافية، فتقع فى ملتقى هاتين الفئتين، طالما أنها تشمل أعمال المشاريع، سواء كانت مشاريع تجارية، أو منظمات دينية أو رابطات ثقافية، فى حين أنها تفرض أيضاً تدخلاً فعالاً من جانب الفرد: والأصول الثقافية - عكس الأصول الاقتصادية - ليست مستقلة فى وجودها عن الفرد الذى يعبر عنها فى باطنه، ويضفى عليها معنى فيمنحها أهمية بالتالى.

منطق المشاريع: مثال التدفقات الاقتصادية

إن الحيز الاقتصادى مبنى إلى حد كبير وفقاً للمقاييس الدولية، وهو يتميز عن الحيز السياسي بكونه ناقلاً للتدفقات عبر القومية التى تستعصى بدرجة أو بأخرى على سيطرة الدول أو التى تعمل طبقاً للسياسات التى تضعها تلك الدول. ففى كلتا الحالتين، يزعم لاعبون اقتصاديون بصدق أنهم يمارسون عملاً دولياً يتسم بالاستقلالية، أي أنهم يعملون وفقاً لعقليتهم الخاصة التى تتميز بذلك عن اللعبة الدولية. وأوجه الشبه واضحة بينها وبين التدفقات الدينية: فهذان النوعان من التدفقات كلاهما يتعلق، إلى حد كبير، باستراتيجية مشروع، واعية وطوعية، يتوخي فصلها عن استراتيجيات الدولة وينظر إليها كوسيلة لجلب المنفعة. وهى تفترض، بخلاف التدفقات الديموغرافية، الوجود المسبق لمشروع معد، أنتجه لاعبون متخصصون؛ وخلافاً لتدفقات الاتصال، فإن الفرد المستهلك يتلاشي، فى أغلب الأحوال، أمام أداء وقوة العمل المنظم الذى تؤديه نخبة متخصصة، تتألف من إداريين وأصحاب رؤوس أموال ينتشرون فى سياق يصبح فيه تعقد القانون واللوائح الخاصة بكل دولة عنصراً حاسماً فى الخيارات الاستراتيجية البالغة الدقة في أكثر الأحيان. وموجز القول إن التدفقات الاقتصادية عبر القومية تنضوى، فى جوهرها، إلى حيز العقلية ، حيز الخيار الواعى، ومن ثم فهى على اتصال مباشر بمكونات اللعبة الدبلوماسية الاستراتيجية التى تنظم العلاقة بين الدول: وهو مايفسر حساسيتها المفرطة من دولة إلى أخرى وتعقد تفاعلاتها[١٧].

وتتوقف استقلالية الحيز الاقتصادى على منطق السوق فى المقام الأول، وعلى منطق المشروع الخاص. كما إن التدفقات الاقتصادية عبر القومية تستمر أولاً بفضل لعبة المشاريع

المتعددة القوميات التى سبق لنا أن صنفناها على رأس اللاعبين الدوليين خارج نطاق الدول. غير أن هذه المشاريع تتعلق بحقيقة مركبة، أكثر غموضاً مما نتصور، تتضح من خلال منحى فكرى وتحليلى. ويثير التعريف المجرد لهذه المشاريع صعوبات كانت مثاراً لشتي المجادلات. بيد أنه يمكننا أن نسلم بأن تعدد القوميات ينطوى فى الوقت ذاته على تعدد مواضع وسائل الإنتاج ووحدة استراتيجية المشروع. ويؤدى مجرد دمج هذين المعيارين مباشرة إلى فكرة التدفق عبر القومي: فالتنسيق البسيط بين الإنشاءات المختلفة لشركة General Motors أو Unilever، وتوفيق سياساتها وفقاً للاتجاه الذى تقرره المنشأة الأم، يوجدان علاقات سلطة وتعبئة تتجاوز الحدود وتفلت – جزئياً على الأقل – من سيادة الدول وسيطرتها. وفى الوقت ذاته، فإن وجود هذه المشاريع ذاته يدعم بصورة ملموسة الترابط بين النظم الاقتصادية القومية، وييسر عولمة النظام الاقتصادى، فيساهم على هذا النحو فى إسقاط جنسية الخيارات الاقتصادية، وتدفقات الاستثمار، وطرق الإدارة ، بل وحتى نماذج الاستهلاك.

بيد أنه يجدر توخي الحذر. فتبعية مشاريع مختلفة لمجموعة واحدة نسبة إلى المشروع الأم ليست مطلقة في جميع الأحوال: والوحدة الاستراتيجية ليست كلية كما نتصور، وتحدها تماماً فى أكثر الأحيان لعبة الحواجز القومية ومن هنا فإن الفروع المستقلة تتمتع بدرجة أكبر من الاستقلالية مقارنة بالشعب، ويجب أن تتحالف مع السياسات الاقتصادية والتنظيمات التى تقننها بلدان الاستقبال. ومن نفس المنطلق، فإن المشاريع الأم تربطها علاقات بالغة التباين مع دولة المنشأ، حيث يغلب تداخل المصالح وتكامل الموارد غالباً على الاستقلالية والجهل المشترك. وفى كلتا الحالتين، تفرض الشراكة نفسها بوضوح، بدليل أن الشركات المتعددة الجنسيات لا تتمتع بسيادة كاملة نسبة إلى دول المنشأ أو الاستقبال ، وقلما تبلغ المستوى الذى تنشده التدفقات الثقافية والذى نجحت فى تحقيقه.

وخلافاً للافكار المقبولة، فإن قوام الإنشاءات التى تقيمها الشركات المتعددة الجنسيات لايعني البلدان النامية فى شئ، وإنما يخص البلدان المتقدمة، حيث تكون دولة الاستقبال قادرة على ممارسة امتيازات عديدة، لاسيما السيطرة على دور الاستثمارات الأجنبية وتقييده؛ وحيث تستطيع أيضاً أن تقدم للمشاريع المنشأة تسهيلات ودعامات تحث الفروع المستقلة للشركات المتعددة الجنسيات على التحالف معها. ولهذه الأسباب جميعها، فإنه لايجب اعتبار المشروع المتعدد الجنسيات متناقضاً مع منطق الدولة، وإنما مجرد مكان مفضل للمبادلات الدولية حيث يتحد اللاعبون السياسيون واللاعبون الاقتصاديون ويمتزجون، فيكشفون بذلك عن الطابع الافتراضي والشكلي لادعاء الدول بضمان الاحتكار التام للوظائف الدولية[١٨].

ويشتد هذا الميل بتطور السياق الدولي ذاته. فموجة التخصيص التى بدأت فى الثمانينات

أعادت قبل كل شئ تقييم مدى ملاءمة التدفقات الاقتصادية واستقلالها. وقد أسهم تصدع النظم الاشتراكية، في شرق أوروبا أو في عددكبير من البلدان النامية، وكذلك سياسات المواءمة التي يمتدحها صندوق النقد الدولي، في تعاظم دور القطاع الخاص في الاقتصاد العالمي بصورة ملموسة، وفي التعجيل بتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال، وبالتالي في تدعيم الطابع المتعدد الجنسيات لعدد كبير جداً من المشاريع. وتبرز هذه الحركة على الأخص في الديمقراطيات الشعبية القديمة: فقد أدى سقوط النظام الشيوعي المجرى إلى بيع ٢٤٠٠ مشروع، مما أدى إلى حشد ما يقرب من ٣٧ مليار دولار معظمها من خارج الحدود؛ وانتهجت الدولة البولونية سياسة قريبة من ذلك بسعيها إلى تقييد دور الاستثمارات الأجنبية وفقاً للنظام، أما فيما يتعلق بتشيكوسلوفاكيا، فقد كان عليها التخلي عن الامتياز الوطني كي تفتح لرؤوس الأموال الأجنبية المزايدات التي أتاحت بيع عدد كبير من المشاريع المملوكة للدولة. ففي المكسيك، قابل تخصيص شركة الهاتف توافر أموال بلغ مجموعها ٨ مليار دولار: وحاز ٢٠,٩٪ من الأسهم اتحاد دولي يتضمن خصوصاً شركتي Southwestern Bell ، France Telecom ويسيطر على مجموع حقوق التصويت. أما في الأرجنتين، فقد بيعت شركة الخطوط الجوية الوطنية Aerolineas Argentinas كذلك إلى اتحاد تديره شركة Iberia الأسبانية[١٩]. وتشير هذه الامثلة بوضوح إلى أن القرارات السياسية التي تقضي بالتخصيص والتي تتخذها حكومات تواجه أوضاعاً وخيارات شديدة الاختلاف تتجه، بكل الأساليب، إلى تدويل النظم الاقتصادية، وتقليل ملاءمة إطار الدولة القومية، وتخفيض دور الدولة في القرار الاقتصادي، مع توطيد دور المشاريع التي تتمتع بنفوذ دولي. وهكذا فإن هذا التقييد الذاتي لدور اللاعب على مسرح الدولة يقلل في نفس الوقت من فعالية وظائفه الداخلية وقوة سيطرته على الساحة الدولية.

وكذلك تتأكد تحولات أخرى على مايبدو. فالثورة الإدارية لاتفتأ تدعم الكفاءة في المقام الأول، والتي يتم تقييمها هي ذاتها تبعاً لسيطرة اللاعبين الاقتصاديين على مناهج الإدارة التي تدرس في الولايات المتحدة أو في اليابان أحياناً. وتؤكد المشاريع طابعها العابر للقوميات، أياً كان تركيب رؤوس أموالها، باستيراد معرفة إدارية تتجاوز الثقافات المحلية والمؤسسات الجامعية في بلد الاستقبال. فالمشاريع السعودية تتألف غالباً من عمال وموظفين فلبينيين أو هنود أو مصريين، في حين تكون جهازها الإدارى من الأمريكيين، أو ممن تلقوا تدريبهم في الولايات المتحدة على الأقل، الذين تربطهم علاقات صداقة وألفة بنيت في الغرب، ينقلون تصورات عن العالم وعن المشروع راسخة تماماً في تصور الاقتصاد من منظور عالمي وعابر للقوميات. ومن نفس المنطلق، فإن علينا أن ننظر بعين الاعتبار أخيراً –على الجانب الآخر– إلى سير

النماذج الاستهلاكية التى تشهد أيضاً تعزيزاً فى وسائل الإعلان والآثار الشكلية التى يمكن للمشاريع الأفضل تجهيزاً أو الأقوى نفوذاً أن تحدثها، فانخفاض عدد المطاعم التى تقدم الوجبات السريعة fast food أو صناعة ملابس الجينز Jean لايندرج فى محور تعدد الجنسيات المتزايد فى بعض المشاريع وحسب: بل إنه يصيب أيضاً نظم اتجاهات المستهلكين، فيصل بين منطق التدفقات الثقافية، مؤثرا بذلك، خارج نطاق سيطرة الدول، على تعريف الاحتياجات الاقتصادية، وعلى بنية الطلب بل وحتى هيكل السلوكيات الاجتماعية تبعاً لمنطق صرف هو منطق التدفق عبر القومى.

والواقع أن الاستقلالية التامة للتدفقات الاقتصادية عن الدولة لاتتحقق إلا فى سياق النظم الاقتصادية الخفية. وهى تلك النظم التى تتحرر، بحكم تعريفها، من القوانين ولا تخضع لأية سيطرة سياسية. وهذا الوضع، رغم مغالاته، لايمكن تجاهله لما له من أثر مؤكد على معطيات اللعبة الدولية، فهو يحيط بحركة الدول أو يعرقلها، بل إنه كثيراً ما يحل محل تلك الدول فى أداء العديد من مهامها. ويلعب الاقتصاد غير الرسمى، لاسيما فى أفريقيا وفى معظم البلدان النامية، دوراً مهماً فى الحياة الاقتصادية: فالتوسع الذى يشهده مشروع تجارى صغير أو جماعة حرفية تتحدى كافة أشكال السيطرة، وانتشار شبكات الخدمات التى يصعب - إن لم يكن من المستحيل - فهرستها، كل ذلك يحظي على الأخص باهتمام الاقتصاد الداخلى لكل دولة؛ ولكن كل هذه الظواهر تندرج بصورة كافية فى تكافلات جماعية وعرقية فتتجاهل الحدود وتبعث عدداً مؤثراً من التدفقات عبر الوطنية الدقيقة جداً التى تتقبل كل دولة فى أفريقيا أو فى آسيا أو أمريكا اللاتينية وجودها سلبياً، إذا كانت لا تشجع ازدهارها[٢٠].

وينمو «اقتصاد العصابات» على صعيد آخر بالتأكيد ويكتسب، من هذا المنطلق، أهمية أكثر وضوحاً. وينظم هذا الاقتصاد، الذى ينسقه متعهدون يخضعون بصرامة لقواعد العقلية الاقتصادية، بحيث يحقق أقصى أرباح عن طريق الاحتيال بدقة على اللوائح التى تضعها الدولة والسعى للإفادة من الميزة الاستثنائية التى يوفرها الاتجار بالسلع الاقتصادية المحظورة. وعلى ذلك فإن «اقتصاد العصابات» يعتبر، فى جوهره، منتجاً للتدفقات عبر الوطنية وينقص من امتيازات الدول بصورة مباشرة تماماً. والقراءة الأخلاقية البحتة لتلك الظاهرة تهمل قوامها الأساسي فهذا الاقتصاد، الذى يحتل المكانة الثانية فى قائمة الاقتصاد العالمى.، يتغذى على مجموعة كاملة من الاحتياجات الاجتماعية التى يتم إشباعها أو لم يلتفت إليها والتى تضعها موضع اختيار فى النظام الدولى[٢١].

ويحقق الاتجار بالمخدرات، الذى يصعب تقييمه على نحو محدد، مجموع مبيعات يفوق مثيله فى تجارة الوقود. وتتحقق الأهمية الدولية لهذا الاقتصاد من خلال العديد من منجزاته. فهو يوجد أولاً «دولاً زائفة» تتشكل داخل مساحات وطنية رسمية وتدعى ممارسة السيادة، بل وتنجح فى ذلك: فقد تكونت دولة «شان» في بورما، داخل المثلث الذهبى، التى جعلت من تجارة الأفيون المصدر شبه الوحيد للدخل فيها وسيطرت على نسبة قدرها ٨٥٪ من مزارع الأفيون؛ وكان اتحاد شركات Medellin يملك، فى كولومبيا، معظم أدوات قوة الدولة، إلى حد السيطرة فى وقت ما على مجالها الجوى. يضاف إلى هذا أن أهمية الموارد التى يجرى التلاعب بها على هذا النحو تتيح هدم الدول الرسمية، وإعادة النظر بصورة قاطعة فى ادعائها باحتكار العنف المادى المشروع: إذ تسعى بعض حركات المقاومة فى أفغانستان وبعض الطوائف اللبنانية فى المقام الأول إلى السيطرة على المزارع بحيث يمكنها تمويل الأنشطة التى تضطلع بها، وحيازة موارد السيادة على وجه الخصوص. وأخيراً – وهو ذروة التناقض – فإن اقتصاد المخدرات قد يبدو مورداً تكملياً تتلاعب به دول حقيقية، على نحو ما يشير إليه استخدام هذا السلاح، فى فترات مختلفة، ضد الصين، وكذلك فى غضون الصراع الهندوصيني أو فى التمويل غير المباشر لبعض حركات المعارضة فى أمريكا اللاتينية؟ والواقع أن كل الدلائل تشير إلى تعاييش إرهاب المخدرات خارج نطاق الدولة واستخدام المخدرات شبه الحكومى، حيث يثير كلاهما تدفقات مالية ضخمة تحتال، بحكم تعريفها، على تشريعات الدولة وتستخف بالحدود[٢٢].

ومن هذا المنطلق، يمكن الزعم بأن تهريب الأسلحة له وضع مماثل. وحتى إذا كانت التجارة الخاصة لا تناظر إلا جزءاً ضئيلاً للغاية من سوق الأسلحة، فإنها مازالت تتسم بقدر كافٍ من الأهمية يجعل لها وزناً على المسرح الدولى بالتأكيد خصوصاً على استمرار الصراعات التى يسعى عالم الدول إلى إخمادها من خلال سياسات الحظر التى ثبت عدم جدواها. وهكذا فإن هناك آلافاً من المشاريع تشارك على هذا النحو فى توريد الأسلحة التقليدية والكيميائية، بل ويمكنها المعاونة – من وراء الدول – فى تحقيق برنامج نووي ذى أغراض عسكرية، مما يفقد الاتفاقات الدولية المتعلقة بحظر انتشار الأسلحة الذرية فعاليتها جزئياً. فقد تبينت مدي الأهمية الحاسمة لتلك التدفقات السياسية العسكرية الخاصة فى بعض الصراعات التى تسمى بالمحيطية، كما فى ناميبيا أو أنجولا، وكذلك إبان الأزمات الدولية الأكثر خطورة، لاسيما الحرب الإيرانية – العراقية وحرب الخليج. وعلى وجه الإجمال، فإن التدفق الذى يتكون فى هذا الموضع يتسم بطابع أكثر حدة من كل ماعداه، طالما أنه يحل بلاقيد ولاشرط محل الوظيفة الدبلوماسية العسكرية التى تؤديها الدول[٢٣].

فى ملتقى الفردى والجماعى: التدفقات الثقافية

إن التدفقات الثقافية تحتل مكانة خاصة: حيث تضع على المسرح لاعبين فرديين ولاعبين جماعيين، وهى تنبق من لعبة الأفراد بقدر ما تصدر عن مشاريع تنشأ لهذا الغرض على وجه التحديد؛ وهى تشمل قطاعات بالغة الاختلاف، كاللغة والدين والأيديولوجية والمؤسسات، ولذلك فإنها تتصل بعقليات شديدة التنوع لايجمع بينها إلا مباشرة نشر قوانين ونظم لمعني تستهدف خلق طرق للإدراك يتقاسمها الجميع وإن كان الغير يقتبسها ؛ وهى ترجع بصفة أساسية إلى نظم رمزية، تصوغ مجموع التصرفات الاجتماعية بشكل مباشر، وتهيء الظروف المواتية للهيمنة بصورة لايمكن إدراكها بصورة محسوسة وإن كانت فى الوقت ذاته أكثر فعالية من تلك التى تلجأ إلى وسائل القمع. ولعل ذلك هو السبب إلى حد كبير فى أن التدفقات الثقافية ربما كانت، بين جميع التدفقات عبر القومية، تندرج كأوضح ما يكون فى ملتقى منطق العلاقات الدولية خارج نطاق الدولة ومنطق التبعية.

ويعتبر كل فرد مولداً لتدفقات ثقافية بالفعل. فالطالب الأفريقى أو الأسيوى الذى يدرس فى جامعة غربية يضطلع بوظيفة مهمة ذات انعكاسات واسعة النطاق يعهد بمقتضاها إلى بعض الأقطاب الجامعية الكبرى فى أوروبا وشمال أفريقيا بأن تستأثر فيما يشبه الاحتكار بتدريب الكوادر الإدارية فى العديد من الدول النامية. وعلى مستوى أقل، نجد شيئاً من هذا القبيل قد تحقق نتيجة الرحلات الأولى التى قامت بها فى أوروبا، خلال القرن التاسع عشر، نخبة جديدة انبثقت عن التحولات التى شهدتها منطقتا الشرقين الأدنى والأوسط. ويندرج فى تلك العملية ذاتها ماتلى ذلك من إنشاء مدارس وجامعات ودوائر فكرية يحركها المثقفون الغربيون، فى آسيا أو فى أفريقيا: ولا نغفل ضمن هؤلاء رؤساء الدول فى القارة الأفريقية السوداء الذين تخرجوا من تلك المؤسسات التى يغلب عليها الدين فى معظم الأحوال، فى حين نجد فى المغرب، وفى مصر والعالم التركى على الأخص ، أن دور النفوذ ذاته قد اضطلعت به عدة أجيال من الجامعيين الوضعيين والسان سيمونيين[٢٤]. ولا تتحقق وظيفة التنشئة الاجتماعية للحكام بمجرد تدريبهم الأيديولوجى الذى يتألف – فى هذا الموضع– من التوفيقية المسيحية، ومن العلمانية الحداثية فى الجانب الآخر؛ كما أنها تكفل ما يلى ذلك من تكون شبكات للتنشئة الاجتماعية، حيث يؤثر الحكام الذين يتبوأون السلطة معلميهم القدامى تفضيلية، فيوسع هؤلاء دائرة نفوذهم الفكرى، بل والسياسي، فى ذلك البلد. ولاشك أن أهمية تلك العمليات جميعها على صعيد العلاقات الدولية واضحة من عدة أوجه: فالتدفقات الثقافية تتجمع لكى تعهد للإدراك الغربى وللممارسة الغربية بدور موحد

للسلوكيات على المسرح الدولى، يعلى قيمة المؤسسات ذاتها، نوعية الحق نفسها، وذات القيم والتنقنيات الدبلوماسية، أو يمنحها ميزة على الأقل. يضاف إلى هذا أن انتقال موضع الصراع بين الشرق والغرب فى المجتمعات الطرفية، كما حدث مؤخراً، وانقسام تلك المجتمعات بين الاشتراكية والليبرالية، قد جاء نتيجة الانتشار المكثف والخطير للأيديولوجيات التى اشتقت «فى الشمال» وانتقلت بواسطة عوامل عبر قومية عديدة لم تدع مجالاً قط لإنتاج أيديولوجيات داخلية. وتنطبق الملاحظة ذاتها على استيراد نماذج للحكم بشكل ينحو إلى تسوية النظم السياسية فى الجنوب من خلال تقييدها بنموذج الدولة الغربية بدرجة أو بأخرى. ولاشك أن هناك مناهج داخلية للرفض وللموافقة نجحت -ولازالت- فى احتواء تلك التدفقات الثقافية بشكل ملموس إلى حد إثارة ردود أفعال إحيائية، إلا أن حدة عمليات الاستيراد وتنوعها يجعلان أى جهد رامٍ إلى احتوائها يتأرجح على وجه التحديد بين منطق التكوين ومنطق النفى اللذين يحدان من إمكانية الابتكار. وسواء تم التخلى عن المبادئ الكبيرة التى جرى نشرها من قبل أو أدخلت عليها تعديلات، فإن تلك التدفقات مازالت تنقلها: إضفاء الطابع الإقليمي على السياسة، والهوية الوطنية، والمواطنة، والتمييز بين الحيز العام والحيز الخاص ..

وإضافة إلى تلك التدفقات التى تنبثق فى جوهرها من تكون استراتيجيات فردية تعزى إلى النخبة الحاكمة، فإنه تجدر ملاحظة التنوع البالغ فى التدفقات الثقافية التى يأخذها منطق المشروع على عاتقه. وكما سبق أن رأينا ، فإن «عودة المقدس» تمنح اللاعبين الدينيين قدرة عبر قومية ثابتة تماماً. ولا تقتصر تلك الأهمية على التدفقات الدينية، كما إنها لاتمثل وحدها رهاناً بارزاً بصورة مطردة على صعيد التوازنات الدولية وتنصب نفسها منتجة للسياسة الخارجية، ولكن التكافلات عبر القومية التى تنتجها تكتسب، من هذا المنطلق، أهمية سياسية حاسمة تزداد يوماً بعد يوم. وعلى ذلك فإن تصور اللاعبين الدينيين لقدرتهم يقودهم شيئاً فشيئاً إلى تنصيب أنفسهم كلاعبين ناقلين أيضاً لاستراتيجية سياسية، وبالتالى لخيارات سياسية منطقية واعية.

أما التدفقات الفنية فهى أقل خطأً فى الدراسة، وإن كانت تشكل رغم ذلك عنصراً لايستهان به فى العلاقات الدولية. فالموسيقا تفرض نفسها. على وجه الخصوص، كشكل من أشكال التعبير عن الذات ، بل وحتى تميز الأمة، ولكنها أيضاً ثروة ثقافية متحركة تعبر الحدود وتتجاوز سيادة الدول(٢٥) . وهذه الخاصية نابعة أولاً من تركيبتها كناتج تجارى يندرج فى التدفقات الاقتصادية بطبيعة الحال. وقد شجعت التحولات التكنولوجية والتطور الذى

شهده سوق الموسيقا على ظهور تجمعات عهدت إلى بعض المؤسسات فى أمريكا الشمالية بعمليتي الإنتاج والتوزيع فيما يشبه الاحتكار؛ وهكذا أصبح التعبير الموسيقي للبلدان التى تتمتع بقدرة اقتصادية متواضعة، من هذا المنطلق ذاته، إما مهمشاً أو مدفوعاً إلى التقيد بالمعايير الفنية السائدة. وتتجه هذه العملية شيئاً فشيئاً إلى صياغة تدفق موسيقى موحد ينشد تجاوز الثقافات، ويستأثر حقاً بجمهور عابر للقوميات وإن كان أحد تأثيراته الرئيسية يتمثل فى دفع الثقافات الداخلية إلى المحيط. ولهذا التطور تأثيراته المتعاقبة على المسرح الدولى، حيث يدعمه إلى حد كبير نموو وسائل الإعلام وعولمتها. فهو يشجع أولاً على حدوث تقارب جوهرى بين الفئات الحاكمة، لاسيما البلدان النامية، التى تميل إلى إبراز تفوق مكانتها الاجتماعية من خلال الانخراط فى هذه الثقافة عبر القومية، حتى إذا كان هذا الاتجاه العام تناقض أحياناً وإن كان فى نطاق الأقلية - استراتيجيات مخالفة لتوظيفة القومي. وهو يعزل الثقافات المحيطة فى نطاق تخصيصية مهددة ويؤجج بالتالي تفاقم القومية الرافضة والمناهضة للغرب. وهو يساهم أخيراً فى اتخاذ الإنتاج أو الاستهلاك الموسيقى أداة وفى تسييسها إلى حد جعلها شكلاً من أشكال التعبير السياسي على المسرح الدولى: فالاستماع إلى موسيقا الديسكو يعتبر عملاً موالياً للغرب فى جمهورية إيران الإسلامية، أما إنتاج موسيقا الراى فينظر إليه فى الجزائر على أنه عمل معاد للحركات التى تنتسب إلى الاسلام، وكان عزف موسيقا الجاز فى أوروبا الشرقية إبان التوهج السوفياتى والحرب الباردة يفسر بكونه بالقيم المستوردة من الغرب.

وتنطبق التطورات ذاتها على سائر القطاعات الأخرى للإنتاج الفنى؛ فهى تشير إلى تعاظم أهمية الصيغ التى تقع، على وجه التحديد، فى مفترق التدفقات الثقافية التى تشكل المسرح الدولى بصورة حاسمة، والتى تنظم سلوكيات اللاعبين الاجتماعيين، وإدراكهم للحقيقة الاجتماعية السياسية وتفاعلاتهم. ولايختلف المسرح الدولى، من هذه الناحية، اختلافاً جوهرياً عن المساحات الاجتماعية الوطنية: فالاشكال تتحدد تبعاً للظروف ولدرجة تكاملهم، وكذلك وفقاً لمصادر وأشكال التعبير عن دينامياتها الرافضة. ويوضح تكونها فى شكل تدفقات عبر قومية مدى تشابك خيارات الجماعة وخيارات الفرد. ولكونها نتاج خيار اقتصادى واع، فهى تكتسب معنى ثقافياً وسياسياً من خلال التدخل الفعال للفرد المتلقى والاتجاه الذى يختار توجيهها إليه

وتنطبق هذه الملاحظة على تدفقات الاتصال[٢٦]. فالمعطيات التقنية والاقتصادية تعزز فعاليتها تحريرها من معظم أدوات السيطرة السياسية: ففى مجال الاتصالات المسموعة أو المرئية على حد سواء يضفي البث بالأقمار الاصطناعية أو بالكابل حركية بالغة على

الإعلام تجرد الحدود من أية فعالية. وفى الوقت ذاته، ولهذه الأسباب جزئياً، تتحول وسائل الإعلام إلى صناعة يحتم المنطق استثمارها وتجتذب رؤوس الأموال الدولية بالتالي: وهكذا تتحول الإذاعة المرئية، شأنها شأن الدعاية، إلى سوق عبر قومية تتحرر من إطار الدولة القومية. وتتأثر البرامج التى يتم بثها تليفزيونياً تأثراً مباشراً بذلك، على نحو ما تشير إليه وفرة المسلسلات الأمريكية التى تبثها القنوات الأوروبية، مثل RAI، حيث نجد أن نسبة ٥٢٪ من برامجها، فى ساعات الذروة، من أصل أجنبي. وتنطبق الملاحظة ذاتها على السينما، فدوائر التوزيع السينمائي تخضع فى معظمها لشركات أمريكية ضخمة ولمنتجي أشرطة الفيديو التى تندرج شيئاً فشيئاً فى تدفق تجارى عبر قومى. يضاف إلى ذلك اتساع القنوات التلفزيونية ذات الاتجاهات عبر القومية مثل قناة CNN، TVs أو Eur osport .

ولاتخلو تلك التدفقات من الغايات السياسية. ففي أوج الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة تستخدم صراحة تقنيات الاتصال الحديثة حتي يتسنى لها الوصول إلى شعوب أوروبا الشرقية ، من خلال تحريض الأقليات السوفياتية على إقامة حجة سيادة الدول لشجب حالة سعت فيها قوة أجنبية إلى ضمان السيطرة على الإعلام فى بلد آخر. وقد عاودت البلدان النامية طرح هذه القضية، لاسيما من خلال إعلان نيروبى، فى عام ١٩٧٧، حيث وضعت الحرية الواضحة للتدفقات الإعلامية مقابل سلب حقوق غالبية دول الجنوب العاجزة عن السيطرة على التدفقات الإعلامية التى تعرضت لها[٢٧]. وثار الجدل مراراً بعد ذلك، لعزل الولايات المتحدة التى اتهمت كثيراً باستغلال تلك التدفقات عبر القومية من أجل فرض هيمنتها: فنسبة ٢٣٪ من ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) مخصصة فعلياً لدعم وسائل الإعلام المتخصصة، مثل« صوت أمريكا» أو «إذاعة أوروبا الحرة». وعلى ذلك فإنه يمكننا أن نسلم أن مثل هذه التدفقات، بدلاً أن تتجاوز منطق الدولة، تتحد مع ذلك المنطق لتكون بمثابة أدوات مسخرة لخدمة مساعي بسط النفوذ من جانب الدول الأقوى، بغية الحد من قدرة الدول الأكثر قابلية للتأثر. إلا أن هذه القراءة تظل جزئية: فالتقاط الدول المهيمنة لتدفقات الاتصال يبقى واضحاً وفى نطاق الأقليات، وليس ثمة ما يبيح الادعاء بأن انتشار أشرطة الفيديو أو البرامج التلفزيونية التى يتم بثها فيما وراء الأطلنطى هو مؤامرة على الدولة. وفى الوقت ذاته، فإن الدول التى تقاوم ، فى نطاق السلطات الدولية ، لا تشجب إلا الجانب السياسي الواضح فى التدفقات الإعلامية التى تعرضت لها، حيث تكتفى برفض أنواع التدخل الأخرى باسم قومية ثقافية سلبية بدرجة أو أخرى، قلما اتخذت شكل الرهان فى

نهاية المطاف. إلا أن هذا هو المجال الذى تبدو فيه تدفقات الاتصال أكثر ما يمكن قوة وتدميراً.

وتأتى تلك التدفقات، من أعلى، انطلاقاً من عقلية المشروع، حيث تشجع- باسم منطق تجارى متسق تماماً، عدداً معيناً من النواتج الثقافية الكفلية بإحراز نجاح كبير. وتساهم الاثار الناجمة عنها، من أسفل، فى إفقاد الثقافات هويتها، وفى تحقيق التجانس بينها، وفى تراجع الهويات، بل وربمافى تكوين جمهور أحادى الاتجاه، مكيف سلفاً بحيث يتفاعل بصورة معينة تجاه الأحداث السياسية والاجتماعية. وثمة خطورة حقيقية ينطوى عليها هذا الصقل الاجتماعي: فقد شدد تقرير MacBride، عام ١٩٧٦، على الضرورة الملحة لوضع سياسات اتصال وطنية من أجل حماية الهويات الثقافية؛ غير أنه لم تتحقق أية إنجازات حاسمة، فى هذا الصدد منذ ذلك الحين(٢٨).

والحال أن هذه الفعالية متغيرة، حيث إنها تعتمد بالذات على سلوك الفرد المتلقى. ويستعيض المختصون فى مجال الاتصال عن نظرية «كرة المحكومين»(*)، التى كانت تصور تلك التدفقات بوصفها عدوانية وهدامة، بنظرية «الكيد المرتد»(**) التى توضح مظاهر الرفض من جانب السكان المحليين للبرامج والرسائل التى تتضح بنواياها بدرجة متفاوتة(٢٩). وقد تحققت صحة هذه النظرية من خلال بعض الاستقصاءات، كالاستقصاء الذى أجرى فى الأحياء التى يقطنها العمال فى سنتياجو دى شيلى، إبان فترة رئاسة Salvaddor Allende، وأظهر ضعف استقبال البرامج التلفزيونية التى تبثها الولايات المتحدة. وقد أشار C. Hamelink، بشكل أعم، إلى أهمية الاستقلال الثقافي الذى لايمكن لتدفقات الاتصال أن تمحوه، بل إنها قد تؤدى، من فرط شدتها، إلى تعزيز تلك الاستقلالية على العكس(٣٠).

والواقع أن قابلية التأثر بتنث التدفقات انتقائية وبالتالي فإنها تتجه إلى تيسير عملية تشتيت الجماعات الوطنية. فقد أظهرت الأعمال التى جرى الاضطلاع بها فى المجتمع الإيراني إبان فترة حكم الشاه مدى النجاح الذى أحرزته البرامج الإذاعية والتلفزيونية ذات المنشأ الأنجلوسكسوني لدى جالية حضرية اتسعت بدرجة أو بأخرى لتشمل الطبقات الوسطى الجديدة. وفى مقابل هذا الاغتراب الثقافي لمجموعة سكانية ضئيلة، انخرطت فى المحاكاة واندرجت شيئاً فشيئاً فى نظام رمزى غربى، نجد سلوك الغالبية العظمى التى انضوت بدرجة أكبر - كرد فعل عكسي- فى شبكات الاتصال التقليدية. وأعيد خصوصاً تقييم دور

* كرة المحكومين (كرة كانت تعلق بأقدام المحكومين) (المترجم)

** كيد مرتد (كيد يرتد إلى صاحبه) (المترجم)

المساجد والعظات والجمعات الدينية، بل وكذلك عمليات الطواف والحج. وتنطبق ملاحظات ذات طبيعة مماثلة على العديد من البلدان الأفريقية، ومن أبرزها نيجيريا، حيث تزداد بصورة مطردة مشكلة التعددية اللغوية التى تحول دون بث الرسائل الجماعية . وهكذا تصبح الفجوة الثقافية، والأمية، وحاجز اللغة عناصر تجرد التدفقات الإعلامية العابرة للقوميات من جانب من فعاليتها لتجعل منها، على نحو غير متوقع إلى حد ما، أدوات لتقاسم المساحات الاجتماعية بين أقلية ضئيلة تستهويها الشبكات الدولية للاتصال، والقيم التى تجتذبها، وسائر السكان الذين يميلون، كرد فعل، إلى التشبث بردود أفعال تخصيصية تتأكد يوما بعد يوم. وعلى ذلك فإن التأثير ليس داخلياً وحسب ويمكن وسمه من خلال الديناميات الاجتماعية التى تؤثر على الجماعات الوطنية؛ بل هو دولى كذلك، حيث يميل إلى التمييز – بل والمقابلة– بين طريقتين متميزتين لإدراة الفرد فى المسرح الدولى: إحداهما تستند إلى عملية التنشئة الاجتماعية العالمية والتى تتجه إلى الغرب، والأخرى تستمر من بنية المواقف المتجهة إلى المأثور، والإقليمية(*)، بل وكره الأجانب.

إدماج الخيارات الفردية: التدفقات الديموغرافية

إن التدفقات الديموغرافية[٣١] ترجع بصورة شبه حصرية إلى إدماج الخيارات الفردية التى لاتخضع لأية استراتيجية جماعية أو ضبط تنظيمى، بخلاف أية تدفقات أخرى. وهذه التدفقات تفترض عملية بالغة الاختلاف بالفعل: فالدولة لم يعد يتم التحايل عليها وليست لها صلة بإفراز تلك التدفقات، ولكنها تتعرض لتقلباتها، لالتزامها بوضع سياسات للهجرة فعالة وفاعلة بدرجة أو أخرى، وتواجه تأثيرات دينامية اجتماعية تقلب –من خلال نتائج غير مباشرة وكامنة– العديد من الرموز الجوهرية لسيادتها وعلاقات المواطنة التى تستند إليها.

والتدفقات الديموغرافية عبر قومية بطبيعتها، حيث تشير إلى انتقال أفراد يغادرون بلدهم للانتقال إلى بلد آخر، فيسهمون بذلك فى هدم بنية مجتمعهم الأصلى وإعادة تكوين المجتمع الذى يستقبلهم، دون أن يتركوا للدولة فرصاً أخرى سوى التحرك على الهامش لاحتواء تلك التدفقات وما ينجم عنها من تغييرات اجتماعية. وعلى ذلك فإن حركات الهجرة تحول النظام الدولى إلى نظام لامركزى، حيث تجعل من كل مهاجر لاعباً محتملاً – متواضعاً للغاية بالتأكيد– فى اللعبة الدولية؛ وهكذا ينقلب مبدأ الإقليمية؛ وتواجه المطالبة بالعدالة، التى يلوح بها المهاجر، تأكيد القانون الذى تعارضه الدول. وهذه المواجهة العنيفة بين

---

* (إقليمية (نظرية الذين يريدون الاحتفاظ بتقاليدهم وحرياتهم الخاصة ضمن الدولة). (المترجمة).

منطقين متعارضين تكتسب على الفور أهمية دولية يمكن الاستدلال عليها من خلال حالات عديدة: كالهجرة الفلسطينية إلى الخليج، وحركات الهجرة المغاربية تجاه أوروبا الجنوبية، وعمليات الارتحال القديمة للسكان داخل البلقان التى سرعان ما أصبحت من الثوابت الأساسية للنظام السياسي الإقليمي وتحولت إلى ضغوط واضحة على دبلوماسية الدول المعنية.

وتثبت استقلالية التدفقات الديموغرافية غياب الدولة الذى يكاد يكون تاماً عن عملية تكوين تلك الدينامية الاجتماعية. ولاشك أن دولاً معينة قد أمكنها حث بعض رعاياها على الاغتراب، سواء كعلاج للبطالة، أو حتى لتقليل مخاطر المعارضة السياسية. ودعت دول أخرى، كالولايات المتحدة، واستراليا وأوربا الغربية مؤخراً، فى سياق الدول الثلاثين المجيدة، إلى إستجلاب عمالة أجنبية لسد النقص الديموغرافى بها. ويجدر بنا – من نفس المنطلق– أن نأخذ بعين الاعتبار سياسات الطرد الجماعية التى تنتهجها الدول المتلقية، كما فى حالة مواطني بنين وتوجو فى كوت ديفوار، ومواطنى غينيا فى السنغال، والأجانب البالغ عددهم ٥٠٠٠٠٠ أجنبى الذين تم إبعادهم من غانا فى عام ١٩٦٤، أو المواطنين التونسيين فى ليبيا، إلا أن هذه السياسات الاستفزازية تظل محدودة، وتؤدى إلى تهميش أثر الدولة على التدفقات التى تنشأ أساساً عن تعقيد اللعبة الاجتماعية – السياسية ذاتها. كما قد تتماثل حركات الهجرة مع بعض العوامل الاجتماعية – الثقافية، حيث يفرض مبدأ ارتحال السكان ذاته، مثل شعوب Touaregs ، على سبيل المثال، الذين يخترقون حدود دول الساحل طبقاً لتقاليد قديمة العهد؛ وإن كانت ينطبق أيضاً على سائر الجماعات العرقية الموزعة بين دول عديدة باسم جغرافيا سياسية تحكمية تماماً، والتى تحافظ على هويتها بالانتقال من إقليم وطنى إلى آخر، فى استقلالية تامة عن أية تنظيمات تضعها الدولة: وينطبق ذلك على شعوب Fang المقسمة بين الكاميرون والغابون، وTchokweبين أنغولا وزائير، و Dan و Mano بين كوت ديفوار وليبيريا، مما أضفى على الحرب الأهلية التى اندلعت عام ١٩٩١ فى هذا البلد بعداً دولياً حقيقياً. ويمكن تطبيق الملحوظة ذاتها على الصراعات التى تنشب فى أوغندا أو رواندا أو القرن الأفريقى، والتى تتغذى جزئياً على حركات الهجرة التى لاتنقطع من جانب الجماعات العرقية والقبلية المشكوك فى مواطنتها فعلاً، وهى الحركات التى تزيد تلك الصراعات تعقيداً(٣٢).

وقد تنطوى هذه الحركات أيضاً على اعتبارات ذات طابع اجتماعى – سياسي، فقد أصبحت بعض الشعوب أقليات أو خاضعة للسيطرة نتيجة تعديلات إقليمية، كالمسلمين الذين فروا من الهند إلى باكستان عام ١٩٤٧ أو الفلسطينيين الذين رحلوا عن أراضيهم نتيجة إنشاء دولة إسرائيل. غير أن العنصر الأساسي يظل كامناً فى تأثيرات العوامل

الاجتماعية– الاقتصادية، حيث تتشكل ديناميات الهجرة استجابة لاختلالات عنيفة فى الأحوال المعيشية للسكان: فاختلالات فى العمل ، أو فى الكثافة الديموغرافية، أو فى الأحوال الصحية، تثير تدفقات ديموغرافية تتسم بالاستقلالية حتى إنها لاتحتاج، حتى تتكون،إلى الاستجابة لسياسات دافعة، فى حين لاتنجح تدابير الردع فى عرقلتها. بل إن هذه التدفقات – على العكس تماماً – تصبح سرية فى مواجهة مثل هذه الضغوط، مما يجعلها أكثر استقلالية وأكثر اتساقاً مع المنطق عبر القومى للتعددية المركزية كما هو الحال، على سبيل المثال، فى المهاجرين الناطقين بالأسبانية إلى الولايات المتحدة، الذين يتجاوز عددهم ٤ مليون شخص مخالف للقانون.

وتزداد أهمية تلك التدفقات من خلال مجموعة كاملة من الضغوط التى يؤثر بها إدماج الخيارات الفردية على القدرة السياسية للدول. ولاشك أن مصدرى الأيدى العاملة يجدون فى ذلك مزايا لايمكنهم الحصول عليها باستخدام مواردهم الخاصة: كتدفق النقد، والبضائع، والتدريب المهنى وامتصاص البطالة؛ ولكنهم يتنازلون بذلك عن جانب مهم من سيادتهم ، حيث يعانون من عملية إعادة هيكلة اجتماعية عنيفة، تفقدهم جزئياً زمام السيطرة على السياسة الاقتصادية، وتعرض الزراعة لأزمة ترتبط بتسرب الأيدى العاملة الريفية مما يستوجب الاستعاضة عنها بعمال أجانب، فيظهر أخيراً نوع جديد من التبعية نتيجة هجرة العقول وصعوبة استيعاب المهاجرين، لدى عودتهم.

وتعانى الدول المستوردة بدورها مشاكل مماثلة نتيجة انتماء المواطنة، إلى الحد الذى جعل بعضها، كالاتحاد السوفياتى واليابان، يرفض تدفق المهاجرين على أرضه لقاء سياسة حمائية مفرطة باهظة الثمن. ومن اليسير قياس مخاطر اللاتنشئة الاجتماعية فى البلدان الكثيفة الهجرة: فدول الخليج تعمد، إدراكاً منها للعواقب، إلى نهج عقود العمل القصيرة الأجل. ويمكن للتدفقات الديموغرافية فى النهاية أن تحول الجماعة الوطنية إلى حيز متعدد الجماعات يتجه كل عنصر من مكوناتها إلى المطالبة بحماية هويته الخاصة، وعاداته وتقاليده، فيغير بذلك شدة الانتماءات ، بل وحتى شروط الطاعة المدنية ذاتها. وهذا الانزلاق التدريجى للمجتمع الوطنى نحو مجتمع متعدد الثقافات هو فى حد ذاته مصدر ضعف للدولة المتلقية التى لم تعد تجد فى تعبئة الرموز الوطنية نفس الموارد التى كانت موجودة من قبل؛ ويساهم هذا الانزلاق، فى نهاية الأمر، فى تعديل هياكل المجتمع الدولى ذاتها من خلال إعادة تقييم أهمية الجماعات الثقافية بدقة شديدة مقارنة بأهمية الدول القومية، وعن طريق تشجيع ازدهار عمليات التعبئة الإقليمية(٣٣).

والواقع أن الخيار الفردى يؤكد نفسه من جديد ضد الدولة: فالهجرة – كقرار شخصى

وانصراف عن الدول المنظمة – تعطى الفرد حق الحكم الذى يستخدمه بدرجة أو بأخرى وبشئ من الوعى أو نقص. ويجد الفرد الفرد نفسه فى وضع الاختيار والتفاوض على انتمائه، بين التكامل الجماعى والتكامل الوطنى بين الدولة المتلقية ودولة المنشأ، بين حث ذويه على الاندماج أو حماية هويتهم. وهذا المنطق الداعى إلى اللامركزية المفرطة هو الذى يمثل– على الأرجح – الأساس الذى يستند إليه تفرد التدفقات الديموغرافية عبر الوطنية والذى يؤثر إلى أقصى حد على إعادة تشكيل النظام الدولى.

وعلى ذلك فإن التدفقات عبر القومية تختلف اختلافاً بالغاً إحداها عن الإخرى ولا تمثل ظاهرة متجانسة إلا بصورة تقريبية إلى حد كبير. وأياً كانت طبيعتها، فإنها تلتقى جميعها فى التقليل من أهمية العامل السياسي فى العلاقات الدولية، إما لتتحاشي مؤسسات الدولة أو لتفرض نفسها كمكمل حتمى لحركتها. وهى بذلك تجتمع على تنحية الوظيفة الدبلوماسية ، لإضفاء صفه اللامركزية على شروط عمل المسرح الدولى، بل وكذلك لتأكيد تعويض المجتمع عن مبدأ سيادة الدولة، وهكذا نجد الدولة، التى يعاد النظر فيها وتواجه بالرفض بطرق عديدة فى التدفقات عبر القومية قادرة على منافستها فى وظيفتها المتمثلة فى تعبئة البشر والموارد، ومن ثم إضعافها على نحو حاسم وقاطع.

انتشار العنف

إن المجتمعات والأفراد تثأر لنفسها من الدولة على ساحة العنف. فاللاعب الدولى أصبح لايملك احتكار الاستخدام الدولى للقوة الذى كان إحدى سماته الأساسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ولاشك أن الحدود لم تكن قط قاطعة بين العنف الخاص والعنف العام: فالحرب العالمية الأولى التى شهدت أوج قوة الدول كان الباعث المحرك لها هو عمل إرهابى قيد الحركة الدولية للحكومات بشدة؛ وطوال القرن التاسع عشر كان تداخل الحركات الثورية هو العامل المسيطر، ولعله أبلغ تعبير عن العنف الاجتماعى، وأنماط العمل الدبلوماسى التقليدية.

بيد أن عناصر تحول حاسم فرضت نفسها –على مايبدو– خلال العقود الأخيرة. ويضفى تعاظم قوة التدفقات عبر القومية معنى جديداً على العنف الدولى: فهو يندرج شيئاً فشيئاً فى رتابة العمل الفردى، وتثبت يوماً بعد يوم جدوى اللجوء إلى القوة حتى تفرض تلك التدفقات استقلاليتها، وهو تعبير حتمى عن أهميتها السياسية الجديدة. وربما كانت التعبئة الدينية فى الهند أو فى نيجيريا أو فى الشرق الأدنى أكثر عنفاً لكونها تصيب الدول مباشرة،

إلى حد أنها تشكك في بقائها، وعلى الأخص بسبب تأثيرها المباشر على المسرح الدولى، حيث تشكل رهاناته، وتخلق تكافلات وانتماءات جديدة تفتت وتجزئ قلب مساحات الدولة ذاتها.

وينطبق الشئ نفسه على التدفقات الاقتصادية. فالتعقيد الذى يتسم به الحيز الخاص والدوائر التجارية يضفى على «اقتصاد العصابات» أهمية ومردودية يسهمان فى زيادة حدته. ولقد استتبع تهريب المخدرات فى أمريكا اللاتينية تراكم وسائل العنف التى لاتمنع الدول التى تنتشر فيها عن العمل وحسب، ولكنها تشجع أيضاً على تدويل صراع يضع موضع الخصومة إما العصابات فى مواجهة الدول، أو العصابات فيما بينها. و تملك تلك العصابات فى الواقع، ميليشيات، وأسلحة متطورة، بل وكذلك مساندة دول أخرى على النطاق العالمى، إما مباشرة (على نحو ماتشير إليه الاتهامات الموجهة إلى الجنرال نورييجا)، أو على نحو غير مباشر (كما يتضح من الدور الذى تلعبه المخدرات فى تمويل الكونترا بنيكاراغوا من خلال المخابرات الأمريكية). والواقع أن توزيع الموارد والرهانات وتخصيصها يجريان على نحو يتيح للعنف اكتساب صفه الاستقلالية والحركية، وتتردد الدول –فى مواجهة ذلك العنف – بين انتهاج سياسة القمع أو سياسة التحايل، أو المزج على الأقل. ولسوف يكون من قبيل التبسيط المخل الاعتقاد بأن «اقتصاد العصابات» يندرج وحده فى هذا المنطق: فتأثير المصالح ملح إلى الحد الذى ترتسم معه جانبياً. وراء المشاريع المتعددة الجنسيات الأكثر قوة، قدرة ذاتية على أعمال العنف توضحها بصفة خاصة، دون أن تقتصر عليها، التصرفات التى بدرت مؤخراً مما يسمى United Fruit فى أمريكا الوسطى أو Les Sept Soeurs في الشرق الأوسط.

ويمكن، أخيراً، أن ترتبط التدفقات الديموغرافية بأشكال جديدة للعنف. وقد يكون ذلك، أولاً، بسبب كثافة تلك التدفقات، فيما يتعلق باللاجئين، كما فى حالة السودان ورواندا والقرن الأفريقى وجنوب شرق آسيا على وجه الخصوص. كما قد يتحقق ذلك، على نحو غير مباشر، من خلال إثارة الصراعات الطائفية التى تتغذى، بصورة جامعة، على خطب وممارسات الإبعاد، وتفاقم كره الأجانب، والحوارات الوهمية عن مخاوف «الغزو» أو «الحرب المقدسة»، بل وكذلك التصرفات الفوضوية الناجمة عن التشكيك صراحة فى الفئات التقليدية للأمة أو للمواطنة. ويبدو تصعيد التوتر – فى الولايات المتحدة مع الناطقين بالأسبانية، وفى أوروبا الغربية مع المهاجرين المغاربة أو الأتراك أو الآسيويين – فى صورة عنف يخرج عن سيطرة الدول، وإن كان يولد فى الوقت ذاته تكافلات عبر قومية، وتترتب عليه تأثيرات ارتباطية linkage فى غالبية البلدان المصدرة للأيدى العاملة، فيشتت بذلك – حتى على مستوى الفرد – العناصر المكونة للمواجهات الدولية.

ويتصل هذا الانتشار، فى الوقت ذاته، بالأزمة التى تؤثر على الدولة القومية وبالصعوبات المتزايدة التى تحد من قدرتها على السيطرة على المجتمع[٣٤]. وتصبح هذه القدرة أكثر تعقيداً، وبالتالى أكثر هشاشة وقابلية للنفاذ إليها. وهذا التطور، إذا ما أضيف إليه التقدم الذى تشهده تقنيات العنف، يجعل المجتمع فريسة سهلة لأعمال الجماعات الخارجة عن الدولة. ودون أن نتمادى فى تصور الاثار المدمرة لافتراض أن تتمكن بعض الجماعات الإرهابية من الحصول على قنبلة ذرية صغيرة الحجم، فإنه من البديهى إمكانية أن تصاب العواصم الغربية الكبرى بمنتهى السهولة والسرعة بالشلل الكامل وأن تتعرض، بثمن بخس للغاية، لأعمال عنف كانت فعاليتها وضخامتها وقفاً على الدول وحدها فيما مضى هذا علاوة على ما تؤدى إليه الحملات الإعلامية من تأثير على الرأي العام يتجاوز ذلك النطاق إلى حد كبير سواء من حيث حجمه أو أضراره.

وعلى ذلك فإن انتشار العنف هو ثمن الحداثة وينجم عن هذه الحداثة خصوصاً تأثير إبعادى أكثر خطورة: فهى تدفع الدول الأكثر ثراءً والأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية إلى الاحتماء من الحروب التقليدية بأسلحة لا تترك لخصومها أية فرصة من خلال وضع مجتمعهم فى موضع معرض للهجوم بصورة مطردة. وهى بذلك تقضى على احتمالات المواجهة المباشرة فى العلاقات بين الدول وتزيد أيضاً من مخاطر انتشار المصادمات التى تندرج فى قلب المساحات المجتمعية. فتفجير إحدى الطائرات المدنية أثناء تحليقها، أو وضع قنبلة فى أحد المتاجر الكبرى، أو احتجاز بعض الأفراد كرهائن، كلها تعتبر وسائل لتفادى مخاطر اندلا ع مواجهات بين الدول ولزيادة فرص شل فاعلية الدول الأكثر قوة على نحو غير مباشر دون اللجوء إلى محاربتها. ومع تلاشى الاحتمالات المنطقية للجوء إلى المواجهة بين دولة وأخرى، يبدو الانتشار الفوضوى لأشكال العنف الجديدة الواقعة فى الحيز الخاص – صواباً أو خطأً – مكسباً بارزاً.

ومن نفس المنطلق، فى سياق لم يعد فيه منظور الحرب التقليدية يبدو وسيلة معقولة لتدويل القضايا الخاصة، يبدو العمل الإرهابى الداخلى بمثابة سلاح الملاذ الأخير لأقليات تعتبر نفسها مضطهدة من دولة قومية تشعر أنها غريبة عنها. وفى الوقت ذاته، فإن اندراجها فى شبكة دولية تربط الجماعات الإرهابية بشكل تضامنى يمنحها مورداً إضافياً له وزنه، ويسهم فى التعجيل بتدويل العنف الناجم عن تلك الجماعات. فالتعاضد القائم، على سبيل المثال، بين الأيرلنديين الأعضاء فى مجموعة IRA أو الكورسيكيين الأعضاء فى جبهة Flne، أو أبناء إقليم الباسك الأعضاء فى مجموعة ETA، وبعض الحركات الفلسطينية، التى ترتبط هى نفسها بمجموعة ASALA الأرمينية آو ، مؤخراً بما يسمى «الجيش الأحمر الموحد» اليابانى،

يثير تدفقاً حقيقياً للعنف الدولى، يخرج تماماً عن سيطرة الدول وعن جميع مبادئ الإقليمية على وجه الخصوص[٣٥]. وتدعم الحركية المفرطة للأشخاص، وهي إحدى خصائص العالم الحديث، هذا التدويل للعمل الإرهابى، وفعاليته أيضاً. وليست هذه الحركية مجرد دالة للقدرة على تجنيد عملاء فى أنحاء العالم، بغض النظر عن جنسيتهم، ولكنها ترتبط أيضاً على نحو مباشر بالفرصة المتاحة أمام الجماعات الإرهابية للعمل على أرض الخصم، متحررة من أية قيود حدودية. وتقلب هذه الفرصة، مع ضخامة حجمها، المعطيات الأولية للصراع الدولى التقليدى، وتشتت إلى مالانهاية مظاهر العنف الدولى حيث تضعه عمداً خارج نطاق سيطرة الدول. وتزداد شيئاً فشيئاً صعوبة التحكم فى ديناميكية نزع الصفة الإقليمية عن العنف، فى الواقع، إما لأسباب تقنية، ترتبط بالتقدم الذى تشهده وسائل الاتصال، أو لأسباب اجتماعية تتصل بتواتر انتقال الأشخاص، سواء فيما يتعلق بتدفقات الهجرة أو عمليات الارتحال المنتظم التى تتخذ شكل السفر أو الإقامة أو الدراسة.

وأخيراً، فإن الإرهاب يتغذى – فيما يبدو– على تحول مهم يؤثر على استراتيجيات تعبئة الجماعات السياسية التى تسعى إلى العمل على المسرح الدولى. فهذا المسرح يتسم فى الواقع بتناقض رئيسي: فهو يعلن أنه تشاركى، يقر للأفراد وللجماعات، بحق التعبير عن ذاتهم وبالوسائل التى تتيح لهم ذلك، وبحق إعلان هويتهم، بل والمطالبة بسيادتهم، هذا من ناحية؛ وهو ينزع، من ناحية أخرى، إلى المؤسسة كمنتدى للدول، يحثها على تأكيد عدم المساس بحدودها، وحقها فى التمسك بمبدأ عدم التدخل فى شؤونها الداخلية، والدفاع عن سلامة أراضيها الوطنية واستقلالها الوطنى. وعلى ذلك فإنه بقدر انتشار المنظمات التى تعلى من قيمة حقوقها الوطنية، باسم خطاب عالمى ومشروع، بقدر ما تعلن وتتأصل إرادة الدول التى نشأت على عدم التفاوض بشأن أية مطالب انفصالية: وهكذا فإن الحركات الفلسطينية، أو السيخ، أو التامول، أو الأكراد، أو الباسك، أو الأيرلنديين، أو الكاناك، أو الأرمن أو الشيشان، سرعان ما تجد أنها وقد وقعت فى مأزق سياسي يولد اليأس ومشاعر الإحباط، ويهدد بجعل الطريق إلى الإرهاب مشروعاً مجدياً. وحينئذ يصبح هذا المشروع نمطاً من أنماط العمل والتعبير، قادراً على إحياء تعبئة وقعت ضحية التصلب وتواجه مبدأين مطلقين يستند إليهما المسرح الدولى على نحو متعارض وهما: سيادة الدول، وحق الشعوب فى التصرف فى شؤونها.

ويؤدى هذا التأصيل الذى يرتكز إليه أى عمل إرهابى إلى التصعيد بسهولة. فقد ظهرت فعالية ثنائي العمل – القمع فى دفع العديد من منظمات السيخ إلى إرهاب شرس، على نحو ما توضحه الأحداث التى اعقبت استيلاء الجيش الهندى فى مصادمات دامية على معبد Amritsar.. وتساعد المزايدات داخل منظمات التحرير الأقليات الأكثر نزوعاً إلى

الراديكالية إذا لم تنجح قيادة الحركة في إبراز النتائج الملموسة لاعتدالها النسبي. وهكذا كان على ياسر عرفات أن ينحني أمام تفوق حركة (أيلول الأسود)، في بداية السبعينيات، بعد إدانته للجوء إلى الإرهاب في بيان عام أدلى به في حزيران/ يونية ١٩٦٩؛ كما كان عليه، مرة بعدة مرة، أن يجمع بين سياسة الانفتاح الدبلوماسي وشبه الاعتراف بدولة إسرائيل وبين مبادرات عنيفة ترمي إلى منع تشتت منظمة التحرير الفلسطينية وظهور منظمات الأقلية الأكثر راديكالية التي تتألف منها تلك المنظمة. وأخيراً وعلى الأخص، فإن منطق عمل الأقلية يؤدى في كثير من الأحيان، إذا ما تعذر بلوغ الغايات المنشودة، إلى تعظيم قيمة الوسائل وإلى جعل اللجوء إلى العنف مبدأ مطلقاً للعمل: وهكذا يتحرر العنف الأعمى من أي منطق سياسي ولا يخضع لقواعد اللعبة التي تحرك المسرح الدولي. فعملية التفجير الإجرامية التي دمرت محطة بولونيا عام ١٩٨٠، والاعتداءات التي ارتكبت في محطات المترو بطوكيو عام ١٩٩٥، تتحلل فيما يبدو من أي منطق وتغذى دائرة عنف دولي رهيب لايمكن – خلافاً للحرب التقليدية– التفاوض بشأن القضاء عليه ولا يخضع إلى حد كبير للعلاقات الدولية.

ويسهم هذا الانتشار في إضعاف الدولة والمنظمات الدولية التي تعجز عن السيطرة عليه، كما يسهم في تدعيم الدور الذى يضطلع به صغار اللاعبين على المسرح الدولي، فهذه الممارسات تضفى على الفرد أهمية دولية جديدة، إما لكونه العامل المحرك للعمل الإرهابي، أو لوقوعه ضحية لذلك العمل، أو لمشاطرته رأياً عاماً يؤدى – من خلال تلك التفاعلات– دوراً جوهرياً للغاية. ولهذه الأسباب جميعاً، تعتبر اللعبة الدولية أشكال العنف الجديدة هذه بمثابة مصدر جديد للفوضى.

وتصيب تلك الزعزعة أول ما تصيب الدول التي لاتملك احتكار استخدام العنف على المسرح الدولي[٣٦]. والأخطر من ذلك هو ظهور بعض عمليات التعبئة المعارضة التي تخرج عن نطاق سيطرتها من خلال المطالبة بانتماءات تزعم السمو على التزام المواطنة. وهكذا تضع الحركات الانفصالية فرضية أولية مؤداها أن التضامن الذين تنشده من التابعين لها يسمو – بحكم تعريفه– على الطاعة المدنية التي تربط هؤلاء بالدولة المتنازع معها: فتفضيل أبناء الباسك طاعة الدولة الأسبانية بدلاً من الولاء لحركة ETA ينظر إليه على أنه سلوك خائن، كما هو الحال بالنسبة لأبناء السيخ الذين يختارون طاعة الدولة الهندية وإعطاءها حق الأولوية. كما إن حركة الجهاد تخلق تكافلات تسمو في جوهرها على التزام المواطنة الذى يربط كل مواطن مسلم بدولته. وهذا الانعكاس في هرم الانتماءات لايقتصر على إضعاف عامل الدولة: بل إنه يحدث انقلاباً عنيفاً في سلوكه الدبلوماسي وفي قدرته على العمل على المسرح الدولي. فقد أظهرت حرب الخليج كيف أصيبت دبلوماسية بعض دول العالم العربي

– لاسيما المغاربى– بشلل حقيقى من جراء منافسة الجماعات الإسلامية الساعية إلى حشد وتنظيم قدرتها على تعبئة العنف بشكل منفصل.

وهكذا تفقد الدولة قوتها ومصداقيتها. فالدولة لم تعد تحتكر العنف، وبالتالى لم تعد تتمتع بذات المصداقية فيما يتعلق بالأمن. ولعجزها عن وقف انتشار أعمال العنف على هذا النحو، وعدم كفاءتها فى التصدى للإرهاب الدولى باستخدام أسلحتها الخاصة ، يزداد الشك فى ضعفها وعدم قدرتها على التكيف، من جانب الرأي العام واللاعبين الخاصين على حد سواء الذين يكونون – شأنهم شأن المشاريع الكبرى – هم الأكثر عرضة للعمل الإرهابى. وهكذا يتحلل ميثاق Hobbes، وتكون الطاعة المدنية هى الضحية الأولى[٣٧]. وتتفاقم حالة البلبلة التى تصيب الدولة من جراء إعادة تشكيل طابع الصراع الدولى ذاته. فهذا الصراع ينشب بين لاعبين مختلفين، بعضهم له صفة الدولة، وبعضهم لايملكها، فيعفى بذلك من القيود المصاحبة لتلك الهوية، مطالباً بقدرة دبلوماسية عسكرية حقيقية. لقد وضعت حرب لبنان الدول والميليشيات فى صراع، دون التمييز بين هاتين الفئتين: وجاء تدخل الدولة السورية وتدخل الدولة الإسرائيلية مجتمعين مع حركة الكتائب اللبنانية أو حركة أمل؛ ولكن ماذا عسانا نقول، على سبيل المثال، عن حزب الله الذى لم يكن من السهل أبداً تحديد ما إذا كان يعمل لحسابه أو كأداة للدولة الإيرانية؟ وهكذا تزداد الحرب تعقيداً، ويصبح من المتعذر، فى مواجهة انتشار العنف على هذا النحو، التشكيك تلقائياً وبصورة منتظمة فى مسؤولية الدول، أو إطلاق حركة الآليات المؤسسية والقانونية التنظيمية والتوفيقية لهذه الأسباب نفسها.

بل إن التفاوض ذاته يصبح حساساً، إن لم يكن مستحيلاً. وتعجز الدول – إلا بصعوبة– عن التعامل مع لاعبين غير دوليين دون أن تعترف رسمياً وعلانية بفقدان احتكار العمل الدبلوماسى الدولى الذى يزعمونه. فعندما أعلن رئيس وزراء سابق، فى أوج أزمة الرهائن ، أنه لايمكن لفرنسا أن تتفاوض إلا مع دول، لم يملك إلا أن يعبر عن قلقه إزاء الضرورة العاجلة للبدء فى عقد مساومات مع جماعات شيعية مجردة من أية صفة يعترف بها القانون الدولى. وحين توجه بالشكر، عند انتهاء تلك الحادثة، إلى دول معينة فى المنطقة، ربما لم يكن ذلك المسؤول الحكومى ذاته يسعى إلا إلى إضفاء صفة قانونية على عملية تفاوض اقتضى الأمر إجراءها، فى شقها الأساسي على ما يبدو، خارج نطاق القنوات الدبلوماسية وبمبادرة من وزير الداخلية لا الخارجية الفرنسية. وهكذا نشأت «دبلوماسية موازية»– أو خروج على العمل الدبلوماسى بالأحرى – مارستها الولايات المتحدة أيضاً إبان احتلال السفارة الأمريكية فى طهران. ففى كلتا الحالتين، يخرج الصراع عن الإطار القانونى

للدول، وعن إطار المنظمات الدولية الحكومية، ليندرج فى خواء قانونى يزيد من حالة البلبلة والفوضى التى تثقل كاهل اللعبة الدولية. وبالتعبير القانونى، يمكننا القول إنه قد صار هناك تعايش بين لاعبى تلك اللعبة، أى الدول التى ترتبط - مبدئياً على الأقل -بقواعد ومسؤولية من جهة، والمنظمات التى تتحلل منها بحكم تعريفها . وتكمن قوة الطرف الثانى فى النجاح فى نزع الاعتراف بهذا التباين والتسليم به، من خلال حمل الطرف الأول على التعامل معه.

ولاتقف التحولات عند هذا الحد. فالصراع -بشكله التقليدى- لم يعد هو الفيصل: فوسائل العنف التى تحشدها الدولة ليست إلا عنصراً من عناصر المواجهة. لقد طال أمد الحرب الإسرائيلية العربية المختلفة من جراء مواجهات تخرج إلى حد كبير عن سيطرة الدول وتنقل إلى المنظمات الخارجة عن الدولة، لاسيما منظمة التحرير الفلسطينية، الشق الأساسي من وظيفة الحرب. ولما كانت حركة ياسر عرفات قد نجحت فى عملية السلام واعترف بها المجتمع الدولى باعتبارها المتحدث بلسان الشعب الفلسطينى، فإن قدرتها على التعبئة قد تراجعت فجأة، لصالح منظمة حماس فى هذه الحالة. وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن منطق الانتشار هذا يضفى على العنف المدنى أهمية دولية ندرك حدودها جيداً فى الوقت الحالي: فمن منطلق استغلال ضعف الدول، وعمليات التحول فى الانتماءات وصعود الحركات الإقليمية، بل وكذلك ارتفاع القدرة الدولية للجماعات التالية للدولة على نحو متزايد، يطالب لاعبو المواجهات المدنية أكثر فأكثر بهوية دولية تمنح لهم بصورة تضفى على الرهانات التى تحشدهم أهمية دولية واضحة.ويقع الفلسطينيون وأبناء الصحراء فى أقصي هذه الفئة المحددة بدقة، فلديهم بالفعل سفارات عديدة فى أنحاء العالم، ولكن هناك عدداً كبيراً من حركات التحرير أو الحركات الانفصالية يرعى شبكة كاملة شبه دبلوماسية هدفها الوحيد فى الواقع هو تجسيد الطابع الدولى الحقيقى للصراعات الداخلية، ومادام هدف تلك الصراعات هو هدم الدولة. وهكذا تصبح الحرب الأهلية اليوغلاسلافية، بل وكذلك فى السودان أو فى ليبيريا التى لا تنطوى على خلافات مباشرة بين دول متجاورة، على عكس الحرب فى لبنان أو فى كمبوديا، رهانات دولية تختلط فيها إلى حد ما الخطوط الفاصلة بين الدول وجبهات التحرير والميليشيات والأفراد، كما تتشوس أشكال العنف المدنى والدولى.

والمؤكد أن هذه الحالات المتعددة للالتفاف حول الدولة، وحول المنظمات الدولية الحكومية أيضاً، تتيح الفرصة لبعض الجماعات حتى تأخذ بزمام المبادرة، كالمنظمات غير الحكومية. فهذه المنظمات يمكنها، فى الواقع، أن تتدخل بسهولة أكبر فى حالات نشوب صراعات بين جماعات دون مستوى الدولة: فالمنظمات الإنسانية، أو هيئة الصليب

الأحمر، أو (أطباء العالم) أو (أطباء بلا حدود)، بل وكذلك منظمة العفو الدولية، تكمل في أكثر الأحيان المنظمات الدولية في التصدى لهذا الشكل من أشكال العنف. بيد أن الفرد على الأخص هو الذى يستفيد من هذا التحول، من خلال إعادة تقييم وضعه بصورة جوهرية إلى حد كبير.

وواقع الأمر أن الإرهاب. لايقتصر على إضعاف قوة الدولة، بتجريدها من شرعيتها وإصابتها بالشلل، بل هو يحقق ذات المقاصد من خلال تعزيز الدور الدولى للفرد خارج أو ضدها[٣٨]. فهو يسعى، فى المقام الأول، إلى أثارة خوف غامض، تصيب ضرباته الحيز العام والخاص على حد سواء، على النحو الذى يجعل الفرد، فى حياته اليومية، لاعباً متميزاً فى مأساة تدور فصولها بعيداً عنه تماماً خارج نطاق التزاماته كمواطن. إن ضحية الشخص الذى يزرع قنبلة أو يحتجز رهائن تتورط على هذا النحو فى لعبةدولية، مباشرة، دون أن تخضع لوساطة أو لسطلة الدولة التى تنتمى إلى رعاياها. كما إن الرأي العام يتفاعل بقوة وبحدة تجاه المسائل الدولية التى تنطوى على مثل هذه التهديدات، مسهماً بذلك فى الضغط على النهج الدبلوماسى للدول. فأزمة الرهائن التى وقعت فى لبنان أصبحت، من هذا الجانب، رهاناً حقيقياً للسياسة الداخلية الفرنسية، لصالح الانتخابات التشريعية التى أجريت عام ١٩٨٦ على وجه الخصوص، مما حدا بالحكومات المعنية إلى تعديل سياستها تجاه دول الشرقين الأدنى والأوسط. وينطبق الشئ نفسه على الصدمة التى أصيب بها الرأي العام الأمريكى وهو يشعر بالمهانة من جراء المعاملة التى لقيها الدبلوماسيون المعينون فى طهران إبان الثورة الإسلامية، حيث ساهمت تلك الصدمة بشدة فى إعادة توجيه سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة بأكملها إلى نهج استعراض العضلات وهكذا يبدو دور وسائل الإعلام كأدق مايكون، حيث يحد بصورة ما من هامش المناورة المتاح للدولة ومن حريتها فى تفسير المصلحة الوطنية[٣٩].

ونجد هذا الدور نفسه الذى يضطلع به الفرد والرأي العام فى كافة الأشكال الأخرى لانتشار العنف الدولى. فالمواجهات التى تجرى بين الجماعات فى الضواحى تخلق تدفقات للرأي يجب أن تحسب الدولة حسابها، وتسهم وسائل الإعلام فى توجيهها بصورة بالغة الأهمية. بل إن الصورة ذاتها والتعليقات المصاحبة لها تسهم فى انتشار العنف وتخلق لدى الفرد المتلقى رؤية للنظام الدولى يشترك فى الترويج لها بعد ذلك. ويأتى العرض المنتقى لمواكب المتظاهرين الإسلاميين وهم يحطمون الرموز الغربية علانية، والتوضيحات الموجزة التى ميزت، إبان حرب الخليج، بين «العالم العربى» و «العالم المتحضر» مع التمييز، فى التحقيقات الصحفية ، بين عمليات تدمير معينة وأخرى، ليكمل على نحو حاسم عملية التكيف الاجتماعى للفرد مع عنف دولى محاذ للدولة. وهكذا فإن الفرد لايجد سبيلاً إلى الإفلات

من إقحامة بشكل واضح فى حيز الصراع الدولى الذى يقوده فى أكثر الأحيان إلى أن يحدد لنفسه موقعاً مستقلاً عن الخيارات الدبلوماسيةللدولة التى ينتمى إليها كمواطن.

وتتضح هذه الظاهرة نفسها فى نطاق الحركات الاجتماعية الوطنية التى كثيراً ما تكتسب بعداً دولياً. فعادة ما ترتبط تعبيراتها المثيرة للهياج الشعبى بالتشهير الفعال بالخارج، وعلى الأخص بالقوى الغربية المهيمنة. إن مظاهرات الجياع التى شهدتها تونس أو الدار البيضاء، عام ١٩٨٤، والمظاهرات التى اندلعت فى القاهرة، عامى ١٩٧٧و ١٩٨٦، سرعان ما تحولت إلى التعبير عن كراهية الأجانب الذى بلغ، لاسيما فى الحالة الأخيرة، حد تدمير الممتلكات والرموز الغربية. وينطبق الشئ نفسه على معظم الحركات التى ظهرت مؤخراً لرفض الممارسات الاستبدادية لبعض النظم الأفريقية، ،بالأخص على أحداث الشغب فى Port Gentil - التى تطورت بسرعة ، فى أيار/ مايو ١٩٩٠، بعد أن شجب الرئيس Albert Bongo الهجوم على القنصلية الفرنسية واحتجاز العديد من الفنيين الفرنسيين العاملين فى مجال النفط كرهائن. كما تم توجيه معظم الشعارات التى استخدمت فى تعبئة جماهير الثورة الإيرانيةضد الشيطان «الأعظم» و «الشياطين الصغار»، معبرة عن الرفض الجماعى للنماذج المستوردة من الشرق ومن الغرب. وهذه الحمى الكارهة للأجانب ليست مجرد الوجه الآخر للمد القومي أو الثقافى الزاحف فى أنحاء العالم: ولكنها أيضاً الصدمة الحتمية لعملية تدويل منظمة لجميع مشاكل المجتمع لا مفر منها، حتى لأقل الأفراد تأثراً بالسياسة. ويضاف إلى عولمة الثقافة والحياة الاجتماعية، التى ينسهل اكتشافها من خلال الآثار الناجمة عن التوسع العمراني وانتشار الأنماط الغربية للاستهلاك بمعدلات متباينة تبعاً للفئات الاجتماعية، عولمة الاقتصاد، التي يمكن ملاحظتها بسهولة من خلال تأثير صندوق النقد الدولي، ومشكلة الديون ونقص المواد الأولية. لقد كان رفض الجماهير الثورية الإيرانية للولايات المتحدة تعبيراً بصفة خاصة عن عدائهم لبورجوازية جديدة في طهران ظهرت عليها علامات الثراء الفاحش نتيجة إيرادات النفط وطبقت بوضوح معايير الحياة الاجتماعية الأمريكية، التي كانت موضع سخرية في كثير من الأحيان.

وهكذا يتضح أن هذا التدويل للعنف الاجتماعى ليس رمزياً وبيانياً وحسب. وهو تدويل حصرى أثر على اللعبة الدولية بالفعل، من خلال إثارة تدفقات للرأى، وتشنجات قومية وسلوكيات إبعادية تعوق التواصل الدولى. بيد أن هذا الأثر البياني يؤثر بدوره، وبشدة في أكثر الأحيان، على المسلك الدبلوماسى للدول. فالنزاع بين الدولة الفرنسية والدولة الجزائرية يدار بحساسية وسيتفاقم من خلال دينامية اجتماعية تهيئ الظروف المواتية للمواجهة، على جانبي البحر المتوسط: فجبهة FIS تجري عمليات تعبئة من خلال التنديد بسلوك الغرب والقوة

الاستعمارية القديمة، وتسعى قوى سياسية فرنسية، من جانبها، إلى توطيد دوائر الموالاة بشجب الآثار الضارة للهجرة المغاربية. وتطلق عمليات تدمير المساجد في فرنسا وذم الرموز الغربية في الجزائر، على الجانبين، نفس النوعية من العنف الذي يخرج عن دائرة احتكار الدولة، ويؤثر على شروط وضع السياسة الخارجية ويحد من مداها الفعلي.

وربما كان التأثير الأعمق هو أن تواتر المظاهرات وانتشارها يرسمان خريطة عالمية جديدة، ويحققان توازناً جغرافياً سياسياً جديداً. فبعض هذه المظاهرات ذات طابع يمكن أن يؤدى إلى تعديل الجغرافيا السياسية الرسمية أو إلى حث الدول على ذلك. فتعبئة التامول في سريلانكا تخلق تكافلات عبر الحدود تشمل الدولة الهندية وتؤثر تأثيراً مباشراً على إنتاج العنف في قلب المجتمع الهندي، على نحو ما توضحه محاولة الاغتيال التي راح ضحيتها راجيف غاندي. كما كان للحركة الانفصالية التي قامت بها الأقلية التركية داخل الدولة القبرصية أثرها الكبير في إجبار أنقرة على التدخل عسكرياً في الجزيرة، مخاطرة بذلك بمخالفة العديد من المصالح التي تشكل عماد دبلوماسيتها. وبالإضافة إلى هذه الآثار الارتباطية linkage، فإن توزيع مراكز المعارضة العنيفة يسهم في بناء العديد من ثوابت اللعبة الدولية. ويؤثر التوزيع غير المتكافئ للمخاطر السياسية والاجتماعية بصورة وثيقة على عمليات اتخاذ القرار فيما يخص الاستثمار، على النحو الذي يوضحه – على سبيل المثال– سحب المساهمات الأجنبية في تنمية روديسيا بعد أن أصبحت زمبابوى، ثم إعادتها بعد ذلك. ويحدد تعريف «مناطق عدم الاستقرار السياسي» لاسيما في أفريقيا وفي آسيا– بدقة كبيرة اتجاه الدبلوماسيات والاستراتيجيات التي تنتهجها الدول. إن الاستقرار الذي اشتهرت به المغرب بالمقارنة بجاراتها المغاربية قد ساعد طويلاً على إقامة علاقات متميزة بين الدولة الشريفية وغالبية الدول الغربية. ومن هذا المنطلق أيضاً سعى الشاه إلى التفوق، في عهده، إلى أن أدى انطلاق موجة عنف اجتماعى سياسى في إيران قبل الثورة إلى حمل الرئيس الأمريكى على أن يعيد النظر تماماً في سياسته.

يضاف إلى ذلك أن تطور عمليات التعبئة المعارضة يؤثر تأثيراً مباشراً على اللعبة الدبلوماسية الدولية. فالمعارضة الإسلامية، التي أدمجت طويلاً في «حزام أخضر» قادر على درء النفوذ السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، فرضت صورة أخرى لاسيما مع نشوب الثورة الإيرانية. وتشير حرب الخليج– فيما يبدو – إلى أن الدبلوماسية الأمريكية أصبحت تدرك مخاطر التعبئة حول راية الإسلام باعتبارها تهديداً لمصالحها بوجه خاص: فقد أدى ظهور حركة شيعية موالية لإيران في جنوب العراق، بعد هزيمة صدام حسين، إلى قبول واشنطن ببقاء الرئيس العراقي، أو عدم التدخل على الأقل لعرقلة أعماله القمعية. ويبدو أن إدراج

عملية عنف داخلي، في هذه الحالة المجازية، يغير أوجه استخدام العنف من جانب الدولة على الأقل ويعمل على احتواء، إن لم يكن تجميد، المبادرات المتخذة على مستوى القمة والحد من أهمية الساسيات الخارجية.

ولا تملك المعارضة الإسلامية بالتأكيد احتكار أشكال العنف الاجتماعي هذه التي تكبح جماح دبلوماسية الدول. فتفاقم أعمال العنف الطائفي في الهند يؤدي إلى نفس النتيجة لأنه يؤثر، أولا، بصورة متزايدة على دبلوماسية الدول الإسلامية المجاورة: أي على باكستان بالتأكيد، وعلى مجموع الدول العربية التي تجد «دلهي» صعوبة متزايدة في استمالتها رغم ما تنتهجه نحوها من سياسة خارجية متسامحة على نحو خاص. بيد أن هذا التأثير ليس إقليمياً وحسب: فانتشار العنف الطائفي في بلد يكاد يبلغ عدد سكانه مليار نسمة وكان دائماً ضحية للتشتت على مدى تاريخه، يشكل رهاناً دولياً رئيسياً. كما إن تعاقب العنف الاجتماعي على القارة السوداء لايقتصر على إعادة النظر في طبيعة الأنظمة السياسية القائمة والحث على التجديد السياسي: بل إنه يستتبع أيضاً تدخلات عسكرية أجنبية تزداد تواتراً، تحت مظلة الأمم المتحدة أو بدونها، كما يتضح من تدخل الولايات المتحدة في ليبيريا وفي الصومال، وتدخل فرنسا وبلجيكا في زائير، وتدخل فرنسا بمفردها في الجابون وفي جزر القمر وفي رواندا، وهي تدخلات خطيرة، سواء من حيث إضفاء صفة الشرعية عليها، رغم وضع قانون للتدخل مريب ومتناقض المعنى، أو من حيث تنفيذها، نظراً لطبيعة «العدو» الذي يجري الاصطدام به.

وتجتمع هذه الأمثلة جميعها لتوضح في الوقت ذاته تأثيرات الفوضى الناجمة عن انتشار أشكال العنف الجديدة هذه وتعاظم قوة الفرد والمساحات الخاصة في بناء علاقات الصراع الدولية. وتكاد هذه الفوضى أن تصيب الدول بالشلل، إزاء أعمال العنف التي تخرج عن نطاق سيطرتها، والتقنيات الدبلوماسية والقواعد القانونية التي تبين عدم فعاليتها مع خروج علاقات الصراع من المساحات الدولية. وهكذا يؤكد الفرد، واللاعبون الخاصون بوجه أعم، وضعهم على المسرح الدولي، وقدرتهم على إعادة صياغة سير الحروب، ومواجهتها بمنافس خطير هو الصراعات الاجتماعية الدولية.وتظل التساؤلات مطروحة، في هذا الموضع أيضاً: حول طبيعة الأسلحة المستخدمة، وحول الأشكال الممكنه للتوفيق والتفارض. كما يستعصى منطق الصراع بدوره، من فرط ما توزع وتفرق، على أي علاج أو تسكين عاجل.

الجزء الثاني

فقدان المعالم الجماعية

الفصل الثالث

فوضويات المجتمع العالمي

يشير مصطلح «المجتمع»، من منظور علم الاجتماع، إلى نموذج للتنظيم الاجتماعى تحده حدود، عرقية أحياناً، ودولية في أكثر الأحيان. إلا أن المفهوم عبر القومى جاء ليقلب هذه التقسيمات. فقد أصبح عدد كبير من التطورات، والتغيرات الهيكلية يترجم على صعيد كوكبي في الوقت الراهن. وكما هو الحال في أية مجموعة اجتماعية، فإن القرارات والأفعال تندمج على المستوى العالمى ثم تتحد حتى تكون مجموعة تندرج في داخلتها خيارات كل لاعب من اللاعبين. وتتحدد تلك الخيارات تبعاً لاعتبارات فردية، ولكنها قلما تحدد على نحو منفصل تماماً. كما إنها تفرض، إلا في حالات غير منطقية تماماً، إجراء حسابات لتقدير رد الفعل من جانب مجموع الشركاء / الخصوم. وعلى ذلك فإن كل قرار يندرج في نظام دولى للفعل – رد الفعل، يحدد القيود المفروضة على اللاعب والفرص المتاحة أمامه. وينتمى كل قرار إلى عملية تتحدد فيها مراتب السلطة، وتوزيع الوارد، وطرائق اللعبة. وموجز القول إنه يمكننا أن نتحدث من الآن فصاعداً عن «المجتمع العالمى[١]».

إلا أنه لا توجد إطارات مفاهيمية لبناء هذا الشكل الجديد من أشكال علم الاجتماع الذي لايعرف حيزه أية حدود. فلقد تنبأ Norbert Elias، في أواخر أيامه، بأنه ليس ببعيد ذلك اليوم الذي سيستخدم فيه مفهوم «الإنسانية» كإطار مرجعي لدراسات العلوم الاجتماعية[٢]. وقد صدق حدسه من جوانب عديدة: فالاعتراف بالفرد في مواجهة الدولة يتأكد أكثر فأكثر من خلال حقوق الإنسان، ونشهد تقدماً مشهوداً في مفهوم التدخل الإنساني. أما فيما يتعلق بالبيئة، فقد تغلغل مفهوم الملكية المشتركة للبشرية في الضمائر وفي الخطاب الدبلوماسي، بل وفي السلوكيات أيضاً. بيد أن هناك الكثير من الوسائط تتدخل بين الفرد والمجتمع العالمي فتحول دون جعل الإنسانية إطاراً مرجعياً ملائماً. ويمكن البحث بصورة مجدية –في مجال الفلسفة والقانون وعلم الأخلاق– في وحدة الجنس البشري. ويجب أن يأخذ علم الاجتماع في الاعتبار الثورة الثقافية وتعدد الانتماءات الفردية، والتغير المتزايد في التجمعات وأشكال الحياة الجماعية. فمن شأن ذلك أن يحول دون اعتبار ستة مليارات نسمة من أفراد يجوبون سطح الكرة الأرضية دون تمييز بمثابة وحدة أساسية.

وليس التحدى الذي تفرضه جدلية الوحدة والتجزئة بجديد، ولكنه يتسع باستمرار. وقد

ظهرت أولى الدلالات على ذلك التحدي في الستينيات مع الفصل المتزايد بين الحيز الاقتصادى والحيز السياسى. الأول دخل نطاق العولمة، في حين ظل الثاني حبيساً داخل الحدود الوطنية. وقد أدى اتساع الهوة بين الديناميات الاجتماعية والدول إلى زيادة التناقضات التي خلقت المشكلة الرئيسية للنظام الدولي في فترة مابعد الحرب الباردة وهي: تعذر تحديد الوحدات التي يتألف منها المجتمع العالمي والقواعد الناظمة لعلاقاته على نحو مؤكد.

مواطن الضعف في التنظيم الدولي

نتيجة للضعف الذي أصاب إطار الدولة، خفت حدة الذاتية التي تميز العلاقات الدولية مقارنة بغيرها من أنماط العلاقات، الاجتماعية. ولم يعد بمقدورنا، كما كنا نفعل من قبل، تأسيس النظام على التمييز بين الداخلي والخارجي مع وجود مركز تنظيمي تكاملي، يتيح اتساق العلاقات الاجتماعية (الدولة) في حالة ما، ووجود حيز فوضوي مجزأ، لايعرف إلا صراع الكل ضد الكل في غياب سلطة عليا في حالة أخرى. ورأينا، داخل الحدود تكاثر «مساحات اجتماعية خاوية» فوضوية، دون تغلغل من جانب الدولة ودون انتماء سياسى[٣]، في حين ظهرت، على المسرح الدولي، جماعات منظمة للغاية، تستهدف في أكثر الأحيان تلبية متطلبات التبادل التجاري بين شركاء من نوعية واحدة. ولايتعبر نقص القواعد – الذي يسمى بالفوضى كما أشار Durkheim – خاصية متميزة للعلاقات الدولية. فلكل نظام اجتماعي مواطن ضعفه التنظيمي، إما بشكل مؤقت على أثر نشوب أزمة معينة، أو عقب تغيير عنيف (فوضى حادة)، أو بصورة دائمة[٤]. ولا يمثل المجتمع العالمي من هذا المنظور استثناءً من القاعدة.

وهذه القاعدة من صميم العلاقات الدولية والعلاقات الاجتماعية على حد سواء. فهل يعتبر هذا جزماً استفزازياً؟ لنلقى نظرة على المشاكل المعاصرة الكبرى: التجارة، التمويل، المعونات، الأمن، البيئة. إن جوهر النشاط الدولى هو تنظيم تلك المشاكل، أي تعريفها، وعلاجها، وتغيير أو تعديل القواعد المتعلقة بها. وليست هذه مهمة الدبلوماسيين وحدهم. فتنظيم الأنشطة ذات التكنولوجيا المتقدمة هو، على سبيل المثال، رهان استراتيجى عظيم الأهمية. وفي المجال التجاري بكافة قطاعاته كالزراعة والخدمات والمنسوجات والطاقة وصيد الأسماك والمنتجات الأساسية وما إلى ذلك، يمثل تحديد القواعد أو تعديلها موضوعاً رئيسياً للمنافسة، يمكن أن يؤدي إلى قلب الأوضاع في مناطق بأكملها، وزعزعة القواعد الاجتماعية لنظام ما، وخروج مئات الآلاف من الأفراد في مظاهرات تجوب الشوارع (كمربيّ الماشية في فرنسا، ومنتجي الأرز في اليابان، وصيادى الأسماك في كندا)، بل وشبه

حرب في بعض الأحيان (حرب نفطية). أما في المجالين المالي والنقدى، فإن المشاكل المرتبطة بالتضخم، ومعدلات الفائدة، وتقلب أسعار الصرف، والديون، تتطور على نحو متواتر الحدوث، ولكن الشق الأساسى من الأعمال التي تضطلع بها مجموعة السبع(G7) ينصب بالتحديد على البحث عن أشكال للإدارة الجماعية تتيح تصحيح تجاوزات السوق. وإذا ما تابعنا البحث لوجدنا أن المساعدات التي تقدم للبلدان النامية ولبلدان أوروبا الشرقية تمثل، سواء من حيث حجمها أو طبيعتها، موضوعاً لمشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف بهدف تحديد طرائقها، وأن غالبية الدول تسعى على النطاق الاستراتيجى إلى بناء «أنظمة أمنية» من خلال تحالفات واتفاقات: فمنذ حل حلف وارسو، وهذا الشاغل يمثل محور السياسة الخارجية لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى. وفيما يتعلق بالبيئة، أخيراً، فسوف نرى في موضع لاحق أن هذا الموضوع يلخص في ذاته كل إشكالية التنظيم العالمى.

فكيف إذن عسانا نفسر سمعة الفوضوية هذه التي تصم العلاقات الدولية أكثر من غيرها من العلاقات الاجتماعية؟ إن ذلك يعزى جزئياً إلى الخيار الفسلفي. ويفسر من جانب آخر بأن الأحداث تؤكده على أرض الواقع.

على المستوى النظرى، اتسمت المناقشات الدائرة حول احتمالات التنظيم على الصعيد العالمى بتجاوز مزدوج للواقعية والمثالية أحاط البدايات الأولى للنظام ومازال مستمراً حتى الآن. فالترجمة اللاتينية للكتاب المقدس تستند، في التشكيك في وجود قواعد للعبة تنظيم العلاقات الدولية، إلى مؤلفات Hobbes تارة و Durkheim تارة أخرى. التراث الذى خلفه Hobbes يرى أن النظام لا ينشأ إلا بضغط خارجي. ففي حالة الصراع على القوة والمصلحة الوطنية التي تعتبر من السمات المميزة للمجال الدولى (Hans Morgenthau , Kenneth waltz)، يكون العامل الوحيد الذي يضع حداً للصراع هو قوة الطرف موضع المقارنة أو تدخل طرف ثالث يملك سلطة مطلقة. وهنا يكون النظام خارجاً عن سيطرة اللاعب، بل إنه يمثل ضغطاً عليه. وما زال نهج العلاقات الدولية متشبعاً بهذه الرؤية: ففي غياب سلطة عليا لاتملكها الدولة ذات السيادة، تصبح العلاقات الدولية فوضوية، ولايحتمل أن يستتب النظام بل ولايمكن ضمانه إلا بضغط خارجي: كتوازن القوة (Hans Morgenthau .Kenneth waltz)، ودوام الهيمنة (charles Kindleberger). ويسلم الواقعيون الأكثر اعتدالاً بإمكانية تحقيق السلام بالقانون (Raymond Aron, Hedly Bull) وفي هذه الحالة، يصبح النظام الاجتماعي قاعدة قانونية تنشأ عن التقاء المصالح الوطنية، أي أن الدولة هى مصدره وهى التي تتحمل مسؤوليته (القانون الدولى، والمنظمات الدولية).

وفي تصور يميل بالأحرى إلى رأى Durkheim، ينشأ النظام عن ضمير جماعي، ويستند إلى قيم عامة يشترك فيها المجتمع العالمي(٥). ويشترك في هذه الرؤية المؤلفون الذين يعتنقون رأى Kamt في الاعتقاد بظهور ضمير كوكبي قائم على أساس حقوق الإنسان (Pierre Hassner)، وكذلك المتحمسون للتنظيم العالمي (من Woodrow Wilson إلىGeorge Bush) الذين يرون وجوب تحقيق النظام من خلال التزام الجميع بقيم «عالمية» (قيمهم هم بالتأكيد) تضمنها مؤسسة (يسيطرون عليها)،... كما يشترك في تلك الرؤية المتشككون: فما دامت الثورة الثقافية وتنافر اللاعبين يجعلون من إمكانية وجود ضمير جماعي على الصعيد العالمي ضرباً من الأوهام، فإنه لا مكان فيه لنظام مشترك.

ولا يمكن تفنيد هذين النهجين تفنيداً كاملاً، فالتاريخ قد برهن عليهما، ولايزال، ليس هذا فحسب، ولكن كليهما يستند إلى تصور للإنسان وحياته يندرج في تيارات فلسفية مهمة. وما بين Hobbes و Rousseau و Locke وKant، والمفسرين البارزين لأعمالهم وتعاليم الأديان الرئيسية، لن ينقطع الجدل قط، بل سيظل أبداً نبعاً غزيراً للمعرفة. بيد أن الإجابة على التساؤل: «لماذا وكيف تنشأ وتتغير آلاف القواعد التي تنظم العلاقات الدولية على الدوام؟» تقتضي جهداً إضافياً، لاينطوى على العقائد الأخروية بقدر مايحتاج إلى ديناميات سياسية.

وليس النظام أحد المعطيات الثابتة التي تنشأ تلقائياً عن ضرورات تجارية أو عن وحدة المصالح. فثمة مصالح متعارضة عديدة تحرك اللاعب الدولى، لاسيما إذا كنا بصدد لاعب مركب كاللاعب الدولى، وتحول دون استنباط النظام من لعبة المصالح المجردة. وقد أظهرت الدراسات التي أجريت حول القرار، والنموذج البيروقراطى على الأخص، تعذر القيام سلفاً وعلى نحو موضوعى بتحديد طبيعة المصلحة الوطنية. فهناك جماعات عديدة ومتنافسة– بل ومجرد أفراد في بعض الأحيان– تؤتمن على جزء من هذه المصلحة، إن الموقف الذي يتصدى أحد اللاعبين على المسرح الدولي للدفاع عنه هو صيغة توفيقية في المقام الأول بين شواغل متباينة في قلب الإطار الداخلي (فقرار الموافقة على استيراد اللحوم من بلدان أوروبا الشرقية يخدم، على سبيل المثال، جانباً من المصلحة الوطنية الفرنسية: أي الجانب الذي يمس الهيكل الأوروبى، ويضر بجانب آخر من المصلحة الوطنية: أي الجانب الذي يتعلق بحماية المزارعين). وقد يحدث في بعض الأحيان أن يغير أحد اللاعبين رأيه أثناء المناقشة، أو يرفض ما كان يطلبه، أو يقترح ما كان يرفضه تواً لأسباب تكتيكية، وهى أمور مألوفة في المجالس الأوروبية. فكيف إذن يمكن أن ينشأ النظام ببساطة من التقاء المصالح مع الصعوبة التي يواجهها حتى أولئك الذين يؤتمنون عليها في تحديدها؟

إن النظام لا ينتج عن ضمير جماعي بالضرورة. أولاً لأن مفهوم وحدة المصالح قلما كان له وجود على الصعيد العالمي: وما الخلافات القائمة بين الشمال والجنوب بشأن التلوث واقتلاع الغابات إلا مثل ضمن أمثلة أخرى توضح جيداً حدود الضمير الكوكبي. إلا أن هناك سبباً آخر. وهو، كما أشار Mancur Olson ومن قبله علماء الاقتصاد، أن إدراك وحدة المصالح لايكفي لوضع نظام مشترك، فقد تكون هناك مجموعة من الأفراد (لاعبون أو فاعلون في مجال العلاقات الدولية) لهم مصلحة مشتركة، ويدركون هذه المصلحة ويملكون الوسائل اللازمة لتحقيقها، ولكنهم لايفعلون شيئاً لبلوغها[٦]. كما إن هناك بعض النماذج المجردة لنظرية الألعاب تدل على أنه إذا كان للشركاء جميعاً مصلحة في التعاون على المدى الطويل، فإن لكل منهم مصلحة في الغش الفردى في الحالة الحاضرة (مأزق السجين).

ولا يظهر النظام تلقائياً، بل إنه يصاغ، كما إنه ليس تعبيراً عن جماعة عالمية، ولكنه نتاج تسوية يتفق عليها لاعبون متنافسون بالتراضى.

والتنظيم رهان من رهانات السياسة الدولية، وهو موضوع للصراع ولعمليات تفاوض تتوقف نتيجتها على علاقات القوة القائمة. وينتهى اللاعب المسيطر على أحد المجالات، فردية كانت أم جماعية، بحمل الآخرين على التسليم بالقواعد التي تناسبه، لأنه يبدو – في أحيان كثيرة – في وضع أفضل لضمان فعالية العمل الجماعي. وهو نموذج لمظاهر السيطرة على العقول التي يسميها Antonio Gramsci الهيمنة، ويطلق عليها Michel Foucault اسم الفعل المؤثر على الأفعال، ويدعوها Pierre Bourdieu فرص إشكالية مشروعة. وإذا ماسلمنا، في الواقع، بأن كل نظام اجتماعى هو ضغط مقبول (يرى Durkheim أن النظام يتحدد ويعرف من خلال الضغط الذي يمارسه على الفرد)، فلماذا يخضع اللاعب الدولى له؟ لأن النظام يتيح إقامة علاقات مع الغير، والخروج من دائرة التردد، والعثور على مكان في العمل الجماعى بطريقة أخرى غير الأزمات والحروب في بعض الأحيان. وللنظام خاصية «مسكنة[٧]». فهو يعرض حلاً لمشكلة، ويوفر عقلية مشتركة، ويتيح حشد جماعة ما حول مشروع معين. ويعتبر القانون، من هذا المنظور، أداة قيمة بشكل خاص.

التمييز بين النظم القانونية

يتمتع الخطاب القانوني بقوة تنظيمية كبيرة. ووظيفة القانون الدولى– «مجموع القواعد، المدونة وغير المدونة، التي تطبق على رعايا الدولة وعلى الحالات التي لا تتعلق

بالقانون الوطني على وجه الحصر[٨])- هي إنشاء اختصاصات على المسرح الدولي، والإسناد إليها وتنظيمها. وهو يعين حقوقاً والتزامات، ويحدد طبيعتها ومداها، ويسند إليها. وهو بذلك يضطلع بوظيفة جوهرية وهي: «التكييف». فعمل العنف إما أن يوصف بأنه «عدوان» أو «دفاع مشروع» ؛ ويوصف فاعل العنف إما بأنه «إرهابي» أو «مناضل». فالقانون يضفي معنى على أي سلوك أو على أي موقف. والخطاب القانوني حكم تقويمي يميل إلى فرض التصنيفات الخاصة به[٩].

وينصب الهيكل القانوني على الفعل ويفترض أن قواعده تقدم للاعبين نقاطاً استدلالية، وتضع حداً لما يمكنهم عمله، وللالتزامات التي يبرمونها[١٠]. وقوته كبيرة؛ فالوحدة الاقتصادية الأوروبية مثلاً كان الحافز الأعظم لها هو الهيكل القانوني (وإن كان معارضوها يسمونه بالبيروقراطية)، ومحكمة العدل في لكسمبورغ، إذ توفق القوانين الوطنية، تدفع الوحدة الأوروبية قدماً على نحو أسرع مما يفعله رجال السياسة. وقدرة القانون على إخفاء العقلانية على النظام الدولي قوية إلى حد أن الخطاب القانوني يكاد يجب أنواع الخطاب الأخرى، اجتماعية كانت أم دينية أم فلسفية أم سياسية[١١]. وقلما أنكر لاعب مخالف على المسرح الدولي وجود القانون. بل إنه يتذرع، على الأحرى، بعدم حجية القاعدة في موضعه بتلك الحالة على وجه التحديد ويبحث عن قاعدة أخرى تتيح له تبرير الفعل الذي ارتكبه. ومن هنا تأتي ظواهر الازدواج التي أشرنا إليها في مطلع هذا العمل: مظهر المحاكاة القانونية في الحياة الدولية، وأولية الإقليمية في العالم الداخلي. ولا يقتصر تأثير ذلك على بلدان الجنوب وحدها: فالاضطراب غير العادي الذي أصيب به الخطاب الفرنسي في فروع شتى من القانون المشترك على المستوى الوطني يقدم لنا إيضاحات عديدة في هذا الصدد. إن الخطاب المتعلق بالزراعة أو إعادة الهيكلة الصناعية أوروبي في بروكسل، قومي في المقاطعات ويخفي تناقضاته في باريس مرتدياً قناع اللغة التكنوقراطية.

وإذا ما كانت المخالفة شائعة، فإن المطالبة بالانتهاك تصبح أمراً استثنائياً. وقد يكون الثمن فادحاً في الواقع. ولا يملك المجتمع العالمي، خلافاً للمجتمعات الوطنية، قوة تنفيذية تتيح تطبيق القانون قسراً، باستثناء الآليات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي قلما تطبق. إلا أن هذا القصور يعوضه جزئياً مبدأ المعاملة بالمثل: فالدولة التي تنتهك القانون تتعرض لجزاءات مماثلة. ومن ثم الجزاء، إن وجد، جزاء سياسي، تحدده علاقات القوة وحسابات المصالح. ومن هنا يأتي التعبير المتكرر والمبرر «الكيل بمكيالين» في سياق تطبيق القانون «العالمي».

وتكمن قوة القانون الدولي، مثله مثل سائر القواعد الاجتماعية، في كونه قيداً مقبولاً.

كما يجب أن يتلاءم مع الظروف السائدة. إلا أنه مع اختلاف اللاعبين، وتباين مصالحهم ومرجعياتهم، تزداد صعوبة التوصل إلى صيغة توفيقية ذات معنى على الصعيد العالمي، في الوقت الذي يتنامى فيه الاعتماد المتبادل وتكون العواقب ظاهرية التناقض، فدائرة القانون الدولي لاتفتأ تزداد اتساعاً. وعلى مدى قرون، تقلص مداه: الامتيازات والحصانات الدبلوماسية، المعاهدات، تسوية النزاعات بالطرق السلمية، البحار، معاملة السجناء، وحماية المدنيين في زمن الحرب. وقد بدأت محاولات التنظيم عن طريق القانون بمجموعة دنيا من القواعد و«المبادئ القانونية الرئيسية» التي تحظى باتفاق عام ونجدها موضحة بشكل جيد في المبادئ الخمسة المنصوص عليها في Pancha Sila[١٢]: الاحترام المتبادل لسلامة التراب الوطني وللسيادة؛ وعدم المبادأة بالعدوان؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ والمساواة والمعاملة بالمثل؛ والتعايش السلمي. وقبل أي شيء، المبدأ الأساسي المتمثل في حسن النوايا: Pacta sunt servanda، أي وجوب احترام المعاهدات.

وبدءا من الحرب العالمية الثانية، اتسع نطاق القانون الدولي العام ليشمل سائر القطاعات: النقل، والصحة، والعمل، والبيئة، والفضاء، والضرائب، وحقوق المرأة والطفل والحيوان، والنبات عما قريب. وقد سعى اللاعبون إلى تحديد قواعد للعبة من أجل تيسير التفاعلات التي تتزايد باستمرار، وإدارة التدفقات عبر القومية. ومن هنا انتشرت الاتفاقات المتعددة الأطراف وما يسميه رجال القانون «التحول الوظيفي للقانون الدولي العام». ولم يحدث قط أن كان النشاط البشرى «ذا طابع قانونى» إلى هذا الحد. فلكل عمل يتجاوز الحدود، أو يكاد، قاعدة تنظمه. أما إذا كانت تلك القاعدة موضع احترام أم لا فتلك قضية أخرى. ومن جانب آخر، أصبح القانون الدولي أقل عالمية. ونظراً لافتقاره إلى ثقافة معيارية مشتركة، ولعدم وجود مصالح مشتركة اللهم إلا الحد من الفوضى، وهى مصلحة يشوبها الغموض إلى حد كبير، فإن القانون الدولي العام يختلف: تبعاً لميادين الاختصاص، والمناطق، ودرجة التطور. إن الالتزامات تبدو مختلفة فى مجال البيئة على سبيل المثال: فالبلدان النامية تستغل المهل الزمنية والإجراءات المتميزة المصاحبة لها من أجل بلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً. بيد أن الحديث يدور، منذ السبعينيات، عن «ازدواجة المعايير» في القانون الاقتصادى الدولي، حيث لاتنشأ الالتزامات عن ذات القاعدة تبعاً لمستوى تطور البلدان[١٣].

وقد شهد هذا الاتجاه إلى التميز القانونى تسارعاً ملحوظاً مع ظهور نوع جديد من القانون نشأ عن عوامل عبر قومية لاعن الدول، ويعيد النظر في المفاهيم التقليدية للنظام العام وللنظام الدولي. وصار هناك تعايش في الوقت الحالي بين نظم قانونية متعددة تتراكب وتتافس، تتصادم وتتعاون في آن واحد. ولا تفتأ المواضيع تتعدد في القطاعات الجديدة للتعاون الدولي

(نزع السلاح، البيئة، حماية حقوق الإنسان) . إلا أن طابع الإلزام فيها مشكوك فيه، كما إنها عديمة التأثير على سلوك اللاعبين بشكل واضح. ولعدم إمكانية التحقق مما يندرج في إطار القانون وما لايدخل في نطاقه، فإن هذا الخطاب القانونى «الهش» لم يعد يضطلع بوظيفة التصنيف والتنظيم. ويفقد القانون جانباً كبيراً من قدرته على الحشد حول معقولية مشتركة. وتشير إلى ذلك Monique Chemllier - Gendreau بقولها: «إن النظام القانونى، والقواعد الاجتماعية التي تبيح هذا النظام والنابعة من قانون الكلمة، الكلمة المباحة والكلمة المتداولة اللتين تشكلان حدود القانون، قد اختلطت بالنتاج القانونى، ومادون القانون، وشبه القانون، والقانون الهش.[١٤]» وتتحدث Mireille Delmas - Marty من جانبها ، وهى محقة فيما ذهبت إليه، عن «نظام يفتقر إلى الصفة القانونية» ، وعن «ترتيبات مشوشة»[١٥] .

تعارض النظم السياسية

إن تشعب المجتمع الدولى على نحو ما أشير إليه عدة مرات في هذا العمل تعبر عنه أيضاً أشكال التنظيم العالمى.

وقد احتفظ شكل الدولة والامتيازات المرتبطة به بكل إغراءاته على الساحة الدولية، رغم الهجوم عليه من كافة الاتجاهات. فقد شهد القرن العشرون نشأة عدد من الدول أكثر مما كان شاهداً على اختفائها وتظل إعادة توحيد ألمانيا أو اندماج شطرى اليمن أمثلة منفردة. وعندما تكافح جماعة ما من أجل البقاء على أرض محددة، فهى تطالب عموماً بحق تكوين دولة (تعرضنا آنفاً للصعوبات الناجمة عن عدم إخفاء وضع الإقليمية على النظم السياسية في حالات عديدة) . وفضلاً عن ذلك، فقد رأينا دولاً بدون حكومات، لا سلطان لها على أرضها ولاعلى شعبها، كتب لها البقاء على المسرح الدولى (لبنان، كمبوديا، السودان، رواندا، وغيرها) . فلماذا يسهم اللاعبون، على المستوى العام أو الخاص على السواء، في المحافظة على وهم النظام الدولى هذا؟ لأن الدولة لاتزال المنتج الرئيسى للقيم، وهى الوحيدة القادرة على اتخاذ قرارات ملزمة لمجموع الشعب في إقليم معين، وبالتالى تأمين العهود والمواثيق. وما دام الدبلوماسيون يرغبون في إقامة علاقات آمنة وصحيحة ومنظمة فيما بينهم، فإنهم يطالبون بالدولة. وكذلك يفعل الاقتصاديون لحاجتهم إلى سلطة سياسية قوية، قادرة على ضمان حقوق الملكية التي لاتقوم بغيرها تجارة دولية. ويعتبر تصدع الدولة وانهيار النظام العام نتيجة لذلك من العوامل المحبطة للتجارة الخارجية: وقد تعرضت أفريقيا لهذه التجربة بصورة مثيرة. ففي ظل افتقار الأشخاص إلى الأمن، وانعدام الأمن القانونى، زادت التحويلات، ونشهد سياسة مماثلة للتسويف والمماطلة حيال جماعة الدول المستقلة، حيث

لايعرف على وجه التحديد من يملك حق البيع والحيازة وضمان المواثيق، وهو ما يحمل المستثمرين الأجانب والجهات المانحة لمعونات ثنائية على التباطؤ. إن اللاعبين الخارجيين بحاجة إلى معرفة محاوريهم وماذا يمكنهم أن ينتظروا منهم، والمجتمع الذي تصيبه الفوضى من الداخل، أي ذلك الذي يعجز عن إقامة علاقات تعاونية بين الأدوار الاجتماعية المختلفة، هو مجتمع مهدد بالتهميش من الخارج.

وهكذا يتكيف المسرح الدولى- أكثر من أى وقت مضى- تبعاً لشكل التنظيم السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدول التي يتألف منها ولقدرتها على تلبية الرغبات المعلنة. ووفقاً للرؤية التقليدية التي تعتبر الدائرة الدبلوماسية الاستراتيجية دائرة محددة، كانت الدولة تستمد شرعيتها الدولية من كونها الوحيدة القادرة على شن الحرب، وعقد تحالفات، والالتزام بمعاهدات ولقد مثلت الدولة، ومازالت تمثل في أكثر الأحيان، «وحدة البقاء» (Norbert Elias). وتتجه الرغبة حالياً إلى دولة الرفاهة Welfare' State L'Etat providence فالمواطنون يطلبون من الدولة أن توفر لهم التعليم، والصحة، والخدمات، والبنية الأساسية، وسياسة اقتصادية، وفرصاً للعمل. وعلى مستوى أعمق ودون أن يشعروا بذلك، يطلبون منها حماية النظام الاجتماعى وإدارة الخلافات والنزاعات بين المجموعات الاجتماعية، وهو ما ينطوى على سياسة لإعادة التوزيع والمناقلات، لاسيما من خلال الضرائب. وليست هناك من دولة يمكنها التملص من وظيفة تنظيم المجتمع هذه دون أن تتعرض لمخاطر شديدة تهدد بقاءها. كما إن عليها، لكونها مشبعة بالأيديولوچية الليبرالية، أن تقصر تدخلها في المجال الاقتصادى لتنسيق أشكال التعاون بين الأفراد على الحد الأدنى، سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو التوزيع أو استغلال الموارد. والحال أن حركة الليبرالية الاقتصادية تقترن بشكل من أشكال التحرر الاجتماعى، كما تميل القدرة التوزيعية للدولة إلى التناقص. وفضلاً عن ذلك، فإن قدرة الدولة على التحكم بصورة سيادية في المقدرات الأساسية للحياة الاقتصادية تتقلص بشكل مطرد.

وعلى الصعيد الصناعى، نشهد تكاملاً متزايداً في المعرفة التقنية، والخدمات، وتحويل المواد الأولية، وإنتاج السلع الوسيطة. وفي خضم هذه الحركة تجاه العولمة، أصبحت جميع القطاعات التقليدية الكبرى، كصناعة الحديد، والصناعات الكيميائية، والصناعات الزراعية، ذات طابع دولى. وصارت المشاريع «الوطنية» «متعدية الجنسية»، حيث امتدت أنشطتها إلى خارج نطاق الإقليم من خلال سياسة الفروع المستقلة، وعمليات التملك (OPA) والتحالف. ولا تفتأ هذه الحركة تزداد اتساعاً. ومع انحيازها إلى قطاع النفط، كسبت قطاع الصناعات الزراعية، والصناعات الدوائية، وصناعة السيارات ووسائل المواصلات، وتجرى تحركات

ضخمة حالياً في قطاعات علوم المستقبل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والإلكترونيات الدقيقة. وهناك مشاريع كبيرة تحدد استراتيجيتها على المستوى العالمي، مستهدفة الأسواق العالمية، استناداً إلى عوامل إنتاجية تنطلق من أسس عالمية: كمصارف المعلومات، وبراءات الاختراع، ونظم البث المعلوماتي، وشبكات التحالفات، وما إلى ذلك. وهكذا يرى الأفراد -والحكومات- الخريطة الصناعية ترتسم من جديد تحت أعينهم، ويعاد معها توزيع الموارد على الصعيد الكوني، وتنظيم العمل والإطار المعيشي، فساورهم شعور بأن وراء ذلك كله حركة لاتخضع لأية سيطرة تسيرهم دون أن تتاح لهم أية وسيلة للتأثير على تلك العملية. وكثيرة هي الحالات التي تغلب فيها مصلحة المشاريع على مصلحة الدول: ومن أبرز الأمثلة على ذلك قيام العشرات من المؤسسات الغربية بتزويد العراق بمواد حساسة، منتهكة بذلك الحظر المفروض من جانب الأمم المتحدة. وتتضاعف المنافسة التقليدية بين الدول حالياً من جراء المنافسة بين المؤسسات، حيث لاتخفى إحداهما الأخرى تماماً. ومن ثم فإن تعريف المصلحة الوطنية يزداد تعقيداً ففي عام ١٩٩١، رأينا الحكومة الفرنسية، على مدى بضعة أسابيع، تصرح على أعلى مستوى، ثم ترفض ثم تصرح من جديد، ببيع فرقاطات إلى تايوان، في إشارة إلى ترددها في الحسم بين الحفاظ على علاقات طيبة مع الصين إلى الحد الضرورى لإحراز تقدم في بعض الملفات السياسية (ملف كمبوديا) والاقتصادية (عقد ضخم للأشغال العامة جرى التفاوض بشأنه مع إحدى الشركات وهى La Lyonnaise des eaux Dumez)، وبين تلهف اللاعبين في قطاع الصناعات العسكرية على عقد صفقة مجدية بالنسبة للإدارة البحرية، ولشركة Thomson (للمعدات الإلكترونية)، وللترسانات البحرية في آن واحد.

ومع إخفاء الطابع الدولى على الإنتاج وعولمة التجارة فقدت الأشكال التقليدية لتقييم الموارد- والتي تقوم على أساس ذاتية الإطار الوطنى واتساقه- كل أهمية لها، وبات واجباً أن يعاد النظر من منظور دولى فى نظم التنظيم الاجتماعى، والقانون الداخلى، والتعليم الوطنى، والتنظيم الإقليمى، والنشاط النقابى، والاستراتيجيات المؤسسية[١٦]. وكان تأثير ذلك عميقاً على العلاقات بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية. وتولد لدى المواطن شعور بأن الدولة الوطنية لم تعد تدير اللعبة، وأنها تساير الحركة وتحاول، في أفضل الأحوال، التخفيف من حدة آثارها الضارة. ويفاقم انعدام التطابق بين الإقليم وأشكال النشاط الاقتصادى- التي تفرض من الخارج على نحو متزايد- من خطورة الانفصال الذي أشرنا إليه من قبل بين الجماعات «الوطنية» التي يحدد موقعها الجغرافي وأشكال الإنتاج الثقافى. فتدويل الإنتاج الموسيقى والسينمائى والتليفزيونى يولد تطلعات وسلوكيات تؤدى بشدة إلى جعل التراث المنقول من خلال اللغة والتاريخ السياسى والاجتماعى أمراً نسبياً على أرض الإقليم

«الوطني[١٧]» . وتأتي ظواهر الهجرة لتزيد هذه الحركة ضخامة.

ومن ثم فإن النظام السياسي لم يعد هو «نظام تعيين القيم» الرئيسي (تعريف النظام السياسي ذاته كما يقدمه David Easton) . وتشير أزمة التمثيل السياسي التي نشهدها في أنحاء العالم إلى زوال العطف من جانب الأفراد والجماعات الاجتماعية تجاه شكل من أشكال التنظيم السياسي تتناقص شيئاً فشيئاً قدرته على تحمل العواقب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن تعدى الجنسية. وفي أفضل الأحوال، فإن هؤلاء الأفراد وتلك الجماعات ينظمون صفوفهم داخلياً لإخفاء أوجه القصور في الدولة: نمو القطاع الترابطي، المنظمات الإنمائية غير الحكومية، الحركات المدافعة عن البيئة. وتسعى هذه الجماعات، في أكثر الأحوال، إلى الدفاع عن نفسها في مواجهة التعقيدات العالمية من خلال إقامة نظم دفاعية شخصية تعزز نهج التحاشي: اشتداد النزعة الفردية أو، على العكس، محاولة إعادة بناء جماعات دينية أو إقليمية من خلال إعادة اختلاف ذاكرة جماعية. وفي بلدان عديدة، تؤدى المعارضة إلى إطلاق مظاهر للعنف الشعبي في مواجهة دولة عاجزة عن الاضطلاع بمهمتها المتمثلة في الإدارة والحماية.

وقد ازدادت صعوبة تحدد الملكية العامة بشكل واضح ومتسق (المصدر الرئيسي للفوضى كما يرى Roymond Boudon) في جميع الوحدات التي يتألف منها المجتمع العالمي. واتخذ ذلك أبعاداً مأساوية في أقاليم عديدة. وتتماثل الأعراض في أفريقيا وروسيا ويوغوسلافيا السابقة على حد سواء. فالمرجعيات الجماعية تتداعى على مرأى من الأفراد والجماعات. ولم تعد هناك أية قواعد ملزمة. وتبدو المعالم السابقة وقد عفا عليها الزمن دون أن تظهر بوضوح أية قواعد جديدة. وفي غياب أية مراكز تنظيمية، تزداد حدة التراجع إلى النظريات الإقليمية، بما يسببه ذلك من تفاقم الانقسام وظهور مشاكل تستعصى على الحل. وتسود الهيكل الاجتماعي بأكمله حالة من الفوضى الحادة. وعلى الصعيد الدولي تبدو العواقب جلية: فالفوضى تحول دون أي تكهن بطبيعة العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين الجماعات وتنظيمها في النظام الدولي. وأصبحنا لانعرف من يملك سلطة قبول الالتزامات وضمان احترامها. فإذا ماتعرضت إحدى المواد الأولية الاستراتيجية للخطر، أو كانت القوة النووية بالأحرى مصدر خطورة، يصبح العالم على شفا الهاوية من جراء تلك البلبلة ونسوق مثالاً للتدليل على جدية الخطورة: فقد واءم الرئيس George Bush بين مبادرته الداعية إلى نزع السلاح النووي، في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١، وبين اقتراح قدم إلى الاتحاد السوفياتي بالعمل على نحو مشترك لوضع «نظام للوقاية الشاملة من الهجمات المحدودة» ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي،

والقلق يتعاظم بشأن مصير القذائف النووية التى تم نشرها في الجمهوريات السوفياتية سابقاً ويعتبر خطر حدوث انتشار غير محكوم للأسلحة النووية، إذا ما أضيف إليه خطر انتشار الدراية التقنية من خلال هجرة العلماء والخبراء التقنيين والعسكريين العاطلين عن العمل، هو الأكثر تهديداً للاستقرار العالمى في عقد التسعينيات[١٨].

وإذا كانت القاعدة لاتنطبق، على نطاق أوسع وبين جماعات يزداد عددها يوماً بعد يوم، فإن فكرة ضبط نظام عالمى تصبح فكرة هزلية، اللهم إلا إذا فرضت بالقوة. والأدهى من ذلك أن نقص القواعد داخل وحدات النظام يكشف مواطن الفوضى في عمل النظام ويضاعفها في كثير من الأحيان. ويكمن التحدى الرئيسى حالياً في تحول الصراعات وضرورة أن يكون هناك تنظيم لا لسلوك الدول وحسب، بل وكذلك لمسلك الجماعات الاجتماعية، ولتصرف الدولة تجاه شعبها في أحيان كثيرة. وفي مواجهة هذا التحدى، يبدو المجتمع العالمى مجرداً من القواعد والمبادئ بشكل غريب. ويستند مفهوم حقوق الإنسان على رؤية الشخص المتمركز حول الغرب دون أن يكون هناك تقاسم عالمى لهذا المفهوم، ودائماً ما يكون مدى الالتزامات الكامنة وراءه موضوعاً للجدل.

وتتمرد بلدان آسيوية عديدة (الصين ومالزيا وسنغافورة) على طبيعة تلك الالتزامات ذاتها. وقد ادعت تلك البلدان، إبان انعقاد المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، بطابع «آسيوى» لحقوق الإنسان.

ولايجب أن ننخدع بالتأكيد في فرنسا منذ عدة أعوام على «حق التدخل الإنسانى» رغم مالاقاه من نجاح. إن هذا المعيار سيتسبب تطبيقه في حدوث مشاكل إذا ما تم قبوله كمعيار ملزم[١٩]. فكيف يمكن تطبيقه، في الواقع، دون اللجوء إلى القوة إذا كانت الدولة التي يجب إغاثة شعبها ترفض ذلك؟ وعندئذ سيتعين علينا الرجوع إلى التصورات التقليدية للنظام الدولى من خلال الهيمنة أو الأمن الجماعى، الأولى لم تعد تتواءم مع النظام المعاصر والثانى لم يطبق قط على أى نحو حقيقى.

أزمات السيطرة

علينا ألا ننخدع بأحداث حرب الخليج، حيث أكدت الولايات المتحدة وضعها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة القادرة على أن تنشر بعيداً أسطولاً ضخماً، وأن تحافظ على ترابط تحالف سياسى مختلط وتحمل شركاءها على تمويل عمليتها العسكرية. فالقوة، حتى

ولو كانت «عظمى» ، ليست مرادفاً للهيمنة. بل إنها تعطى من يملكها وسائل أكثر من غيره في التنافس على تحديد قواعد اللعبة. وهى لاتلغى هذا التنافس ، ولا التخبط حول نتائجه. ولم يعد مفهوم «ثبات الهيمنة» الذي جرى الادعاء به في بعض الأحيان، والذي يرى الماركسيون أنه الصدى الليبرالى لـ«الامبريالية» ، وهو الترياق لحالات الفوضوية.

من الهيمنة ...

جاءت «نظرية» «استقرار الهيمنة» التى عبر عنها Charles Kindleberger في السبعينيات[٢٠] في الوقت المناسب لتغذى الجدل الذي ثار في الولايات المتحدة حول انهيار نظام Bretton Woods ، والأزمة المالية، وأزمة النفط ، والانكماش (المؤقت رغم أن ذلك لم يكن معروفاً) الذي أصاب عمليات التبادل التجارى الدولية. وكانت مسألة النظام العالمى هى أهم المسائل المطروحة في ذلك الوقت. وانفجرت الآليات الاقتصادية والمالية التنظيمية التي ظهرت بعد الحرب وتطايرت شظاياها دون أن تلوح في الأفق بارقة أمل للحد من التحركات «الشاردة» في الأسواق والنقد. وكان التساؤل المطروح هو: كيف يمكن إعادة بناء نظام اقتصادى ومالى دولى، وما إذا كان ذلك ممكناً دون زعامة Leadershship قوته من جانب إحدى القوى العظمى. وفي بلد لم يكن قد أفاق بعد من صدمة حرب فيتنام، وكان تفوقه موضع جدل، وبدأ يشعر بأعراض الانحطاط، سواء كانت حقيقية أو وهمية، أخذ هذا التساؤل العام بعداً خاصاً. فماذا كانت مسؤوليات أمريكا وماذا عساه يكون مصيرها في ظل ما أسماهStanley Hoffmann «كابوس النظام العالمى[٢١]» ؟ إن التشخيص الذي قدمه أحد الخبراء المتخصصين ذائعى الصيت في مجال الاقتصاد السياسى الدولى، والذى يعزو فيه أزمة عام ١٩٢٩ إلى رفض الولايات المتحدة الاضطلا ع بمسؤولياتها كبديل عن بريطانيا العظمى التي أخذ نجمها يأفل، هو تشخيص في محله. وأثارت نظرية ثبات الهيمنة، على مدى أكثر من عشرة أعوام، حوارات ومجادلات واتصالات في «العالم الصغير» ، والغريب في الأمر هو أن «النظرية» لم تكن نظرية، بل فرضية وصيغة ينظر فيها، وأن غالبية المؤلفين قد اتفقوا على أن «الهيمنة» لم تكتمل قط ولم يتضح حقاً تأثيرها «المثبت»[٢٢]. ولم يكن هذا الموضوع جديراً بالتوسع في بحثه لولا تجدد الاهتمام به في أواخر الثمانينيات بعد مداولة أجراها Antono Gramsci بناءً على اقتراح قدمه Robert Cox[٢٣]. أما مسألة ما إذا كانت وجهة نظر Gramsci قد أدركت على النحو الصحيح أم لا ، فإن ذلك قلما يشكل أية أهمية. بل تتمثل أهمية المنهج الذي وضعه الأستاذ الكندي في إعطاء مضمون محدد لمفهوم لم يكن له مضمون حتى ذلك الوقت، في حدود تتيح الإجابة جزئياً على الأسئلة المطروحة منذ حرب الخليج

وانهيار الاتحاد السوفياتي: هل هناك فرصة لإعادة تشكيل «النظام الجديد» وهل يمكن أن يكون النظام «العالمي» شيئاً آخر غير نظام «أمريكي» ؟

وكما يلاحظ Robert Cox، فإن ثمة خلطاً في معظم الأحيان بين الهيمنة والزعامة leadership عند الإشارة إلى سيطرة إحدى القوى على النظام الدولي. إلا أن الهيمنة، كما يرى Gramsci، تعني أكثر من ذلك: إنها «زعامة leadership قائمة على الرضا». ففي أي نظام يقوم على الهيمنة، تعرض القوة المسيطرة معطيات النظام المنشود في ثوب عالمي وتقدمه كنظام مفيد للجميع. وقد تضطر إلى تقديم تضحيات، مكلفة في بعض الأحيان، حتى يتم الإذعان لرؤيتها المتعلقة بالنظام، ولا تعمل الهيمنة كعلاقة فظة للقوة بل تنتهج أسلوباً ألطف كثيراً، من خلال نوع من أنواع الرضا العالمي. والبعد الذاتي والأيديولوجي فيها قوي للغاية. ويتجاوز نظام الهيمنة الترتيبات الدولية ليصبح نظاماً اجتماعياً دولياً بحق. ويتقمص الأفراد والجمعيات والتيارات الفكرية والدول هذا النظام. فهم يتقاسمون طرق التفكير والقيم والمعايير ذاتها. ومفهوم الهيمنة، كما صاغه Gramsci، ينطبق على النظام الداخلي ليشمل دور التكوينات الاجتماعية في بناء الدولة وتحديد مانطلق عليه اسم «المصلحة الوطنية». وهو يفسر الطريقة التي تتيح للجماعات المسيطرة، من خلال امتيازات تقدم إلى الجماعات الخاضعة للسيطرة، أن تحمل مجموع المجتمع على التسليم بنمط فكري معين. وقدم Gramsci مفهوم «الكتلة التاريخية» لتحليل أشكال السلطة هذه التي تضم الدولة على هذا النحو والتي تحدد المصلحة الوطنية.

وعلى ضوء هذا الطرح للموضوع، يبقى أن نعرف ما إذا كان يمكن أن ينقل إلى المستوى الدولي تحليل وضع في إطار التنمية السياسية الداخلية[٢٤]. فماذا عساه يكون، في الواقع، المكافئ الدولي للكتلة التاريخية كما يراها Gramsci؟ أهو طبقة حاكمة أطلنطية Atlantic ruling elass؟ إن «ثلاثي الأضلاع» الذي أنشأه Zbigniew Brzezinski في السبعينيات، والذي ضم النخبة الحاكمة في الدول الصناعية غير الشيوعية- أي الولايات المتحدة واليابان وأوروبا- لكي يعيد على نحو مشترك تحديد قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية تحت الإدارة الأمريكية، يطابق هذا التصور[٢٥]. وقد برهنت التجربة على أن اللجنة الثلاثية كانت مفيدة كمكان للتفكير وتبادل المعلومات، ولكنها لم تمنع الاختلافات الوطنية ولم تؤد إلا بقدر ضئيل للغاية إلى توسيع سلسلة الضغوط المقبولة. ولم تحرز مجموعة السبع(G7)، وهي الصيغة الرسمية للمثلث ذاته، نجاحاً أفضل. فهي تتيح، على الأكثر، معالجة التناقضات بين التكتلات الرأسمالية الكبرى بتعويض النقص في القواعد بالالتفاف حول العقبات الأكثر خطورة. وهي آلية لها مزاياها طالما أن الكارثة التي وقعت في عام ١٩٢٩ لم يتكرر حدوثها،

ولكنها غير ذات جدوى مع وضع تنظيمات تخضع للهيمنة الأمريكية. كما إنها تستند إلى أسس هشة، ويحتمل أن يكون التوسيع الحتمي لهذا المثلث ليشمل أعضاءً جدداً مصدرا جديداًللاختلافات.

وفي حين كانت الولايات المتحدة منذ أربعين عاماً تتمتع بقوة أتاحت لأوروبا التي دمرتها الحرب أن تعيد بناء نفسها سريعاً بمساعدة خطة Marshall، فإن رغبتها في الاضطلاع بدور مماثل في إعادة بناء البلدان الشرقية اقتصادياً محدودة بسبب ضعف قدرتها المالية. وقد اتجهت في عدد كبير من مبادراتها الأخيرة إلى حمل أوروبا واليابان على تحمل الشق الأعظم من التضحيات المقدمة باسم المبادئ العظيمة. تخفيض الديون العامة البولونية بنسبة ٥٠٪ (الذي تحملت أدنى أعبائه، على عكس ألمانيا وغيرها من البلدان الأوروبية)، إنشاء صندوق تبلغ اعتماداته ١,٥ مليار دولار بهدف تشجيع المشاريع الخاصة في أمريكا اللاتينية، وتمول الدول الأعضاء في مجموعة السبع ثلثي هذا المبلغ (وافقت اليابان على المساهمة بالثلث، في حين رفضت إيطاليا وبريطانيا وألمانيا)، والضغوط التي مورست على اليابان وألمانيا حتى يساهم هذان البلدان، غير المحاربين، في تمويل حرب الخليج، وقد بلغت نزعة الولايات المتحدة إلى إيجاد حلول، تتفق مع مصالحها، للمشاكل العالمية باستخدام أموال غيرها، أقصى مداها فيما يبدو وقبل ذلك، شهد اجتماع مجموعة السبع(G7) الذي عقد في بانكوك على هامش الاجتماع السنوي للبنك ولصندوق النقد الدوليين (في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١) معارضة بين الأمريكيين والأوروبيين كادت أن تصل إلى حد الانفجار حول مسألة الديون السوفياتية. فقد رفضت ألمانيا رفضاً قاطعاً أن تقوم بتمويل تأجيل الوفاء بالدين والذي كان يفترض أن تتحمل العبء الرئيسي فيه. وكان لها تحليلها الخاص للوضع في الشرق، ولما يليق أولا يليق عمله، وهي لاتقبل أن يملي عليها أحد تصرفاتها. وقد أشار إلى ذلك أحد المشاركين في اجتماعات بانكوك بقوله: «إن الجنود قد أعلنوا العصيان» وفسر المراقبون الخلاف داخل مجموعة السبعG7 بكونه انعكاسة خطيرة للنفوذ الأمريكي في الاقتصاد العالمي[٢٦]. كما إنه يشير إلى رفض الهيمنة الأمريكية على العلاقات مع البلدان الشرقية. وهو ما أكده بعد بضعة شهور مؤتمر واشنطن (في كانون الثاني / يناير ١٩٩٢)حيث طالبت الولايات المتحدة دون جدوى بتزعم عملية لتقديم مساعدات إلى روسيا نظمتها المجموعة الأوروبية وقامت ألمانيا بتمويل الجانب الأساسي منها. وأثيرت الخلافات بين الأمريكيين والأوروبيين من جديد في عام١٩٩٥ إبان الأزمة المكسيكية. فقد أثارت الطريقة التي أدارت بها الولايات المتحدة هذه الأزمة العاجلة، بوضعها البلدان الكبرى المساهمة في صندوق النقد الدولي أمام زيادة ضخمة للغاية في عمليات التمويل الدولية دون تشاور

مسبق،عدة احتجاجات في هذا الصدد. وأعلنت ألمانيا في بادئ الأمر، وتبعتها بعد ذلك بريطانيا وهولندا والدانمرك وسويسرا، امتناعها عن إقرار برنامج المساعدات الخاص بالمكسيك وفقاً لتصور واشنطن ومدير صندوق النقد الدولي. واقتضى الأمر عقد اجتماع لمجموعة السبع G7 (تورونتو، شباط/ فبراير ١٩٩٥) من أجل تقليل حجم الاختلافات شكلاً وموضوعاً واضطرت الولايات المتحدة إلى تقديم مساهمتها الخاصة (٢٠ مليار دولار، وهو مبلغ ضخم) قبل استخدام «الشبكة الأمنية» المتاحة لصندوق النقد الدولي (١٠ مليار دولار بالإضافة إلى ٧,٨ مليار دولار متاحة توا) .

إن فكرة النظام العالمي الذي يستند إلى قوة مهيمنة تحدد معايير الملائم وغير الملائم، والعدل والظلم، والقادر على تطبيق تلك المعايير بالقوة أو بالإغراءات، هي فكرة مشوهة وخطيرة في آن واحد[٢٧]. ومثل هذه الهيمنة، وهي أبعد ما تكون عن تحقيق الاستقرار، من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم أزمات الهوية والتمثيل السياسي داخل الدول نتيجة اشتداد حدة التوتر بين شتى عمليات تحديد الهوية التي تفصل بين الجماعات الوطنية. ويمكننا أن نتصور الآثار الناجمة عن ذلك مما نراه بالفعل في بلدان الجنوب، حيث تتخذ التفاوت بين شق من السكان «المغربين» القادرين على الدخول في شبكات التبادل الاقتصادي والثقافي للسوق العالمي وبين سائر السكان اتجاهات تهدد بالانفجار.

ولما كانت الألعاب تتسم بتعقيد بالغ ومع التعدد البالغ في عدد اللاعبين، يصعب على أي لاعب بمفرده أن يفرض نفسه في كل مجال على نحو قاطع ومستمر، بافتراض أنه يرغب في ذلك. ولايجب أن ننخدع بالاعتراف شبه العالمي بالنموذج الرأسمالي والديمقراطي الغربي باعتباره النموذج الوحيد الذي يمكن من خلاله الوصول إلى الحداثة. مؤكد أن الولايات المتحدة قد كسبت الحرب الباردة، في تنافس القوى كما في المواجهة الأيديولوجية. فالخصم القديم قد طرح أرضاً. ولم يعد هناك منافس للشعار الثلاثي– اقتصاد السوق، التعددية، التحول الديمقراطي. انتصار «العالم الحر» ؟ بمنظور السياسة الواقعية- real politik بلا مراء. أما بمنظور النظام العالمي، فإن ذلك غير مؤكد. قد تكون هذه الثلاثية قد غزت العقول، ولكن غير المؤكد هو أن تفسيرها وطرائق تطبيقها تظل متضاربة تبعاً للوحدات السياسية ومثقلة بالصراعات المحتملة[٢٨]. وقد تبينت النظم الديمقراطية الحديثة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية ذلك بصعوبة: فالتحول الديمقراطي ليس نموذجاً مقرراً سلفاً يمكن تحقيقه، ولكنه هيكل غير مكتمل أبداً. ويشارك فيه كل مجتمع بتاريخه وثقافته وديناميانه الاجتماعية والطرق متعددة والنتائج بالغة الاختلاف، كما نرى في الأمم العريقة التي نسميها «متماثلة التفكير»[٢٩]، إن مجموعة متجانسة نسبياً كمجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ترى

العلاقات بين الدولة والفرد، بين الدولة والتمثيل الشعبى، بين الدولة والعدالة، تختلف اختلافاً بالغاً من بلد لآخر، وتشهد بذلك كثرة المنازعات المفروضة على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، كما إنه لايوجد نموذج واحد للديمقراطية وللتنمية السياسية، فإنه ليس هناك نموذج فريد لاقتصاد السوق. ولا وجود لهذا الاقتصاد بشكل مطلق. فالحكومات تتدخل في النشاط الاقتصادى وفقاً لطرائقها الخاصة، وباستخدام صيغها المحددة للشرعية. ولا يمكن لانتصار الخطاب على اقتصاد السوق أن يخفي الاختلاف بين التصورات والممارسات حتى في قلب الرأسمالية. كما إن هذا الانتصار ليس إلا نسبياً: فهو يقاس نسبة إلى الشيوعية التي لم تكن منافسة له إلا خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، لاتتجاوز القرن. ولايعني الفشل المؤكد للأنظمة الشيوعية وزوال نفوذها نهاية الأيديولوجيات. فالليبرالية أيديولوچية تتميز إلى حد كبير بذاتيتها الثقافية. كما إن القومية والأصولية الدينية أيديولوچيات وكلها مجموعة معتقدات وتصورات اتخذت شكلها النهائي صوب العمل، والعمل القتالى في أكثر الأحيان، ولا تعرف قواعد أخرى غير قواعدها هى. ومن ثم فإن الزمن الذي كان Francis Fukuyama يحلم به ويخشاه، والمتمثل في عالم يتوافق على رؤية واحدة للإنسان وللتجارة، بعيد المنال. لقد كان يتعين أن يكون الوهم عميقاً على ذلك الجانب من الأطلنطى حتى يسيل هذا القدر من المداد!

... إلى الزعامة الجماعية

إن الأمن الجماعى مرادف، في مجال السلام، لمطمح واحد في أعين الكثيرين. فهو يستند إلى وهم يعتبر العدوان على أي عضو من أعضاء المجتمع العالمى بمثابة عدوان على مجموع أعضائه. وينظم ميثاق الأمم المتحدة طرائق ذلك (الفصل السابع). فإذا قرر مجلس الأمن أنه قد وقع تهديد للسلم أو للأمن الدوليين أو إخلال بهما، جاز له أن يتخذ تدابير مؤقتة وعقوبات تدريجية ضد المتسبب في العدوان وقد يلجأ إلى القوة. وتتمتع الدول الأقوى على المسرح العالمى بامتيازات تتناسب مع حجم المسؤوليات الواقعة على عاتقها: كمقعد دائم في مجلس الأمن، وحق الاعتراض. ولايمكن اتخاذ أي موقف دون موافقتها. وتضع الدول الأعضاء تحت تصرف مجلس الأمن مايلزم من القوات المسلحة (المادة ٤٣). وتتشكل لجنة من أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن تكون مهمتها أن تعاون المجلس فيما يقوم به من عمليات عسكرية (المادة ٤٧). وهو نظام مثالى. ولكنه لم يوضع أبداً موضع التنفيذ.

لقد أصيب نظام الأمن الجماعي بالشلل على الصعيد العالمي بعد أربعين عاماً من الحرب الباردة أفرغت المفهوم ذاته من مضمونه(٣٠). فكيف كان يمكن للقوى الكبرى أن تشارك فيه في حين كان اهتمامها كله منصباً على الاستعداد لخوض حرب فيما بينها؟ إن الاتفاقات التي تضع القوات المسلحة تحت تصرف المجلس لم تجد أبداً طريقها إلى النور. ولجنة أركان الحرب موجودة، ولكنها لم تمارس عملها قط. ففي عام ١٩٥٠، اتخذ القرار بتدخل الأمم المتحدة في كوريا في غياب الاتحاد السوفياتي، وعهد بإدارة هذه المهمة إلى «قيادة موحدة» كانت خاضعة فعلياً للإدارة العسكرية والسياسية الأمريكية، بل إننا رأينا أمين عام الأمم المتحدة (Trygve Lie) يسلم علم المنظمة إلى الجنرالMac Arthur. وفي عام ١٩٩١، تجنب Javier Pérez de Cuellar وأعضاء مجلس الأمن تكرار مثل هذا التحايل القانوني. فالعملية التي وجهت ضد العراق أجازتها الأمم المتحدة، ولكنها لم تتم تحت قيادة الأمم المتحدة. وكانت الأمور واضحة: فالإجراء القمعي لم يتخذ بواسطة قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس وتخضع لقيادة لجنة أركان حرب مشكلة من رؤساء أركان حرب الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، وإنما تم بواسطة تحالف مخصص الغرضAd hoc تحت قيادة وطنية. فلم يحدث أبداً أن اقتربنا إلى هذا الحد من نص الميثاق. ولم نتمكن قط من أن نتبين بهذا القدر من الوضوح مدى صعوبة تطبيق مفهوم الأمن الجماعي، حتى في ظل الظروف السياسيةالمثلى.

وكان الرئيس push يعتقد أن حرب الخليج ينبغي أن تكون سابقة يقاس عليها. ويجوز لنا أن نشك في أن مجموعة العناصر التي أتاحت اتفاقاً استثنائياً إلى هذا الحد بين قوة عظمى وأعضاء مجلس الأمن كلهم تقريباً على ردع عدوان بالقوة يمكن أن تتكرر مرة أخرى. وقد أتاح عدم وجود مزاحم بعد الآن للولايات المتحدة في مجلس الأمن، علاوة على كون الغزو العراقي غزواً متميزاً– يكاد أن يصلح حالة للدراسة – اعتماد مجلس الأمن بسرعة غير عادية، وبالإجماع في كثير من الأحيان، لمجموعة من القرارات تتجاوز تدريجياً جميع العقوبات التي ينص عليها الميثاق. إلا أن تطبيق مفهوم الأمن الجماعي على هذه المسألة كان يعني حرباً واسعة النطاق، تتطلب إمدادات ضخمة، ووسائل تكنولوجية بالغة التعقيد. ولم يكن إلا بوسع قوة واحدة في العالم أن توفر تلك الوسائل بالاتساع اللازم في وقت قصير. ولأنها رأت أن هناك تهديداً لمصالحها الحيوية، فقد اتخذت كل المبادرات – الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية– اللازمة للقيام بالعملية من أولها إلى آخرها، والاحتمالات ضئيلة في أن تظهر التحديات الجديدة التي تواجه السلام في مثل هذه الظروف، كما إنه لا يحتمل بدرجة كبيرة أن يوضع التشكيل العسكري المنصوص عليه في الفصل السابع موضع التنفيذ في المستقبل القريب(٣١).

وإذا كانت لجنة أركان الحرب لم يجدد نشاطها رغم الالتماسات العاجلة التي قدمها الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٨٧، وعلى الأخص خلال حرب الخليج في حين كانت الظروف السياسية مواتية، فمرد ذلك هو أن الأعضاء الخمسة الدائمين كان يتعين عليهم أن يضعوا تحت السيطرة المشتركة جزءاً من قدرتهم العسكرية. ومن أدوات الكشف والتكنولوجيا التي يمتلكونها فلماذا إذن توافق البلدان الأكثر تقدماً، لاسيما الولايات المتحدة، على ذلك؟ لقد انتهت الحرب الباردة، ولكن التنافس التكنولوجي لم ينته كما إن مسألة السلطة في اتخاذ القرار تثير مشكلة. ولايمكننا أن نتصور أن يتخلى كل عضو من الأعضاء الدائمين، في زمن الحرب ومع أخذ التكلفة والوسائل المستخدمة بعين الاعتبار، عن حريته في التقدير لكي يخضع لنظام جماعي. إن تحالفاً يتمتع بهذا القدر من التجانس مثل منظمة حلف شمال الأطلنطي (OTAN) لم تنجح في ذلك (فقرنسا وأسبانيا ليستا طرفين في المنظومات الدفاعية الشاملة). فكيف إذن تنجح في ذلك مجموعة بهذا القدر من التباين كخماسي مجلس الأمن؟ وإذا ما أخذت في الاعتبار مقتضيات الحرب الحديثة فإن الاحتمالات قوية، أسوة بالماضي، في أن تظل الإجراءات القمعية التي تتخذها منظمة الأمم المتحدة تعتمد على الوسائل وعلى الإرادة التي تملكها قوة كبرى، وألايتم الشروع فيها إلا إذا وقع تهديد واضح على مصالح تلك القوة. الأمر الذي يضفي على مفهوم الأمن الجماعي تفسيراً مقيداً للغاية.

إن مساهمة الأمم المتحدة في السلم والأمن الدوليين لها مجالات أخرى غير القوة العسكرية. فهذه المساهمة تتحقق من خلال التعاون الدبلوماسي الفذ بين الأعضاء الخمسة الدائمين (الصين والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا) والزعامة Ieadership الجماعية التي يمارسونها بجد في مجالات يزداد نطاقها اتساعاً منذ بضعة أعوام. كما أتاح التطور الجديد في الدبلوماسية السوفياتية استعادة الأمم المتحدة لفعاليتها. فبفضل التعاون المستمر بين الأعضاء الخمسة الدائمين والأمانة، أمكن إحراز تقدم في عدد من الملفات الصعبة منذ عام ١٩٨٨: اعتماد خطة لإنهاء الحرب بين العراق وإيران، عقد اتفاقات جنيف والإشراف على انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، حصول ناميبيا على الاستقلال، مراقبة وحماية الانتخابات في نيكاراغوا، وما إلى ذلك. ففي جميع هذه الحالات، أتاحت منظمة الأمم المتحدة التفاوض وتنفيذ الخطط التي تم التفاوض بشأنها تفصيلياً مع الأطراف الفاعلة. وفي كل مرة، اقترن النشاط الدبلوماسي الذي أتاح التقدم على الطريق المؤدى إلى السلام بعمليات ميدانية بالغة التعقيد أجازها مجلس الأمن ومولتها على نحو إلزامي مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة طبقاً لجدول معد سلفاً. ويمكن فهم هذا التطور على ضوء رقمين: ففي حين نفذت ثلاث عشرة عملية من هذا النوع على مدى ثلاثة وأربعين عاماً،

بلغ عدد تلك العمليات خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٤ عشرين عملية.

ولما كانت القوى الكبرى لم تعد ترغب في المواجهة بسبب أية تدخلات من بلدان الجنوب، فقد استعادت منظمة الأمم المتحدة فعاليتها كأداة مصاحبة لنشاطها الدبلوماسي ومن أجل تنفيذ الحلول التي يجري التفاوض بشأنها. ولم يسبق أن شهد التاريخ مثل هذا الوفاق بين القوى الكبرى، الذي يفتح آفاقاً جديدة. فقد استطاعت ناميبيا الحصول على استقلالها في الموعد الذي كان قد حدده مجلس الأمن قبل ذلك بعشرة أعوام حين قررت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ممارسة الضغط على حلفاء كل منهما، أي أفريقيا الجنوبية وانغولا وكوبا. وبدأت بشائر السلام تلوح في كمبوديا عندما عبرت الدول الخمس الكبرى مجتمعة للأطراف عن اعتقادها بأنه قد آن الأوان لإنهاء الأعمال العدوانية. كما كان من العوامل الحاسمة في هذا الصدد أيضاً الضغط الذي مارسه الاتحاد السوفياتي على ڤيتنام، وضغط الصين على الخمير الحمر، والعمل الدبلوماسي الدءوب من جانب فرنسا تجاه الفصائل المختلفة والأمير Norodom Sihanouk.

غير أن القوى الكبرى ليست مقتنعة تماماً بجدوى المنظمة حتى تمنحها الوسائل اللازمة للاضطلاع بالمهام التي يعهد بها إليها والتي يزداد عددها يوماً بعد يوم. ففي ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥، بلغت مديونية الدول الأعضاء للأمم المتحدة ٣,٦ مليار دولار: ١,٤ مليار دولار للميزانية العادية و ٢,٢ مليار دولار لتمويل عمليات حفظ السلام. وكانت أكبر الدول المدينة هي الولايات المتحدة بمبلغ ١ مليار دولار (منها ٥٣٩ مليون دولار لتمويل عمليات حفظ السلام) والاتحاد الروسي مبلغ ٦٤٩ مليون دولار (٦٣ مليون دولار للميزانية العادية و ٥٨٦ مليون دولار لتمويل عمليات حفظ السلام). ويوضح انعدام الثبات المالي على هذا النحو التناقض الرئيسي الذي يواجه منظمة الأمم المتحدة: فالدول تحملها من جانب، جزءاً كبيراً من عجزها وترددها السياسي، وتنكر عليها، من الجانب الآخر، الوسائل اللازمة لإنجاح المهام التي تعهد بها إليها والتي يزداد نطاقها اتساعاً.

لقد أصبحت منظمة الأمم المتحدة تتقمص شيئاً فشيئاً شخصية مجلس الأمن الذي يتقمص هو الآخر دور الأعضاء الخمسة الدائمين. وقد ضاعفت حرب الخليج هذا الاتجاه بجذب مجلس الأمن والأمانة إلى أنشطة تتسم بالتعقيد المتزايد. فقد عكف رجال المال والوسطاء والخبراء والعسكريون ورجال الأمن والمراقبون والمهندسون بالتناوب على تحديد حجم وسعر النفط العراقي المطلوب بيعه لإتاحة توفير الغذاء والدواء للشعب، وتحديد المبلغ المقتطع تحت بند التعويضات عن الأعمال الحربية (٣٠٪ من عوائد هذا البيع)، ومراقبة التفتيش على

الأسلحة العراقية غير التقليدية، وإزالة أسلحة التدمير الشامل العراقية من خلال لجنة خاصة لنزع السلاح بالإضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومراقبة الواردات والصادرات العراقية، وضمان احترام الحدود بين الكويت والعراق، وتحديد مناطق أمنية لمساعدة الشعب الكردي، وما إلى ذلك. فكل ترتيب من هذه الترتيبات تولى إعداده الأعضاء الخمسة الدائمون الذين يتشاورون فيما بينهم على نحو مستمر. وعلى مستوى السفراء الممثلين الدائمين، نجدهم يعملون معاً باستمرار، تارة في منظمة الأمم المتحدة، وتارة أخرى في البعثة الدائمة لدولة أو أخرى. فلقد ولي إلى غير رجعة ذلك العهد الذي كان فيه على الأمين العام أن ينظم اجتماعات بمكتبه حتى يلتقي هؤلاء.

وقد أصبح لمجموعة الأعضاء الدائمين وجود خارج الأمم المتحدة. فهم يشكلون مجموعة جديدة: هي مجموعة الخمسP5. إلا أن هذه الزعامة **Leadership** الجديدة لاتخلو من التناقضات. فالأسلوب الذي يتخذه الشكل الإداري لمجموعة الخمس، وطريقة عرضهم لنتائج مداولاتهم على الأعضاء غير الدائمين، يحدث خللاً في عمل المنظمة. فالميثاق عهد بمسؤولية إقرار السلام إلى القوى الكبرى، ولكنه أقام توازناً معيناً، حيث لايمكن اتخاذ أي قرار دون موافقة القوى الصغيرة والمتوسطة وفي الممارسة العملية، نجد أن ضعف بلدان الجنوب، وحالة الاضطراب التي يعاني منها أكبر هذه البلدان، لاسيما الهند، إزاء التحولات التي تجرى في النظام الجغرافي السياسى العالمي، يجعلها لاتشارك إلا كملاذ أخير في مفاوضات مجلس الأمن ولا تملك القدرة على تغيير مجراه. وتنفرد الدول الخمس بمجريات الأمور، في حين لا تملك الدول الأخرى إلا التصديق علانية على الاتفاقات التي تعقد في سياج من السرية، وهو ما يفسر القرارات العديدة التي تتراكب فيها الفقرات التي أعدتها الدول الخمس وتلك التي تطالب بها «الدول غير المنحازة». وهكذا يصبح الإجماع استثناءً من القاعدة، ظاهرياً على الأقل. ويبعث هذا التهميش على الإحباط، كما إنه يدفع الغالبية العظمى إلى التحول عن المنظمة، وعلى ذلك فإن الأخطار الرئيسية التي تهدد السلام لاتأتي من احتمالات اندلاع الحروب بين الدول، التي يديرها الكبار عند الاقتضاء، بقدر ما تنبثق عن الصراعات الداخلية. وينبغي أن تنصب الجهود الدولية في الوقت الراهن على حماية الأقليات، واحترام حقوق الإنسان، ومعالجة الاضطرابات الشعبية. ويقتضى ذلك مشاركة الجميع، وتهيئة مناخ من الثقة والحوار لا احتكار المنظمة من جانب حفنة من الدول.

وأخيراً، نطرح مسألة تمثيل الأعضاء الخمسة الدائمين. لعل من دواعي السخرية أن هذه الدول بدأت تتفق في الوقت الذي انحسر تأثير العديد منها على مجريات الأمور بصورة خطيرة. وهو ما يفسر الانفصال الواضح بين مجموعتي P5 و G7 حول المسائل الجديدة

ذات الاهتمام بالنسبة للنظام العالمي. ولا يفتأ جدول أعمال اجتماعات القمة التي تعقدها مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة يزداد اتساعاً، وهي المجموعة التي كان الهدف الأصلي من إنشائها هو الحد من تأثيرات الفوضى النقدية. وتمارس ضغوط قوية من الجانب الأمريكي حتى تتحقق لها الاستمرارية بصورة رسمية أكثر من مجرد عقد اجتماعات دورية، وبهدف عقد اجتماعات وزارية على مستويات أخرى غير مستوى وزراء المالية. وقد أصبحت اجتماعات القمة التي تعقدها مجموعة السبعة تعبر بالفعل عن المشاكل السياسية الكبرى والمواضيع المدرجة على قائمة جدول أعمال مجلس الأمن: كالعقوبات الاقتصادية ضد العراق، والحد من التسلح، وإصلاح المنظمات الدولية. ومنذ عام ١٩٩٣، درجت البلدان الصناعية الكبرى السبعة على دعوة روسيا إلى الانضمام للمناقشات التي تجريها حول الموضوعات الجغرافية السياسية، وقد بدأت مجموعة السبعة في توسيع مجموعةP5، في محاولة لإشراك الكبار الجدد، كألمانيا واليابان، في الشؤون العالمية دون انتظار إصلاح مفترض إجراؤه في مجلس الأمن.

ولا شك أن هذا التشاور شبه الدائم له آثاره الإيجابية فقد أوقف امتداد الصراعات الناجمة عن اختفاء الكتلة السوفياتية وتفكك يوغوسلافيا السابقة. كما حال دون تفاقم الاختلافات بين القوى الكبرى إلى حد قد يدفع كلاً منها إلى مساندة معسكر ما لدرجة التصعيد العسكري ولكن هذا الاهتمام الشديد بتوافق الآراء يندرج في طائفة التسويق أكثر من كونه سعياً مشتركاً لتحقيق أهداف استراتيجية ويعتبر الصراع في البوسنة مثالاً مأساوياً على ذلك. فلم تكن لدى مجموعة الاتصال (ألمانيا وانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا)، التي كانت غارقة في خلافاتها، أية رؤية مشتركة بشأن الحل السياسي المطلوب، ولاحول المسلك الواجب اتباعه تجاه الأطراف المتحاربة، أو الوسائل اللازم، استخدامها ميدانياً. وأخفي مجلس الأمن الانقسام بين أعضائه الدائمين وراء تعدد القرارات التي يشوبها الغموض دائماً.

فقد عهد إلى القوة التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة بمهام مشوشة استناداً إلى تفويض غير مؤكد وتفجرت تلك التناقضات جميعها في عام ١٩٩٥.

فبعد الفشل الذي منيت به عمليات التدخل في الصومال، وفي أعقاب القصور الذي أصاب «المجتمع الدولي» في رواندا، انتهى العجز المزدوج من جانب منظمة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلنطي في يوغوسلافيا السابقة بانهيار وهم الزعامة الجماعية خلفاً للثنائية القطبية إبان الحرب الباردة[٣٢]. وحل ما أسماه Stanley Hoffmann، في سياق، السياسة الخارجية الأمريكية، «الأحادية الدنيا» محل المعالجة المتعددة الأطراف للأزمات التي

شهدتها الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١: فقد أجريت المفاوضات المتعلقة بالشرق الأدنى تحت المظلة الأمريكية مع تنحية منظمة الأمم المتحدة جانباً، وحدث الشيء نفسه في النزاع النووى مع كوريا الشمالية. ولكن الولايات المتحدة لاتنوى أن تلعب دور «شرطى العالم» ولا ترغب في اللجوء إلى القوة إلا في الحالات القصوى التى يتهدد فيها الخطر مصالحها الحيوية بصورة واضحة. فمذهبها العسكرى، الذي تحدد مع نشوب حرب الخليج، يستبعد قيامها بالتدخل المسلح في معظم النزاعات المعاصرة. وهو يشترط، في الواقع، تحديد تعريف واضح للمعتدى، واستعراض القوة على نطاق واسع، وإحراز نصر ساحق و«بلا خسائر في الأرواح». وبديهى أن هذه الشروط لا تنطبق على ظروف النزاعات التي تواجهها الأمم المتحدة بصفة عامة، ومنظمة حلف شمال الأطلنطى وأوروبا على وجه الخصوص.

وقد ألقت حرب البوسنة الضوء على أزمة الزعامة leadership الدولية هذه، وفقدت منظمة الأمم المتحدة جزءاً كبيراً من مصداقيتها. كما ظهر بوضوح انقسام منظمة حلف شمال الأطلنطى إلى حد تعجز معه عن وضع مذهب استراتيجي جديد واقتراح أهداف جديدة. وكانت هذه هى المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي اختلفت فيها الولايات المتحدة والدول الأوروبية حول طريقة معالجة أحد الصراعات في أوروبا.

مساوئ النظام التجارى

في تناقض واضح مع حالة الفوضى المتزايدة في قلب الكيانات السياسية الداخلية والدولية، يبدو أن هناك نظاماً تجارياً يظهر إلى حيز الوجود، يستند إلى قوانين السوق وقرينها القانونى، القانون التجارى، أي مجموعة المبادئ العامة والقواعد العرفية التي وضعت لتلبية احتياجات التبادل الاقتصادى الدولى. وقد تولد عن ضرورة إقامة علاقات تعاقدية تتجاوز نطاق الحدود شكل تنظيمي يمكننا أن نرى فيه مقدمات نظام عام معين متعدى الجنسية. وإلى جانب الحقوق الوطنية والقانون الدولى العام، يقوم الفاعلون الفرديون -وهم متفقون مع الدولة بدرجة أكثر أو أقل- بوضع نظامهم الخاص للقيم وفرضه على نحو تدريجى، ونسوق مثالين على ذلك: التعاقدات الاقتصادية الدولية، والجمعيات المهنية.

الأولى: شهدت طفرة هائلة وأصبحت تشكل الآن أحد العناصر الأساسية على المسرح الدولى. ويخصص لها شق كبير من النشاط الثنائي في جميع السفارات ولم تعد تلك التعاقدات المبرمة بين السلطة العامة ومؤسسات أجنبية تخضع للقانون الوطني المطبق في الدولة

المتعاقدة وحده بل هى ترتبط بالعديد من النظم القانونية. فقد اكتسب توريد السلع والخدمات، وتنفيذ الأشغال العامة. وإنشاء مشاريع مشتركة-joint ventures – والامتيازات الممنوحة لاستغلال الثروات الطبيعية «الطابع الدولى». وتنظم المنازعات العديدة التي تنشأ عن ذلك من خلال التحكيم التجاري الدولى، أي بضعة آلاف من الأفراد العاديين، الأشخاص نفسهم في أكثر الأحيان، يركض إليهم الفاعلون الاقتصاديون من أقصى الكرة الأرضية إلى أدناها لتطبيق القانون الذي يقع عليه اختيارهم وتشكل أحكام القضاء والفقه ركناً أساسياً له وزنه الكبير في هيكل هذا القانون الجديد المتعدى الجنسية، مما يدعم دور العرف في وضع القاعدة الدولية. وجديدة أيضاً هى الحقوق المهنية الدولية المستمدة من العرف. فقد نجحت بعض الفروع التي تنمى قيم التضامن حول نشاط خاص، من خلال نوع من أنواع تفويض السلطة بموافقة الدول، في نشر مجموعة من القيم المطبقة على الجميع، بما في ذلك السلطة العامة، في مجال الرياضة على سبيل المثال فيما يخص الاتحاد الرياضي الدولى أو في ميدان النقل فالاتحاد الدولى للنقل الجوى (TATA) يضم ما يقرب من مائتى شركة من أكبر شركات النقل الجوى العالمية، ويتمتع بسلطة تنظيمية حقيقية تتيح له الاضطلاع بدور تنظيمى في أحد المجالات التي تشهد تطوراً مطرداً وهو: توحيد سندات النقل، وإعداد كشوف الحسابات والموازنات المتعلقة بالمعاملات التي تجرى بين شركات النقل الجوى، ووزن الأمتعة، والخدمات المسموح بها على متون الطائرات، وما إلى ذلك. كما إنه يحدد، على وجه الخصوص، قيمة التعريفات الجوية التي تم تحديدها في «مؤتمرات تجارية» ثم قامت الدول بالتصديق عليها بعد ذلك. ويعمل فريق العمل المعنى بالنقل الجوىAir Transport Aetion Group (ATAG)، والذي يضم شركات النقل الجوى وصناعة الطائرات، من خلال مجموعة أنشئت خصيصاً لهذا الغرض، كمجموعة ضغط دولية تسعى إلى التأثير على عملية وضع سياسة النقل الجوى على المستوى العالمى: اختيارات البنى الأساسية، أشكال التمويل، وسائل علاج الزحام في المطارات، وما إلى ذلك. وهى قوة هائلة، تفوق قوة المؤسسة الحكومية الدولية المختصة بهذا الشأن، وهى المنظمة الدولية للطيران المدنى. كما توجد أيضاً حالات مماثلة لتفويض السلطة بموافقة ضمنية في المجال البحرى حيث تحدد شركات الأسلحة فيما بينها توزيع هذه التجارة على الأجنحة المختلفة، بالإضافة إلى تحديد أسعار الشحن. وتجرى مناقشات منذ عدة عقود في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية CNUCED، حيث تعترض بلدان العالم الثالث على وقوعها ضحية للتمييز ولتحديد أسعار ترى أنها مرتفعة للغاية فيما يتعلق بالشحن. وفي هذا الموضوع أيضاً، نجد «اتحادات الشركات الخاصة» كما يطلق عليها توفر خدمات عامة حقيقية على الصعيد الدولى[٣٣].

حدود التنظيم الخاص

ربما كانت أقوى السلطات الخاصة التي تتجه إلى تنظيم قطاعات أساسية في الحياة الدولية هي القطاع المالى (المصارف، شركات الاستثمار ، شركات التأمين، الصيارفة)، لاسيما القطاع المصرفي الذي يوفر الشق الأساسى من القروض الدولية ويضطلع في المجالين النقدى والمالى بدور يفوق في أهميته دور صندوق النقد الدولى. إلا أنه مع ظهور الاختلالات الدولية منذ أزمة النفط الأولى (١٩٧٤ - ١٩٧٥)، كان على المصارف أن تلعب دوراً متزايداً في تمويل حالات العجز في الموازنات العامة من ناحية، وتوظيف المدخرات الدولية من ناحية أخرى. وتغيرت في السبعينيات طبيعة سوق الائتمانات الأوروبية، الذي كان الهدف الأصلي من إنشائه هو تلبية احتياجات التمويل للمشاريع المتعددة الجنسيات على المدى القصير، ليصبح المصدر الرئيسى لتمويل العجز في موازين المدفوعات الخاصة بالدول[٣٤]. كما تأثر سوق السندات الأوروبية تأثراً بالغاً خلال حقبة الثمانينيات[٣٥]. وهكذا كان على المجتمع المصرفي الدولى أن يعزز دوره في الوساطة المصرفية ثم المالية لصالح الدول، وأن ينظم عمل الأسواق الضخمة التي تتسم بطابع شبه عام[٣٦]. وقد تضاعف التدفق السنوى لصافي القروض المصرفية الدولية الجديدة أربع مرات خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ (حيث شهد ارتفاعاً بالغاً حتى عام ١٩٨٢ ثم أخذ في الثبات بدءاً من عام ١٩٨٣) وأقامت المصارف الأوروبية في أمريكا الشمالية واليابان وأوروبا الغربية، وهي كلها متعددة الجنسيات، شبكة عالمية مترابطة (فالحسابات المعين محل دفعها في جزرCaïman أو في بنما تدار في لندن أو في نيويورك)، تغطى جميع المناطق الزمنية، وتعمل بشكل متصل وفي الوقت الصحيح. وتعتبر هذه السوق المصرفية الدولية مركزاً لتنافس شديد يقتضى البحث عن نواتج مالية جديدة دائماً والتوسيع اللانهائي لأسواق رأس المال. والمبالغ المستخدمة في «التمويل المركزي» قد تصيب المرء بالدوار، فهناك ٢٥٠,٠٠٠ مليار دولار سنوياً القليل منها يخص التجارة الدولية والشق الأعظم منها يأخذ مكانه في سوق الأوراق المالية، وفي شراء النقد وبيعه[٣٧]. وقد أدى هذا التضخم في الدائرة المالية وفصلها عن الاقتصاد إلى جعل النظام المالي الدولى غير مستقر ولا يمكن السيطرة عليه في آن واحد. وقد تبينت هشاشته بالفعل من خلال بعض حالات الإفلاس المدوية في الولايات المتحدة، وحدوث تراجع معين في بريطانيا، وبطء التوسع المصرفي في اليابان. وأصبحت الشعارات التي ذاعت في الثمانينيات، كالإبداع والعولمة، تستخدم بدرجة أكبر من الحذر، فالحكمة هى شعار الساعة.

ولا يسعنا، فيما يخص النظام العالمى، إلا أن نشدد على التفاوت بين ضخامة الرهانات وغياب السيطرة على الآليات. ورغم أن الدول أطراف مسؤولة في الأسواق المالية سواء باعتبارها

دائنة (بلدان النفط حتى عام ١٩٨٢)، أو بوصفها مدينة كما هو الحال في كثير من الأحيان، فإن هذه الأسواق تفتقر إلى التنظيم بدرجة كبيرة. كما إنها لا تعرف السلطة المركزية وتعمل على أساس استخدامات خاصة بالوسط وممارسات تجارية مقبولة للجميع. وقد أدت موجة تحرير التجارة وتخفيف القوانين المنظمة لها في فترة الثمانينيات إلى زيادة حدة الفوضى في النظام المالى الدولى مع المضى في تخفيف القيود التي تفرضها الدولة على الأنشطة المصرفية وأنشطة البورصة في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان، وفي فرنسا وإن كان ذلك بدرجة أقل (حيث كانت جريمة «الخبراء»، أي قيامPechiney باسترجاع American Can، هي شرارة الفضيحة التي أدت إلى إعادة النظر في سلطات لجنة عمليات البورصة). فلا توجد قواعد للسلوك تنظم تداول المال، ومن هنا تتعدد الإغراءات: التلاعب في الأسعار والقروض بضمانات زائفة في طوكيو (Nomura)، انتهاك القواعد الضريبية في نيويورك(Salomon Brothers)، اختلاس الأموال العامة في وارسو (حيث اقتضى الأمر فصل محافظ البنك المركزى)، وما إلى ذلك. وإذا ما لجأت المؤسسات المالية إلى توزيع أنشطتها في بلدن عديدة واستغلال الاختلافات الوطنية في القوانين للإفلات من رقابة الدولة، فإن الجزاء على مخالفة الواجبات الأدبية لايتحقق في أكثر الأحيان إلا من خلال رقابة اجتماعية داخل المهنة: أي أن المؤسسة التي تثبت إدانتها علانية يضعها المجتمع المالى في قفص الاتهام وتفقد ثقة عملائها.

وهكذا نشأ قانون خاص حقيقى متعدى الجنسية من خلال العرف والعادات، بشكل غير رسمى حذر، دون تدخل الهيئات النيابية أو الرأى العام. ويخطىء بشدة من يتصور أن الشبكات المتعدية الجنسية المنظمة هى سلطات خفية، تتمتع بقوة عليا ويمكنها أن تستغنى عن الدولة تماماً. أولاً لأن حقوقها ليست «فاقدة الجنسية» بل إنها، على العكس، موضع منافسة ضارية بين النظم الوطنية: وهنا كما في أي موضع آخر، تنشأ القاعدة اجتماعياً، وتجد علاقات القوة، وثقل التاريخ والثقافة. كما إن التخصص واسع وموحٍ: ففيما يتعلق بالمسائل المصرفية، وجدت نزعة الولايات المتحدة إلى تصدير قيمها وتطبيق قانونها خارج الحدود الوطنية («الامبريالية القانونية» التي يشكو منها شركاؤها فى كثير من الأحيان) مرتعاً خصباً للتمييز. وفيما يخص قانون النقل، أثبتت التقاليد البريطانية العريقة قيمتها ويطبق القانون الانجليزى في هذا الموضع بالأحرى. أما بالنسبة لقانون الالتزامات، فالقانون السويسرى له الأفضلية. وكامتياز للحياد، يقع الاختيار في أكثر الأحيان على القانون السويدى بصدد العقود المبرمة مع الصين وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وفضلاً عن ذلك، فإن المفارقة هى إجبار المشاريع المتعدية الجنسية على اللجوء إلى الدولة لتطبيق قانون ليس قانونها في كل الأحوال.

والواقع أن السلطة العامة وحدها هي التي تملك القوة التنفيذية. وأخيراً، رغم السلاسة التي يتمتع بها، هيكل المعايير المتعدية الجنسية، فإن للشبكات المتعدية الجنسية مواطن الفوضى الخاصة بها وهي تلجأ إلى الدولة طلباً للتنظيم عندما تواجه صعوبات ويسعى المجتمع المصرفي الدولي، على سبيل المثال، إلى التماس الوسائل التي تكفل إخضاع الدوائر المالية لقواعد محددة للعبة، يتم تعيينها على الصعيد العالمي، وتضمنها قوانين وطنية، وتكفل أجهزة الدولة مراقبتها. وما كان ذلك ليحدث لولا سلسلة متوالية من الفضائح التي استمرت دون انقطاع منذ عشرة أعوام وزعزعت بشدة الثقة في مجموع الوسطاء الماليين. فقد أدى إفلاس مصرف Herstatt Bank (جمهورية ألمانيا الاتحادية)، في عام ١٩٧٤، إلى عقد اتفاق أولي أطلق عليه اسم «صلح بازل» (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥) بين محافظي البنوك المركزية في البلدان الصناعية الرئيسية، وتبعتهم المراكز المالية الأخرى. وكان الهدف من ذلك هو تأمين اختصاص السلطات الوطنية بمراقبة المصارف الأوروبية الأجنبية على أرضها. وأدت فضيحة Banco Ambrosiano التي اختلفت فيها إيطاليا ولكسمبورغ حول تحديد الجهة التي ينبغي أن تتولى مراقبة هذه المنشأة إلى تدعيم هذا الصلح في عام ١٩٨٣ من خلال تبني مبدأ الاختصاص المشترك بين دولة المصرف الرئيسي ودولة الفروع والشعب. ومن شأن هذا النظام المزدوج أن يحول دون إفلات المؤسسات المالية من النظم الرقابية بإنشائها في دول ضعيفة تنظيمياً. وأوضحت ضخامة فضيحة البنك الدولي للاعتماد والتجارة (BCCI)، في عام ١٩٩١، مدى القصور في الجهاز. فعلى مدى أكثر من عشرين عاماً، استطاع أحد البنوك، وهو مقام في لكسمبورغ، ويمارس الشق الرئيسي من أعماله في بريطانيا وعملياته السرية في جزرCaïman، أن يكرس نشاطه لتبييض الأموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والفساد وتمويل الإرهاب، دون أن ينهض أي من البلدان السبعين التي كانت فروعه توجد بها لمنع (إن لم يكن اكتشاف) واحدة من أكبر عمليات الاحتيال في التاريخ المصرفي. وإزاء ضخامة مثل هذه الفضيحة التي لطخت سمعة مؤسسات عديدة– من بينها بنك انجلترا الذي اشتبه في محاولته التكتم على المسألة بدلاً من إجراء تحقيق واتخاذ إجراءات ضد البنك الدولي للاعتماد والتجارة بعد أن أزيح الستار عن تلك المشاكل– بدأ التفكير داخل الأوساط المالية في وسيلة لإقرار تنظيم عالمي حتمي على ضوء الترابط الشامل بين الأسواق المالية رغم الاعتراضات التي يبديها من لايلتزمون بشروط لعبة السوق الحرة. ونسوق مثلا واضحاً على ما يمكن القيام به في هذا الصدد، وهو نسبة كوك ratio Cook، التي اعتمدت في عام ١٩٨٨، والتي تفرض على المصارف أن تحدد النسبة بين أموالها الخاصة والمجموع المعادل للمخاطر والموازنة بحيث لاتقل عن ٨٪ بدءاً من شهر آذار/ مارس ١٩٩٣.

وأثار الإفلاس المدوى لمصرف الأعمال البريطانى Baring (آذار/ مارس ١٩٩٥) الجدل حول ضرورة وضع تنظيم يتيح السيطرة على المخاطر التي تجرى مواجهتها في السوق المالية. إلا أن المؤسسات المالية الكبرى رفضت فكرة وضع تنظيم ملزم يفرض على المصارف نسبة معيارية جديدة «خطر السوق» تكمل نسبة Cook «المخاطر الائتمانية». وفي المقابل، شرعت تلك المؤسسات في توطيد الأسس التي يقوم عليها تأمين نظامها، ووضع إجراء للرقابة الداخلية يمكن تطبيقه و«تصدق عليه» سلطات البلد، وتنفيذ معيار دولى جديد للقدرة على وفاء الدين بحيث تتناسب تعهداتها في السوق المالية مع مجموع رؤوس أموالها قد عقد اتفاق بهذا الشأن في أواخر عام ١٩٩٥ ويبدأ نفاذه في كانون الثانى / يناير ١٩٩٨.

مقتضيات التعاضد

لقد أدى تدويل التمويل والتجارة، بوجه عام، إلى إحداث تحول جذرى في هياكل السلطة على الصعيد العالمى[٣٨]. وتجرى اللعبة حالياً بصورة بارعة للغاية بين سلطات دولية تنازلت لقوى السوق عن جانب كبير من اختصاصاتها وبين لاعبين متعدىّ الجنسية يسيطرون على العناصر الرئيسية للقوة (الوصول إلى آليات التمويل والسوق والتكنولوچيا)، ويضمنون تحقيق الانضباط الذاتى فيما بينهم بدرجة أو بأخرى من خلال أحد أشكال الواجبات الاجتماعية. ويجرى كل ذلك داخل نظام اقتصادى دولى متعدد المراكز وثلاثى الأقطاب في الوقت نفسه (أمريكا، آسيا، أوروبا) حيث لايدع انتصار النموذج الرأسمالى باعتباره الشكل الوحيد للإنتاج وللثراء – بل وللتنظيم الاجتماعى في بعض الأحيان– إلا طريقاً واحداً مفتوحاً على درب الغد الذي يتغنى بالزيادة غير المحدودة في الإنتاج وفي رأس المال. وقد أخذ مذهبKeynes (*) في التراجع (لوقت ماعلى الأقل)، وتقلص دور القرارات العامة في المجال الاقتصادى بدرجة كبيرة. وأصبحت الأشكال التقليدية للتنظيم القائمة على أولية التعاون بين الدول غير كافية. فهل يتعين علينا إذن أن نعهد إلى لعبة السوق الحرة بضمان تنظيم الظواهر الجديدة المنبثقة عن التغيير مع ترك المصالح الخاصة تتصادم تبعاً لنموذج كرات البلياردو الذي ذكره Arnold Wolfers من قبل، وأن يكون «الفوز للأقوى»؟

إن لعبة التنافس الحرة هي التغير الذي طرأ على سياسة القوى power politics في المجال الاقتصادى من خلال عوامل أخرى. أم إنه ينبغى علينا أن ننقل إلى الصعيد الدولى مفهوم، الملكية العامة bien public وأن نعتبر السلم والتنمية والاستقرار المالى العالمى بمثابة ممتلكات جماعية يجب السعى إلى تحقيقها والحفاظ عليها؟ إن الإجابة الواضحة الوحيدة ذات طابع

* (مذهب كينز الاقتصادى القائل بالتدخل الرسمى في سبيل إنماء الإنتاج والوظيفة) (المترجم).

فلسفي، يتحدد تبعاً لقيم كل إنسان. أما في الممارسة العملية، فإن الإجابات والتصرفات يشوبها الغموض. ولايفضل اللاعبون الليبرالية المتطرفة أو العدالة في التوزيع. بل يسعون إلى تكييف النظام التجارى باحتواء المنافسة داخل حد أدنى من «قوانين الحرب» المقبولة للجميع.

وقد أصبحت ضرورة إدارة الاقتصاد العالمى بالتشاور هى الموضوع المتكرر منذ أن أصابت الفوضى سوق الأوراق المالية في منتصف السبعينيات بيد أنه لم يتم التوصل إلى الوسائل أو الطرق التي يمكن بها تحقيق ذلك. كما إن المؤسسات الدولية الكبرى لا تضطلع بدور من إدارة الليبرالية الظافرة، خلافاً للآمال التي وضعت عليها غداة الحرب. بل إنها تواكبها على أقصى تقدير. ففي المجال المالى، اقترح James Tobin (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد) فرض ضريبة على تحركات رءوس الأموال في عام ١٩٧٨ من شأنها أن تتيح الحد من تقلبات النواتج المالية وما يكتنف ذلك من مخاطر. ولم تلق هذه الفكرة اهتماماً في البداية، ولكنها عادت لتحظى بالاهتمام بعد ذلك. وتجرى دراستها من جانب السلطات الدولية: كصندوق النقد، ومصرف التسويات الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED إلا أنه نظراً للصعوبات التي تكتنف تطبيقها من الناحية التقنية (كيف يمكن التمييز بين العمليات المالية التى ينبغى تشجيعها والمعاملات التي تتسم بطابع المضاربة البحتة؟)، فإنها تصطدم بمصالح ضخمة وتفترض – حتى يمكن تطبيقها– وجود تنسيق بين المصارف المركزية على الصعيد العالمي، وهو أمر يصعب تحقيقه[٣٩]. أما في المجال النقدى، منذ انهيار نظامBretton Woods (١٩٧١) والتعويم المطلق للعملات النقدية (١٩٧٣)، ظهر عجز صندوق النقد الدولى عن وضع نظام رغم كل ماقيل عن ضرورة إصلاح النظام الدولى. إلا أنه استعاد نفوذه بتحوله إلى محاور ملزم وشرطى لبلدان العالم الثالث، واعترف له بحق الرقابة على السياسات الاقتصادية الداخلية لأعضائه. بيد أن تلك لم تكن مهمته الأساسية[٤٠].
ولايملك البنك الدولى، من جانبه، الموارد الكافية التي تجعل منه مصرف التنمية الكبير للعالم الثالث، وللبلدان الشرقية حالياً، كما هو مأمول. فهو لم ينجح في موازنة التوزيع السلبى للموارد بين الشمال والجنوب. أما فيما يخص الاتحاد السوفياتى السابق وبلدان أوروبا الشرقية، فإنه يواجه منافسة من البنك الدولى للإنشاء والتعمير. ومع كونه الجهاز الأساسى للتمويل الدولى، رغم عدم كفايته، فإنه يستمد جوهر نفوذه مما ذاع عنه من خبرة وما يتحلى به من مهارة أتاحت له فرصة زعامته leadership على منظومة الأمم المتحدة كلها فى مجال التنمية أما فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية الجديدة، التى أنشئت عام ١٩٩٥ لتحل محل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارةGATT، فقد أثبتت منذ الشهور الأولى لإنشائها عجزها عن فرض سلطتها على القوة التجارية الكبرى في العالم، أي الولايات المتحدة[٤١]. كما إن

المؤسسات المتخصصة التابعة لأسرة الأمم المتحدة أقل قدرة على إقامة نظام اقتصادى عالمى فقد تم بإرادة واعية من جانب الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الكبرى، تجريد تلك المؤسسات تدريجياً من بعض الملفات المهمة لمصلحة مؤسستى Bretton woods واتفاق GATT. أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(CNUCED)، فهو يتولى إصدار دراسات ذات مستوى متميز، ولكنه ليس سلطة تفاوضية. ولايكفي تجديد مجلس الأمن لكى يخرج النظام في مجموعه من حالة العجز التى أغرقه أعضاؤه فيها. فليست هناك أية ملفات مهمة بالنسبة لاستقرار النظام التجارى والمالى العالمى يتم التفاوض بشأنها في منظمة الأمم المتحدة. بل تجرى مناقشة الأمور الخطيرة، كالديون أو المسائل النقدية أو الشؤون التجارية، في مواضع أخرى. وقد تلاشت أوهام حقبة السبعينيات بشأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد، حول هذه النقطة ونقاط أخرى عديدة(٤٢). وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائى هو وحده الذي ازداد تأثيره ونمت موارده لقاء الاعتناق التام لفرضيات البنك وصندوق النقد الدوليين بشأن طرائق الإصلاح الهيكلي، وهو أمر لاخلاف عليه.

إن بناء نظام اقتصادى مستقر يفترض التفاوض بشأن بعض المشاكل المترابطة مجتمعة: كالتجارة، والديون، والنقد، وأسعار المواد الأولية. ومعروف تماماً أن اختفاء الاختلالات العالمية يعتمد، في جانب كبير منه، على إجابة سؤال مزدوج: كيف يمكن للبلدان المدينة أن تسدد ديونها إذا كانت هناك ممارسات تجارية تقييدية، كتقلبات أسعار الصرف وعدم ثبات أسعار المنتجات الأساسية، تمنعها من أن تجد في التصدير مصدراً للحصول على النقد الضرورى؟ وكيف يتسنى للبلدان الصناعية أن تواصل تبشير الشرق والجنوب بالليبرالية والانفتاح الاقتصادى وهى مستمرة في تقديم إعانات ضخمة لشتى القطاعات (لاسيما الزراعة)، وحماية أسواقها من واردات منتجات معينة (المنسوجات على الأخص)، والتلاعب بالنقد وأسعار الفائدة؟ إن «المفاوضات العالمية» بشأن هذه المواضيع لم تبدأ مطلقاً بالشكل الذي تتمناه بلدان الجنوب، رسمياً، في منظمة الأمم المتحدة، تحت مظلة المساواة في حق التعبير بين الأغنياء والفقراء. ولكنها تجرى في الواقع فيما بين البلدان الصناعية الكبرى، في نطاق مجموعة السبعةG7 في أكثر الأحيان، خارج الأطر المؤسسية. وقد أظهر انهيار البيزو(*) المكسيكى في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٤، وما أعقب ذلك من اضطرابات نقدية واندلاع الأزمة الجديدة للدولار، إمكانية نشوب أزمة ديون جديدة كان من الصعب السيطرة على تداعياتها الخطيرة في تلك الظروف. وطالبت مجموعة السبعة، خلال اجتماع القمة

* بيزو (وحدة النقد في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية) (المترجم).

الذي عقدته المجموعة في Halifax (حزيران/ يونيه ١٩٩٥) بإنشاء صندوق خاص يتيح لصندوق النقد الدولي التغلب بسرعة على أزمات التمويل الضخمة، إلا أنه لم يتخذ أي إجراء لتحقيق إصلاح جذرى في صندوق النقد الدولي حتى يعاود مهمته الأصلية في إدارة النظام النقدى الدولي، رغم وابل الخطب والاقتراحات.

وثمة اتفاق عالمي حول ضرورة وضع استراتيجيات تعاونية، إلا أن النظرية التي وضعها بشأن العمل الجماعى تثبت صحتها في هذا الموضع أيضاً. وتولى جميع البلدان اهتماماً بشأن «تنظيم حرية التجارة»: فمن شأن ذلك أن يتيح لكل بلد الاستفادة بحد أدنى من التقديرات المتوقعة في الاقتصاد العالمي، ولكن أياً منها لايبدى استعداداً لتحمل تبعات ذلك. ويتمثل جوهر لعبة التفاوض في تقييد مساهمة تلك البلدان في الجهد الجماعى مع الضغط على الآخر لكى يزيد نصيبه في تلك المساهمة. وينجم عن ذلك كم هائل من الخطب والبيانات المشتركة، وقدر ضئيل من الضغوط التي يتم قبولها طواعية. وإذا ما انعدم الاتفاق، تعالج تبعات العولمة واحدة واحدة، في إطار سلطات مخصصة. ويعنى ذلك أن يتم إنشاء منتدى جديد، أو مجموعة جديدة، لكل مشكلة جديدة: كمنتدى باريس الذي يضم الدائنين فيما يخص الديون العامة للبلدان النامية، ومنتدى لندن للدائنين ويختص بالديون الخاصة، على ألا يخلط بينه وبين منتدى آخر يحمل الاسم نفسه ولكنه مخصص لمناهضة الانتشار النووى، ومجموعة الخمسة ثم مجموعة السبعة، وتسعيان إلى تنسيق السياسات الاقتصادية الجمعية وتثبيت أسعار الصرف (اتفاقات Plasa في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ ؛ واتفاقات Louvre في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٨٧)، ومجموعة الـ٢٤ التي تستهدف التعامل مع روسيا ومع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (على ألا يخلط بينها وبين مجموعة الـ٢٤ التى تضم ٢٤ بلداً نامياً في نطاق صندوق النقد الدولي)، وما إلى ذلك من مجموعات. ويتمثل هدف المشاركين فيها لافي وضع معايير لنظام سرعان ماستجعلها التطورات المتلاحقة عتيقة بالية، بقدر مايتمثل في وضع إجراءات لاتخاذ القرار الجماعى تتيح إحداث التغيير وفقاً لأهداف مشتركة. ويترجم الرواج الأخير لمفهوم «الإدارة بالأهداف» في المنظمات الإنمائية الكبرى هذا الانفصال من التفكير في الوسائل إلى تبصر النتائج ترجمة بليغة. فبدلاً من التفاوض بشأن وضع قواعد تنظم السلوك تقوم منظمة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولى بتحديد هدف معين لمنطقة بعينها، بالاشتراك مع اتحاد الدول الأوروبية واللاعبين الثنائيين: كخفض معدل الوفيات في الأطفال حديثى الولادة في إحدى المناطق، أو تطهير المياه في منطقة أخرى.

وحتى يمكن تحليل هذه الوظيفة الجديدة التي أسهمت في جعل الآليات العالمية

الثقيلة التي ظهرت عشية الحرب تبدو عتيقة، لتحل محلها أشكال للتشاور تتسم بدرجة أكبر من المرونة وبضعف هيكلها المؤسسي، فقد أعاد الواقعيون المحدثون في أمريكا إلى العصر الحديث مفهوم «النظام» الذي عرفوه على هذا النحو: «مجموعة مبادئ مضمرة أو معلنة، ومعايير وقواعد وإجراءات لاتخاذ القرار يعتبرها اللاعبون مشروعة في مجال معين على الساحة الدولية»[٤٣]. وتحدد طبيعة المشكلة المطلوب علاجها طبيعة المشاركين والشكل المفضل للتعاون.

ومع تفكك المسرح الدولي، أصبح لعبة ضخمة للكلمات، تقع في مركزها حفنة من الدول الصناعية والفاعلين الاقتصاديين الموجودين في كل مكان، وهم يتشاورون بصفة شبه دائمة، ويتناقشون منفردين، ويطرحون حلولهم على سائر دول العالم، ويديرون الأزمات بلا تطلع إلى المستقبل، بعد أن تكون قد تفجرت، دون توقع أي شيء مطلقاً. وهذا الإبحار بلا آلات، الذي تتمثل شعاراته الرئيسية في «الحذر» من جانب كل طرف و«عدم الثقة» تجاه الجميع، يصعب أن يكون تنظيماً. ويكمن مفتاح الاختلالات الدولية بصفة أساسة في سلوك هؤلاء اللاعبين المترابطين والمتنافرين في آنٍ واحد ؛ وتنشأ الفوضى من التنافس بينهم.

الفصل الرابع
تزعزع النظريات

إن هذا الانفجار الذي أصاب النظام الدولي من جراء تحول اللاعبين والصدمة الثقافية أصاب نظرية العلاقات الدولية في مقتل. فقد نشأت تلك النظرية في البلدان الغربية، وظلت خاضعة إلى حد كبير للهواجس التي تساور الولايات المتحدة بشأن مصيرها. وهى أيضاً خاضعة للمفاهيم وأدوات التحليل التي استحدثت لتبديد الشواغل المحددة لبلدان الشمال: الحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات، التعاضد الاقتصادى فى عقد السبعينيات، عولمة التجارة وشمولية التمويل في العصر الحالى، ففي إطار تلك المواضيع الثلاثة، أتاح وجود حد أدنى من التناسق في التصرفات ومن التقارب في التطلعات وضع أطر للتحليل. وفيما عدا ذلك، ينبغي وضع سوسيولوچيا للعلاقات العالمية.

ولاتزال فرضية اختلاف التفاعلات بين المجموعات الاجتماعية عما يمكن أن تكون عليه فيما لو لم تكن الحدود قائمة، إلا أنها تفقد جدواها شيئاً فشيئاً. ولاشك أن تقسيم الحيز العالمى إلى مناطق جغرافية تمارس على كل منها سلطة سياسية واحدة (تعريف السيادة ذاته) يظل هو المبدأ الأساسى الذي ينظم العلاقات الدولية. وتخضع جميع النظم القانونية لهذا المبدأ من الناحية الرسمية. إلا أنه تكمن وراء هذا الاستسلام الواضح لحجة الدولة، كما رأينا في الجزء الأول، تفسيرات متباينة تتعايش معاً، ولا تتصل بطرائق تقسيم الحيز الإقليمى وحسب، بل بطبيعة الانتماءات التي نزعم تنظيمها من خلال ذلك. وهكذا تواجه سوسيولوچيا العلاقات الدولية ازدواجية القوانين بصورة مستمرة. ففيما يتعلق بمتطلبات التجارة الدولية، قانون عالمى مكتسب ظاهرياً يدور حول مفهوم السيادة ؛ وبالنسبة للقوى المتعمقة، وفرة من مجموعات الأحكام لايعرف أيها يجب استخدامه. ولتعذر العمل على هذه النبرات جميعها، فإن نظرية العلاقات الدولية تميل إلى تمييز نبرة «الكلية» مع التركيز في الواقع على المواضع التى يسميها التاريخ والفلسفة الأوروبيان اللذان تستمد منهما تلك النظرية حججها الرئيسية. ويدعم الفصل الأكاديمى بين أنصار الدولانية والخبراء المختصين في النظم السياسية «الداخلية» هذا الانكفاء وهذا التناقض من خلال كبح عملية الإخصاب المتبادل، الحتمية رغم كل شيء. ومن المتفق عليه أن النظريات لم تنجح أبداً في التنبؤ: لا بالتعجيل بإزالة

الاستعمار غداة الحرب العالمية الثانية، ولا بانتفاضات الأصولية الدينية، ولابانتهاء الحرب الباردة، ولا بتفكك الامبراطورية السوفياتية. أي باختصار لاشيء من الأشياء ذات الصلة بالديناميكيات الاجتماعية الكبيرة.

ويتمثل النظام، الذي يقلبه فيضان الإشكاليات الجديدة، في الالتزام بإعادة النظر في المفاهيم القديمة، التي ترتبط تاريخياً بتصور للعلاقات الدولية أصبح غير كافٍ وتجري مراجعة المفاهيم التقليدية– القوة، النظام، الصراع، الأمن. وهو ما يفسر اللبس الشديد في المناقشة الحالية لطبيعة النظام الدولي: هل يأفل نجم الولايات المتحدة أم هل تتجه إلى الهيمنة؟ هل العالم أكثر تنظيماً أم أكثر فوضى من زمن الحرب الباردة؟ هل نتوجه نحو نظام «أحادى القطب» أم «متعدد المراكز»؟ إن المفاهيم إذا ما افتقرت إلى الدقة، سيطرت العاطفة وانغلق الجدل في السفسطة الزائدة: ووجد كل واحد إجابة لسؤاله في الطريقة التي يطرحه بها وفي تصوره الخاص للقوة وللنظام الدولي.

التغيرات في مفهوم القوة

إن التفكير في العلاقات الدولية يطرح مفهوم القوة. وتنشأ حول هذا المفهوم الفئات المختلفة للنظم (ثنائية، متعددة، وغير ذلك). وتقاس إمكانات أي لاعب على المسرح العالمى انطلاقاً من هذا المفهوم. وتتوقف على تقييمه خيارات صانعي القرار، بل الحرب أو السلام في بعض الأحيان. بيد أن مفارقات القوة لاتفتأ تخلق صعوبات أمام الممارسين والمنظرين، بل وتضعهم أمام عدة تناقضات.

شيئان أو ثلاثة مما نعرفه عن الآخر

ويظل التفكير في القوة متأثراً بالتفكير في الحرب. ولأنها تتبلور من منظور ثنائى بصورة أساسية، فهى تعرف بأنها القدرة على فرض الإرادة على الغير سواء على نحو إيجابي: أى حمل الآخر على فعل شيء لم يكن ليفعله بغير ذلك، أو على نحو سلبى: أي منع الآخر من أن يحملك على أن تفعل مالاتريده. ويستخدم مصطلح «القوة» بنفس معنى مرادفه على الصعيد الداخلى «السلطة». وتثير هذه المسلمة، كما يراها Weber، رغم البساطة النسبية في مظهرها، سؤالين على الأقل: ماهى الوسائل التى تعتمد عليها مهارة القوة هذه؟ وهل تعنى حيازة تلك الوسائل بالضرورة تحولها إلى سلطة؟ كثيراً ماتجرى دراسة السؤال الأول فقط، ويحل البحث في المؤشرات محل التفكير المتعمق. ورغم تحذيرات Raymond Aron[1].، يتم

الخلط بوجه عام بين «الحيازة» و«السلطة».

والإحصاءات وافرة حول وسائل القوة. فمع كل فترة تغيير يظهر أنبياء جدد يحملون حجر الفلاسفة[*] ويؤكدون أنهم قد توصلوا إلى جوهر هذه العلاقة ذاتها. وهكذا نجد أن المفهوم نسبي. فالقوة ليست شيئاً مطلقاً، بل إنها تتفاوت تبعاً للعصر، وطبيعة المتحديين، وتصورنا عنهم. ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة التباين الكبير في العناصر المطلوب أخذها في الاعتبار فثمة عناصر يمكن قياسها بين العناصر التقليدية، كالديموغرافيا، والقدرة الصناعية، والاحتياطيات النقدية، والقدرة العسكرية. في حين يتعذر قياس العديد منها: كالترابط الوطني، ونوعية الدبلوماسية، وقدرة شعب ما على الابتكار وتحمل المعاناة والتضحية، أي ما أطلق عليه Clausewitz اسم «الآداب الوطنية»، التي تبين مدى عزم أي شعب على دعم السياسة التي ينتهجها حكامه، وهو ما أشار إليه Hans Morgenthau بحق بأنه يؤثر على كافة الأنشطة المضطلع بها في أية أمة: «إنتاجها الزراعي والصناعي، فضلاً عن المؤسسة العسكرية والسلك الدبلوماسي[٢]».

وإذا ما نجحنا في وضع قائمة دقيقة بجميع الموارد اللازمة لممارسة القوة، يظل هناك هامش كبير للشك فيما يتعلق بقدرة المسؤولين على حشد تلك الموارد من أجل بلوغ أهدافها. ويشير Raymond Aron إلى ذلك بقوله: إن القوة علاقة بشرية في المقام الأول. فمهارة الحكام، وعزمهم، و«القدرة على العمل الجماعي» لدى شعب ما، كلها أمور لايمكن قياسها. فهي غير متوقعة.

وقد احتفظت هذه الاعتبارات بشأن أساليب القوة وشروطها بأهميتها لكنها لم تعد كافية، فهي محصلة عصر كانت مخاطر الصراع المسلح هي السمة المميزة للعلاقات الدولية فيه، وهو ما أضفى أهمية كبيرة على حكام الدول. ولاشك أن جانباً كبيراً من التساؤلات المعاصرة يدور حول مسألة ما إذا كانت الولايات المتحدة تملك، على الصعيد العالمي، الوسائل والإرادة اللازمة لجعلها «الـ» قوة المهيمنة، وما إذا كانت ألمانيا الموحدة، على المستوى الأوروبي، لديها الوسائل والإرادة التي تجعلها «الـ» قوة المسيطرة ؛ وما إذا كانت اليابان التي غزت السوق العالمية بعنف، تملك الوسائل والإرادة التي تتيح لها تحويل مواردها المالية والتجارية إلى موارد سياسية. إلا أن أشكال الاستدلال التي ترتبط أكثر مما ينبغي بإشكالية

* حجر الفلاسفة: (حجر كيميائي خيالي اعتقد أصحاب الكيمياء القديمة أنه قادر على تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب أو فضة وإلى إطالة الحياة) (المترجم).

الحرب والسلام لم تعد تتلاءم مع النظام المعاصر الذي يتسم بعولمة التجارة، وبالشواغل الاقتصادية والصدمة الثقافية. فاللعبة الاقتصادية- الثقافية ليست، على عكس اللعبة العسكرية- الاستراتيجية، لعبة ذات محصلة صفرية(*). وقد حدث تحول في إشكالية القوة من حيث عناصرها وتعريفها.

أما والقرن العشرون يوشك على الانتهاء، فلم يعد ممكناً النظر إلى القوة باعتبارها مجرد عمل إرادي موجه نحو الغير عمداً. لقد أضيف إلى هذا البعد الثنائي - طرف يفرض إرادته على الآخر- شكل آخر من أشكال القوة، خداع إلى حد كبير، يعطى لمن يملكه إمكانية صياغة إطار التبادل التجارى الدولى، وبالتالى تحديد شكل الحياة لشق كبير من سكان كوكبنا الأرضى.

هوس التحول

شهدت حقبة السبعينيات محاولة من جانب واضعى نظرية الاعتماد المتبادل لاستكمال الأفكار التقليدية عن القوة، مع النظر بعين الاعتبار إلى الشروط الجديدة للمنافسة العالمية التي أخذت تنبثق على الصعيدين الاقتصادى والمالى أكثر مما ظهرت على المسرح العسكرى(٣). ومع تأكيدهم على تنوع النظم الوظيفية (issue - areas) التي تجزئ النظام الدولى فيما وراء العالم الدبلوماسى- الاستراتيجى، أكدوا على اختلاف قابلية الدولة الواحدة للتأثر تبعاً لميادين التنافس الدولى المختلفة (أو ما يطلق عليه Stanley Hoffmann اسم «مسرح السياسة») ففي كل القطاعات موضع الدراسة (كالأمن، والطاقة، والتحويلات المالية، والتكنولوجيا، والمنتجات الأساسية، والموارد البحرية، وما إلى ذلك)، تجرى لعبة محددة، وينشأ تسلسل معين. ويقتضى كل نظام فرعى وظيفى استخدام نوع معين من الوسائل: فالدولة القوية في أحد المجالات (كالتجارة مثلاً) قد لا تتمتع بالقوة نفسها في مجال آخر (كالطاقة على سبيل المثال). وأيا كانت المؤهلات التي يملكها اللاعب، يجب أن تؤخذ قابلية ذلك اللاعب للتأثر بعين الاعتبار حتى يمكن تقدير حقيقة «قوته».

وقد استرعى Albert Hirschman الانتباه، منذ عام ١٩٤٥، إلى العلاقة بين النفوذ الذي يتمتع به بلد ما وهيكل التجارة الخارجية به مع إبراز مخاطر التبعية، بما في ذلك التبعية

* اللعبة ذات المحصلة الصفرية (هي التي يحتسب فيها مكسب أحد الطرفين خسارة للطرف الآخر، أي التي يتعين أن يفضى الصراع فيها إلى منتصر ومهزوم) (المترجم).

السياسية، التي تنشأ نتيجة تركيز تجارى شديد للغاية[٤]. وفي الوقت الذي حل فيه غزو أجزاء من السوق محل الغزو الإقليمى في مجال التنافس الدولى، يكتسب هذا التحذير أهمية بالغة. وهى التجربة التي تخوضها اليابان على نحو منتظم في مفاوضاتها التجارية مع الولايات المتحدة. ففي مجال التصدير، حقق النمو الياباني في مجال التجارة الدولية معدلات مذهلة في الفترة بين عامى ١٩٥٨ و١٩٨٩: ١٦٧٪ مقابل ٤٣٪ في ألمانيا، ونسبة لاتزيد على ٧٪ في الولايات المتحدة[٥]. إلا أن تركيز هذه التجارة صوب الولايات المتحدة لم يقل، فهو يمثل نحو ثلث التجارة الخارجية اليابانية منذ ثلاثين عاماً. ولأن اليابان أكثر عرضة للتأثر من شركائها الأمريكيين إذا ما توقفت المحادثات عند الاقتضاء، فإن ذلك يوجب عليها أحياناً تقديم تسهيلات كبيرة للولايات المتحدة[٦].

وفي مجال التنافس التجارى والمالى والتكنولوچي الذي يسود العلاقات الدولية المعاصرة، قلما تمارس القوة (التي يحللها البعض في نهاية المطاف باعتبارها تحويل إحدى المزايا إلى نتائج إيجابية) من خلال فرص الإرادة بعنف. بل إن هذه الممارسة تأتي من خلال عملية سياسية قد تمتد لعدة أعوام، ما بين تقدم وتقهقر ومكاسب وتنازلات وانشقاق وابتزاز وارتجاع. ومن الأمثلة على ذلك المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية أو بديون العالم الثالث. وعلى ذلك فإن القوة لم تعد مجرد القدرة على حمل الغير على أن يفعل ما لم يكن ليفعله بغير ذلك، بل هى أيضاً القدرة على تحديد «جدول الأعمال» (أي الموضوع الذي ستدور حوله المساومة وتحشد من أجله الطاقات) وعلى التحكم في نتائج العمليات التي تدور في هذا السياق. ويكرس شق كبير من النشاط الدبلوماسى حالياً لعروض التفاوض والاقتراحات المعاكسة والمطالب والتجنب (الرفض الدائم من جانب الولايات المتحدة لإجراء مفاوضات «شاملة» بشأن العلاقات بين الشمال والجنوب، وإجراء كل من فرنسا وفنزويلا لمناقشات غير مجدية تتعلق بالنفط غداة حرب الخليج حيث قاطعها الزعماء الرئيسيون، وما إلى ذلك). وتعرف القوة حالياً بأنها القدرة على التحكم في قواعد اللعبة في واحد أو أكثر من الميادين الرئيسية للتنافس الدولى.

وكان أهم الإسهامات التي قدمها «دعاة الاعتماد المتبادل» إظهار مواطن الضعف في عمليات التحليل السابقة التي تتعلق بالقوة الشاملة، أي الهيمنة الكاملة، إذا ما استعضنا عنها بما يسميه Pierre Hassner «نظرية الاعتماد المتبادل غير المتكافئ في صورة سيطرة غير مكتملة وتماثل منقوص[٧]». ففي نظام يقوم على الاعتماد المتبادل بين لاعبين غير متكافئين، تكون العلاقة غير متماثلة بالضرورة- «تماثل منقوص»- إلا أن أحداً لايملك

فرض إرادته كاملة- «سيطرة غير مكتملة». وتترك اللعبة فرصاً للأكثر ضعفاً تتيح لهم حماية مصالحهم جزئياً على الأقل[٨]. فالطرف الأقوى هو الأقل عرضة للتأثر، هو ذلك الذي يمكنه تقديم تنازلات بأقل تكلفة، ولكنه ليس مطلق السلطة.

وفي مثل هذا التصور العالمي، حيث ينقسم النظام العالمي إلى عدة نظم وظيفية فرعية تتفاوت فيها درجات القوة نتيجة وجود قوى ولاعبين يفتقرون إلى التجانس، يضعف مفهوم القوة تماماً. فهل أصبح هذا المفهوم عديم التأثير من فرط دقته؟ لقد ازدادت النزعة إلى التخلي عنه كأداة للتحليل والاهتمام بالأحرى بآليات المساومة والتعاون في السبعينيات، وفي الأوساط الأكاديمية الأنجلو - سكسونية على الأخص، حيث ارتبط مفهوم القوة بمفهوم سياسة القوة power politics (القوة والعصا الغليظة) وبتقاليد واقعية كان يجدر التخلص منها. إلا أنه مع حرص واضعي النظريات على ألايكون هناك انفصال بين شواغلهم واهتمامات الجمهور وصانعي القرار حتى لايفقدوا مصداقيتهم، عاد مفهوم القوة إلى الظهور في الثمانينيات. مع ظهور Ronald Reagan. وتأكدت صحة الجدل الذي أثاره Paul Kennedy حول «الأفول الأمريكي[٩]»: تضارب حول المؤشرات، جدل حول الأهمية النسبية للعوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى إضعاف الولايات المتحدة، وحول العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، وجاءت حرب الخليج، في يناير ١٩٩١، لتشعل حدة النزاع بعد أن كان الحماس قد بدأ يخبو.

وبعيداً عن هذا الجدل، الذي بدأ داخل الولايات المتحدة، عادت القوة إلى موقع الصدارة على قائمة التساؤلات ففي المجتمعات الصناعية، أثار انتهاء الحرب الباردة، وإعادة توحيد ألمانيا، وتصدع الامبراطورية السوفياتية مخاوف قديمة حول عظمة الأمم وانحلالها. وتتساءل مجتمعات العالم الثالث بدورها كيف يكون لها دور في نظام لا تسيطر فيه على أية قاعدة للعبة بينما هي أطراف فيه بالضرورة.

رهانات جديدة، لاعبون جدد

إن السرعة التي تمت بها التحولات الجارية منذ عام ١٩٨٩ تدعونا إلى التساؤل أكثر من أي وقت مضى عن الظواهر الرئيسية للتنافس الدولي. ماهي المسارح السياسية التي يتعين السيطرة عليها حتى يمكن بناء نظام وفقاً لأهداف محددة، وهو الاختيار الأضمن للقوة؟ وكيف يمكن الانتقال من أحدها إلى الآخر لمضاعفة المزايا إلى الحد الأقصى؟

وليس التساؤل حول كيفية استغلال الأدوات التي نملكها في مجال ما للاستفادة بها في مجال آخر بجديد إنه المحور الذي تدور حوله السياسة الخارجية. فبالإضافة إلى القوة المسلحة، كان التمويل والتجارة على مر العصور هما الوسائل المستخدمة في «الربط» (..) بين مجال وآخر: المعونة المالية في مقابل المزايا السياسية والتجارية والاستراتيجية، منح شرط الدولة الأولى بالرعاية مقابل الدعم الدبلوماسى أو وضع معايير تسهيلية في مجال حقوق الإنسان[١٠]. عمليات الخطر، وقف تصدير المواد الغذائية («السلاح الأخضر»)، المقاطعة الاقتصادية للحفاظ على مواقف مكتسبة، عقوبات لمخالفة القانون. وقد لعبHenry Kissinger هذا الدور عندما كان وزيراً للخارجية، حيث جعل الربط linkage أساساً للسياسة الأمريكية[١١]، وحذا حذوه بعد ذلك Samuel Huntington، مستشار الرئيس Jimmy Carter. وكانت اللغة المستخدمة جديدة، الربط linkage، الرفع leverage، وما إلى ذلك، وأصبحت سياسة العصا والجزرة التي تمارس في ظل هذه المصطلحات سياسة تقليدية إلى حد كبير[١٢].

وقد ظل السلاح الاقتصادى أداة للسياسة الخارجية وإن كانت نتائجه متباينة[١٣]. فأولئك الذين يدعون استعماله يتشككون هم أنفسهم في مدى فعاليته على ما يبدو، على نحو ما أظهرته العقوبات التي فرضت على العراق في أعقاب غزو الكويت. فقرار الحرب اتخذ حتى قبل أن تؤتى المقاطعة ثمارها، ألم تكن العقوبات الاقتصادية سوى مجرد إشارة، أو ذريعة لإتاحة الوقت الكافى لاستعدادات الحرب؟ يمكن اعتبارها كذلك على ضوء الاستنتاجات التي خلص إليها. Denis Lacorne و Christian Lamoureux في دراسة عن الخطر الاقتصادى[١٤]: ففعالية السلاح الاقتصادى تتضاءل عندما يستخدم في تحقيق أهداف طموحة كالإطاحة بنظام (Fidel Castro، صدام حسين) أو تغيير سياسة (التمييز العنصرى، احتلال أفغانستان، الكويت). مؤكد أنه يمكن لهذا السلاح أن يصيب اقتصاد الخصم بشدة، وأن يحمله على إعادة تقييم تكلفة سياسته، وتكمن قيمته على وجه الخصوص في كونه إشارة. فهو يعبر عن عزم الدولة، عن إرادة التصدى للتهديدات التي تواجه النظام الدولى. وهى إشارة موجهة إلى الرأى الداخلى وإلى مثيرى الاضطرابات على حد سواء.

وليس الانتقال من مسرح سياسى إلى آخر بالأمر اليسير. وإذا كان استخدام السلاح الاقتصادى لغايات استراتيجية مكلفاً لمن يدعى اللجوء إليه وقلما تثبت فعاليته على المدى القصير، فإن استخدام السلاح العسكرى لحماية مصلحة اقتصادية أو لمنع الخصم من استخدام موارده لأهداف معادية أكثر تكلفة إن السمة المميزة للحروب المعاصرة هى إمكانية تحقيق انتصارات عسكرية مع انعدام المكاسب على الصعيد السياسى: والتجربة الإسرائيلية– انتصارات مستمرة في المعارك وتهديدات دائمة أيضاً– خير دليل على ذلك. وهو ما برهنت عليه حرب

الخليج. أما استخدام الحماية العسكرية للحصول على امتيازات سياسية واقتصادية من الحلفاء، فقد اتضح أنه مشكوك فيه إلى حد كبير. وقد عانت الولايات المتحدة الأمرين في تجربتها مع أوروبا: سواء فيما يتعلق بمطالبة ألمانيا بأن تكون «قاطرة» الإحياء الغربي في نهاية السبعينات، أو بأن تخفف سياستها الخاصة بأسعار الفائدة في أواخر الثمانينيات، أو سواء فيما يخص الدعم المطلوب لمبادراتها العسكرية، لم تجد الولايات المتحدة المؤازرة اللازمة من جانب أؤلئك الذين ضمنت أمنهم في مواجهة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية («المقزز» كما كان يسميه Henry Kissinger)[١٥].

وقد أثيرت مسألة تحول القوة من مجال إلى آخر (fungibility باللغة العصرية) من جديد مع ظهور ألمانيا واليابان على المسرح التجارى في مواجهة الولايات المتحدة التي وقعت فريسة لصعوبات مالية ولكنها ظلت قوة عظمى[١٦]. وهى مسألة يتعذر حلها في أكثر الأحيان بسبب الطرح الخاطئ، لاسيما فيما يتعلق بالصلة بين القوة التجارية والقوة السياسية. ويظل البيان المستخدم تجارياً: فالعلاقات التجارية علاقات قوة بين الدول، والثروة الناجمة عن المكاسب التجارية لاتنفصل عن السلطة. والمصطلحات حربية: ألمانيا «المسيطرة» اليابان «الفاتحة»، أمريكا «الامبريالية». وعلى عكس ما تنبأ به Hans Morgenthau منذ أربعين عاماً وظل عالقاً في الأذهان، فإن القوة التي يسبغها الثراء ليست هدفاً في حد ذاتها. بل إنها تسخر لتحقيق هدف معين، وكما يشير مثال ألمانيا واليابان فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٩٠، بل وكذلك الاتحاد الأوروبي في مجموعة، فإن الهدف الأول لأولئك الذين يملكونها قد يكون التمتع بها أحياناً، وليس السيطرة على الآخرين.

وينطوى بيان الحرب على إرادة وعلى منطق ثنائي: فالقوى يفرض إرادتة على الكل. لفهم دوافعه، لتقدير مزاياه وعيوبه، للاحتفال به والاستعداد للدفاع عنه، ولكن الواقع أكثر تعقيداً. فمع تدويل الأسواق، دخلنا عصر «النفوذ بدون قوة»، أي قدرة اللاعب على التأثير في سلوك الآخرين دون إرادية(*) ولاعدوانية[١٧]. ومن خلال اللعبة التي أسماها François Perroux «النفوذ الهيكلي» أو «تأثير السيطرة» وحدها، يحدد بعض اللاعبين قواعد الاقتصاد السياسى العالمى ويعينون هامش المناورة المتاح للآخرين.

وترى Susan Strange، الأخصائية البريطانية في الاقتصاد السياسى الدولى، ورأيها واضح في هذا الموضوع بصفة خاصة، أن هذه «القوة الهيكلية» الجديدة هى في سياق التحليل

---

* إرادية (مذهب يجعل الإرادة تتدخل في كل حكم وتستطيع أن تعلق هذا الحكم) (المترجمة).

القدرة على تحديد أسلوب تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأربعة الأساسية في الاقتصاد الحديث: الأمن، والمعرفة، والإنتاج، والتمويل[١٨]. إن القوة الهيكلية تصوغ إطار الاقتصاد العالمي الذي تتحرك فيه الدول والمشاريع ورجال الاقتصاد. وهي تتصل بالنظام أكثر ما تتعلق بالعلاقات الدولية، بمجموعة استخدامات وقواعد وأنماط سلوكية أكثر من تعلقها بالسلطة السياسية. لقد قضى تدويل الاقتصاد على الارتباط القائم بين القوة والإقليم في واقع الأمر. فلم يعد التأثير الفكري أو الائتمان أو أنماط الإنتاج بحاجة إلى تثبيت، بل إنه ينتشر عبر لاعبين يعملون خارج الإقليم الأصلي: كالمشاريع، أو المصارف، أو وسائل الإعلام، وما إلى ذلك. أي أنه تم اختراق الحدود التي كانت تعين إطار الأمن والمال والاقتصاد على الصعيد الوطني فيما مضى. وتتجاوز القوة الهيكلية القدرة على تحديد جدول أعمال المفاوضات أو قواعد اللعبة في مجال معين. فهي تمارس على الأفراد مباشرة: من منتجين ومستهلكين ومدخرين وكوادر إدارية وصيارفة ومستثمرين وصحفيين وأساتذة جامعيين. وهكذا ترى Susan Strange معالم امبراطورية عبر وطنية شاسعة، منزوعة الصفة الإقليمية، عاصمتها واشنطن، وفي رأيها أن الولايات المتحدة تملك من وسائل الضغط على الأنماط السلوكية مالايملكه أحد في الأبعاد الأربعة للاقتصاد السياسي العالمي. فحدودها لم تهتز كغيرها سواء فيما يتعلق بالدفاع أو المال أو المصارف أو وسائل الإعلام. وهي وحدها التي يمكنها أن تلعب على الأبعاد الأربعة معاً في وقت واحد على وجه الخصوص، فقدرتها على الجذب فائقة.

ومن بين الأسس الأربعة التي تستند إليها السلطة الهيكلية كما تعتقد Susan Strange، يرى الأوروبيون أن هناك أساسين حاسمين في منعطف هذا القرن: المعرفة والإنتاج الصناعي وتستشعر فرنسا حساسية خاصة تجاه هذين الأساسية على ضوء طموحاتها الخارجية، حيث تطلق صيحات التحذير: «إن الصناعة هي بالتأكيد السلاح الرئيسي للحرب الاقتصادية العالمية والقاعدة التي ترتكز عليها السيادة السياسية لأية دولة[١٩]»؛ «لقد أصبحت التكنولوجيا المحور الرئيسي لنمو الدول الحديثة وقوتها[٢٠]». والتحالف المطرد بين القوتين المتنافستين علناً، وهما اليابان والولايات المتحدة، أمر يثير الخوف فهو يهدد بظهور قوة هيكلية جديدة تحد من القدرة الأوروبية على تبني أية خيارات جماعية. إن أمريكا واليابان تفرضان بالفعل إيقاعهما على مسار التكنولوجيا الحديثة: أجهزة التليفزيون التي تتميز بوضوح الصورة، التكنولوجيا الحيوية، الموصلات الفائقة الحساسية. وقد تعددت اللقاءات والاتفاقات الثنائية التي تعقد بينهما في مجال تجارة السلع والخدمات ذات التكنولوجيا العالية: أشباه الموصلات، الناظمات الآلية الفائقة، الآلياف الضوئية، الأقمار الاصطناعية التجارية. ولغيابها عن هذه المفاوضات التي تجرى بين العملقة، تخشى أوروبا من تقسيم المهام بين المتنافسين كما تشير الاحتمالات،

ومن مشاركة يابانية أمريكية لإدارة التكنولوچيا والتجارة العالمية[٢١] . فقد تغيرت الرؤية التقليدية للقوة حيث يخدم. التنافس بين الخصمين مصالح الأطراف الأخرى: وأصبح النجاح الذي يحرزه أحدهما إضافة لقوتهما معاً، حيث تعدينا اللعبة ذات المحصلة الصفرية إلى «سياسة ذات محصلة إيجابية» .

والقوة التكنولوچية هي إلى حد كبير امتداد للقوة الاقتصادية والتجارية. ولكنها تتجه إلى ماهو أبعد من ذلك. فهى لاتهدد الثراء وحسب، ولكنها تعرض للخطر استقلالية القرار العسكرى والنفوذ السياسى والإشعاع الثقافى، وهى الأدوات الثلاث الحاسمة للعمل الخارجى بل إنها قد تهدد، في النهاية، أنماط التنظيم الاجتماعى، من خلال نشر نماذج سلوكية جديدة وخلق توقعات جديدة. وهكذا أصبحت القدرة على خلق تكنولوچيات جديدة وإنتاجها واستيعابها هى معيار النمو. فهى التي تحدد أوضاع السيطرة والتبعية على الصعيد الكوكبى. وبذلك خرجت هذه الظاهرة عن سيطرة الدول إلى حد كبير وأخذ منطق الشارع ينفصل شيئاً فشيئاً عن منطقة الدول حيث لم تعد الشركات تكتفي بالتصدير، وهو مايخلط مصالحها بمصالح الدول، ولكنها تسعى إلى استثمارات مجدية في الخارج وتخرج عن النطاق المحلى. وتقتضى استراتيچية التأصيل التي تنتهجها جانباً كبيراً من «ذاتية الحركة» التى تتيح لها تخطيطاً متأنياً لأنماط العمل في مواضع الاختراق استناداً إلى معايير محددة على الصعيد العالمى. وحتى إذا كان سوق التكنولوچيا منظماً بشكل جيد وللدولة دور تؤدية فيه، فإن هذا السوق هو في المقام الأول ساحة للتنافس الشرس بين المشاريع على الصعيد الكوكبى. وهو يعمل في ظل تداخل متبادل للصراع بين الشركات والتنافس بين الدول، حيث يصعب تحديد الموضع الفعلى للقوة.

وقد تكون السمة المميزة للقوة الهيكلية هى تلك الغفلية ؛ وهو ما يفسر طابعها المثير للقلق. فالفرد يخضع لقوى غير محددة ترسم له شكل الإنتاج والاستهلاك واللهو: أي الحياة: ودون أن يعلم، تنعقد تحالفات استراتيچية وصناعية وتجارية وترتسم خرائط جديدة للنمو على نحو ما كانت الدول تحدد المعالم الجغرافية السياسية فيما مضى. ونسوق على ذلك مثالاً ضمن أمثلة عديدة: ففي المكسيك، على طول الحدود مع الولايات المتحدة، أقيمت مشاريع حددت الولايات المتحدة كل ما يخصها سلفاً، بما في ذلك النقابة التي تتبعها. وقد يجد أحد العاملين نفسه تابعاً لإحدى النقابات قبل أن يبدأ العمل، حتى دون علمه.

وهذا الطابع المنتشر المجهول الذي تتسم به القوة يغذى الأوهام. فعندما تكون هناك حاجة إلى تحديد عدو أو مسؤول على الأقل، تزدهر جميع القوالب: «إن اليابان– ذلك البلد العنصرى، غير الديمقراطى الذي يفتقر إلى الأخلاق– يسعى إلى السيطرة على العالم

اقتصادياً»، ترد هذه العبارة في أحد تقارير وكالة الاستخبارات المركزية (جريدة International Herdd Tribune، العدد الصادر في ٨ يونيه ١٩٩١). «إن العنصرية الأمريكية تنبع من الاعتزاز بالتفوق الثقافي. إلا أنه نظراً للعقلية الوصولية التي تسيطر على الولايات المتحدة، فإن الغطرسة تعميها عن التعرف على طبيعة الثقافات الأخرى، لاسيما الثقافات الآسيوية»، هكذا يرد نائب ياباني من القوميين الجدد[٢٢].

ولكونها غير قابلة للقياس، فإن القوة تختلف باختلاف تصورنا لها. تصور الذات، تصور الآخر، تصور العالم ومايمثله من تهديدات، تصور فكر الآخر عنا وعن ذاته وعن العالم... إن البعد النفسي للقوة بالغ الأهمية. ورغم أن مفهوم القوة يجب استخدامه لترشيد سلوك اللاعبين بعض الشيء ولإعطاء المحللين نقاطاً استدلالية. فإنه غير مؤكد أكثر من أي وقت مضى. والقوة كلية الوجود ولكنها غير مدركة، ومن ثم فإنها لاتصلح لبيان النماذج. فهل يتعين علينا إذن أن نبحث عن تفسير الظواهر الدولية في كيفية ترتيب أوضاع مختلف اللاعبين فيما بينهم وأسلوب تنظيم العلاقات التي تربطهم في شكل «نظام» ؟

حدود النسقية

أثار ظهور النهج النظامي في العلوم الاجتماعية (في وقت متزامن مع طفرة الناظمات الآلية) بارقة من الأمل في أواسط الخمسينات[٢٣]. فقلد ظهرت أخيراً إمكانية تذليل العقبة الرئيسية أمام التحليل العلمي للعلاقات الدولية: على أن يؤخذ بعين الاعتبار تعدد المتغيرات وتباينها. وأصبحت لدينا أخيراً منهجية كلية، وهي الوحيدة التي يمكن بها معالجة موضوع معقد على هذا النحو، وأداة تتجاوز حدود الإدراك البشري.

إلا أن النهج النظامي لم يحقق كل الآمال للأسف الشديد. هو حتمي ويسهم مساهمة أكيدة في وضع مفاهيم العلاقات الدولية، ولكنه يلتزم بحدود ونصطدم دائماً بمسألة الخواص المحددة للنظام الدولي، والقوانين التي تحكم عمله وتغيره.

نهج إبداعي

في خضم النظرية السلوكية، كان النظام لبعض الوقت موضع إجلال، يتحمس له البعض وينتقص منه البعض الآخر كأي دين أو فلسفة. بل إن له مزايا وطنية أو تشوبه عيوب أخلاقية، تبعاً لاختلاف وجهات النظر: ولأن الاهتمام في النظامية ينصب على آليات التوازن

والبقاء داخل كيانات قائمة، فإنها تحبذ الوضع الراهن عن التحول الاجتماعي، وهي تنكر حرية اللاعب لكونها محافظة في جوهرها. ويميل النظاميون في مجال العلوم الاجتماعية، وهم يتحدثون بلغة متقنة، إلى الانغلاق في «الصندوق الأسود» دون أن يفعلوا شيئاً لتبديد الشكوك في جدوى مسعاهم. ونظراً للخلط بين النظامية وماعداها، تحول كثير من أنصار الدولانية عنها. إلا أن جانباً من لغة النظم دخل في قائمة المفردات وأصبح جزءاً من النظامية دون أن ندرى. ويمكن، على سبيل المثال، تحليل جهود التقارب التي أشرنا إليها آنفاً بين اليابان والولايات المتحدة لتقاسم تجارة التكنولوچيا المتقدمة من منظور «التآزر»: فالكل المنظم يحدث تأثيراً أكبر من مجموع التأثيرات التي يحققها أطرافه فرادى. وقد أصبحت مفاهيم الانفتاح، والتعقد، والتدفق، والتكامل والمفعول الرجعي، وهي كلها موروثة من النهج النظامي، شائعة الاستخدام. وتتمثل ميزتها الرئيسية في أنها تتيح التساؤل وتقدم الوسائل اللازمة لمحاولة إعادة تشكيل بعض التفاعلات بغرض وصفها، وتفسيرها إن إمكن.

ويتواءم مفهوم النظام بصفة خاصة مع واقع العلاقات الدولية. فأياً كان التعريف الذي نتبناه، ينطوى هذا المفهوم دائماً على مجموعة **عناصر**، تندرج في **هيكل** وترتبط **بتفاعلات** تبعاً لعملية معينة، وسواء اعتنقنا التعريف الذي يقدمه Miehel Irozier و Ehrard Friedberg «مجموعة تتخذ شكل مجال مركب- غير متعادل- تسلك عناصره المختلفة على نحو منسق ويقوم على الاعتماد المتبادل[٢٤]»، أو التعريف البسيط والعملي الذي يقدمه Jacques Le-sourne: «مجموعة عناصر ترتبط بمجموعة علاقات على نحو يستتبع معه تعديل أي عنصر تعديل عناصر معينة[٢٥]»، ويترجم مفهوم النظام الواقع العالمي المعاصر بشكل جيد. إلا أن النظام الدولي، على عكس النظم المادية أو البيولوچية، ليس من المسلمات الأولية، كما إنه يختلف عن النظم الاجتماعية الأخرى. فهو يقوم دائماً على الملاحظة. ويوضح Stanley Hoffmann ذلك بجلاء، فالنظام الدولي فرضية أولية- يتضمن تصورات لتفاعلات ومتغيرات رئيسية يمكن محاولة فهمها - وهو أيضاً تصور تحليلي يتيح تنظيم كم هائل من الفرضيات المعقدة[٢٦] وهو ما يفسر عدم وجود تعريف مسلم به عالمياً للنظام الدولي: فكل شيء متوقف على نوع التفلاعلات موضع البحث وأسلوب تحليل أشكال السلطة التحتية.

ونظراً لضخامة المجال الذي تشمله الدراسة (مجموع التفاعلات التي تجرى على كوكبنا الأرضي، فإن النظام الدولي، أكثر من أي نظام اجتماعي آخر، كل معقد، يتكون من عناصر مختلفة، تندرج بدورها في نظم فرعية. والمعروف أنه لا يوجد نظام يمكن أن تتضح معالمه تماماً إذا ما تجاوز مستوى معيناً من التعقيد[٢٧]. ففي حين تتيح النظامية وضع

عدد معين من القوانين حول كيفية تجميع المتغيرات المختلفة لتحديد حالة نظام ما، يتغير الأمر إذا ما تجاوزنا إطار النظم البسيطة نسبياً هنا تصبح المتغيرات المطلوب وضعها في الاعتبار غير واضحة، ويتعذر وصف حالة النظام بدقة. فهل يتعين التخلي عن بذل أي جهد لتغيير مقاييس تحليل النظم المادية عند دراسة العلاقات الدولية؟ ربما كانت الإجابة بنعم، إذا ما كنا نتطلع إلى تطورات نظرية واسعة. إن نظرية النظم لم تتح إحراز تقدم معيارى إلا في مجال محدود للغاية، هو مجال الاستراتيجية لقد أفادت بعض الشيء في دراسة عمليات اتخاذ القرار المستوحاة من النماذج التوجيهية، حيث تتسم «التدفقات» (القنوات التي تنتقل من خلالها السلطة والمعلومات) بأهمية حاسمة. وباستثناء هذين المجالين اللذين بذلت فيهما جهود لوضع نظريات جزئية، لم يقدم النهج النظامي أية نماذج جديدة لنظرية العلاقات الدولية. فالمتغيرات ذات الصلة غامضة ويصعب تقديرها كمياً في جميع الأحوال. ولذا تعذر وضع أي قانون للتفاعل يوضح كيف يتحدد وضع النظام الدولي. وفي المقابل، إذا ما اكتفينا بحل متواضع، ولم نضع «نظرية للنظم» بل أخذنا النهج النظامي على ماهو عليه: لغة، منهجية للبحث، عندئذ لاتكون النتجة سلبية[٢٨].

وقد أتاح النهج النظامي الخروج من إطار التحليل التقليدى للعلاقات الدولية من منظور مسلك اللاعبين والسياسة الخارجية. وتعلق هذا النهج بأهداب مفهوم القوة إلى مالا نهاية. والمعروف أن الحياة الدولية لاتحددها خصائص اللاعبين والقوى القائمة وحدها، بل تتحدد كذلك بالكيفية التي يرتبط بها هؤلاء اللاعبون وتلك القوى: فالنظام «يختلف» بدرجة «أكثر» (أو «أقل»، كما يلاحظ Edgar Morin) في جميع الأحوال، عن مجموع أطرافه. ويتسم النهج النظامي بميزة أخرى وهى إلغاء مفهوم السبب الأول. فالنتائج والأسباب تتفاعل باستمرار داخل النظام المعنى، وهو تفاعل مفيد بصفة خاصة في مجال العلاقات الدولية حيث تتفاوت الظواهر من حيث مستويات السببية وتنسحب على الماضى باستمرار. إلا أن النهج النظامى أداة حتيمة لتصور الزمن والكلية على وجه الخصوص. فهو يتيح لأنصار الدولانية مفاهيم مفيدة لايمكن لغيرهم الاستفادة منها.

ومن أشهر هذه المفاهيم مفهوم التغذية الاسترجاعية (feedback). إلا أن عدم الاعتدال في استخدام هذا المفهوم من قبل واضعى نظرية التكامل في السبعينات[٢٩] أفقده قيمته عند أجيال الدارسين والمتخمين بالتغذية الاسترجاعية feedback وبالإغراق spill over، في حين لم يروا له أثراً في الواقع عندما لم يحرز الهيكل الأوروبي أي تقدم وباءت محاولات التكامل الإقليمى في العالم الثالث بالفشل الواحدة تلو الأخرى. فهل تكون هذه ذريعة كافية لنبذ مفهوم يتيح تحليل الكيفية التي يؤدي بها اتخاذ قرار ما إلى إحداث تغيير

وخلق أشكال جديدة للتنظيم الذاتي، سواء من خلال تضخيم المتغيرات، أو تصحيحها؟ لقد ثبتت جدوى هذا المفهوم حالياً في فهم الهيكل الأوروبي في مواجهة الآثار غير المتوقعة للقرار الفريد الذي لم يفطن أحد إلى احتمالاته وقت اتخاذه. ولم يدرك سوى عدد قليل للغاية من المراقبين وقتها أن تداعيات هذا القرار ستؤدي بالضرورة إلى التخلى عن السيادة على نحو مطرد.

ومن المفاهيم المفيدة في تحليل العلاقات الدولية مفهوم التعقدComplexite فهو يتيح إدراك مشكلة كثيراً ماتطرح بصورة خاطئة، وهى حدود النظام الدولى والوسط المحيط به. وثمة حجة تطرح على نحو شائع، وهى أنه لاوجود للنظام الدولى طالما أنه يفتقر إلى وسط يحيط به، بمعنى أن يشمل مجموع التفاعلات الواقعة على الصعيد الكونى بحكم تعريفه. وهناك إجابتان لهذا الطرح: الأولى، نظرية، وهى أنه توجد نظم مغلقة تستخدم رصيدها الاحتياطى من الطاقة الداخلية الكامنة دون أن تتفاعل مع الوسط المحيط بها. وقد يكون النظام الدولى أحد هذه النظم. فالقدرة الغامضة على تحويل المدخلات input إلى مخرجات فيما يطلق عليه الصندوق الأسود black box لاتلخص وحدها النهج النظامى (رغم الجهود التي بذلها منافسو David Easton في وضع رؤية للنظام الدولى هى، دون ماعداها، الأقل قابلية لتطبيقها على العلاقات الدولية). والثانية، منهجية، وهى أننا لاندرس سوى نظم دولية فرعية، أي تفاعلات يرصدها المراقب. مما يطلق عليه على نحو شائع «ال» نظام الدولى من قبيل الخطأ اللغوى ليس على وجه العموم سوى النظام الفرعى الذي يتألف من العناصر الأكثر قوة والأكثر نشاطاً على المسرح الدولى، وهو ما يسميه Michael Brecher «النظام الفرعى المركزى[٣٠]»: كالنظام الجغرافي السياسى للشرق – الغرب، والنظام التجارى للولايات المتحدة– الاتحاد الأوروبى – اليابان، وما إلى ذلك. والواقع أن «ال» النظام الدولى هو نوع معين من النظم الفرعية يحدث فيه نوع معين من التفاعلات المتخصصة: تفاعلات جغرافية استراتيجية أو وظيفية أو إقليمية. وعلى ذلك فإن حدود النظام الفرعى هى حدود مجال التفاعل، الجغرافى الاستراتيجى أو الوظيفى أو الإقليمى، التى اختار المراقب نفسه تحليلها. ومحيط النظام ليس كل ما يخرج عنه، وهو ماقد يجعل التحليل مستحيلاً، بل هو «مجموع العناصر التي لاتخص النظام ولكنها ترتبط بعناصر تخصه[٣١]». ويمكن أن تتضح في هذا الموضع جدوى مفهومين يستخدمان في دراسات الإدارة العامة: مفهوم «التمييز»، الذي يوضح كيف تؤدى النظم الفرعية وظائف متخصصة داخل نظم أوسع (الأدوار التي تلعبها القوة العسكرية أو المال أو التجارة أو القانون داخل النظام الأوروبي على سبيل المثال)، ومفهوم «التدرج»، الذي يوضح في أي اتجاه تمضى علاقات السلطة والتبعية في قلب النظم المعقدة (العلاقات بين

الـ«Mercosur» الذي يجمع بين البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي، ومنطقة التجارة الحرة التي تضم الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، والنظام التجاري العالمي على سبيل المثال).

والنظم الدولية نظم مفتوحة، تتفاعل مع الوسط المحيط بها. وبعضها مستقل بدرجة أكبر: حيث تتسم العلاقات بين عناصر النظام بأهمية أكبر من العلاقات التي تربط النظام بالوسط المحيط به (النظام التجاري للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: حيث يبلغ حجم التبادل التجاري فيما بين البلدان الديمقراطية الصناعية ثلاثة أضعاف حجمه مع سائر بلدان العالم)، وبعضها الآخر يوصف بأنه «مخترق» حيث تتسم المبادلات مع الأطراف خارج النظام بأهمية تفوق ماهي عليه بين عناصر النظام: وهو ماينطبق، على سبيل المثال، في حالة مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية التي تتمثل أحد الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها في تعويض التهميش المتزايد للقارة على الساحة العالمية من خلال إبراز العلاقات الأفريقية الداخلية، وهو الهدف الذي لم يتحقق، وهو أحد أعراض التبعية التي نشهدها في معظم النظم التي تنشأ فيما بين بلدان الجنوب.

هيكل متذبذب

إذا كانت المفردات النظامية قد تغلغلت على نحو مفيد في مفردات العلاقات الدولية، فقد وقع خلط كبير في المحاولات المختلفة التي استهدفت إدماج مفهوم النظام في نظرية العلاقات الدولية، كما إن المؤلفات التي كتبت لإيضاح هذا المفهوم على يد بعض الكتاب (Kaplan, Aron Hoffmann, Rosecrance, Waltz, Haas, Mc Celland, Young, Merle, Brecher) جاءت متباينة وتفتقر إلى الشمولية. فكل يقدم منظور وتعريفه ونموذجه الخاص لهذا النهج. ومضى تحليل النظم الدولية في اتجاهات متوازنة أكثر منها متقاربة، بين بناء نماذج مثالية (Morton Kaplan والحالات الست التي يقدمها فيما يتعلق بتوازن النظام الدولي، Kenneth Waltz وتغنيه بالقطبية الثنائية)، وإعادة بناء نظم تاريخية بغية استخلاص قوانين عامة للتوازن والاستقرار (Richard Rosecrance, Evan Luard)، ودراسة طبيعة وأسباب الضغوط الخارجية التي يتعرض لها اللاعبون (Stanley Hoffmann). يضاف إلى هذا أن عدداً كبيراً من اللاعبين مضوا في سعي لانهائي إلى تحقيق الدقة التامة في الدلالة والمنهجية، فأتخموا الأدبيات بكم وافر من النماذج والمهارات اللفظية، تصدى لها على الفور المتشددون لبعدها عن الواقع.

وبعد المؤلف الريادى الذي قدمه Morton Kaplan[٣٢]، كان هناك نوع من الاتفاق على التمييز بين «الهكيل»، أي الإطار الذي يعمل فيه النظام، والمبادئ التي تنظمه، و«السياق»، أي الأسلوب الذي يعمل به. **الهيكل** يتيح تصور العناصر كجزء من كل لاكمجرد مجموع. هو النموذج الذي يتيح تحليل التنظيم الداخلى للنظام واستخلاص القواعد منه. أما **السياق** فيتيح تحليل آليات التفاعل بين وحدات النظام. ويوضح التحليل النظامي كيفية تفاعل هذين المستويين: فبعض الهياكل تيسر أنواعاً معينة من التفاعل والعكس صحيح. والجمع بين الاثنين يضفى على النظام خصائصه المميزة.

وهذا التمييز بين الهيكل والسياق ساعد على إيضاح أسلوب طرح المشكلة، ولكن الصعوبة تكمن في كيفية وضع القواعد، المسماة بالقواعد التركيبية، التى تميز نظاماً دولياً بعينه وتضفى عليه خصائص تميزه عن عناصره؟ ورغم الجهود والمناقشات الجدلية التي تدور بين معتنقي النهج النظامى، فإنه قد تعذر التوصل إلى اتفاق حول مفهوم الهيكل ذاته. وفي المؤلف الذي يتحتم على جميع الدارسين الأمريكيين للعلاقات الدولية الاطلا ع عليه والذي يتمتع بشهرة تكاد تماثل كتاب Poltics Among Nations لمؤلفه Hans Morgenthau، فرض Kenneth Walts تعريفه، منتقداً جميع من سبقوه. وهو تعريف ضيق يجمل هيكل النظام السياسي في «تنظم مكوناته» تحت ثلاثة جوانب: المبادئ التنظيمية للنظام (تعايش الوحدات الذاتية التي يتكون منها النظام بصورة عفوية، لا إرادياً، في إطار من الفوضوية والأنانية، على نحو ما تكون العوامل الفردية سوقاً اقتصادية) ؛ وطبيعة الوحدات السياسية (يرى Kenneth Waltz، وهو من كبار الواقعيين، أن الدول وحدات أساسية تشكل التفاعلات فيما بينها هيكل النظام الدولى وأنها تتسم بالاستمرارية) ؛ وتوزيع عناصر القوة (يرى Kenneth Waltz أن القوة تقاس بمقارنة الطاقات الكامنة في الوحدات المكونة للنظام، وهي العنصر الوحيد الذي يميز بين وحدات متشابهة تماماً لها نفس الأهداف وتضطلع بنفس الوظائف[٣٣].

وإذا كان معظم الكتاب يرى مع، Kenneth Waltz أن هيكل النظام يرجع إلى شكل السلطة، وإلى توزيع وتدرج القوة بين وحدات متماثلة في الواقع (Nye,Keo hane و Gilpin بل وحتى Hoffmann رغم الفوارق الدقيقة التي يبرزها في مؤلفه Primacy or World Drder[٣٤]) ، فإنهم يرفضون بوجه عام تبنى رؤية ضيقة للنظام الدولى لاموضع فيها للعوامل عبر القومية أو لطبيعة النظم السياسية أو للديناميات الداخلية[٣٥]. وعلى العكس من ذلك، فإن الانشغال بالشمولية يفضى أحياناً إلى تعاريف فضفاضة إلى حد أنها لاتفسر شيئاً، وهو المأخذ الرئيسى الذي يراه Kenneth Waltz في تعريف Stanley Hoffmann :

«النظام الدولي نمط (pattern) من أنماط العلاقات بين الوحدات الأساسية للسياسة العالمية ؛ ويتميز باتساع الأهداف التي تسعى تلك الوحدات إلى تحقيقها والمهام التي تؤديها، وبالوسائل المستخدمة في بلوغ هذه الأهداف أو تنفيذ تلك المهام، ويتحدد هذا النمط إلى حد كبير تبعاً للهيكل العالمي، ولطبيعة القوى التي تتفاعل فيما بين الوحدات الرئيسية أو داخل هذه الوحدات، وتبعاً للقدرات المتاحة، وشكل السلطة والثقافة السياسية لتلك الوحدات[٣٦].»

إن كل شيء موجود في هذا النمط ولكن هناك خليطاً في كل شيء : الهيكل، السياق، المتغيرات المحددة له. صحيح أن صياغته قد استغرقت خمسة وثلاثين عاماً، إلا أنه من غير المؤكد أن حجم التقدم المحرز كان كبيراً. فالتساؤل مطروح دائماً: «كيف ندرك أن النظام يتغير؟» والجدل قائم حول النقطة التي يتحدد عندها ما إذا كان الهيكل الدولي متغير مستقل أم تابع[٣٧]، وما إذا كان يتعين التسليم بازدواجيته والانتقال من نظرية «الهيكل» إلى نظرية «الهيكلة» التي تتصور الخصائص الهيكلية للنظام الاجتماعي باعتبارها «قناة» و«نتيجة» للعمل البشري في آن واحد[٣٨]. والعالم يتغير، في هذه الآونة، بنظرية التغير أو بدونها، وهو في حد ذاته أمر غير ملائم إلى حد كبير.

وكما هو الحال في أكثر الأحيان في التحليل «العلمي» للعلاقات الدولية، اقتضى الانشغال – المشروع – بالدقة العلمية – تخصيص وقت كبير لمناقشة المفاهيم وتحديد التعاريف. وأفاد ذلك في مجال النقد، وهو ما أثرى قائمة المؤلفات الجامعية. إلا أن هذا النهج أصبح باطنياً إلى حد إفقاد غير الخبراء الفائدة الرئيسية للمسعى النظامي: أي قدرته الوصفية.

متغيرات متفجرة

تمثل الإسهام الأكبر للجهود التنظيرية المبذولة على مدى أربعين عاماً في تيسير تحديد المتغيرت التي تتيح وصف التفاعلات على المسرح الدولي وتقديم حد أدنى من المفاهيم حول أسلوب تنظيمها. وتظهر القراءة السريعة للأدبيات ستة متغيرات على الأقل، نجدها في أي نظام دولي وتحد في مجموعها من حرية اللاعبين في الحركة على نطاق يتجاوز التغيرات الفجائية في الظروف القائمة إلى حد بعيد:

١ – عدد اللاعبين ؛

٢ – توزيع القوة فيما بين هؤلاء اللاعبين ؛

٣ – تصنيف التعاون والصراع داخل النظام ؛

٤ – طبيعة اللاعبين الذين يتكون منهم النظام ؛

٥ – نوعية الوسائل المستخدمة في نظام معين للتفاعلات ؛

٦ – طبيعة العلاقات التي تربط بين النظام والوسط المحيط به[٣٩].

وليست لأي من العناصر المدرجة في هذه القائمة، فرادى، ميزة كشفية خاصة، ولكنها تتيح في مجموعها طرح مسألة صعبة بأسلوب بسيط، وهى التغيير: فيمكن تصور أن النظام الدولى يتحول عندما يتغير أحد المتغيرات المحددة له أو يطرأ تعديل على تركيبة متغيراته، ولا شك أن مثل هذا التبسيط يخل بتعقيد الفكر النظامى، إلا أنه قد يتسم بميزة رفع المعاناة عن أولئك الذين يتشبثون بتطبيق مفهوم الانضباط الذاتى على النظام الدولى لتبين ما إذا كان هذا النظام يتغير أم أنه يقتصر على تعديل متغيراته في حدود مقبولة حتى يتواءم مع العوارض. ولم يستطع أحد الإجابة على مثل هذا التساؤل، الذي لم تثبت أهميته بعد: ألايتعين على المتمرسين في كلتا الحالتين أن يتوافقوا مع الظروف ويعيدوا تقييم سياساتهم؟

إن كل المتغيرات الحاسمة تتطور باستمرار. والشيء الجديد الذي استحدث في التسعينات هو أن التغير لم يعد يبدو مجرد مسألة قياس، بل مسألة طبيعة إلى حد كبير. فقد أصبحت التصورات التقليدية للنظام الدولى عتيقة. وتوضح قراءة سريعة موجزة حجم التحدى الذي تمثله هذه التحولات التي تؤثر على «الـ» نظام العالمى بقدر تأثيرها على النظم الفرعية الإقليمية أو الوظيفية من خلال آلية مستمرة لرد الفعل يصعب السيطرة عليها.

العدد والقوة

وضعت الافتراضات النظرية المعدة عن النظام الدولى الجغرافى الاستراتيجى انطلاقاً من فكرة تركيبة العدد والقوة والتنازع (Kaplan, Bull,waltz) فضلاً عن التجانس بين اللاعبين بدرجة أكثر أو أقل (Aron, Hoffmann). وقد فتحت الباب أمام أشهر التصورات للنظام الدولى: النظام القطبى الثنائي، والنظام المتعدد الأقطاب، وتوازن القوة. في النظام القطبى الثنائى، لا يبلغ المستوى الأعلى للقوة سوى لاعبين فقط ؛ وإذا ما وصل لاعبون آخرون إلى هذا المستوى الرفيع، يتغير النظام ويصبح متعدد الأقطاب. وفي نظام توازن القوةbalance of power، تحتفظ عدة قوى كبيرة فيما بينها بتوازن تقريبى للقوى وتكبح حاجاتها على نحو متبادل. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه قبل أن يظهر مفهوم «القطبية الثنائية» الذي استحدثه

صحفي أمريكى أثناء حرب الخليج(٤٠)، كان هناك نموذج تصورى آخر في أواخر الستينيات وهو: «النظام الامبريالي»، حيث تتحدد العلاقات الدولية في تسلسل تدريجى من خلال السياسة التي تنتهجها دولة «تتفوق على سائر الدول من حيث الحجم والوزن والمكانه ومغزى رسالتها(٤١)».

ويتيح التميز الذي يقدمه Morton Kaplan بين النظام القطبى الثنائي الصارم (tight) والنظام القطبى الثنائي الواسع(loose) وصف المرحلتين الأوليين للنظام الدولى في فترة مابعد الحرب. في المرحلة الأولى (منذ عام ١٩٤٩ وحتى منتصف الستينيات)، كان هناك لاعبان يملكان وحدهما التفوق في مجال التسلح، ويتربعان على أوج القوة وتتسع مطامعهما لتشمل العالم بأسره. وسيطر التنافس بينهما على مجموع العلاقات الدولية، محدداً موقع سائر اللاعبين، سواء على المستوى الوطنى أو عبر القومى أو الدولى. وكانت هناك كتلتان تقف إحداهما في مواجهة الأخرى، ويدور تدرجهما التنظيمى حول المحور الذي تمثله القوة المسيطرة، ويتألف هيكل كل منهما من شبكات تحالفات تنبثق من تحالف رئيسى (منظمة حلف شمال الأطلسى، حلف وارسو). أما احتمالات عدم التحالف فهى شبه منعدمة، فالصراع والتعاون بجيمع أشكاله يندرجان في المواجهة الرئيسية. ولايستثنى من تلك الإشكالية اللاعبون خارج التكتلات، لاسيما المنظمات الدولية. وفي المرحلة الثانية، انحلت تلك القطبية الثنائية الصارمة تحت تأثير عدة عوامل. فدخول الصين إلى الساحة العالمية، وظهور العالم الثالث على المسرح الدولى بثقل، وعلى الأخص، القوة التجارية الجديدة لألمانيا واليابان، كلها عوامل أحدثت تعديلاً في تصورات القوة أواسط الستينات، وتتنوع أشكال السلطة. فالقوة تتخذ أشكالاً جديدة، أقل ارتباطاً بالتفوق العسكرى وحده. أضف إلى ذلك أن مفارقة «عجز القوة» التي تسلطت على Roymond Aron أصبحت صارخة: فقوة التدمير المتبادل كبيرة إلى درجة يتعذر معها على من يملكونها على أعلى المستويات استعمالها ويتضح ذلك في الأزمات الكبرى التي وقعت عامى ١٩٦١ و١٩٦٢، أزمة برلين وأزمة الصواريخ على وجه الخصوص، حيث أظهرت عجز القوتين العظميين عن تحويل تفوقهما العسكرى الهائل إلى نصر عسكرى: حرب فيتنام، ثم التدخل في أفغانستان. وأخيراً، إذا ظل التدرج صارماً داخل الكتلة الشرقية، فإنه يخف في المعسكر الغربى. ففرنسا ترفض الهيمنة الأمريكية، التي يدحضها على الصعيد الاقتصادى أولئك الذين هزموا من قبل في الحرب العالمية الثانية، وينافسها أحياناً الهيكل الأوروبي، ويتم التشكيك فيها إقليمياً من جانب العديد من دول العالم الثالث، وتوجه إليها الإهانات في المنظمات العالمية من جنوب متحالف وقتياً. ويتغير اللاعبون، وتصبح اللعبات أكثر انفتاحاً، وتجرى المنافسة الدولية على مسارح متعددة، ويدور الحديث عن

«أقطاب جديدة للقوة» وعن «تعددية المراكز» وقد يترتب على ذلك تأرجح دول عديدة من كتلة إلى أخرى، وهو التهديد الذي يستخدمه الكثير من الزعماء في أفريقيا وآسيا بدرجة أكثر أو أقل من النجاح للحفاظ على سلطتهم وإعلاء وضعهم في مواجهة الكبار.

ومازالت القطبية الثنائية «كامنة»، كما يعبر عنها Stanley Hoffmann. فالقوى العظمى لاتسيطر بالتأكيد على كل الصراعات أو التجمعات، صحيح أن الانفراج ينشئ شبكات اتصال متساوقة فيما بينها، ولكن التحالفات الكبيرة لايطرأ عليها أي تغير ويظل التنافس بين الشرق والغرب مستمراً. فهي تتابع على الصعيد الجغرافي السياسي بشكل غير مباشر، كما برهن على ذلك، في منتصف السبعينيات اختراق الاتحاد السيوفياتي في افريقيا الجنوبية بواسطة كوبا والمانيا الشرقية، من أجل إزالة الاستعمار البرتغالي، وتغلغلة في القرن الأفريقي. ويثير هذا التطور، الذي اقترن بتعزيز القوة البحرية السوفياتية على نحو غير مسبوق، تساؤلات ومخاوف عديدة حول الطابع التوسعي للقوة السوفياتية. والمواجهة مستمرة على الصعيد الأيديولوچي. وتنعكس الآثار المؤلمة لتلك المواجهة على شعوب أمريكا اللاتينية، لاسيما في شيلي والسلفادور ونيكاراغوا. وقد اتخذت شكل مواجهة مباشرة في أواخر السبعينيات، مع نشر صواريخ SS20 السوفياتية الذي قابله نشر صواريخ Pershing الأمريكية، في أخطر أزمة شهدها عصر الانفراج. وبدأت حقبة الثمانينيات في مناخ سيطرت عليه الحرب الباردة. إلا أن هناك اختلافاً جوهرياً يميز تلك الحقبة عن الخمسينيات: فالشعوب الغربية لم تعد تساند زعماءها على نطاق واسع. إما لأنها لاتبالي بالأزمة، كما هو الحال في فرنسا؛ وإما لأنها تخضع لحركات نشطة تنادى بالسلام وتعارض التسلح النووى بشدة، كما يحدث في أوروبا الشمالية وفي الولايات المتحدة. أما على ساحة التنافس النفسى، فقد كسب الاتحاد السوفياتي نقاطاً أكبر على ما يبدو، وهو ما أوجزه François Mitterrand على هذا النحو: «إن دعاة السلام في الغرب، بينما الصواريخ في الشرق.»

ووجه المفارقة أن استمرار القطبية الثنائية طوال تلك الفترة أدى إلى التخفيف من الآثار السلبية المحتملة للتعددية المركزية على استقرار النظام العالمي. وقد أشار Kenneth Waltz إلى ذلك ببلاغة موضحاً أنه في ظل النظام القطبي الثنائي، تكون للدولتين العظميين مصالح نمطية في الحفاظ على قواعد اللعبة وتملكان الوسائل التي تتيح لها التأثير عليها. فقد حافظ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على التوازن بين الكتلتين، وكثيراً ما دفعت الشعوب ثمن هذا التوازن، الذي كان باهظاً ومباشراً في البلدان الشرقية، في حين كان غير مباشر في أمريكا اللاتينية وفي الشرق الأوسط. كما نجحا في تحقيق التفاهم بينهما في مناسبات عديدة، لاسيما في الشرق الأدنى، من أجل تهدئة اللعب والضغط على موالي كل منهما حتى

لايجدا نفسيهما وجهاً لوجه وقد انساقا في تصعيد للعنف. وهكذا اتسم النظام العالمى، طوال أربعين عاماً بقطبية ثنائية ارتضت بها الحكومات لا الشعوب. وقننت آليات هذه القطبية الثنائية، كما حددت قواعد اللعبة، وبدا أن الرهان الكبير على الردع النووى قد تملك العقل البشرى.

وقد أدى انهيار القطب السوفياتى الذي بدأ في عام ١٩٨٩ بتحرر البلدان الشرقية وإعادة توحيد ألمانيا، وتأكد في خريف عام ١٩٩١ بتفكك الاتحاد السوفياتى ذاته، إلى الانتقال من نظام عالمى مستقر نسبياً إلى نظام آخر يتعذر إدراك مكوناتة. ولم يعد العدد والقوة متغيرات صالحة للاستعمال: بل أصبح منطقة حق الشعوب في السيطرة على مقدراتها هو المهيمن على إعادة ترسيم الحدود في شرق أوروبا وفي آسيا الوسطى، دون أن يمكن التكهن بعدد السيادات الجديدة، وكيفية توزيع السلطة السياسية والروحية، والسيطرة على الثروات الطبيعية، والقوة العسكرية، والنقد، والشؤون الضريبية، وأدوات السياسة الاقتصادية. وقد استعادت روسيا جانباً كبيراً من القوة المسلحة السوفياتية ومازالت قوة عسكرية كبيرة للغاية. فكم من الوقت يلزمها حتى تصبح قطباً جديداً من أقطاب القوة تتشكل داخله تحالفات، وماهي القيم والأهداف التي ستسعى إلى تحقيقها؟ وماذا ستفعل أوكرانيا؟ لقد أصبح الخط الفاصل بين الحلفاء والخصوم، في أوروبا وعلى الصعيد العالمى، أمراً يصعب التكهن به وسوف يفتقد إلى الاستقرار لفترة طويلة.

وفي غياب الكتل المنافسة والمتدرجة، اختفى مفهوم القطب، ذلك التراث الفكرى للحرب الباردة. ولم يبق سوى التعددية المركزية مع تعدد القوى العسكرة المحلية وجهاً لوجه. وازدادت مخاطر انبعاث مطامع إقليمية تصعب السيطرة عليها في مواضع عديدة. وجاء انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية ليضيف إلى حالة الاضطراب والفوضى. وأصبح من غير المعقول تصور أنه يمكن للولايات المتحدة وحدها أن تسيطر على جميع الصراعات المحتملة دون وجود نظام منسق للتعاون. وعلى فرض أنها ترغب في ذلك، فإنها لا تملك الوسائل الاقتصادية اللازمة ولايمكنها الاعتماد، كلما اقتضى الأمر تمويل عملية على نطاق واسع، على حشد تحالف مختلط كذلك الذي تجمع أثناء حرب الخليج. كما إن شروط السلام بالقوة، وهو نظام يفرض بمقتضاه لاعب أقوى على الآخرين حداً لاحتمالات الصراع، ليست مكتملة وليس أمامنا سوى استكشاف سبل تحقيق السلام من خلال التشاور: وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى النشاط المكثف المتعدد الأطراف الذي يدور حول النقاط الحساسة لتجنب أن تؤدى بؤر التوتر المحلية إلى اندلاع الصراع على نطاق أوسع.

ويخضع تصنيف التعاون والصراع في النظام الجغرافي السياسى الدولى للتغيير في الوقت الراهن، حيث نشهد مفارقة جديدة: فالنظام الجديد يتجه إلى التعاون والتنظيم بدرجة أكبر، على النطاق العالمى، في العلاقات بين جهاز دولة وآخر. وفي الوقت ذاته، فإن تضاعف عدد اللاعبين الذين لايخضعون لأي منطق مؤسسى يزيد من حالة عدم الاستقرار في كل عنصر من مكونات النظام ويحد من الآثار المترتبة على هذا التعاون المعزز.

طبيعة اللاعبين

إن اختلاف اللاعبين الذين يتكون منهم النظام العالمى كان ينظر إليه لوقت طويل بمنظور دولى، وفقاً للتمييز الذي قدمه Raymond Aron بين النظم المتجانسة («حيث تنتمي الدول لنفس النوعية، وتخضع لنفس التصور فيما يتعلق بالسياسة») والنظم المتغايرة («حيث يتم تصنيف الدول تبعاً لمبادئ مختلفة وتستند إلى قيم متعارضة»[٤٢]. ويوضح هذا التمييز، في رأى من ينظرون إلى علاقات القوة باعتبارها المحدد الوحيد للسياسة الخارجية والمبدأ المنشئ للنظام الدولى، مثل Hans Morgenthau أو Kenneth Waltz، الوزن الذي تمثله القيم والنظم السياسة الداخلية في مجال العلاقات الدولية. إلا أن مفهوم اللاعب يظل، في هذه الإشكالية، مختلطاً بمفهوم الدولة ذات السيادة، التي تملك على نحو مشروع أحتكار العنف في إقليم معين. وعوامل التغاير القائمة في أي نظام قطبى ثنائي صارم كانت تلك العوامل المتعلقة بالاختلافات الأيديولوچية التي تفصل بين الشرق والغرب في البداية، ثم بالتفاوت البالغ بين الدول من حيث تاريخها، ودرجة تكاملها الداخلى، وخصائصها الجغرافية، ونظمها السياسية، وتنظيمها الاقتصادى، في ظل نظام أصبح قطبياً ثنائياً ومتعدد المراكز في آنٍ واحد.

في بداية الحرب الباردة، لفت الماركسيون وحدهم الانتباه إلى أهمية القوى الدولية الخارجية عن النظام الدولى، كالشركات المتعددة الجنسيات والاتجاهات الأخرى الناقلة للرأسمالية الدولية (التي تؤخذ عليها المبالغة في تقدير استقلاليتها). وفي منتصف الخمسينيات، أدى ظهور النظرية السلوكية إلى تحطيم الإطار التقليدى للعلاقات الدولية مع استحداث الكم في النظم (علم الإنسان، وعلم النفس الاجتماعى، وعلم اجتماع المنظمات، وما إلى ذلك)، ومع إثارة مسألة تحديد مستوى التحليل الملائم للنظام، وكان منظرو القرار هم أول من طرح ثانية للبحث تشخيص الدولة كلاعب وحيد من خلال تصور العلاقات الدولية كعلاقات بين نظم بيروقراطية. واسترعى النفعيون المحدثون ومنظرو التكامل الانتباه، بدورهم، إلى دور النخب والبيروقراطيات في تكوين تكافلات عبر قومية جديدة وإلى نشأة آمال جديدة لدى المواطنين، يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تلاشى سيادة الدول. وثمة تيار آخر، يتزعمه Karl Deutsch، تصور إمكانيات إدماج وإقامة «وحدات أمنية» تصبح

استعدادات الحرب داخلها بلا هدف، وينطلق من دراسة «التفاعلات» الدولية، وكل ما يدور بين المجتمعات عبر الحدود[٤٣].

ونظراً لانعدام وجود اتفاق بين الدولاتيين حول الجوانب التي تجدر دراستها، فإن هذه المنهج تبدو متضاربة أكثر منها متكاملة، ويبدو التعارض في رهانات القوة داخل الوسط الأكاديمي الأمريكي عنيفاً بقدر ماهو مصطنع. وفي انجلترا، مهدت أعمال John W. Burton الطريقة[٤٤]، إلا أنه كان يتعين الانتظار إلى السبعينيات حين تفجر سيل المؤلفات حول «عبر القومية» في الولايات المتحدة حتى يتم الاعتراف تماماً بوجود لاعبين غير قوميين، يملكون سلطة ووسائل للعمل لاتنبع من شرعية الدولة[٤٥]. وقد دارت المناقشات طويلاً حول تحديد الاستقلالية الحقيقية لهؤلاء اللاعبين عن الدولة، وما إذا كانت هذه الأخيرة لاتزال اللاعب المحورى إن لم يكن الوحيد[٤٦] في نهاية المطاف. وتعتبر أعمال J. Nye،R. Keohane بمثابة منعطف حاسم[٤٧]. ولم يعد المتغير الحاسم للنظام الدولى، الذي يستثنى كمربع أخير للمتغيرات التي لاتقبل الاختزال، هو عدد الدول وإنما عدد اللاعبين: «أولئك الذين توثر قراراتهم على الموارد والقيم، والذين يؤثر أحدهم على الآخر فيما وراء الحدود»[٤٨]. وإذا ما قبلنا هذا التعريف، فإنه يتعين التسليم بأن الدول ليست جميعها من اللاعبين. فكثير منها لايملك الوصول إلى شبكات القرار السياسى (مؤتمرات القمة، مجلس الأمن، مجموعة السبعة، صندوق النقد الدولى، وما إلى ذلك)، ولا إلى أسواق الثقافة والمال والإنتاج التكنولوجى، وتتجه ظواهر «التهميش» هذه إلى الازدياد. وإذا كان النظام الدولى قد تغير منذ عام ١٩٤٥، فلا يعزى ذلك إلى أن عدد الدول في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي عقد في عام ١٩٤٥ بلغ ٥١ دولة، في حين أن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ بلغ ١٨٥ دولة. إن حصول جزر المالديف أو كيريباتى على الاستقلال لم يغير وجه العالم. ولكن استقلال جمهوريات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ويوغوسلافيا السابقة قلب هياكل السلطة، وتوزيع الموارد، والنظم القانونية والمالية، وآليات الأمن. وأدى ذلك إلى ظهور محاورين جدد ويتعذر إدراكهم.

وفي ظل هذا التعريف الجديد للاعب الدولى، الذي يلائم الواقع بدرجة أكبر، فتح صندوق الدنيا وخرج منه خليط متباين. فقد صعد على المسرح الدولى: أفراد، وشعوب، وجماعات ذاتية، وجماعات مافيا، وأقاليم، وشبكات مشاريع، ومستهلكون، ومهاجرون، وزعماء دينيون، بالإضافة إلى المجموعات التي كانت قائمة من قبل: كالمنظمات غير

الحكومية، والمنظمات الدولية السياسية والنقابية، والكنائس، والمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، وما إلى ذلك. وجميعهم لاعبون بالمعنى المذكور آنفاً ؛ فهم يؤثرون على توزيع الموارد على الصعيد الكونى وعلى توزيع القيم. وبعضهم محدد، وله وجود قانونى، وسلوكيات مبينة، ويخضع لقواعد معروفة. ولكن الكثير منهم منتشر، وله قوانينه الذاتية، وعلاقاته المختصة بالعنف، ومفاهيم متعارضة تعارضاً جذرياً فيما يتعلق بالسلام والعدالة والحق. ويستمد كل منهم سلطته من مصدر معين، ولكل أهدافه، وألعابه، ووسائله في العمل. والاحتمالات قائمة في أن يستخدم كل طريقته وأن يجمع بينها وبين واحد أو آخر من الاتجاهات التقليدية الثلاثة للعلاقات الدولية: القهر، والتجارة، والتفاوض. وهكذا يزداد الأمر تعقيداً إلى مالانهاية.

ويستعصى مثل هذا التباين على التحليل. فلم تعد المتغيرات التقليدية الجاسمة للنظام الدولى كافية. وإن كان يمكننا أن نشهد ما يكاد أن يكون نظاماً إقليمياً فرعياً: نطاق مكاني محدد ؛ ووجود لاعبين على الأقل ؛ وإدراك اللاعبين الخارجيين لوجود النظام الفرعى ككيان منفصل ؛ وإحساس أفراد النظام الفرعى بهذه الهوية ؛ ووجود شبكة مستقلة نسبياً من التفاعلات بين هؤلاء الأعضاء، سواء فيما يتعلق بالقرارات السياسية، أو بالمسائل العسكرية أو بالمبادلات الاقتصادية[٤٩]. كما يمكننا أيضاً تحليل نظام وظيفى فرعى، تحدده طبيعة المجال موضع البحث ذاتها (البحر، الحيز، النفط، وما إلى ذلك). ولم يعد ممكناً تصور النظام الجغرافي السياسى العالمى.

وللخروج من هذا المأزق، يقترح James Rosenau قلب هذا المنظور تماماً وتصور السياسة العالمية بأبعاد ثلاثة: المستوى «المصغر»، أى مستوى العمل الفردى ؛ والمستوى «الموسع»، أى مستوى العمل الجماعى ؛ والمستوى «المركب» حيث تترابط علاقات السلطة بين كل مستوى من المستويين السابقين[٥٠]. في المستوى الأول توجد ثلاثة أنواع من اللاعبين:المواطن، ورجل الدولة، والفرد الخاص. وعلى المستوى الموسع، لم تعد الدولة سوى لاعب جماعى بين لاعبين آخرين: فالجماعات الفرعية (الجماعات القائمة داخل الدولة، والنظم البيروقراطية، وجماعات الضغط، الأقليات، وما إلى ذلك)، والمنظمات عبر القومية، والقيادات العامة(leaderness publics) والحركات (البيئية، النسائية، وما إلى ذلك) تعمل بدورها. ويتمثل التغير الأكبر الذى طرأ على المسرح الدولى في ظاهرة «التشعب» حيث يتعايش «عالما السياسة العالمية»: العالم الدولى (state - centric) القائم باستمرار، رغم تلاشى السيادة إلى حد كبير، والعالم المتعدد المراكز، وهو أكثر مرونة، وأكثر تحرراً من أنماط العمل الخاصة به[٥١]. وانطلاقاً من ذلك، يتعين إعادة النظر في صياغة النظم الدولية. ويقترحJames

Rosenau صيغة تدور حول متغيرين: اللاعب وحقل المجالات المستترة. وبذلك تصبح النظم الشاملة (whole systems) هي «الجماعات أو المنظمات التي تعالج طائفة واسعة من القضايا» (collectivities or organizations with agendas open to a broad range of issues) أما النظم الفرعية فهي «الجماعات أو المنظمات التى تقتصر على معالجة عدد محدود من القضايا»[٥٢]. (collectivities or organizations with narrow agendas receptive to only se-lected types of issues)

ويزاوج James Rosenau، مع التزامه بأسلوبه المعتاد، بين هذه الفئات جميعها ويضع فرضيات عن التغيرات التي يمكن أن تطرأ على كل شكل. وهي فرضيات يمكن مناقشتها من حيث مساهمتها في رؤية بالغة التفاؤل للإنسان الذي يراه أكثر ثقافة، وأفضل اطلاعاً، وأشد مهارة، وأهل لأن يملك زمام مصيره، حيث تعالج ظواهر العنف بوصفها مجرد «أزمات سلطة»، وحيث تعتبر الغريزة الذاتية بمثابة مداخل تؤدى إلى «تجميعية فرعية» هامشية، وما إلى ذلك. ويتمثل الافتراض الأجدر بالاهتمام في هذا السياق فيما يلى: إن تحليل العلاقات الدولية لايجب أن تجرى بمنظور السيادة والموارد (أي: الدولة والقوة) وإنما من خلال تحديد اللاعبين وتقييم النتائج، مع محاولة متسمرة لتحديد موضع «هياكل السلطة التي تنطلق منها حركتهم وإيضاح الطريقة التي تحدد بها هذه الهياكل العواقب الناجمة عن ممارسة السلطة على هذا النحو[٥٣]. ولئن كانت اللغة مؤسفة فإن الرسالة مثيرة. ويستحدث James Rosenau من جديد إشكالية اللاعب كأساس للتحليل، ولكنه يجددها ويعيدنا إلى القضايا الأولية لعلم الاجتماع السياسى. ويمكن اختيار الآفاق التي يفتحها مؤلفه، وهو من أهم المؤلفات التى ظهرت في الأعوام الأخيرة عن نظام العلاقات الدولية، وذلك من خلال الدراسات التجريبية.

تحول سوسيولوچيا الصراعات

مع اكتشاف «عبر القومية»، أصبحت قضية الحرب والسلام، وهى نقطة الانطلاق في نظام العلاقات الدولية، من الشواغل الهامشية المتروكة للخبراء المتخصصين بدقة. وإذا ما نحينا جانباً بعض الاستثناءات البارزة (Stanley Hoffmann, Pierre Hassner)، فإن اهتمام معظم الدولانيين انصب بالأحرى على مظاهر التعاضد الاقتصادى وعلى آثار الروابط عبر القومية على سلوك اللاعبين وتحول النظام. وفي الستينيات، اتجه الاهتمام إلى التأكيد على الاقتصاد السياسى الدولى والنتائج المترتبة عليه: التقليل من قيمة «المسرح السياسى– الاستراتيجى» والعدول عن الحرب كأداة سياسية. وفي ظل هذا المناخ، بدا العمل العظيم «التفكير بمنطة الحرب»، الذي وضعه Raymond Aron، انطلاقاً من كتاب Clausewitz، في غير محله[٥٤].

فقد جرى استعراض تاريخ الصراعات الدولية من خلال العلوم الإدراكية(٥٥) أو دراسات المعللات السببية(٥٦)، واعتبر اللجوء إلى القوة المادية النتيجة المؤسفة لاتخاذ القرار. وفي أوائل الثمانينيات، أصبحت الصيغة الجارية هي تصورات التعاون. ومع كل وشائل نظرية الألعاب، ثبت منطقياً أن مصلحة اللاعبين في التعاون لا المواجهة. وكان على كل دولانى شاب حريص على مهنتة أن يذكرRobert Axelrod والبراهين التي قدمها عن شروط «قيام التعاون بين محبى الذات(٥٧)».وقلما كان هناك من يبدى اهتماماً بـ«شراك الحرب(٥٨)»، أو بأسبابها، أو طرائقها، أو النتائج المترتبة عليها، أو من كان يتساءل، مثل Robert Jervis(٥٩)، عن مفهوم الثورة النووية من منظور بعض الساسة الذين أكدوا من قبل على نحو صارخ مخالفتهم للصواب وقد أثارت القوة النووية جدلاً أخلاقياً واسعاً في منتصف عقد الثمانينيات، ولكن الدولانيين اعتبروا الموضوع غير ذي أهمية في جملته على مايبدو كي يحيلوه إلى الأخلاقيين والخبراء الاستراتيجيين.

وشهدنا، في الواقع، عودة الاستراتيجية، أى التفكير المنهجي في الظروف التي تبرر القرار السياسى المتخذ باللجوء إلى الوسائل المختلفة التي تتيحها المجموعة العسكرية، لاسيما الوسائل النووية. كما رأينا، من خلال التأثير الدورى، عودة الجدل حول الحرب والسياسة الذي جسدته في الستينيات بعض الشخصيات البارزة مثلH. Kissinger، H. Kahn، T. Schelling، B. Brodie، R. Aron، والجنرال Beaufre وغيرهم، ومن خلال الموجهة المحافظة الحديثة التي وصل من خلالها رونالد ريجان إلى مقعد الرئاسة، نشأ تيار مضاد في الولايات المتحدة لمواجهة رفض دراسة الحرب، وحقق بعض النجاح على ضوء الاستقبال الحافل الذي لقبه مؤلف P. A. Codevilla, Seabury (٦٠) فعلاوة على الاهتمام بخلق جيل من الأمريكيين «معتاد على اعتبار الأمور العسكرية بمثابة عرض رياضى» ويفقده التعليم الجامعى القدرة على فهم دروس التاريخ(٦١)، اتجه الاهتمام أيضاً إلى إعادة مفهوم **الانتصار العسكرى** في العصر النووى، وهى قضية قديمة كانت موضع مناقشات قبل عشرين عاماً مضت بهذه المعانى ذاتها(٦٢). ويرى بعض الخبراء المختصين ذائعى الصيت مثلEdward Luttwak, Colin Gray، أنه ينبغى التغلب على مفارقة التسلح حيث قد تصبح زيادة القدرة على التدمير ذاتها عائقاً أمام استغلال التسلح. ويقترح كل منهم، من وجهة نظره، وسيلة التخلص من تلك المفارقة(٦٣). وفي فرنسا، بمنطقة آخر مختلف تماماً، أثار الجنرال Poirier اهتمام الجمهور بالاستراتيجية من خلال العزف على وتر توسيع الاستراتيجية العسكرية حيث لم تعد الحرب إلا طريقة بين عدة طرائق أخرى. وعلى نحو ما فعل الجنرال Beaufre وقتها، في رؤية أعادت إلى الأذهان «دبلوماسية العنف» التي ألقى عليها الضوء T. Schelling(٦٤)، أشار إلى أنه توجد، منذ العصر النووى،

حالات صراع وسيطة بين تحديد الأطراف ونشوب الصراع المسلح حيث تعمل الاستراتيجية العسكرية بنمط القوة، في صورة مباراة سلمية بين قدرات الفعل ورد الفعل. فأداة العنف المادى تتصور وتستخدم وقت السلم لخدمة المصالح الاجتماعية- السياسية خارج حالات الحرب المفتوحة. ومع الردع وإدارة الأزمات، أصبحت الاستراتيجية «شاملة» فهى يومية ومركبة، تضم سائر القوى الاقتصادية والثقافية والعسكرية من أجل تحقيق المشروع السياسى[٦٥].

وأياً كانت حدود ذلك الجدل المذهبى المركب الذي لايجدر عرض تفاصيله في هذا الموضع، فعلينا أن ندرك أنه لايمكن تجنب مشكلة العلاقات بين الردع النووى والصراعات المسلحة من خلال سوسيولوچيا العلاقات الدولية. ويعتبر انتهاء القطبية الثنائية بمثابة منعطف حاسم للعصر النووى، في حين يطرح ازدياد عدد الاضطرابات الإقليمية، وانتشار العنف السياسى وتكاثر أسلحة التدمير الشامل، أبعاداً جديدة لقضية أزلية هى السلام الدولى والأمن الفردى.

حدود السيطرة النووية

إن جميع البلدان الحائزة لأسلحة نووية، أياً كانت عقيدتها الاستراتيجية، ترى في قدرة الردع التي يوفرها السلاح الذرى ميزة مزدوجة: فهى تحبط، من جانب، أي عدوان أجنبى على الإقليم الوطنى، وتتيح، من جانب آخر، توسيع حرية العمل السياسى خارج الحدود. والواقع أن مفهوم التدمير المؤكد المتبادل قضى، طوال أكثر من أربعين عاماً، على احتمالات المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وقد أثر الردع النووى بين القوتين العظميين بحصر المعنى: إقناع الخصم بأن تكلفة العدوان تفوق المنفعة التي يمكن تحقيقها من وراء ذلك. ولكن نطاق تطبيق الردع كان ضيقاً في جميع الأحوال: فخارج الأراضى «المقدسة»، ظلت الحرب ممكنة وكان لابد من استمرارها على نحو غير مباشر. ويجدر التقليل من الأهمية النسبية للأثر المثبت للقوى النووية وللقطبية الثنائية معاً، الذى طالما كان موضعاً للتضخيم، في الوقت الذي أدت فيه الانقلابات التي حدثت في الشرق إلى إعادة النظر فيه على أية حال.

ولم تثبت جدوى السلاح النووى لأغراض الاستعراض الخارجى للقوة. فتاريخ التهديد باستخدام القوة النووية خارج الحدود لإجبار الخصم على تغيير سلوكه (compellence) يقدم صورة مشوشة: فأنى لنا أن نعلم الدور المحدد الذي لعبه التهديد النووى في مجرى الصراعات التي جرى فيها التلويح به: السويس عام ١٩٥٦، وكوبا في ١٩٦٢، والشرق الأدنى في عام

١٩٧٣(٦٦)؟ فلما استخدم التهديد النووى خلال العقود الأخيرة: لامن جانب الصين في مواجهة فيتنام، ولا من جانب فرنسا ضد ليبيا، أو بريطانيا ضد الأرجنتين، أو الولايات المتحدة ضد العراق، فكلها حجزت عن استخدامه في الدفاع عن مصالحها وإخضاع الخصم. وحتى وقتنا الحالى، لم يستخدم السلاح النووى كأداة للحرب إلا مرة واحدة، في فترة كانت الولايات المتحدة الوحيدة الحائزة له. ومنذ ذلك الوقت، يبدو استخدامه أمراً لايعقل تصوره ضد دولة غير نووية. ولانعدام مصداقيته، فإنه لايمكن استخدام السلاح النووى كأداة لاستعراض القوة من الخارج: وهو لم يحل دون التحدى المسلح من جانب البلدان التي لا تملكه تجاه القوة الحائزة له، أو التي يفترض أنها كذلك (إسرائيل وجنوب أفريقيا). وفي الحالات التي أدى فيها إلى توسيع حرية الحركة خارج الحدود، كان ذلك من خلال زيادة استقلالية القرار أمام تهديدات قوى نووية أخرى في إطار توازن الرعب، وهو مالايزال – حتى الآن– حكراً خالصاً للقوى العظمى.

وقد أدت مقتضيات الردع النووى، خلال بضعة عقود، إلى تعزيز ممارسة الهيمنة وتركيز القوة.، وكان على القوتين العظميين، حفاظاً على التوازن العالمى فيما بينهما، احتواء الصراعات الإقليمى، والحد من مخاطر الاشتباكات العنيفة التي قد تؤدي إلى تصعيد تتعذر السيطرة عليه، وذلك من خلال تعزيز وصايتهما على تحالفاتهما والموالى التابعين لكل منهما (اختبرت فرنسا وبريطانيا الآثار المترتبة على ذلك في قضية السويس). وقد أتاح هذا المزيج من التنافس والتعاون استمرار المواجهة خارج أوروبا، المسرح «المقدس»، وتسوية التوترات في المناطق الأكثر حساسية (كالشرقين الأدنى والأوسط)، وتأجيج «الصراعات الأقل حدة» في العالم الثالث حيث استمرت المواجهة غير المباشرة حول حكومات محلية من خلال الدعم المقدم لحركات حرب العصابات أو الثورة المضادة، دون الإخلال بالتوازن العالمى. وكان النجاح غير متكافئ. فلم يكن الكبار يملكون دائماً زمام السيطرة على «مواليهم». وانصب الاهتمام بصفة خاصة على تجنب أن يستفيد الخصم من الصراعات الإقليمية لتحقيق ميزة استراتيجية حاسمة في المنافسة الرئيسية.

وعندما يدور الحديث، في بعض الأحيان، عن دور الخطر النووى والقطبية الثنائية في الحفاظ على السلم خلال أربعين عاماً، فإن ذلك ينصب على أوروبا بمالايدع مجالاً للجدل. وليست لهذا الوضع السياسى– الاستراتيجى «Pat» فيما كان يسمى آنذاك بالعالم الثالث أية علاقة بالسلام، بل على العكس، فإنه يؤدي إلى إصابة حالة الصراع المستمر بالجمود من خلال عرقلة المنطق الداخلى والاجتماعى والعسكرى، مع إعاقة التوصل إلى حل سياسى دائم، وقد اندلعت مئات من الصراعات المسلحة خارج أوروبا خلال تلك الفترة

راح ضحيتها ملايين البشر، ليست هذا فحسب، بل وفي أوروبا ذاتها، كان للحرب الباردة ضحاياها على نحو غير مباشر. فهل حال الردع النووى دون استخدام القوة في تعديل الحدود الأوروبية التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية؟ لايمكن الجزم بذلك على وجه اليقين. وقد أتاح، في المقابل، لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن يحكم قبضته على «منحدره» وأن يتدخل دون أن يتعرض له أحد لبناء حائط برلين، وللقضاء على أية محاولة للتحرر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية (١٩٥٣)، وفي هنغاريا (١٩٥٦)، وفي تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨). وهو الوضع الذي أوجزه ببلاخة Claude Cheysson، وزير الشؤون الخارجية آنذاك، في رده على سؤال حول مايزمع الغربيون القيام به رداً على وضع بولونيا في حالة تأهب للحرب بناءً على الأوامر الصادرة من الجنرال Jaruzelski (ديسمبر ١٩٨١): «لاشئ، بطبيعة الحال.» لقد حقق الردع أمن الأوروبيين في الغرب على نحو مباشر. كما أدى إلى تعزيز خضوعهم للشرق بشكل غير مباشر.

وكان الجانب الظاهرى التناقض إلى أقصى حد لذلك السلام «السلبى» في غياب الحرب وجمود الأوضاع هو التواطؤ غير المسبوق في التاريخ بين قوتين عظميين متنافسين. فبعد أزمة كوبا، مع الانفراج وبدء المفاوضات الأولى حول الحد من التسلح، ازدهرت أدبيات عديدة حول ظاهرة غير عادية هى ضبط التسلح arms control حيث يتعاون خصمان للسيطرة عقلياً على قوة كل منهما مع الوقوف على أهبة الاستعداد للتدمير المتبادل[٦٧]. وانقلبت إشكالية الصراع والتعاون بفكرة مؤداها أنه قد يوجد فيما بين الحرب (وهى أمر غير مقبول) ونزع السلاح (وهو أمر مستحيل) نوع من أنواع السيطرة على القوة، والحد من العنف، والتعاون بين الخصوم في إطار مؤسسى بدرجة أكثر أو أقل[٦٨].

وقد خضعت الفرضية المزدوجة للاعب العقلانى ولتجسيد الدولة وهى الفرضية التي يستند إليها الردع النووى، لاختيار صريح في أغسطس عام ١٩٩١. فالاستخدام الجيد للسلاح النووى– الذي صنع بدقة بحيث لانضطر إلى استخدامه – يفترض آلية مركزية لاتخاذ القرار، وسلطة مسؤولة، حسابات عقلانية. ولذلك فإن حالة الاضطرابات التي نجمت عن تداعى هياكل السلطة فى القوة النووية الكبرى بأوروبا تثير أشد القلق. فمن ذا الذي سيراقب هذا السلاح؟ وهل سيسطر المحاورون الجدد على قواعد لعبة الردع الذرى، تلك اللعبة المجردة الساحرة؟ إن هذا التساؤل، الذي يطرح بشدة على ضوء الإمكانات الضخمة التي كان يملكها الاتحاد السوفياتى السابق ومخاطر «الاتجار النووى» الناجمة عن تفشى البطالة بين ملايين التقنيين في المجال الذرى داخل مجموعة الدول المستقلة، يثار بصورة أعم منذ

فترة طويلة. ومايخشاه الخبراء ليس الاستخدام المتعمد لهذا السلاح الخطير بقدر مايخشون من عجز السلطة المركزية عن السيطرة عليه وبالتالي استخدامه بصورة غير عقلانية. وهو مايفسر الاتفاقات المختلفة التي تم توقيعها للحد من مخاطر التصعيد في حالة الانطلاق العرضي. إلا أن مخاطر اللامعقولية تزداد تناسبياً مع زيادة الانتشار. فهل يلعب الردع النووي الذي تحقق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة دوره مع لاعبين آخرين؟ وعلى أراض أخرى غير أوروبا؟ لا أحد يعلم. إن الأمثلة متعارضة حتى وقتنا الراهن. يبدو بالفعل أن الردع قائم في شبه القارة الهندية وأنه يلعب فيها دوراً مهدئاً. فالهند وباكستان تحرصان على احتواء الصراع في كشمير داخل حدود معينة لأن كليهما لايعلم ما إذا كان الخصم يملك بالفعل ترسانة نووية قد تنذر بنهاية العالم. وفي المقابل، فإن جميع الدلائل تشير إلى أن أحداً لايعتقد بإمكانية تحقيق الردع بين اللاعبين الإقليميين في الشرق الأدنى، وتبدو إرادة تدمير القدرات النووية العراقية التي أبداها مجموع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تحت السيطرة الأمريكية، ذات مغزى، وكذلك الإرادة الأمريكية لمعارضة توفير أية إمدادات يمكن أن تتيح لإيران حيازة السلاح النووي (وهو ما يطرح التساؤل إلى متى وبأي ثمن يمكن لإسرائيل أن تظل القوة النووية الوحيدة في هذه المنطقة من العالم).

ورغم ازدياد عدد الاتفاقات الدولية وآليات السيطرة (معاهدة عدم الانتشار التي جرى تمديدها في عام ١٩٩٥، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منتدى لندن)، فقد أخفقت جزئياً سياسة منع الانتشار التي بدأت منذ السبعينيات[٧٠]. ويتنامى عدد البلدان التي دخلت مجال صنع أسلحة التدمير الشامل (باكستان، وكوريا الشمالية، وإيران، وليبيا، والهند، والعراق...) وحتى يتسنى وقف انتشار هذا التوسع، تجرى دراسة أساليب جديدة داخل منظمة حلف شمال الأطلسي بهدف الاستعاضة عن مفهوم عدم الانتشار بمفهوم أكثر هجومية، وهو مناهضة الانتشار. كما يجرى التفكير، استناداً إلى الفرضيات التي قدمها في عام ١٩٩٣ Lee Aspin وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، في وضع تدابير من أجل «استئصال» مراكز اتخاذ القرار والمنشآت الرئيسية في البلدان المتهمة بانتهاك المبادئ التي تنص عليها معاهدة عدم الانتشار. وينطوي هذا التشدد على رإعادة تعريف سياسات الدفاع والأدوات العسكرية. كما ينطوي على التمييز المتزايد والذي يصعب تبريره بين «الدول النووية الشرعية» (الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)، والدول «النووية المعلنة» (إسرائيل، والهند، وباكستان) والدول «التي تقف على العتبة النووية» أو الدول «النووية تقديراً»[٧١].

لاعبون وفاعلون في العالم السياسى- الاستراتيجي الجديد

إن انهيار الامبراطورية السوفياتية قضى على التصورات القائمة حول السلام القائم على توازن الرعب بين الكبار وتبعية الضعفاء. ويفرض ذلك التسليم بأهمية اللاعبين «الثانويين» مع استنكار التمييز الذي وضعه خبراء الاستراتيجية بين الصراعات المحورية، حيث تواجهت القوتان العظميان لتهدد كل منهما وجود الأخرى على نحو مباشر (أزمات برلين، وكوبا، وPershing)، **والصراعات الأقليمية** حيث وقعت مواجهات حربية بينهما وإن كانت غير مباشرة من خلال التدخل إلى جانب الأطراف المتحاربة وتزويدها بالسلاح (حربا كوريا وفييت نام)، والصراعات المحلية حيث استمر التنافس بينهما من خلال لاعبين مسخرين ولم يعد ممكناً في وقتنا الحالى تحليل الصراعات بالقياس إلى السياق الدولى الذي تهيمن عليه علاقات القوة بين القوى العظمى. وعلينا أن نبحث عن قراءة جديدة تأخذ بعين الاعتبار المجتمعات التابعة منها والديناميكيات الخاصة بها[٧٢]. وينبغى الابتعاد عن إغراءات السعى إلى الاستعاضة عن تصنيفية بأخرى تبعاً لطبيعة اللاعبين، على سبيل المثال، أو حدة العنف، أو الوسائل المستخدمة، أو الأهداف، أو الدوافع، أو العلاقة بالاقليم، وما إلى ذلك. ويحتاج علم الحرب الحديث إلى هذه التصنيفات من أجل إنشاء بنوك للمعلومات التي تخصه وإثراء المعرفة باستخدام الأساليب الكمية. ولكنه يوضح أيضاً نسبية هذا النوع من التصنيف: فالصراعات جميعها «متعددة الأبعاد» ولكن اللاعبين القائمين يرون معنى الصراع بمنظور مختلف في كل الأحوال[٧٣]. وفضلاً عن ذلك فإننا قد اعتدنا، في التاريخ الحديث، على الصراعات المتداخلة حيث نكتشف بالتتابع أن الصراعات يكمن أحدها وراء الآخر. ولايمكن الاستعاضة بالتصنيفية عن النظرية في هذا الموضع حيث تتحد، من جديد، السوسيولوچيا السياسية الداخلية وسوسيولوچيا العلاقات الدولية.

كما ينطبق التعريف الذى قدمه عالم الاجتماع Lewis Caser للصراع على الصراع الدولى: «مواجهة بين لاعبين جماعيين حول قيم، أوقوانين، أو سلطات، أو حول موارد نادرة، ويتمثل هدف كل محرك في تحييد منافسيه أو إضعافهم أو اقصائهم[٧٤].» والجديد في الصراعات المعاصرة هو الاستقلالية المتزايدة للاعبين الجماعيين مقارنة بنظام الدولة، والطريف فيها هو تباينها، وإيلاء أهمية قصوى للقانون وللقيم أكثر من الممتلكات المادية، وفوق كل ذلك للتأثير المتزايد للنزعة عبر القومية. ويستحدث الجمع بين تلك العناصر جميعها شكلاً من أشكال العقلانية الحربية على المسرح الدولى لم يكن الخبراء في

استراتيجية الحرب الباردة مستعدين لها[٧٥].

وأبداً لم يكن خضوع اللاعبين «الثانويين» كلياً. والأمثلة عديدة: إسرائيل وسوريا، اليونان وتركيا، تشاد وأنغولا، فقد وضعت هذه الدول المدافعين عنها وحلفاءها أمام الأمر الواقع في بعض الأحيان، حيث أجبرتهم على مواءمة سياستهم تبعاً لأوضاع لم تكن في الحسبان. كما لم يكن هذا الخضوع كاملاً: فقد استمر أحد الصراعات الأكثر دموية في الأعوام الأخيرة، الحرب العراقية الإيرانية، قرابة عشرة أعوام دون أن تسيطر عليه أي من القوتين العظميين. وأضيف إلى هذه الاستقلالية النسبية للاعبين الدوليين استقلالية أكثر إزعاجاً للاعبين دون مستوى الدولة. وهى فرضية لم يتطرق إليها التفكير في المنظور الأرونى aronienne الذي اتسمت به قراءة الصراعات لزمن طويل: ففي غالبية النظم السياسية على الصعيد العالمى، لم تعد الدولة «الفكر المجسد للجماعة» الذي تحدث عنه. وبالتالى لم تعد تحتكر العنف المشروع. وهى ظاهرة ليست حديثة بالتأكيد، وإن كان من الصعب التسليم بها حيث تشكك في المرجعيات السابقة، مع الظهور حتى الآن بمظهر التمرد على محاولات التنظير.

وقد شهد القرن التاسع عشر ظهور اللاعبين غير الدوليين الذين يغريهم العنف السياسى على المسرح الدولى: كالمتمردين (في Tyrol بأسبانيا وغيرها)، والمحاربين غير النظاميين، والأحزاب، والشعوب، والجماهير، والأمم التي تطالب بحيز للهوية وتتدخل في لعبة الدول حتى تحقق أهدافها. إلا أن النظرية التقليدية تأبى أن تنعت هؤلاء اللاعبين بصفة اللاعبين السياسيين. فهؤلاء الذين أخلوا بالنظام الدولى لايستحقون النظر إليهم كرعايا استراتيجيين. أما ما أطلق عليه خبراء الاستراتيجية في القرن التاسع عشر مع «أنواع الحرب»– كالحروب المدنية، وحروب الرأى، والحروب الدينية– فقد اعتبرت ظواهر شاذة تجابه علماً ينصب على قيادة الجيوش النظامية في اشتباكات بين الدول[٧٦]. وهكذا أصبحت «أنواع الحرب» هذه، بعد عام ١٩٤٥، هى النمط الشائع – كحروب تصفية الاستعمار، والحروب الانفصالية، والحروب الثورية، والحروب العرقية– حيث تدنى بدورها المواجهة الدامية بين أجهزة الدولة إلى مرتبة الاضطرابات، ومن هنا تتضح ضرورة إدراج البعد الثقافى والبعد الاجتماعى– الاقتصادى والبعد عبر القومى في التحليل الاستراتيجي. وقد ظهرت هذه الحاجة في فرنسا منذ الحرب الهندية الصينية، وتضخمت مع حرب الجزائر. وكان تيار الاستقلال الذي تدفق على مجموع الأقاليم المستعمرة وقوة اليوطوبيا الشيوعية في الدول الجديدة مدعاة لإعادة النظر

في طبيعة التورط العسكرى. وانعكس ذلك في الستينيات، بالتوازى مع الاستراتيچية النووية، على دراسة الصراعات المحلية، والعمل النفسى والحرب التدميرية، حيث كان اللاعبون غير الدوليين دون المستوى القومى وعبره، هم المادة الرئيسية لتلك الدراسات. وقابل تلك المدرسة الفرنسية(٧٧) في الولايات المتحدة تيار فكرى كامل حول العلاقات بين القوة والسياسة، والحرب وعلم النفس، ظهر نتيجة حرب فيتنام وظواهر الحرب الثورية التي أفسدت التمييز بين الشؤون المدنية والعسكرية، والداخلية والدولية(٧٨). وأتاح البحث في السلام Peace research الفرصة لفيض زاخر من الأفكار التى وجدت مجالاً للتعبير عنها في صحيفة حل الصراعات Journal of Conflict Resolution ، حيث انصب الاهتمام بدرجة أقل على دراسة السلام والحرب بين القوى العظمى، وبدرجة أكبر على أسباب الصراعات (الداخلية والخارجية على السواء)، مع تقليل الاهتمام ببحث العلاقات بين الدول وزيادة التركيز على علاقات التبعية- الثورة بين لاعبين غير متكافئين.

وعلى ذلك فإن ظاهرة ازدواج المسرح العالمى حيث يتعايش نظام دولى ولاعبون خارجيون يستخدمون العنف لكى يخترقوه بالقوة ليست جديدة. كما إنها لم تكن موضع تجاهل. ولكن المسؤولين السياسيين قد دأبوا إما على اعتبارها هامشية في تحليل الصراعات أو إدراجها، بعد عام ١٩٤٧ ، في إطار المواجهة بين الكتلتين، وهو ما أضفى عليها شيئاً من المعقولية. وكان انهيار الشيوعية والانفجار العنيف الذي أصاب النظريات الإقليمية في أوروبا دليلاً على قصور هذا النوع من التنهيج العلمى. إلا أنه كان لابد من سوابق: ففى الهند، وسرى لانكا، والسودان، والقرن الأفريقى، وبوروندى، وبيرو، وكردستان، وفي مواضع أخرى عديدة، وقعت مواجهات مسلحة لاترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعداء بين الشرق والغرب، بل ولا تتصل به إطلاقاً في بعض الأحيان، غيرت وجه الحياة لملايين من البشر، واكتسحت الحدود تدفقات الهجرة والنظم الاقتصادية والموازنة. ولم تتأثر بذلك منظمة الأمم المتحدة أو منظمة حلف شمال الأطلسى بوجه خاص. ولكن إدراك مدى خطورة ذلك على النظام الدولى اتضح بشدة مع الانهيار المتزامن لكل من يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتى، حيث جسد أحدهما مصير الآخر واندلع العنف المادى من جديد في تلك القارة التي ألهبت العالم مرتين، وشكلت على مدى أربعين عاماً النقطة المحورية للحرب الباردة. ولكن النظام الدولى كان معرضاً للخطر، في تلك المرة، دون أن نعى جيداً طبيعة الاضطرابات ودون أن يملك أحد الوسائل اللازمة للسيطرة عليها. وهو ما يفسر مشهد الهرج والمرج الذي ساد الجميع:

المسؤولين السياسيين والمعلقين المتخصصين.

ويعزى هذا الاضطراب الفكرى، في جانب كبير منه، إلى عدم وجود الصلة الحتمية بين خبراء الاستراتيجية وأنصار الدولانية وعلماء الاجتماع(٧٧). فالاهتمامات تتباين فيما بينهم. خبير الاستراتيجية يهتم بالعمل الذي يحقق المصلحة الوطنية، أي بمجموعة القيم والأهداف التي تحددها السلطة السياسية القائمة، وقد استحوذت عليه، كما ذكرنا آنفاً، قضية الشرق - الغرب. وهو واقع في حيرة، حيث لا وجود لعدو، وليس هناك فصل واضح بين الصديق والخصم. أما الدولاني فيهتم بالقوى الكبرى التي تعمل على المسرح العالمى، ولكنه لايدرك كيف تشهد المجتمعات الداخلية هذه التحولات وتعبر عنها بدورها تجاه الخارج. والإشكالية الوحيدة للمخرج المعقد بعض الشيء الذى يملكة تتعلق بعملية اتخاذ القرار التى لايمكن تطبيق نماذجها فى موضع آخر غير الديمقراطيات الكبرى(٧٨)، حيث تثار المشكلة بحدة أقل على وجه التحديد. ويطرح أخصائي العصور الثقافية من حيث المبدأ ذاتية موضوعه. وهو يقبل المقارنة ولكنه يحذر أى تعميم، فكيف يمكن، فى ظل هذه الظروف، عرض فرضيات عامة؟

ورغم التفرد الذى يتسم به كل صراع، فإن هناك خاصة مشتركة تميز الصراعات المعاصرة: فالمواجهة العنيفة كثيراً ما تنجم عن عملية تفكك سريع لمجتمعات كانت تدار حتى ذلك الوقت بأسلوب مركزى (وهو ما يطلق عليه اسم libanisation)(٧٩). ودائماً ما تكون أسباب هذا التفكك محددة، ولكن تعميم الظاهرة فى شتى بقاع الكون تطرح على الممارسين أسئلة متشابهة تماماً. عن الزعماء أولاً: فما دام إطار الدولة قد أصبح عديم التأثير، فإن مسألة المحاور ذاتها تثير مشكلة. إذا ما تفجر صراع ما، مع من تجرى معالجته، وباستخدام أى مسعى سياسى؟ لقد ظهرت حدة المشكلة على ضوء ماحدث فى تشاد، ولبنان، وكمبوديا، وأفغانستان، والصومال، والبوسنة مؤخراً. فالاتفاق الذى يجرى التفاوض بشأنه مع «اللاعبين» يهزأ به «الفاعلون» فى اللحظة ذاتها(٨٠). الطرف الأول يؤكد ذاته كوحدات سياسية مسؤولة على المسرح الدولى، أما الطرف الثانى فيعمل من خلال رفض احتكار العنف الذى يطالب به أولئك الذين يدعون تمثيلهم. وفي غالبية الصراعات الحالية، تستعصى المرونة غير العادية التي يتسم بها هؤلاء «الفاعلون» على التحليل. وسواء كانوا على شكل جيش نظامى، أو فصائل منشقة، أو حركات تحرير وطنية، أو ميليشيات، أو لصوص اجتماعيين، أو سادة حرب، فإنهم ينشأون، ويتحولون، ويعقدون تحالفات، وينكثون بها، ويختفون أويعودون في ثوب آخر. وعددهم غير محدد، كما إن تباينهم يؤدي إلى حالة دائمة من عدم الاستقرار. وعلى خلاف النظام الدولى، حيث يتيح الصراع الفرصة دائماً لقيام شكل معين من أشكال

التعاون، على نحو ما أوضحه جيداً Thomas C. Shelling، ومالم يكن من أجل تدارك خطر التدمير المتبادل[٨١]، فإن المواجهة دون مستوى الدولة قد تؤدي في أكثر الأحيان إلى صراع مميت. ولا وجود فيها لقواعد تنظم اللعب، كما لاتوجد أهداف محددة، ولا استراتيجية متصورة سلفاً سوى تأكيد الذات كوجود مطلق. ويختلف معنى العنف تبعاً للثقافات وقوانينها الخاصة بالشرعية، ولكنه يترجم دائماً رفض القاعدة التي يضعها الآخر. ورغم أنه قد يكون غير معقول تماماً في بعض الأحيان، لاسيما إذا كان من صنع أفراد معزولين، فهو في أكثر الأحيان شكل من أشكال التعبير الجماعي، وأداة لإحداث التغيير، وصيغة للتنظيم السياسى تستهدف تحقيق أهداف الجماعة وضمان بقائها. ورغم ضراوته، فإنه يأخذ شكل العقلية. ويوظف التعصب كأداة له.

السلم الذي لايتجزأ

لاينبغى لنا أن ننخدع باللامبالاة الظاهرة من جانب البلدان الكبرى الصناعية تجاه الصراعات المحلية العديدة، لاسيما إذا وقعت في مناطق لاتشارك بقدر كبير في التجارة العالمية: فالخريطة الجغرافية السياسية تتغير تحت أبصارنا، بشكل ظاهر مع تفكك الكيانات القائمة – الامبراطورت، والاتحادات، والدول –، وبصورة مستترة مع امتداد اقتصادات العصابات وانتشار أشكال جديدة للعنف.

أما فيما يتعلق بأوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، فالانقلاب واضح للعيان:حيث تعترض جماعات منافسة على الحدود الداخلية القديمة، مدعية أنها تمثل مجتمعاً مدنياً جديداً وأنها صاحبة حق مشروع في السلطة. وهكذا بعثت منازعات قديمة. وإذا ما أدت المنازعات إلى مواجهات مسلحة، فإنه سيكون من قبيل الوهم تصور أن تقتصر آثارها على المستوى المحلى، كما هو الحال في أيرلندا الشمالية على سبيل المثال. وفي يوغوسلافيا السابقة، ظهرت بالفعل الاحتمالات التي يمكن أن تترتب على هذا الصراع من أجل إعادة هيكلة الحيز السياسى وانتشرت موجة الصدام في أنحاء أوروبا. وقد أبدت هذه الموجة في الدول المتاخمة، التي تأثرت مباشرة بتدفق عشرات الآلاف من اللاجئين (كهنغاريا، والنمسا، وإيطاليا)، والدول التي يشغلها مصير الأقليات اللغوية بها (كإيطاليا، وهنغاريا، واليونان، وبلغاريا)، والدول التي تأثرت على الصعيد الاقتصادى (حيث تم وقف جزء من الإمدادات النفطية لكل من هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا بعد استيلاء وحدات من الصرب على خط للأنابيب)، والدول التي تعارضت أهدافها السياسية (اليونان، التي ترفض أي تعديل للنظام الإقليمى على حدودها، لم تقبل حصول مقدونيا على الاستقلال وتنكر عليها اسمها وعلمها ؛ وإيطاليا المنقسمة داخلياً

حول السياسة التي يجب انتهاجها في مواجهة كرواتيا الكاثوليكية، التي تعرقل مشروعها للوحدة «الخماسية» مع النمسا وهنغاريا تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا [مضافاً إليها بولونيا]، ويتمثل أحد أهدافها في موازنة النفوذ المتنامي لألمانيا في شرق أوروبا). وهكذا تحولت الأزمة تدريجياً إلى أزمة إقليمية. وزعزعت بشدة الاتحاد الأوروبي حيث لم يتحقق تنسيق السياسات الخارجية رغم روح Maastricht، وثارت شكوك قديمة بين الشركاء. واتخذت الأزمة بعداً عالمياً عندما ظهر فشل منظمة الأمم المتحدة: فقد تفجرت بوضوح الاختلافات بين البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، وتصدعت الوحدة الظاهرية لمجلس الأمن، وتعمقت الفجوة بين البلدان الغربية وروسيا.

ولا يمتد العنف المادى بالضرورة خارج الإقليم الذي ينشأ فيه، ولكن نتائجة تتجاوز الإطار الداخلى في جميع الأحوال. وتتجه بعض التيارات السياسية والأيديولوچية إلى الراديكالية وتستعيدها وراء الحدود قوى محلية أو حكومية أو معارضة، تستغلها لتحقيق غاياتها الخاصة. يضاف إلى هذا أن الصراعات أصبحت مصحوبة بحاشية مهمة من الأشخاص المرحلين. وتمتد آثار تفجر العنف السياسى إلى البلدان المتاخمة وربما حتى المتقاطرات(*): من بنغلاديش إلى الأردن، ومن الكاميرون إلى تركيا، ومن زائير إلى كوستاريكا، والأمثلة عديدة على مجتمعات الاستقبال الأول التي زعزعها توافد اللاجئين. وقد تضاعف عددهم ثلاث مرات خلال خمسة عشر عاماً: حيث قدرته المفوضية العليا للاجئين بحوالى ٧ ملايين لاجئ في عام ١٩٨٠، وارتفع إلى ١٧ مليون لاجئ في بداية عام ١٩٩١، ثم إلى ١٩ مليون في ١٩٩٤ (ولايدخل في ذلك الفلسطينيون الذين تتولى أمورهم منظمة أخرى، وهى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين، وملايين الأشخاص المرحلين داخل بلدهم). وأصبحت زيادة هذه التدفقات بمعدلات لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية مشكلة دولية رئيسية. فكيف يتسنى تنظيم التضامن العالمى بحيث يتحقق التكافؤ في توزيع ثقل الملجأ؟ لقد أوضحت عدة مؤتمرات عقدت مؤخراً مدى ضخامة هذا المشكلة: المؤتمر الدولى بشأن لاجئى الهند الصينية الذي عقد في يونيه ١٩٨٩ من أجل محاولة إيجاد حل لمسألة سكان القوارب boat people في فيتنام ولاوس، ومؤتمر فيينا الذي عقد في يناير ١٩٩١ بشأن حركات السكان القادمين من أوروبا الوسطى والشرقية، والاجتماعات الدورية التي يعقدها وزراء الهجرة في البلدان الخمسة والعشرين الأعضاء في المجلس الأوروبى. وتطرح ضرورة تنسيق سياسات الاستقبال – أو الطرد بالأحرى– مسائل تمس صميم سيادة الدول على الصعيد الدولى: كالجنسية، والضوابط الإدارية، ودور القضاء والشرطة. وفيما يتعلق بحق

* متقاطرات (أجزاء واقعة على الجهة المقابلة من الكرة الأرضية) (المترجم).

الملجأ، ساعدت اتفاقات Shengen التي عقدت بين ثماني بلدان أوروبية (ألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا، والبرتغال، وأسبانيا) على إنشاء شبكات بيروقراطية عبر قومية تساهم، من خلال تنسيق الممارسات وتبادل المعلومات، على تأطير ممارسة ذلك الامتياز الذي تملكه الدول. وتكتسب تلك الشبكات شرعية خالصة من خلال المخاوف التى يبديها الرأى العام. فمسألة الهجرة أصبحت، كما هو معروف، تحتل موقع الصدارة في الجدل الوطنى المثار داخل بلدان عديدة. بل إنها أفسدت إلى حد كبير الجدل السياسى الدائر في فرنسا.

وأخيراً. فإن الجانب الأقل استرعاءً للانتباه في تحول الصراعات، وربما الأكثر أهمية على المدى الطويل، هو إنشاء «نظم حربية» حقيقية متوازية اقتصادياً وشبكات سرية تنشر أشكالاً جديدة للعنف. فعندما يطول أمد الصراعات لانهائياً، يجرى تنظيم عمليات تهريب الأسلحة، ويتعدد الوسطاء (تزويد المحاربين الصرب والكروات، على سبيل المثال، بكم وافر من الذخائر على يد الميليشيات اللبنانية القديمة)، ويتم ترسيخ منطق المافيا. ويستمر الصراع ويتغير معناه تدريجياً وتزداد مخاطر انتشار العنف نتيجة لذلك، لتغذى الأوهام والمخاوف على نطاق واسع.

وتجتمع تلك العناصر جميعها لتثير القلق. فطبيعة الصراعات مبهمة، ولاتخضع مجرياتها أو أسلوب تداركها وإنهائها لأية قواعد. وقد اضمحل حق الحرب «وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية»، ذلك الحق الطوباوى إلى حد كبير في ظل النظام الدولى القديم، مع خصخصة العنف. ولم ينجح شيء في موازنة تلك المظاهر الجديدة للفوضى العالمية فعلاً وروحاً.

الجزء الثالث

تصدعات وعمليات إعادة تركيب

الفصل الخامس

جدلية التكامل / الاستبعاد

كثيراً ما يستخدم مفهوم «التكامل» لإعادة النظر في النظام المعاصر. وهو ينطوى، في صورته الإيجابية، على فكرة وجود روابط تتجاوز إطار الدولة القومية، والانضمام الطوعى، والتحول السلمى، ويتسم بمزايا مهمة: فالضم يتيح إقرار السلام مع احتواء عنف الحركات الإقليمية، وإعادة بناء الهويات، وإعادة تحديد الأدوار على المسرح الدولى، وزيادة قدرات كل طرف[1]. غير أن هذا المصطلح ذاته يحلل ظواهر بالغة الاختلاف. وقد عمد علماء السياسة إلى استخدامه (واستغلاله) في الخمسينيات والستينيات لوصف العملية التي استحدثها إنشاء الاتحاد الأوروبى للفحم والصلب (CECA) ثم السوق المشتركة، بل وكذلك وضع بعض البلدان السمتقلة حديثاً (الهند، ونيجيريا) التي لايتفق هيكلها السياسى مع التاريخ التقليدى للهياكل الاتحادية[2]. وقد أصبح مفهوم الضم يستخدم – في الوقت الراهن– في سياقات شديدة التباين، من ضم الجماعات الأجنبية في بلد الاستقبال إلى ضم البلدان النامية في الاقتصاد العالمى، مروراً بالهكيل الأوروبى، واتفاقات التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية وتجارب الإقليمية في أفريقيا. وهو يعنى– بالنسبة لعلماء السياسة– انتماء المواطنة إلى إطار أوسع من مجتمع المنشأ. أما بالنسبة لعلماء الاقتصاد، فهو مرادف للاعتماد المتبادل ويشير إلى حالة نشأت عن وجود روابط هيكلية بين نظم اقتصادية تصف عولمة الاقتصاد أحياناً، وأقلمة التجارة في أحيان أخرى. وكثيراً ما يقابل مفهوم الضم حالياً نقيضه، أي الاستبعاد، مترجماً بذلك الازدواجية المتنامية على المسرح الدولى، حيث أصبحت الهوة الحقيقية هى تلك التي تفصل بين أولئك الذين يمكنهم أن يلعبوا لعبة التجارة الحرة والمنافسة العالمية وأولئك الذين لايملكون ذلك. وهكذا أصبحت جدلية التكامل / الاستبعاد لاتعبر وحسب عن الانفصال بين الشمال والجنوب، ولكنها ترجمة كذلك للانقسام الذي تشهده جميع المجتمعات، بما فيها البلدان الصناعية.

وفي تقرير قدمته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى وبدا فيه الضم كهدف محدد ينشد ضم البلدان النامية إلى التجارة العالمية والحد بصفة خاصة من نظام الأفضليات المعممة (SPG) الذي كان عليها أن تقبل به في نطاق الاتفاق العام بشأن التعريفات

والتجارة GATT، ورد فيه: «خلال هذه الأعوام الأخيرة، استخدم مصطلح الضم على نطاق واسع في سياقات متنوعة وبمعانٍ متغيرة تبعاً للبلدان النامية... ومن المؤسف أنه كثيراً ما ينطوى فيما يبدو على معنى مختلف من وجهة نظر كل طرف ويستوجب شحنة انفعالية تقترن بأصداء سياسية[٣].» ولاعجب في ذلك!

صيغ جديدة للتكامل

من بين الصيغ العديدة لمعالجة موضوع التكامل، تبدو ثلاث صيغ في مجال سوسيولوچيا العلاقات الدولية وتهتم على التوالى بالأشكال المؤسسية للتعاون بين الدول، وبالوظائف السياسية لهذا التعاون، وبأنواع الاتصال والتبادل التي يمكن أن تنشأ بين الشعوب.. وهذه النهج الثلاثة لايستبعد أحدها الآخر، فالضم الحقيقى يفترض إدماجها على العكس، ولكن كلاً منها يعكس رؤية مختلفة للعالم ولايقيم التحليل على المستوى نفسه. النهجان الأولان، وهما معياريان بالأحرى، يعلقان آمال السلم والتعاون على تلاشى الدولة القومية، ويسعيان إلى بحث كيف يمكن التخلى عن السيادة لصالح كيان أوسع، مرادف للتقدم دائماً. أما النهج الثالث، وهو اجتماعى بدرجة أكبر، فيدرس الشروط الأولية التي يتوقف عليها الضم والتفاعلات التى تجرى بين الجماعات البشرية، سواء كان هناك هيكل سياسى جديد أم لا.

النفعية الجديدة والبناء الاتحادى

يعنى الضم – بمنظور مؤسسى – اتحاد كيانين سياسيين أو أكثر في هيكل آخر أكبر حجماً، من خلال آليات تجميعية لها أمثلة تاريخية عديدة منذ الاتحادات الأولى (سويسرا، الولايات المتحدة، ألمانيا، هولندا وغيرها). وكانت إعادة تشكيل المسرح الدولى طبقاً لهذا النموذج هو الحلم الذي راود الكثيرين منذ القرن التاسع عشر، لاسيما «المثاليون» في فترة ما بين الحربين. وتستند آمال السلام – طبقاً لهذه الرؤية – إلى توزيع السلطة بأشكال جديدة تنظمها مؤسسات دولية جديدة[٤]. وإذا كانت «العالمية» (حكومة واحدة لكوكبنا الأرضى) والاتحادية «العالمية» (دول منفصلة واختصاصات واسعة تفوض إلى سلطة عالمية تتخطى الحدود القومية) قد فقدنا الكثير من المؤيدين منذ الأربعينيات، فإن الطموح الاتحادى –في المقابل– مازال حياً على المستوى الإقليمى. وينظر إليه الكثيرون باعتباره مثلاً أعلى في «تنظيم الهويات المتعددة» يتيح لكل طرف أن يحتفظ بتفرده داخل إطار واقٍ. وهو يعبر عن ذاته فى الاتحاد السوفياتى السابق من خلال روسيا المترنحة. ويضفى طابعه على الجدل الدائر حول البناء الأوروبى منذ بداياته الأولى، ولايفتأ يثير آمالاً وحروباً كلامية.

بيد أن الاتحادية فشلت، منذ حرب الانفصال الأمريكى وحتى انهيار يوغوسلافيا. فالتاريخ ينبئنا أنه لايمكن تحقيق التكامل السلمى دون التحام عميق بين الأطراف الأساسية، وأنه لايمكن الاعتماد على سحر الإطار المؤسسى وحده في خلق تكافلات، وتقدم القارة الأفريقية مثالاً مثيراً لذلك حيث «انحلت جميع الاتحادات التي كانت قائمة إبان الفترة الاستعمارية، باستثناء نيچيريا» (التي قمعت بالقوة الانفصال في إقليم بيافرا)، وحيث لم يقف وجود ما يقرب من مائتى منظمة للتعاون الدولى حائلاً دون التجزئة المتزايدة لتلك القارة الأكثر انقساماً على وجه الأرض[٥]. وعلى العكس، فإن مثال بلدان الاتحاد الأوروبى يشير إلى ضم يسير قدماً على نحو مطرد ولاينبثق من منطق مؤسسى تحدد بمقتضاه اختصاصات كل طرف وفقاً لإطار محدد سلفاً ولكنه ينطلق -على العكس- من منطق نفعى يستتبع التخلى عن الاختصاصات على نطاق واسع دوماً، وهو ما يمكن أن نصفه بأنه بناء اتحادى، وإن كان ذلك أمراً غير مؤكد إلى حد كبير. ويتخذ تعبير «الضم»- الذي يطبق على نظام سياسى إدارى له نفس سمة التفرد ولا يشبه أي نموذج مؤسسى معروف – معنى خاصاً. فهو لايشير – في الإطار الأوروبى – إلى **حالة** تامة، وإنما يعنى **عملية** تعزيز تفضى إلى انتماء اللاعبين السياسيين إلى مركز جديد به مؤسسات تمارس اختصاصاتها على الدول القومية وعلى مواطنيها[٦].

بيد أن باعث النفعية في العلاقات الدولية David Mitrany، داخلَه الشك في أي بناء مستوحى من الاتحادية ويمكن أن يعيد القومية بأشكال جديدة وبكل مساؤئها[٧]. وقد اقترح، فى عام ١٩٤٣، في مؤلفه التحذيرى (نظام سلمى قابل للتطبيق A Working Peace System) أن ندرس النظام العالمى لامن منظور توزيع السلطة – دولة، اتحاد كونفيدرالى، اتحاد، وما إلى ذلك – وإنما انطلاقاً من الاحتياجات البشرية. فلنحدد المشاكل التى يتعين حلها حتى يتحقق الرفاه الاقتصادى والاجتماعى، وبعد ذلك يتحدد الشكل تبعاً للوظيفة؛ اقترح David Mitrany أن ينصب الاهتمام على القطاعات التي تخدم مصالح عامة، كالصحة والمواصلات والطاقة، على أن تجرى لعبة الاعتماد المتبادل والتفاعل دون محاولة صياغة نموذج مؤسسى محدد سلفاً أو ايديولوچية بعينها. فالمبادرات تتخذ تبعاً للحالة، ويقوم بها الأفراد، أو الجماعات الخاصة أو الحكومات التي تتحد وفقاً لمفهومها. وطبقاً لمبدأ النفعية ذاته: «إن طبيعة وحجم المشكلة يحددان في كل الأحوال الشكل الملائم للمؤسسة[٨]. وبمجرد أن يتم إنشاء المؤسسات المتخصصة الأولى، تستتبعها مؤسسات أخرى في القطاعات القريبة منها. وشيئاً فشيئاً ينضم أشخاص إلى شبكات التعاون النفعى، ويكتسبون روحاً دولية ويغيرون أهدافهم رويداً رويداً. ولايتجهون نحو الدولة القومية لتلبية احتياجاتهم وإنما نحو المؤسسات

الدولية حيث تمثل مصالحهم. وتدريجياً، تفرض ضرورة الاتحاد نفسها وتغلب مزايا التعاون على القوميات. وانطلاقاً من هذه القناعة، اقترح David Mitrany – قبل Jean Monnet Konrad Adenauer, Robert Schuman, – وفي أوج الحرب، إنشاء شبكة من الوكالات الدولية تتغلغل في صميم الحياة الاقتصادية الألمانية وتكبح أية محاولات عدائية عبر الراين في المستقبل.

ورأي النفعيون الأوائل، انطلاقاً من هذه الرؤية العالمية التي خرجت لأول مرة من الإطار التقليدى للنظام الدولى بإدراك لايسعنا إلا أن نرحب به بعد مرور خمسين عاماً، أن اللاعبين الرئيسيين في مجال العلاقات الدولية هم بالضرورة الوكالات المتخصصة في أسرة الأمم المتحدة ومن يعملون بها من موظفين وخبراء في مجال الصحة والعمل والثقافة وغير ذلك. واستند أحد المشاهير من بين هؤلاء، وهو Ernst Haas، إلى النموذج الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، وهى «ميترانية mitranyen» إلى حد كبير على مايدو (جهة العمل، العامل، الحكومة) في وضع نظرية للعلاقات الدولية «تتجاوز الدولة القومية[٩]».

وكما يحدث كثيراً، فقد أراد أنصار هذا المذهب أن يسبقوا المذهب الأصلى وأن يتجاوزوه[١٠]. واستند النفعيون المحدثون منذ السبعينيات إلى فرضية العالمية والضم «السياسى» وشجعهم على ذلك التطورات الأولى للسوق المشتركة (وتجارب التنظيم الإقليمى في أمريكا اللاتينية)، اقتناعاً منهم بأن عملية تجاوز النطاق الاقتصادى إلى النطاق السياسى (Spill - over) ستتم بطريقة تلقائية وفي اتجاه واحد بالنسبة للبلدان الستة الأعضاء في الاتحاد الأوروبى. وعلى ضوء الاعتماد المتبادل في سائر قطاعات الاقتصاد الصناعى، أدى إنشاء الاتحاد الأوروبى للفحم والصلب ثم تنظيم الأسواق الزراعية إلى الاندماج في قطاعات أخرى حتماً، وإلى تبنى سياسات مشتركة شيئاً فشيئاً في مجالات تمس سيادة الدول على نحو وثيق[١١]. ولم يسع النخبة الحكومية إلا أن تشجع هذا التأثير التجاوزى، وكذلك فعل رؤساء الأحزاب، والزعماء النقابيون، والمسؤولون عن التوحيد الذين يشتركون في شبكات للتعاون الدولي. وساعد تداخل النظم البيروقراطية في تدريب النخبة على التعاون (learning process) فقد رأت هذه النخبة أنه يمكن تحقيق مصالحها بصورة أفضل في إطار عالمى منها داخل الدولة القومية، مما دفعها إلى الضغط على الحكومات من أجل إنشاء مركز جديد للسلطة. وفي ظل هذا المنطق، كان الاتحاد الأوروبى هو نواة أوروبا الموحدة سياسياً الذي سيصبح مجلسه يوماً هو السلطة التنفيذية بها.

وجاءت الأزمة الدستورية التي تعرض لها الاتحاد الأوروبى عامى ١٩٦٥ و١٩٦٦[١٢]،

وطلب بريطانيا «إعادة التفاوض» حول جوهر المصادمات النفطية والأزمة العالمية التي نشبت في عقد السبعينيات، والركود «التشاؤمية الأوروبية» في أوائل الثمانينيات، لتكذب هذه الفرضيات وتنحى نظريات الضم إلى متحف المعرفة[١٣]... حتى كان اعتماد وثيقة الوحدة عام ١٩٨٦[١٤] والعواقب اللانهائية التي ترتبت على ذلك في الأعوام التالية، ليرد اعتبار هذا النهج إلى حد ما.

ولم يتحقق الأثر المنشود من التجاوز spill - over، حتى في هذا الموضع حيث كان متوقعاً في الستينيات. ولم يحدث «تلقائيا» : فقد شهد البناء الجماعى فترات توقف طويلة. ولم يؤد إلى إنشاء سلطة عالمية: فسلطات المجلس لم يطرأ عليها تغير كيفى، وتوطد دور البرلمان الأوروبى إلى حد كبير، وإن ظل يفتقر إلى أي معيار مشترك مع مجلس الوزراء[١٥]. وتحافظ معاهدة Maastricht على الطابع الحكومى الدولى للمجموعة، مع إفساح الطريق لأول مرة أمام المجلس الأوروبى لرؤساء الدول والحكومات حتى يحتل مكانه في الصرح الأوروبى، من خلال توطيد الدور الذي يضطلع به مجلس الوزراء ولجنة الممثلين الدائمين، سفراء الدول الاثنتى عشرة (COREPER)، وبإخضاع المجالات الجديدة للتعاون (السياسة الخارجية والأمن المشترك، والتعاون السياسى الداخلى والقضاء) لاليات حكومية دولية بصورة أساسية، وأخيراً من خلال تعريف مبدأ «الفرعية» الذي يستند إليه العمل الجماعى:

«لا تتدخل المجموعة – في المجالات التي لا تتصل باختصاصها الحصرى– تطبيقاً لمبدأ الفرعية إلا إذا كانت أهداف العمل المتصور لايمكن تحقيقها بالدرجة الكافية على يد الدول الأعضاء، وأمكن بالتالى تحقيقها بصورة أفضل على المستوى الجماعى، بالنظر إلى أبعاد العمل المنشود والآثار المترتبة عليه، وبالقدر اللازم لذلك.» (الفقرة «ب» من المادة ٣.)

وبعيداً عن إيضاح توزيع الاختصاصات، فإن المعاهدة المتعلقة بالاتحاد الأوروبى تزيد من تعقيد ذلك النظام الذي لايضاهيه شيء معين[١٦]. وبين مايجب اتخاذ قرار بشأنه بالأغلبية المؤهلة، ومايقتضى الإجماع على العكس، وما يجب أن يقرره مجلس الوزراء بالاشتراك مع البرلمان الأوروبى، وما يتبقى للدول الأعضاء، يستعصى إلا على عدد ضئيل من الخبراء المختصين فهم أسلوب عمل هذه المجموعة... وبعيداً عن اجتذاب انتماء المواطنين تجاه بروكسل، على نحو ما توقع النفعيون المحدثون، فإن مثل هذا التشابك بين إدارات وطنية ومؤسسات جماعية يجعل البناء الأوروبى معتماً على نحو متزايد. ومن هنا جاءت الاتهامات الموجهة ضد التكنوقراط الأوروبيين والقلق الذى يساور الشعوب الملتزمة مبدئياً بالمثل الأوروبى الأعلى[١٧].

وثمة بديهيتان أساسيتان للنفعية الجديدة في وضع يتيح التحقق منهما: فأثر التجاوزspill over - والضغط الذي تمارسه النخبة يفضيان إلى التخلي عن السيادة بصورة متزايدة. وفى المقابل، فإن النجاح الذي حققه الضم في النفوس غير مؤكد. وطبقاً لما ورد في الكتاب الأبيض الذي قدمه Jacques Delors، عام ١٩٨٥، واستندت إليه وثيقة الوحدة، فإن توسيع الحيز الاقتصادى أتاح للمشاريع الأوروبية أن تملك سوقاً كبيرة مفتوحة للمنافسة من شأنها أن تجعل الاستثمارات في تقنيات الإنتاج الأساسية مجدية، وأن تنشر التقدم التقنى والإبداع. ومع إحياء الصناعة الأوروبية على هذا النحو، فإن هذه السوق الكبرى سوف تتيح التغلب على التحدى اليابانى والأمريكي. كما ستحقق المزيد من الرخاء لمجموع الدول الأعضاء إجمالاً. ولم يتنبه أحد تقريباً لما قد تؤدى إليه إزالة العقابات التي تعوق حرية مرور السلع والأشخاص، ورءوس الأموال بصفة خاصة، من التخلى عن السيادة، وذلك وقت اعتماد وثيقة الوحدة الأوروبية ورغم ذلك... فإن توحيد القوانين، وتنسيق النظم الضريبية غير المباشرة، ودفع التعاون في مجال القضاء والأمن، و«توحيد» سياسة تأشيرات الدخول، كلها تكمن وراء فكرة السوق الكبرى ذاتها. وفضلاً عن ذلك، فإن حرية انتقال رءوس الأموال ستفرض قيوداً جديدة على السياسة النقدية للدول الأعضاء حتى يمكنها منع عمليات المضاربة على أسعار الصرف. وأخيراً، فقد كان من الصعوبة بمكان تصور أن تضع المشاريع استراتيجيات على النطاق الأوروبى بمعدلات فائدة تتفاوت من بلد إلى آخر، كما كان يصعب تصور أن تتحمل التجارة بين الجماعات طويلاً تكاليف إضافية نتيجة المعاملات النقدية. وكان الانتقال إلى عملة موحدة– أو مشتركة– هو أصل مشروع السوق الموحدة، الذي ينطوى بدوره على وضع سياسة مالية واقتصادية متفق عليها، يصعب تصورها في حد ذاتها بدون سياسة خارجية مشتركة، وهو ما يطرح حتماً مشكلة الدفاع (وقد رأينا، من جهة أخرى، فرنسا وهى تقدم تصوراً جديداً عن الدفاع والمشاركة الفرنسية في الأمن الأوروبى على خط مواز للإعداد لعقد قمة Maastricht) ولاشك أن التجاوز pill Over لايحدث بصورة تلقائية. بل إن الإرادة السياسية تتدخل في كل مرحلة. ولكن المشاكل تتداخل حتى تأخذ شكل دوامة تقود الدول – إن لم يكن إلى التخلى –الواحدة تلو الأخرى– عن أدوات سياسية رئيسية– إلى وضعها تحت التصرف العام (وهو ما أسماه R. Keohane وS. Hoffmann حشد السيادةpooling of sovereignty)، وهو ما يقلل من هامش المناورة المتروك للسياسات الوطنية.

وبعد إنشاء الاتحاد الاقتصادى والنقدى الذي تقرر في Maastricht بداية دورة جديدة. وقد أصبحت بعض صور التخلى عن السيادة معروفة ومعلنة: فالالتزام بتوحيد العملة في عام ١٩٩٩ على أقصى تقدير طبقاً لجدول محدد جعل جميع الدول الأعضاء تقريباً (تتمتع

بريطانيا بشرط الإعفاء) تعدل عن إحدى الأداتين الرئيستين للتنظيم الاقتصادى الجمعى: المواءمة باستخدام أسعار الصرف. ورغم أن تنسيق الساسات الخاصة بالميزانيات غير منصوص عليه فى الاتفاقات، فإن الشروط المطلوبة للدخول في الحيز النقدى الموحد - «معايير التقارب» الشهيرة- صارمة بشدة، وإذا ما روعيت تلك الشروط فإن من شأن ذلك أن يفقد الدول، في الواقع، أداة الضبط الثانية: عجز الميزانية[١٩]. والضمانات التي تطلبها ألمانيا حتى تشاطر تلك الدول قوتها النقدية متشددة فعلاً: ألا يتجاوز معدل التضخم ١,٥ ٪ كحد أقصى من المعدل المتوسط للبلدان الثلاثة الأقل تضخماً ؛ وألا يزيد عجز الميزانية عن ٣٪ على الأقصى من الناتج المحلى الإجمالى ؛ وألا يزيد الدين العام (بما في ذلك ديون هيئات الضمان الاجتماعى والإدارات المركزية والإدارات المحلية) عن ٦٠ ٪ كحد أقصى من الناتج المحلى الإجمالى، وألا تتجاوز معدلات القروض الطويلة الأجل التي تستدين بها الدولة عن درجتين من المعدل المتوسط للبلدان الثلاثة الأقل مستوى ؛ وعدم تخفيض قيمة العملة خلال العامين السابقين على الانضمام إلى الاتحاد النقدى ويمكن التخفيف من التشدد البالغ الذي تتسم به هذه القواعد المتعلقة بالميزانية من خلال تفسير مرن، من منظور الاتجاه وليس الأهداف المطلوب تحقيقها. إلا أنه تظل هناك بعض الظلال حول طبيعة الضم الذي يجرى على هذا النحو.

وقد عمدت فرنسا وإيطاليا والدانمرك، من موقع القهر والمطالبة (الأمر الذي يقلل نسبياً من حدة الجدل اللاواقعى الدائر في فرنسا حول السيادة)- بعد أن سئمت من إجبارها على اتباع السياسة النقدية للبنك الاتحادى Bundes bank وتحمل ارتفاع أسعار الفائدة التي تمليها الظروف الألمانية - إلى إقناع ألمانيا بأن تقتسم قوتها النقدية وأن تعهد بها إلى بنك مركزى موحد تتبعه البلدان الأوروبية الاثنا عشر (وهو ما كلف المستشار Helmut Kohl توجيه الاتهامات له فى بلده بالتضحية بالاستقلال النقدى الألمانى بسعر رخيص) وفي المقابل، اشترطت ألمانيا أن يقلد حرفياً نموذج البنك المركزى الأوروبى المزمع إنشاؤه على غرار نموذج البنك الاتحادى Bundes bank. وقامت، على وجه الخصوص، بتحديد هدف النظام الجديد: استقرار الأسعار قبل أي اعتبار آخر: ويبدأ اختيار هذا الهدف المفضل على كل ماعداه يثير انتقادات حادة لاعلاقة لها بالنزاع الدائم بين «أوروبا الدول» و«أوروبا الاتحادية» حيث ينحصر الجدل الفرنسى حول البناء الأوروبى. والقضية الحقيقية ليست تحديد ما رذا كنا «مع» أو «ضد» الوحدة الأوروبية، وإنما إدراك ما رذا كانت الشعوب على استعداد لتحمل التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المسيرة القسرية نحو الاتحاد النقدى، وما إذا كانت ثمة خيارات أخرى ممكنة أم لا. وترتفع الأصوات من اتجاهات عديدة محذرة من أن الثمن سيكون باهظاً:

«إن إخضاع إدارة جميع أدوات السياسة الاقتصادية الجمعية لهدف استقرار الأسعار يهدد بشدة بالتضحية بما ينبغي أن يمثل الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية التوظف الكامل والنمو[٢٠]». وقد أظهرت التجربة الفرنسية ذلك، وهو أمر معروف لعلماء الاقتصاد، فمحاربة التضخم بعنف تؤدى على المدى القصير والمتوسط إلى البطالة وتفتت النسيج الاجتماعى. وطبقاً لجميع الظواهر، فإن البلدين الأكثر تضخماً في النظام النقدي الأوروبى، وهما إيطاليا وأسبانيا، لن يستطيعا استيفاء الشروط المطلوبة بسرعة، كما ستعجز البرتغال واليونان عن ذلك. ودون الاعتراف بذلك رسمياً، فإن إنشاء الاتحاد الاقتصادى والنقدى من شأنه أن يعجل الاتجاه إلى أوروبا ذات سرعات متعددة تتكون نواتها الأساسية من خلال اتحاد «شمالى» تحتل ألمانيا في داخله مكانة بارزة.

وفي ظل أوضاع شديدة التباين فيما بين الدول الأعضاء، وفي ظل ظروف تتغذى فيها نزعات التطرف على الاضطرابات الناجمة عن البطالة وتدهور الخدمات العامة، تلقى ضغوط متعارضة عديدة بثقلها على بناء Maastricht على نحو لايستبعد معه إصابتها بالجمود. ويحتمل في جميع الأحوال، أن يجرى تخفيف اضطرارى للتقليدية النقدية المتشددة التي وضع في إطارها. ويشهد العالم كله تقريباً انتهاج سياسات لدعم النشاط الاقتصادى، بما في ذلك الولايات المتحدة حيث يعيد الفكر الاقتصادى اكتشاف الدولة. ولقد مضى زمن الليبرالية المتشددة. ويبدو إنشاء اتحاد أوروبى يصم السلطات الوطنية المالية بالعجز وهو يفرض قيوداً شديدة الصرامة على حركتها أمراً خطيراً ويصعب تحقيقه[٢١]. ولكن ألمانيا لن تقبل ، على العكس، أن يتم تجريدها من مصدر قوتها على مدى أربعين عاماً دون أية ضمانات أو تعويضات سياسية. ويظل علينا أن نحدد العديد من النقاط، وأن نزيل كثيراً من أوجه اللبس. ولكن الآلة دارت رغم كل شيء.

ويحول التعقيد البالغ الذي يتسم به البناء الأوروبى دون أن تكون هناك رؤية واضحة لجميع الرهانات لدى الشعوب. فقليلون هم من يسيطرون تماماً على الآثار التقنية المترتبة على كل تقدم محرز في هذا الاتجاه، وهنا تكتسب التكنوقراطية– نظام سياسى تؤول فيه السلطة إلى من يملك الوسائل التقنية– معناها تماماً. وكما توقع منظرو التكامل، فإن أوروبا تقوم على النخبة، والنظم البيروقراطية الوطنية والموظفين الدوليين، والأوساط المالية، وأرباب المهن، والنقابيين، والمدارس الكبرى. ولكنها لاتؤدى، خلافاً للتكهنات النفعية الجديدة، إلى مشروع سياسى محدد[٢٢]. والبناء الأوروبى أشبه ما يكون حالياً بما أسماه John Pinder «التكامل السلبى» الذي يتحقق من خلال إزالة الفوارق بين العناصر الاقتصادية داخل حيز موحد، وليس «التكامل الإيجابى» الذي يتأتى بتبنى سياسات مشتركة[٢٣]. ويعتبر انهيار أوروبا

الاشتراكية معبراً في هذا السياق. فقد أعطيت الأولوية المطلقة لإزالة العقبات التي تعوق حرية انتقال الأشخاص. ولا تتدخل المجموعة إلا لتصحيح الاختلالات التي قد تترتب على تحرير الحدود، ويتحقق اتساق القواعد الاجتماعية من خلال التنسيق بين مختلف النظم المتعلقة بالصحة والضمان الاجتماعي، التي يتم إقرارها على نحو متبادل، ويعول على أثر المنافسة أو إسقاطات النمو لتوليد علية محاكاة ومواءمة: «لسنا بصدد استراتيجية للتنسيق، ولكننا أمام تصور نفعية نظامية (مبادلات بين نظم)، حيث تلعب المجموعة الأوروبية CEE دور وسيط الاتصال؛ وهو ما يفسر تعدد هياكل الحوار. وتتخذ الخيارات شكلاً تقنياً على خط موازٍ[٢٤]».

وبعيداً عن تقديم نظام سياسي واجتماعي جديد يمكن أن تتجه إليه الانتماءات، فإن الاتحاد الأوروبي يبدو في صورة ازدواج في اختصاصات متشابكة بدرجة أو بآخرى يقابلها انتشار متزايد للانتماءات. ومع طرح التكافلات الوطنية للمناقشة دون الاستعاضة عنها بهدف سياسي ينصب على المشاكل الحقيقية في المجتمع – التوظيف، الضمان الاجتماعي، المجتمعات العمرانية، وغير ذلك– فإن التكامل عن طريق آليات السوق من شأنه أن يساهم في زيادة الشعور بالانتماء لا إلى إعادة توجيهة نحو مركز جديد. وتعتبر المدينة، والإقليم، والمجتمع الأساسي (الطبيعي أو المختار)، والمهنة، وجهة العمل أحياناً، مساحات لتحديد الهوية كالدولة القومية تماماً. وقد يضاف إليها البناء الجماعي أحياناً ولكنه لايحل محلها.

الإقليمية الجديدة والعولمة

إن النظر إلى التكامل بمنظور مؤسسي بحيث لايمكن إلا أن يكون خادعاً فالأمثلة على التكامل من خلال الاندماج وإنشاء سلطة تتجاوز الحدود القومية ليست استثناءً من القاعدة وحسب، ولكن هذه الرؤية للنظام الدولي ترجع إلى تصور تقليدي لنظام يقوم على السيادة الإقليمية ولم يعد يتفق مع التعقيد الذي يتسم به العالم المعاصر، والحديث لاينصب على بناء اتحادي النزعة حيث تندرج الدولة في مؤسسة أوسع ولكنها ذات طبيعة مماثلة لها، بل على «الإقليمية» في تحليل للعلاقات الاجتماعية التي تتجاوز الحدود في جميع أنحاء العالم، دون أن تكون هناك عالمية أو إقليمية على وجه التحديد.

ونشهد من كل جانب إحياء تيارات التبادل أو تضخيمها، وهي التيارات التي نجح الاستعمار، وتقسيم العالم إلى شرق وغرب، وغلبة الدولة القومية، في وقفها على مايبدو. وثمة ظواهر عديدة، كإعادة تأكيد «النظم العرقية» الكبرى في أفريقيا[٢٥] وإعادة النظر على نحو يزداد سفوراً يوماً بعد يوم في المبدأ المقدس– عدم المساس بالحدود – وهما نتيجتان

للحقبة الاستعمارية، وإعادة اكتشاف الطرق التجارية القديمة حول البحر الأسود وعلى طول نهر الدانوب، وانتشار المنتديات الإقليمية على أنقاض الامبراطورية السوفياتية[٢٦]، ومخطط «الحزام السلمى»، وظهور «أقاليم أوروبية» في أوروبا الغربية، وشعور إقليمي في البحر المتوسط الغربى، هذه الظواهر جميعها والعديد غيرها تنبئ بالحاجة إلى إقامة تكافلات مستترة، والبحث عن التكافلات المفقودة، في وقت لم تعد فيه الدولة هى الوحدة الملائمة لتحقيق التنظيمات الكبرى. وتتغذى هذه الظاهرة التي تسمى «الإقليمية الجديدة»، على تدفقات عبر وطنية ينشرها لاعبون محليون، على المستويين العام والخاص، يستغلون الحدود من أجل إنشاء مساحات جديدة للتبادل المتحرك، غير محددة بدقة ولكنها حقيقية تماماً[٢٧]. وتتغير هذه المساحات وفقاً للرهانات والاستراتيچيات، وتتعايش مع مساحات أخرى لها قواعد محددة بل وتتغذى عليها أحياناً: فحول الحدود الأفريقية يرتسم، على سبيل المثال، كم كبير من مساحات التجارة وتهريب البضائع التي تستغل الاختلافات المالية والنقدية في القيام بعمليات تهريب مربحة وفي آسيا، تتخذ الإقليمية المؤسسة «من أعلى» التدفقات القائمة فعلاً عبر الحدود كأداة للعمل، مع توطيدها من خلال إعاقة التجارة الرسمية بعض الشيء.

وعلى الصعيد الاقتصادى، يبدو إنشاء سوق إقليمية واسعة بمثابة الحل الوحيد في أكثر الأحيان للتغلب على عوائق السوق الداخلية المحدودة وإتاحة الاستثمار في مجال البحث والتنمية: وكان ذلك هو الدافع، كما أوضحنا من قبل، المنشئ للوثيقة الأوروبية الموحدة وللسوق الكبرى. وأحياناً ما تنصب مساعى التكامل الإقليمى على إيجاد شكل من أشكال الاستقلال الجماعى، في محاولة للحد من تبعية التنمية للاقتصاد العالمى[٢٨]. وفي أفريقيا، تنص المعاهدة المنشئة لمجموعة اقتصادية أفريقية والتي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية، في يونيه ١٩٩١، على إقامة سوق كبرى من الآن حتى عام ٢٠٢٥ من أجل تشجيع «تنمية مركزية ذاتية» من خلال توطيد الكيانات الإقليمية القائمة ثم تحرير التبادل التجارى بينها تدريجياً.

ولكن البناء الإقليمى هو في المقام الأول، بالنسبة لجميع البلدان وعلى نحو متزايد، استراتيچية دفاعية ضد الخارج، وهكذا نجد تعدد الاتفاقات الإقليمية المتعلقة بحرية التجارة معبر تماماً في هذا الصدد: فجميعها تهدف إلى حماية تلك البلدان من ظهور تكتلات منافسة. وتعتبر المبادرة التي اتخذها الرئيس Bush من أجل إنشاء سوق نصف كروية تمتد «من ألاسكا إلى أرض النار»، وإقامة منطقة لحرية التجارة بين أمريكا الشمالية وكل من كندا والمكسيك (North American Free Trade Area)، رداً على تكوين تكتل اقتصادى أوروبى قوى يزداد اتساعاً. وتدعم اليابان بدورها نفوذها الاقتصادى في منطقة آسيا- المحيط الهادئ،

حيث تجاوز حجم صادراتها إلى تلك المنطقة للمرة الأولى، عام ١٩٩١، مجموع صادراتها إلى الولايات المتحدة. وهكذا يبدو هيكل الاقتصاد العالمي متمركزاً حول ثلاثة تكتلات اقتصادية تسيطر عليها حفنة من الدول. وحتى يتسنى لبلدان العالم الثالث مواجهة هذا النفوذ وزيادة قدرتها التفاوضية، فإنها تضاعف مساعيها نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي: إنشاء سوق Mercosur (السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، بين الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وباراغواي)، وإحياء ميثاق Pacte andin (بوليفيا وكولومبيا وإكوادور وبيرو وفنزويلا) في أمريكا اللاتينية؛ وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين البلدان الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN Free Trade Aree) من الآن وحتى عام ٢٠٠٨؛ و«المثلث الصيني» الذي يجمع المناطق الاقتصادية الخاصة بالأقاليم الساحلية للصين الجنوبية في هونغ كونغ وفي تايوان، وما إلى ذلك. وإلى جانب التكتلات الكبرى الناشئة بل وفي داخلها أحياناً، يسعى عدد كبير من الكيانات الفرعية إلى تأكيد ذاته أو هو في سبيله إلى ذلك.

ويبقى تحديد الظروف التي تؤدي هذه التكافلات «الطبيعية» بدرجة أو بأخرى في ظلها إلى إنشاء «إقليم» وماهو الهدف المنشود. وكيف يمكن التمييز – وسط هذا الكم الوافر من المبادرات – بين تلك الواعدة بالنجاح وغيرها المقدر له الفشل؟ وماهي تلك التي من شأنها أن تساعد على إقامة «مجموعة أمنية» وتلك التي تزيد من احتمالات الصراع؟ «من خلال دراسة طبيعة الاتصالات الاجتماعية»، تلك هي الوصفة التي قدمها Karl Deutsch[٢٩]. وعلى ذلك فإن الحدود الفعلية لاتتبع الخطوط الإدارية التي ترسمها السياسة والتاريخ. ولكنها تتحدد من خلال التخفيض العنيف لنوع معين من أنواع العلاقات بين البشر (نقل المعلومات، الزيارات، التجارة، العمل، الزواج، وما إلى ذلك)، ومن خلال تغيير رموز الاتصال (اللغة، المأكل، الجماليات، الرموز، الذاكرة، أي كل العناصر المكونة للثقافة بإيجاز) ويمكن إقامة أي مجموعة إقليمية يعتقد أعضاؤها بقدرتهم على التحكم في تطورها بشكل متصل وسلمي إذا كانت التبادلات كبيرة ومتنوعة، وكانت أهميتها لاتقتصر على بعض القطاعات الاقتصادية المحددة، وإنما تمتد لتشمل مجالات عديدة وتشمل نواحي الحياة اليومية. كما يجب أن تؤدي هذه التبادلات المتعددة إلى نتائج متقاربة لكل طرف، وأن تنطوي على مترتبات مماثلة ولاتزيد من حدة الاختلافات القائمة بين النظم السياسية والاجتماعية[٣٠].

ويثير تعدد التبادلات ضغوطاً متزايدة ومتعارضة. فهي تقرب بين بعض اللاعبين، في مجالات معينة. كما تؤدي إلى ارتكاسات رفض وإحباط، في مجالات أخرى، وينتقل التناقض إلى داخل الفرد ذاته في كثير من الأحيان. وقد ينقضي وقت طويل حتى يتحدد الاتجاه النهائي: تكامل، رفض، خلط، ازدواج؟ ليست هناك أية مؤشرات يمكن أن تحدد

ذلك سلفاً. والشيء المؤكد هو أنه لايمكن قيام تعاون إقليمى دون أن يعرف المشاركون فيه المزايا التي سيجنيها كل طرف. وتكمن القوة الكبرى في البناء الأوروبى، التي أتاحت له التقدم رغم الأزمات، على وجه التحديد في خلوه من الهيمنة وفي تبادل الأدوار على نحو متكرر. فكل دولة عضو تجد نفسها المرة تلو المرة في موقع الدفاع أو الهجوم، مستفيدة و مساهمة، تبعاً لطبيعة المقاعد. وإذا ما خسرت في جانب، يمكنها أن تعوض الخسارة في جانب آخر وأن تحقق ميزة في البناء الجماعى على وجه الإجمال.

إلا أن شرط التبادلية هذا له ثمنه. فقد كان على المجموعة الأوروبية، في كل مرحلة جديدة، أن تزيد حجم التحويلات المالية من الأقاليم الأكثر تقدماً إلى غيرها: مضاعفة «الأرصدة الهيكلية» بعد اعتماد الوثيقة الموحدة، وإنشاء «صندوق تعاضد» لصالح اليونان وأسبانيا والبرتغال وأيرلندا، وتعزيز الائتمانات الممنوحة للأقاليم المتخلفة (الأقاليم الألمانية الخمسة الجديدة lander على الأخص) بعد Maastricht. وقد باءت محاولات عديدة للتكامل الإقليمي بالفشل بسبب هذا العجز عن وضع آليات لإزالة الاختلافات الإقليمية. ففيما يتعلق بأفريقيا، على سبيل المثال، يعد غياب التضامن أحد الأسباب العديدة وراء ضعف احتمالات النجاح في مساعي التكامل:

«إن المؤسسات والآليات القائمة تحيل في أكثر الأحيان إلى استراتيجيات لتعزيز – بل والسيطرة على – البيئة الإقليمية للدول الأعضاء الأكثر قوة: وينحصر دور آليات إعادة التوزيع – إن وجدت – في توطيد العلاقات اللا متماثلة لافي بحثها مجدداً[٣١]». وتطرح القضايا ذاتها فيما يتعلق بالسوق المشتركة للمخروط الجنوبى Mercosur، على ضوء الاختلاف القائم بين البرازيل والأرجنتين من جانب، وأورغواى وباراغواى من جانب آخر. أما فيما يخص آسيا – المحيط الهادئ، فيرى بعض المراقبين المحنكين أن «النفوذ الاقتصادى لايعنى التكامل تلقائياً. [وينبغى أن يتوافر لدى اليابان] الحد الأدنى من السخاء اللازم لنقل التكنولوجيا، وفتح أسواقها، وضمان تحقيق تكافؤ نسبى في شروط التجارة. والواضح أنها لم تبرهن على ذلك[٣٢]». وتثور تساؤلات مماثلة فيما يتعلق بطرائق التكامل في نصف الكرة الأمريكى تحت قيادة الولايات المتحدة.

وتقسيم العالم إلى ثلاثة تكتلات – الثالوث الشهير: أمريكا الشمالية، والمجموعة الأوروبية، واليابان/ الدول الآسيوية المستقلة حديثاً – هو أمر يبعث على الاطمئنان ويثير القلق في آن واحد. فهو يضفى شيئاً من العقلانية – في مواجهة الفوضى العالمية – بالاستعانة

بتصورات معروفة: مفاهيم القطب، ومنطقة النفوذ، بل والقوة. وطالما أن المفاوضات التجارية لاتنجح على المستوى المتعدد الأطراف، ألا يكون من الأفضل إنشاء تكتلات إقليمية حول قوى معروفة وقادرة على التفاوض فيما بينها بشكل ثنائى بدلاً من الفوضى الكاملة وما تشكله من مخاطر العودة إلى الحمائية؟ وفي المقابل، فإنه ينطوى على تجزئة للاقتصاد العالمى المثقل الصراعات بين التكتلات، وينحى جانباً على وجه الخصوص شقاً كبيراً من بلدان الجنوب والقارة الأوروبية. وهذا التصور للعالم على أنه ثلاثى الأقطاب، والذي انتشر على نطاق واسع في بداية الثمانينيات، يحتاج بشدة إلى إظهار الفروق الدقيقة بين مفهومه السياسى والاستراتيجى. فالتجانس الداخلى في التكتلات موضع البحث ليس مكتسباً. وتنشأ تكتلات للاستثمارات الإقليمية تتمركز حول الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان[٣٣]. وتميل المؤسسات الكبرى في هذه البلدان إلى الاستثمار في المناطق المجاورة، وإقامة شبكات قوية للإنتاج والتوزيع تتم من خلالها تغذية السوق الإقليمية ثم الانطلاق إلى التصدير العالمى. إلا أن التكامل الاقتصادى– إن وجد افتراضاً– يلغى القوميات ولا الحدود الثقافية. وأقصى مايفعله هو التشويش عليها: وقد أصبحت تكلفة تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية قادرة على التقليل من حجم الاختلافات الإقليمية عن طريق فرض نوع من «السلام بالقوة» باهظة. وكما أشار أحد المحررين في صحيفة Financial Times: «لقد آن أوان الامبريالية. ولكن الامبرياليين لم تعد لديهم الرغبة.» هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن هناك قوى طاردة مركزية في كل تكتل تحث على الانفتاح إلى الخارج. وعلى الصعيد الاقتصادى، نجد الميل إلى تحقيق الرفاه في كل مكان، وعلى الأخص في اليابان التي لا تحرص كثيراً على الانغلاق داخل منطقة الين – والدليل على ذلك اختراقها منطقة أمريكا اللاتينية مؤخراً–، وكذلك في ألمانيا وأسبانيا وكندا وانجلترا فالكل يحاول اللعب على مسارح أوسع.. وفي المجال الاستراتيجى، سواء فيما يتعلق بالأمن في آسيا، أو الدفاع في أوروبا، أو إعادة تعريف منظمة حلف شمال الأطلسى، أو تكييف الإنتاج الحربى للمجمعات الحربية – الصناعية، أو مراقبة أسلحة التدمير الشامل، لايعالج منطقة التكتلات الثلاثة هذه النواحى. وأخيراً، وعلى وجه الخصوص، فإن المؤسسات لا الدول هى التي ستقرر – في الملاذ الأخير– التدرج اللاحق في هرم الاقتصاد العالمى وما يترتب على ذلك من آثار على تنظيم العمل، والضمان الاجتماعى، وتطور الرفاه على الصعيد الكوكبى، وتستخف طموحاتها الاستراتيجية بالحدود، سواء كانت وطنية أم إقليمية.

ويعتبر التصور غير الإقليمي الذي قدمه Karl Deutsch في الستينيات واقعياً إلى أبعد الحدود ؛ فهو يعرف الإقليم بأنه «مجموعة من الوحدات السياسية المرتبطة فيما بينها على نحو أوثق من ارتباطها بغيرها»[٣٤]. وفي حين يبدو تمجيد الإقليمية رداً على اشتداد المنافسة العالمية، فإنه يذكرنا بأن الإقليم ليس فرضية ثابتة، محددة جغرافيا. فأية مجموعة من اللاعبين يجمعها شيء مشترك يمكنها، إذا ما أرادت، أن تنشئ إقليماً. وفي القوت ذاته، فإنه يمكن لأي لاعب قوى اقتصادياً ومالياً أن يؤثر على أية منظمة إقليمية في أنحاء العالم إذا ما توافرت لديه الرغبة في ذلك. ومع تحرير التجارة، والربط المتزايد للأسواق وازدهار التكنولوچيا، أصبحت المؤسسات الكبرى تملك الوسائل التي تقرر بها توزيع الموارد الاقتصادية والتكنولوچية في أقاليم العالم المختلفة. ويتيح انخفاض تكلفة النقل، وتطور وسائل الاتصال عن بعد ومرونة عوامل الإنتاج نقل الأنشطة من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتحقيق التكامل والتنسيق بين الموارد والكفاءات في بلدان عديدة، بل وعلى الصعيد العالمي. فرءوس الأموال والدراية التقنية وأدوات الإنتاج تنساب عبر الحدود بسرعة لم يسبق لها مثيل. وقليلة هي المنتجات التي يمكن تحديد مصدرها الوطني بوضوح. والغالبية العظمى تنشأ من توليفات متعددة: فسيارات السباق يجرى تمويل إنتاجها في اليابان، وتصمم في إيطاليا، ويتم تجميعها في المكسيك والولايات المتحدة، وقد تحتوى على أجهزة إلكترونية اخترعت في الولايات المتحدة، وصنعت في اليابان. وقد يوضع تصميم أحد التوابع الاصطناعية في كاليفورنيا، ويصنع في فرنسا، ويمول في استراليا، ويطلقه صاروخ روسى[٣٥]. ويستخدم مصطلح «العولمة» في وصف كيف انتظمت المشاريع الكبرى داخل شبكات مشتركة للخدمات والمعلومات على أساس عالمى، وكيف أنشأت فيما بينها نظاماً للتعاون / التنافس الكوكبي يتيح لها اقتسام قطاعات صناعية وتجارية بأكملها بفضل سلاحين حاسمين: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتكنولوچيا المعلومات[٣٦]. وبعيداً عن التعارض مع الإقليمية، تستخدمها العولمة وتنظمها، فتقلل بذلك من هامش المناورة المتاح للدول الإقليمية. ويشير أحد التقارير الصادرة عن مركز الأمم المتحدة بشأن المجتمعات عبر القومية إلى موجة التكتلات والحيازات التي ترتبت على المفاهيم الأوروبية الجديدة بقوله: «في إطار السوق الموحدة في عام ١٩٩٢، شرعت مجتمعات أوروبا والولايات المتحدة واليابان في إعادة هيكلة عملياتها، فخلقت بذلك أنصاراً لأوروبا يتطلعون إلى المجموعة، وليس إلى بلد بعينه، ليجعلوا منها نقطة الملتقى أو السوق الذى يجمعها»[٣٧].

وفي تعميم سريع بعض الشيء، يرى بعض المدافعين عن العولمة صورة عالم بلا

حدود، بلا دولة، حيث تتحدد السياسة النقدية على ضوء ماتمليه السوق المالية وحركات رءوس الأموال، وحيث تحل البيروقراطية والطبقة السياسية محل شركات عديمة الجنسية شاغلها الأوحد هو اغتنام الفرص المتاحة في سوق عالمية تسيطر عليها حركة التكنولوچيا والمعلومات والإبداع والمال[٣٨]. ويجرى وصف نظام اجتماعى جديد ينشأ على الصعيد الكوكبى حيث لاموضع لمنتج «وطنى»، أو تكنولوچيا «وطنية»، أو شركة «وطنية» بل ولاحتى اقتصاد «وطنى». ولم يعد التبادل التجارى بين مشترٍ في بلد وبائع في بلد آخر، وإنما بين لاعبين يشتركون في شبكة واحدة ويتعاملون مع بعضهم البعض بصفة دائمة، داخل الحدود وفيما وراءها. وتشارك شريحة ضيقة من سكان العالم في هذه الشبكة الكوكبية– كالعلماء، والخبراء الاستشاريين، والإداريين، والمهندسين، ورجال البنوك والقانون والدعاية، وغيرهم– وهم جميعاً قادرون على معالجة رموز العالم المعاصر وعلى تقدير كفاءتهم مادياً في أي مكان على ظهر الأرض. ولأنهم مواطنون فى عالم بلا انتماء وطنى، بلا مسؤوليات من أي نوع كتلك التي تفرضها المواطنة عادة، فهم يستغلون صلاتهم الدولية للاستفادة بأفضل ماهو متاح في مجال التعليم والرعاية والمسكن... ويتمتعون بحماية دون سائر البشر من خلال أسطول كبير من الحراس، ونظم الإنذار، والسجون المكتظة بمعارضيهم[٣٩]. إنها صورة مبالغ فيها إلى حد كبير بالتأكيد، تقلل من قوة المطالب التى توجه إلى السياسة لإعادة تعريف الهوية الجماعية، والتأصيل الاجتماعى، والقيم المعنوية، المقابلة للعولمة، بما في ذلك داخل البلدان الأكثر ارتباطاً بالدوائر الدولية، ولكنها – إذ تصور الأمور بشكل هزلى– توضح كيف تؤدى العولمة الاقتصادية وتفاوت إمكانية الحصول على التكنولوچيا إلى تعزيز آليات الاستبعاد التى بدأت تمارس عملها بالفعل[٤٠].

أشكال جديدة للاستبعاد

إن بناء نظام عالمى يزعم التوحيد لايشجع منطق التكامل وحسب، بل أنه يهيئ الظروف المواتية للاستبعاد وهو يدفع إلى الأطراف بجميع أولئك الذين لايملكون القدرة على الدخول في الشبكات الدولية والضغط من أجل تحديد اتجاهها. وهذا الاستبعاد مركب ومتعدد الأبعاد: فهو يتعلق بدول مهمشة على المسرح العالمى وبسكان مهمشين في جماعتهم في آنٍ واحد. وتلعب الآليات الدولية للاستبعاد. دورها، فى الواقع، داخل المجتمعات ذاتها: في العالم النامى، تعمق الهوة بين سكان الريف وسكان الحضر و، داخل هؤلاء، بين بورجوازية جديدة مميزة وطبقة عمالية مستغلة تحضرت مؤخراً وبصورة سيئة ؛ وفي العالم المتقدم، تعجل بتكوين عالم

رابع، يتألف من المهاجرين والفقراء الجدد، ويعاني على نحو مباشر من الضغط الذي يمارسه النظام الدولي الجديد، ويتشكل ويتحول طبقاً لمعاييره إلى حد كبير. وبزعم تحقيق الاستقرار للنظام، يؤدي الاستبعاد إلى مجموعة من النتائج التى يستفيد منها البعض وتتسبب في معاناة البعض الآخر: التبعية، الموالاة، وانتقال العنف، كلها عناصر مستقلة تماماً عن العولمة وتعد مصدراً للتوتر الشديد في المستقبل. وهو معادلة صعبة بالنسبة لحكومات يغلب فيها السعى إلى تحقيق مزايا عاجلة على إرادة الاستثمار بتكاليف باهظة على مدى طويل لاتعلم أجله. وتشير كل الدلائل إلى أن النظام الدولى كان يقوم على تقسيم ثنائى بين عالم مفيد وعالم غير مفيد، بين عالم فائز وعالم ليس من المجدى مساعدته على الفوز.

الدفع إلى الأطراف

من الخمسينيات ونظريات التبعية تضع العالم النامى مقابل العالم الصناعى، عالم الحرمان مقابل عالم الرفاه. ويتضح التناقض إذا علمنا أن ٢٠ ٪ من الأفراد الأكثر ثراءً في العلم ارتفع نصيبهم من الدخل العالمى من ٧٠ إلى ٨٥٪ فيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٩١، في حين انخفض نصيب الآخرين من هذا الدخل. وهكذا نجد أن خمس سكان العالم، الذين يعيشون في البلدان الصناعية بشكل أساسى، يستأثرون بأربعة أخماس الدخل العالمى، وتزداد الهوة اتساعاً، ويعزى ذلك جزئياً إلى ارتفاع معدل زيادة السكان في البلدان النامية (٢ ٪) بنسبة أكبر كثيراً منها في البلدان الصناعية (٠,٥ ٪) وقد بلغ عدد الفقراء في بلدان الجنوب ١,٢ ٪ مليار نسمة في بداية هذا العقد، تستأثر آسيا بنصيب الأسد منهم (٥٠٠ مليون نسمة)، تليها مباشرة أفريقيا التي يحيا ٧٠٪ من سكانها تحت عتبة الفقر، وسوف يزداد الحال سوءاً مالم يقلب هذا الاتجاه[٤١]. والجديد في الأمر هو أن جانباً من «الشمال»، جمهوريات الاتحاد السوفياتى السابق وروسيا وبلدان شرقية عديدة، تعانى حالياً من أعراض كثيرة هى السمة التقليدية التي تميز «الجنوب»[٤٢].

ويزداد تفاوت الدخول، بطبيعة الحال، مع عدم التكافؤ في الحصول على الخدمات الاجتماعية. وإذا كان التقدم يمضى قدماً ومؤشرات التنمية البشرية تشهد في معظمها تطوراً إيجابياً بوجه عام، يبقى أن هناك ملياراً ونصف من البشر – رجالاً ونساءً – في الجنوب لايحصلون بصفة دائمة على الخدمات الصحية الأساسية، و ٩٠٠ مليون من الأميين، و١٠٠ مليون بلا مأوى، و ٨٠٠ مليون يعيشون في حالة جوع مستمر. ويبلغ المعدل المتوقع للأعمار ٧٥ عاماً في البلدان الصناعية ؛ فى حين يبلغ ٦٣ عاماً في البلدان النامية، أما في أفغانستان وفي سيراليون فهو ٤٢ عاماً..

والمعروف أن البؤس الاجتماعي يسهم في تعجيل حركات الهجرة نحو البلدان المتقدمة، حيث تشجعها الحكومات في أكثر الأحيان باعتبارها وسيلة للحصول على موارد نقدية. وعلى مدى الثلاثين عاماً الماضية، انتقل ٣٥ مليون شخص على الأقل من الجنوب إلى الشمال. ويزداد هذا الرقم بمعدل مليون شخص سنوياً، طبقاً لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه الحركات تدعم دينامية الاستبعاد بدلاً من أن تخفف حدتها. فهي تؤثر في أكثر الأحيان على اليد العاملة المنتجة أكثر مما تمس الأيدى العاملة غير المنتجة، الأمر الذى يزيد من صعوبة بذل أية جهود فعلية للتنمية السياسية الداخلية. أضف إلى ذلك أنه إذا كانت الهجرة تساعد أحياناً على حصول المرأة على فرص للعمل وحقوق معينة، فإنها تساهم كذلك في تنشيط استغلال فئة جديدة أكثر قابلية للتأثر من العاملين بأجر. كما إنها تؤدي إلى هجرة السكان من الريف وإلى تخفيف الازدحام في المدن، مما يقضى على احتمالات التنمية الريفية ويعجل في أكثر الأحيان بتهميش الأنشطة الزراعية وإضعافها. وعندما تعود هذه الأيدى العاملة إلى البلد، في نهاية المطاف، فإنها لا تندمج كما يجب في مجتمعها الأصلى ويصبح دخلها عديم الفائدة للمجتمع، فى حين كان يمكنها أن تكتسب من هذه الهجرة كفاءة تقنية جديدة وقيمّة.

والهجرة لاتدعم الاستبعاد الذي تعانى منه بلدان المنشأ على المسرح الدولى وحسب، ولكنها تخلق مستبعدين جدد في بلدان الاستقبال. فالأيدى العاملة المهاجرة تواجه صعوبات متزايدة في الاندماج داخل المجتمعات الصناعية. ففي ألمانيا على سبيل المثال، يصيب الفقر ٢٤ ٪ من السكان المولودين في الخارج مقابل ١١ ٪ من السكان ككل[٤٣]. وتواجه هذه الفئة حمائية المجتمعات الغربية، فتجد نفسها في وضع متزعزع، إذا لم تنزلق صراحة إلى جماعات سرية تسلبها مزيداً من حقوقها. وعلاوة على ذلك، فإن إغلاق حدود الشمال من وجهها يدفعها في أكثر الأحيان إلى مجتمعات ليست ميسورة الحال كثيراً، مثما يتجه أبناء بوركينافاسو أو مالى إلى الإقامة فى كوت ديفوار أو السنغال، أو كما يتجه مواطنو المسكيك أو كولومبيا إلى البرازيل أو فنزويلا، حيث يشهدون تهمشياً أعنف وأقسى.

ويؤدي عدم التكافؤ في الحصول على الخدمات الاجتماعية إلى تعميق الفجوة الثقافية التي تفصل بين النظم السياسية المختلفة وزيادة حدة التهميش، في الوقت الذي انتقل فيه جوهر التنافس الدولى إلى ساحة المهارة التكنولوچية. ويحرز التعليم تقدماً في جميع المجالات إجمالاً... فيما عدا التعليم العالى: فنسبة الحاصلين على مؤهلات في هذا المستوى تبلغ ٩,١ ٪ في البلدان الصناعية، و١,١ ٪ في البلدان النامية، في حين لا تتجاوز ٠,٣ ٪ في البلدان الأقل تقدماً. وإذا كان متوسط عدد العلماء والتقنيين في بلدان الشمال يبلغ ١٤٠ لكل

١٠٠٠ نسمة، فإن هذا العدد لايتجاوز ٩ أشخاص في البلدان النامية مجتمعة، مع وجود فوارق ضخمة فيما بينها: ٧٥ في الأرجنتين، ٤٧ في كوريا، و ٠,٥ في بنجلاديش، و ٣ في الهند، رغم ماهو معروف عنها من جودة الأداء التقنى بها... ونتيجة لضعف الفرص المتاحة للانتظام في التعليم العلى تنشأ حلقة مفرغة، حيث تشجع العقول على الهجرة، أو البقاء ببساطة في المؤسسات الجامعية والعلمية بالبدان الصناعية حيث تلقت تدريبها. ومن شأن هذه الهجرة الجماعية للكفاءات أن تعرقل إمكانيات نقل التكنولوجيا، بما يستتبعه ذلك من إعاقة وزياد أعباء التنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية في المجتمعات المعنية.

وفي العديد من البلدان، لا تتأثر القدرات البشرية بنقص التدريب وعملية الهجرة فحسب: بل تعاني كذلك من الآثار السلبية لتشبع القطاع غير الرسمى إلى حد الانفجار، حيث يستوعب أعداداً متزايدة من القادمين الجدد إلى سوق العمل في أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية، وفي الدول الشرقية الجديدة حالياً (سيارات الأجرة المخالفة للقانون، الباعة الجائلون، خياطو الشوارع، جامعو القمامة، بائعو الفطائر، وغيرهم). ولاشك أن ما يطلق عليه جزافاً اسم «المشاريع الاقتصادية[٤٤]» هي مشاريع ذات اهتمامات اقتصادية فهي تنتج سلعاً وخدمات بأقل التكاليف، وتقدم الموارد اللازمة للفقراء، وتشتغل مهارة المستبعدين وقدرتهم التنظيمية، وتساهم في إعادة تدوير النفايات، وما إلى ذلك. إلا أن هذه المشاريع التي تعمل على هامش القطاع الرسمى خارج أي إطار تنظيمى، وتتهرب من قوانين العمل ومن الضرائب، تسهم أيضاً في استغلال الضعفاء (النساء والأطفال) في ظل أوضاع صحية وأمنية مؤسفة، كما إنها تشارك في الحفاظ على هياكل اقتصادية بالية، وتحث القطاعات الحديثة في الاقتصاد على إضفاء الطابع غير الرسمى على جانب من الأنشطة التي تضطلع بها، مما يؤدي إلى خفض الإنتاجية. وهي تقلل، على وجه الخصوص، من فعالية وجدوى التدخل التنظيمى من جانب الدولة التي يشجعها ذلك، بدورها، على الانغماس في الأساليب غير الرسمية، في الدوائر الموازية، والانحرافات، والفساد. وفي مواجهة ضعف الاندماج في التيارات العالمية، يضاعف نمو القطاع غير الرسمى حدة الانفصال عنها، ويعزز علاقات التبعية في سياق يسوده اختلال متزايد بين احتياجات سوق العمل وطبيعة متطلبات التوظيف.

ويتولد نتيجة ضعف القدرات البشرية شكل حلزوني تتضخم في إطاره ديناميات الاستبعاد الاقتصادى: فصعوبة اقتناء وإنتاج وتطوير المعلومات التي تتيح السيطرة على التكنولوجيات الجديدة تجعل معظم بلدان الجنوب بعيدة عن التغيرات الكبرى الجارية في مجال الإنتاج وتنظيم التبادل التجارى. وهو ما يؤثر على قدراتها التصنيعية والتنافسية. كما تزداد حدة الضغوط المالية التي تواجهها، مما يؤدي إلى تعطيل قدراتها على استيراد العديد من

المعدات وبالتالى الحصول على التكنولوچيا اللازمة لتحقيق القدرة التنافسية على الصعيد الدولى. ولا يستفيد من التكنولوچيات الجديدة (التكنولوچيا الحيوية، وتكنولوچيا المواد، والاتصالات، والإلكترونيات الدقيقة) إلا البلدان التي تملك قاعدة صناعية وتقنية وعلمية بالفعل والقادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية[٤٥]. وهكذا استطاع عدد قليل من البلدان الآسيوية[٤٦] أن يحرز نجاحاً في عملية إعادة الهيكلة التي جرت على نطاق واسع نتيجة الابتكارات التكنولوچية التي ظهرت على الصعيد العالمى، وذلك من خلال تلقى عروض طائفة واسعة من صناعات التصدير واضطلاعها هى ذاتها بأنشطة جديدة (المنتجات الإلكترونية بصفة خاصة). أما فيما يتعلق بغالبية البلدان النامية الأخرى، المحرومة نسبياً، فإن انتشار التكنولوچيات الجديدة لم يؤد إلا إلى زيادة تهميشها فيما بعد.

وتكمن الخطورة في أثر الانجذاب، فالأقل قدرة يتم تجاوزهم على نحو متزايد وحتمى. ويترجم الاستبعاد على المسرح الاقتصادى الدولى بضعف المشاركة في التجارة الدولية (البلدان النامية الأفريقية على الأخص)، وبالتحويلات المالية السلبية وهروب رؤوس الأموال[٤٧]، والأدهى من ذلك بالبعد عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة (استثمارات الجمعيات عبر القومية في شركات تسيطر عليها كلياً أو جزئياً) والتى يتجه إليها العالم من منطلق أنها تحدد هيكل الاقتصاد العالمى على نحو مطرد. ولم تعد الميزة النادرة نسبياً التي تتمتع بها البلدان الفقيرة، وهى وفرة الأيدى العاملة ورخصها، كافية لجذب المتسثمرين الذين يبحثون أيضاً عن الأيدى العاملة المؤهلة التي تتوافق مع المنافسة الضخمة التي تواجهها على المسرح العالمى في مجال تقنيات الإنتاج. وطبقاً لإحصائيات البنك الدولى، ازدادت التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخاصة التي تتلقاها البلدان النامية من ٣٩ إلى ١١٣ مليار دولار في خمسة أعوام (١٩٨٩ – ١٩٩٣)، ولعب انطلاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً رئيسياً في ذلك[٤٨]. وفي عام ١٩٩٣، اجتذبت البلدان النامية ٨٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي حوالى ٤٠ ٪ من القيمة الإجمالية العالمية (مقابل ٢٠ ٪ في بداية عقد التسعينيات. إلا أن نصيب تلك البلدان يتسم بالتركيز الشديد. فهو ينصب على آسيا بصفة أساسية (٥٧ ٪ من إجمالى الاستثمارات الواردة إلى البلدان النامية): الصين (التي تلقت وحدها ٢٦ مليار دولار من الاستثمارات المباشرة في عام ١٩٩٣) والبلدان السريعة النمو (سنغافورة، وهونغ كونغ، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وتايلند، وإندونيسيا) وعلى البلدان الكبرى في أمريكا اللاتينية (المكسيك، والأرجنتين، والبرازيل، وفنزويلا). وفي المقابل، لم تتجاوز قيمة ماتلقته أفريقيا من استثمارات الأجنبية المباشرة ٣ مليار دولار رغم الجهود المبذولة في العديد من بلدان القارة نحو الرصلاح الهيكلى. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تحدد على نحو مطرد شكل

الاقتصاد الدولى وتساهم بدرجة أقل فى الأكثر تجرداً من الإمكانات.

وسوف تظل المعونات الحكومية لأغراض التنمية، بالنسبة لهؤلاء، ذات أهمية حاسمة لإقامة الدعامات الأساسية للنمو المستقل. ويهدد الركود المبالغ المقدمة باسم المعونة الحكومية لأغراض التنمية، بما فى ذلك إلغاء الديون لصالح الفقراء. ففي عام ١٩٩٣، بلغت نسبة الناتج القومى الإجمالى المخصصة للمعونات الحكومية لأغراض التنمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى أدنى مستوى لها منذ ٢٠ عاماً: ٠,٣٠٪.

وهذه الأرقام المعبرة ببلاغة تقلل نسبياً من الصخب الدائر حول «النظم الاقتصادية الصاعدة»[٤٩].

وتتفاوت حدة التهميش من بلد إلى آخر. فالاستبعاد يرسم العديد من الدوائر المتحدة المركز داخل الأطراف ذاتها. ويؤكد مفهوم البلدان الأقل تقدماً هذا التفاوت: فالبلدان الأكثر فقراً في العالم والبالغ عددها ٤٧ بلداً تجمع كل العوائق، وتعاني من إهمال الجمعيات الخاصة الكبرى، وتشهد تدهوراً مستمراً في ظروفها المعيشية منذ عام ١٩٨٩[٥٠]. وإذا كنا نلاحظ بعض دلائل التحسن في أوضاع ربع هذه البلدان، ومعظمها في اسيا، فإن الوضع الاقتصادى للبلدان الأقل تقدماً في أفريقيا يشهد تدهوراً مستمراً. إن معدلات الزيادة في إنتاجها تقل كثيراً عن معدلات الزيادة السكانية بها. ويتضافر عدم الاستقرار السياسى، والصراعات المسلحة، والظروف المناخية غير المستقرة لكى تقوض أية بارقة أمل في الازدهار الاقتصادى.

ويحول التفاوت المتزايد بين الجنوب من حيث درجة الاندماج العالمى دون إمكانية قيام البلدان المحرومة بوضع استراتيچية متفق عليها. وسواء فيما يتعلق بالوصول إلى أسواق الشمال، أو بمعالجة الديون أو نقل التكنولوچيا، ونبذها إلى الأطراف واضح تماماً في جميع آليات اتخاذ القرار على الصعيد العالمي. ولاقيمة فعلياً لتأثير مجموعة الـ٢٤ (البلدان النامية) في صندوق النقد والبنك الدوليين. أما أولئك الذين مازلنا نسميهم بمجموعة «عدم الانحياز» فلم يعد لهم سوى دور مساعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفقدت المنظمات التي بدأ فيها شبه حوار بين الشمال والجنوب (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الجمعية العامة للأمم المتحدة) لسلطة للتفاوض بشأن جوهر المشاكل. وتعربد الثقافات الغربية في المحافل الغربية لتفرض سيطرتها دون منازع. ولكونها المنتجة الرئيسية للقيم والمعايير، فإنها تنحى الثقافات الأخرى إلى الهامش وتجعلها أشبه ما تكون بالفنون الشعبية أو بالعروض التي تقدم خلف جموع ظلامية.

تفاقم الفوضى والتباينات

إن المنطق المعاصر للاستبعاد يعمق التباينات في كل اتجاه. التباينات بين البلدان، والتباينات داخل المجتمعات. وعلينا أن ندرك أن الفقر يزداد تركيزاً. فالبلدان الأقل تقدماً تصاب بالفقر سريعاً. وفي البلدان التي تشهد انطلاقة اقتصادية، تزداد الهوة اتساعاً بين الأغنياء والفقراء: ففي البرازيل، على سبيل المثال، تحصل القطاعات الفقيرة من السكان البالغة نسبتها ٤٠ ٪ على نسبة لاتتجاوز ٨٪ من الدخل القومي، ويحقق خامس الشعوب الأكثر ثراءً دخلاً يفوق ما يحققه خامس الشعوب الأكثر فقراً بمعدل ستة وعشرين ضعفاً. وفي غالبية بلدان الجنوب، تلعب التباينات بين المدن والريف دوراً قوياً بشكل متزايد. فتوقعات الأعمار في المناطق الحضرية من المكسيك تبلغ ٧٣ عاماً، في حين لاتزيد عن ٥٩ عاماً في المناطق الريفية بها. وإمدادات المياه متاحة لنسبة قدرها ٦٣٪ من سكان الحضر في الأرجنتين، في حين لا تتجاوز ١٧ ٪ من سكان الريف بها، وتبلغ هذه النسبة ١٠٠ مقابل ١٤ في ماليزيا، أو ٤٢ مقابل ٧ في الكونغو. ويتم توفير الخدمات الصحية لنسبة قدرها ٣٠٪ من سكان الريف في إكوادور، و٩٠٪ من سكان الحضر ؛ ونسبة تبلغ ١١ ٪ من سكان الريف في ميانمار (بورما سابقاً) مقابل ١٠٠ ٪ من سكان الحضر فيها ؛ ونسبة قدرها ١١ ٪ من سكان الريف في كوت ديفوار مقابل ٦١٪ من سكان المدن بها، وهكذا.

وفي داخل المدن ذاتها، نجد التباينات صارخة: فالتوسع العمراني الهائل يخلق نوعية من السكان تواجه صعوبة في الاندماج وتعيش في ظل ظروف غير مستقرة إلى أبعد الحدود. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن عدد ساكني المدن في البلدان النامية الذين يعيشون في أحياء تهدد صحتهم بالخطر يبلغ ٦٠٠ مليون نسمة (والمثال المؤسف لذلك هو انتشار وباء الكوليرا في أمريكا اللاتينية)، كما يقدر عدد من يحيون في حالة فقر تام بـ ٣٠٠ مليون شخص. وتثير ظاهرة الانفجار العمراني القلق إلى حد الربط بينها وبين مستوى التنمية. فكلما انخفض مستوى التنمية في البلد، كلما ارتفع المعدل السنوي للنمو العمراني: من ٠,٨ ٪ في البلدان الصناعية، يصل إلى ٤ ٪ في البلدان النامية و ٥,٨ في البلدان الأقل تقدماً. وإذا استمرت الزيادة السكانية في الحضر بهذه المعدلات، فإنها ستتضاعف في خلال ثلاثين عاماً من الآن. وقد تصل مدن عديدة إلى أحجام عملاقة: ٣١ مليون نسمة في مكسيكوسيتي، و ٢٦ مليون في ساو باولو، و ١٦ مليون في بومباي وجاكارتا وكلكتا حيث تجاوزت الكثافة السكانية بالفعل ٨٨٠٠٠ نسمة في الكليومتر المربع (مقابل ٢٠٠٠٠ في باريس وأكثر قليلاً من ٨٠٠٠ في نيويورك). وفي عام ٢٠٢٠، للمرة الأولى في البلدان النامية، سوف يتجاوز عدد سكان الحضر سكان الريف. وستتزايد الأزمات نتيجة لذلك: وكما

تشير منظمة الصحة العالمية، فإن مشكلة الفقر في المناطق الحضرية ستكون هى المشكلة الاقتصادية والسياسية الأكثر «تفجراً» في القرن المقبل.

وقد أصبحت أطراف المدن الكبرى في الجنوب بالفعل محاور لعدم الاستقرار بشكل متزايد، وهو ماتوضحه بشدة القدرات التعبوية للحركات الإسلامية في طهران، أو القاهرة، أو تونس، أو الجزائر، أو الدار البيضاء، وكذلك الحركات الهندوسية في حواضر الهند، والخطاب الشعبى أو المسيحى في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية، فهذه الفئة الجديدة من سكان المدن التي تحولت مؤخراً، إذ تجد نفسها قريبة للغاية في وجودها المادى من السكان الميسورى الحال، يتولد لديها شعور بالاغتراب والإحباط تتجلى آثاره السياسية بصورة مباشرة وبثقل أوضح مما قد يحدث في الريف. وتتحول هذه المدن الكبرى- حيث تتبلور مشاعر الهوية بمفهوم معادٍ للغرب في أكثر الأحيان – إلى منتج فعلى لدبلوماسية همجية تهدد على نحو مطرد بشل (أو بتجييد) القنوات الدبلوماسية الرسمية.

ويثير إبعاد معظم بلدان الجنوب إلى وضع «عالم عديم الجدوى» ديناميات عديدة تضاعف بشكل متناقض من حالة التبعية والفوضى معاً وتأتى أزمة السلطة التي تعانى منها النخبة في البلدان النامية، التي يزداد دوماً انفصالها عن الجماهير، لتدفعها إلى طلب الحماية من خلال تعزيز أواصر العمالة التي تربطها بالشمال. وتقودها الأزمة الاقتصادية واحتياجات التمويل إلى طلب معونات من المؤسسات في البلدان الغنية، وإلى الخضوع بصفة خاصة للآثار العنيفة المترتبة على سياسات الإصلاح الهيكلى التي تفرضها هيئات التمويل الدولية. إلا أن الإصلاح الاقتصادى الذي يمكن أن يتحقق نتيجة لذلك لايعادل، في البداية على الأقل، تأثير ضغط الإنفاق العام والتحرر من معظم أعراض التهميش. وتنزع برامج الإصلاح الهيكلى بصفة خاصة إلى إخضاع البلدان النامية للوصاية الدولية، وإبعاد حكامها بعض الشئ عن دوائر صنع القرار في المجالات الاقتصادية والمالية بل وحتى السياسية(٥١). ويجرد تحرر الدولة من التزاماتها قسراً على هذا النحو هياكل الدولة الطرفية من زي وجود فعلى، كما يصيب النخبة البيروقراطية والموالين الذين يعانون، في الوقت ذاته، من فقدان السلطة وتضاؤل مواردهم بدرجة كبيرة. وهكذا يصبح أثر التبعية ذا أشكال متعددة: سياسة،. واقتصادية، ومالية، بل وثقافية أيضاً طالما أن هذا التصحيح يتم باللجوء إلى نموذج موحد ينكر المصالح الخاصة ويمجد عمومية القرارات التي تعد من خلال تاريخ العالم الغربى.

وتترتب على تعقد آليات الاستبعاد آثار مزدوجة، وهى إفقاد النظام السياسى القائم شرعيته، وإضعاف قدرته، وبالتالى تعزيز حركات المعارضة، وتشجيع خروجها من المسرح

السياسى الرسمى، لتصبح ناقلة لمجموعة كاملة من الاحتجاجات والإحباطات التى يمكن توجيهها بسهولة ضد الخارج. ولافتقار الجماهير إلى إطار وتنظيم سياسيين. فإنها تستسلم للشعبية أو المسيحية الدينية، وبالتالى إلى الفتن وكره الأجانب في أكثر الأحيان. ويميل منطق الفتن وتوجهاته القومية والمعادية للغرب إلى رفع كل عملية للتعبئة إلى مستوى الحدث الدولى، الذي يحمل مخاطر مادية بالنسبة لرعايا الشمال وتخيم عليه سحب القلق على المستقبل. وهكذا فإن الاستبعاد يجعل أية سياسة للاستثمار الثقيل محفوفة بالمخاطر ويشكل حلقة مفرغة تماماً.

وتولد الفوضى التى تنشأ في أطراف النظام الدولى كل أنواع الصراعات. وتتفتت دول تحت ضغط النظريات الإقليمية والانضمامية(*)، على نحو ما يوضحه خليط الصراعات التي أصابت القرن الأفريقى، أوليبريا، أو رواندا، أو سرى لانكا أو كشمير. فالآثار المترتبة على النمو السكانى تدفع السكان المحرومين إلى الانتقال نحو مناطق أقل كثافة وأفضل تجهيزاً ويؤدي الاستبعاد السياسى بدوره إلى استخدام أشكال العنف التي لا يقننها النظام الدولى: فالعديد من اللاعبين الدوليين يلجأون إلى التعبير الإرهابى. وفي نهاية المطاف، فإن الاستبعاد يقلل من قدرة الدول في مواجهة قوة الأفراد، ويميل إلى جعل كل منها خصماً للنظام العالمى، يرفض بعناد أي اندماج في قواعد اللعبة المقبولة وفي العمليات المؤسسية القائمة.

وأخيراً. فإن منطق الاستبعاد يساهم في تحرير التقسيم الدولى للعمل، إلى حد منحه دوراً مؤثراً وخطيراً في نفس الوقت. فهو يعهد إلى بلدان الجنوب بمجموعة كاملة من الأنشطة التي تسعى قوى الشمال إلى الاحتماء منها. وهكذا يبدأ نمط جديد من اللاعبين في الظهور، يتعلق بما يسميه Jean François Bayart «دول للبيع» دول تستخدم كصندوق للقمامة تلقى فيه النفايات الصناعية، حقول للتجارب من كل نوع، ساحات للمتعة المحرمة (دعارة الأطفال)، ملاجئ للمهربين، قواعد خلفية للإرهاب بجميع أنواعه. وينساب تيار الهامشية حتى يصبح البلد المستبعد ساحة طيعة وعاجزة للمناورة، يمكن للجميع استخدامها، وتتعذر السيطرة عليها نتيجة عجزها. وتنقل إعادة التركيب هذه منطق الاستبعاد إلى حده الأقصى: ومالم يتم تدارك خطره، فإنه يهدد بالتأثير على عدد متزايد من مجتمعات الجنوب بصورة مستمرة، حتى يصل إلى حد الفوضى اللامعقولة والتامة. وينطبق ذلك على المجتمع الدولى وعلى الجماعات الاجتماعية على حد سواء: فالاستبعاد يؤدى– إذا انعدمت وسائل التنظيم والتحالف– إلى الهامشية ؛ وتفضى الهامشية بدورها إلى الانحراف، بل وإلى الجنوح

---

* انضمامية (نظرية سياسية نادى بها الوطنيون الإيطاليون بعد عام ١٨٧٠، غايتها ضم المناطق التي يسكنها أبناء جنسهم ولغتهم وكانت خاضعة لدول أجنبية) (المترجمة)

إذا وصلت إلى درجة اليأس.

ومع تحول الأطراف إلى حيز لايخضع للسيطرة، فإنها تتحول إلى شكل جديد من أشكال التهديد للأمن الجماعي. وهي أيضاً مصدر للخطر على كوكبنا الأرضي. ويعاني النظام البيئي العالمي من آثار مدمرة بدا، للوهلة الأولى، أنها لا تتجاوز حدود البلدان المستبعدة: كالتلوث، واستخدام مبيدات الآفات، واقتلاع الغابات، وما إلى ذلك. ويزداد القلق في أنحاء الكون من جراء المخاطر التي تهدد الصحة العامة نتيجة العواقب المدمرة للتجارب والتي كانت تبدو بعيدة حتى وقت قريب (في المجال النووي على وجه الخصوص)، ونتيجة عودة بعض الأمراض الخطيرة، كالملاريا والسل، أو انتشار أمراض جديدة كالإيدز، أصابت الشعوب الفقيرة أولاً قبل أن تنتشر على نحو تصعب السيطرة عليه[٥٢].

أما في المركز، فإن ظاهرة الاستبعاد تتقدم أيضاً، بطريقتها الخاصة: فنسبة السكان دون عتبة الفقر في الولايات المتحدة تبلغ ١٥٪، وعدد السجناء إلى عدد السكان هو الأعلى في العالم؛ وهناك ما يقرب من ٢٥٠٠٠٠ من سكان نيويورك، أي أكثر من ٣٪ من السكان (وأكثر من ٨٪ من الأطفال السود) بلا مأوى منذ خمسة أعوام؛ وهناك ٤٠٠٠٠٠ شخص بلا مقر إقامة ثابت في انجلترا، وأكثر من ٥٠٠٠٠٠ شخص مثلهم في فرنسا، منهم نحو ١٠٠٠٠ شخص في باريس. ومع بعض الاستثناءات النادرة القريبة (كاليابان والسويد وسويسرا)، تنتشر البطالة في بلدان الشمال بمعدلات كبيرة، ولأمد طويل في أكثر الأحيان، مما أدى إلى نشأة فئة اجتماعية جديدة مهددة بالاستبعاد الدائم، وتضاف إلى هذه المجموعة فئات عديدة وقعت ضحية لضعف الهيكل الاجتماعي، وتترصد بها الهامشية بدورها: كاللاجئين الذين لايجمعهم إطار جماعي، والأمهات الوحيدات اللاتي لايملكن موارد كافية، والمرضى المصابين بالإيدز، ومدمني المخدرات والمجتمع مابعد الصناعي هو أيضاً- بطريقته الخاصة- ناقل للاستبعاد تماماً كالمجتمعات التى وصلت إلى الحداثة. والتصدعات في داخل مجتمعات الشمال خلقت من جديد أطرافاً محرومة، في قلب النظام الدولي ذاته. وتشير مجريات الأمور إلى أن عمليات الاضحلال المتعمدة على الصعيد الدولي اعتبرت هؤلاء المبعدين عن المركز بمثابة فرضية أصبحت مقدسة في الاقتصاد الدولي، أو أحد الثوابت التى يتعين قبولها، أو جزيرة صغيرة من «عالم غير نافع» داخل «عالم نافع». وإذا كانت الصلة linkage بين الطرفين غير محددة بوضوح، فإن أشكال الاتصال بين هذين العالمين للاستبعاد قائمة: كالتضامن بين الشعوب المهاجرة التي لم تندمج تماماً في الشمال والشعوب الرافضة في الجنوب؛ والمصادمات بين الفقراء في الشمال بدعوى اعتبارات عنصرية أو دينية أو عرقية؛ والتهميش المنظم سياسياً للبعض كثمن للارتداد إلى النمو دون الارتداد إلى التضخم.

وعلى ذلك فإن الاستبعاد أثر يترتب على نظام ما. وهو يساهم بوضوح في تحقيق التوازن لأى اقتصاد عالمى يسير على طريق التكامل الذى هو ثمن له. إلا أن الاستبعاد يميل إلى الانقلاب على مهمته الأساسية. فهو يخل على نحو خطير ومباشر بنظام ينبغى إصلاحه بصورة دائمة، ومواءمته لمواجهة التقلبات، ومقاومة أحداث العنف المفاجئ وغير المنظم التي تترجم بمصادمات حضرية في Birmingham أو فى Vaux - en - Velin ، أو بعمليات تعبئة للتظاهر في فاس، أو القاهرة، أو Gujarat، مصحوبة بصعود كبير للخطاب الشعبى.

الفصل السادس

ظهور الملكية المشتركة

ربما كانت المفارقة الكبرى في النظام المعاصر هي تواجد ازدواجية متزايدة في المجتمع العالمي واهتمام بقضايا جديدة تجمع البشرية جمعاء. فكيف يمكن التوفيق بين انتشار المصالح الخاصة ووحدة المصير البشرى؟ إن المناقشات الدائرة منذ بضعة أعوام في المنظمات الدولية حول موضوع الملكية العالمية Global Commons تسعى إلى حل تلك المفارقة. ويتجاوز هذا المفهوم الإحالة المجردة إلى ممارسة قديمة في أوروبا الإقطاعية، هي «أموال البلدة». وتفرض المخاطر التي تهدد البيئة وضرورة مواجهتها على نحو جماعي طرح تساؤلات فلسفية جوهرية. ومن خلال تلك التساؤلات أعيد اكتشاف المفهوم القديم الذي وضعه أرسطو وتوما الإكويني لما يسمى «الملكية المشتركة» ودخل إلى حيز الاستخدام في اللغة الدولية.

وتنشد الملكية المشتركة، بمفهومها الأصلي الالتحام التام بين الكائن والمجتمع البشرى، وهي الغاية القصوى للتنمية على الصعيدين الشخصي والجماعي. وهي، في صميم المذهب الاجتماعي الكاثوليكي في القرن العشرين، «مجموعة من الظروف الاجتماعية التي تتيح للجماعات الاجتماعية ولكل عضو من أعضائها بلوغ الكمال على نحو أشمل وأسهل[1]». أما في المذهب الليبرالي الأمريكي، فإن الملكية المشتركة تشير إلى «الملكية العامة» وإلى تحسين أوضاع البشر في أرجاء الأرض من خلال غرس الفضيلة والإبداع والحس التجارى لدى مواطنين أحرار، وفي أحدث صيغة لها «إن جوهر الملكية المشتركة هو تحقيق منافع التعاون الطوعي في الحياة الاجتماعية[2]». ويتيح مفهوم الملكية العالمية global commons، المتوارث عن ذلك المأثور المزدوج، الكاثوليكي والروماني من جانب، والليبرالي والأمريكي من جانب آخر، تصور جميع البشر وقد ارتبطوا ببعضهم البعض، في وضع مماثل وقابلية مشتركة للتأثر. وهو بذلك يكتسب معنى أقوى كثيراً من معنى «أموال البلدة» الذى لايتعلق به إلا جزئياً: فالملكية العالمية global commons ملك للبشرية جمعاء ويجب النظر إليها باعتبارها عناصر كل منها مسؤول عن بقاء الجميع.

ولكننا إذا ما حولنا الانتقال من المفهوم الشكلي إلى تعريفه المادى حتى يمكننا تطبيق

في حالات ملموسة، يثور التساؤل: ماهي الممتلكات المطلوب الحفاظ عليها، ومن أجل من، وبأية وسائل؟ إن التفسيرات تختلف، ففي غياب اليقين العلمي بشأن التطور في المستقبل، وعدم وجود سلطة شرعية تتولى تحديد مصالح البشرية، يقترح كل لاعب معنى مفهومه للعناصر التي ينبغي أخذها في الاعتبار، تبعاً للمكانة التي يشغلها. ومن هذا التوتر بين الشعور بمصير مشترك وتغلب الاعتبارات الخاصة ينشأ مايسميه البعض «مأساة الملكية المشتركة[٣]».

إشكالية عالمية

إن مستقبل كوكبنا الأرضي مهدد بالخطر: حقيقة معروفة للجميع بدرجة أكثر أو أقل وضوحاً. فقد بدأت تطرأ تغييرات على بيئة الأرض نتيجة الزيادة المستمرة في النشاط البشرى لسكان العالم: تآكل طبقة الأوزون، وظاهرة احترار الأرض (أثر الدفيئة)، والانجراف الأرضي، واقتلاع الغابات، وتلوث الهواء والماء، وانقراض بعض السلالات الحيوانية والنباتية، والمخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي. ويتنامى الشعور بالأخطار العالمية التي تكتنف البيئة وبضرورة التصدى لها على نحو مشترك. بيد أن المخاطر البيئية والتكاليف التي تنطوى عليها معالجتها مازال ينظر إليها على أنها غير موزعة على نحو متكافئ وهو مايفرض مفهوم المصلحة المشتركة على الصعيد الكوكبي فوق أى اعتبار آخر. ويتطلب الحفاظ على الأمن البيئي العالمي إجراء تعديلات جذرية في السلوك الفردى، وفي الخيارات الصناعية والمفاهيم التي تحكم العلاقات الدولية. ورغم تعاظم التوتر، فإن المسؤولين السياسيين ورجال الاقتصاد والشعوب لايبدون الاهتمام الكافي بهذه الأمور.

وقد ظهرت أول بادرة للاهتمام في السبعينيات، وكان المحرك القوى لها هو صيحة التحذير التي أطلقها منتدى روما في التقرير الشهير Meadows: Limits to the Growth[٤]. فقد قام فريق تابع لمعهد Massachusetts للتكنولوجيا، وباستخدام أساليب للمحاكاة كانت موضع جدل، بالربط بين مواصلة النمو والزيادة السكانية من جانب، وبين تدهور البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية من جانب آخر. وكانت الاستنتاجات التي خلص إليها هذا الفريق دافعاً للمناداة بما يسمى «نمو الصفر» وقد قوبل هذا التقرير بانتقادات شديدة بدعوى أن المؤشرات والحسابات التي يتضمنها غير قابلة للتطبيق العملي، ورؤى أن الاستنتاجات التي وردت فيه رجعية وتمييزية ضد البلدان النامية، ولكنه أحدث دوياً شديداً. فقد أثار صدمة من خلال التلويح بشبح القحط. كما أظهر مدى التشابك بين القضايا البيئية والديموغرافية والمؤسسية، فأوجد إشكالية عالمية، وهو ماحاولت الأمم المتحدة بدورها توضيحه في الفترة نفسها من خلال أول مؤتمر كبير يعقد بشأن البيئة وشعاره «أرض واحدة» (مؤتمر ستوكهولم، ١٩٧٢).

وبعد مرور عقدين، خابت توقعات منتدى روما حول ندرة المنتجات الأساسية على ضوء التدهور المستمر في أسعار المواد الأولية وفى المقابل، ازدادت مخاطر تدهور البيئة وضوحاً وأصبح مفهوم الإشكالية العالمية يفرض نفسه. ورغم مايحيط بهذا التعبير من غموض نتيجة استخدامه في سياق السفسطة والضبابية التى يضفيها عليه أولئك الذين يستندون إليه أنفسهم[٥]، فإنه يصف الانقلاب التام في السياق الذى ستدور داخله العلاقات بين الأفراد والدول خلال القرن المقبل. وقد ظهر بالفعل لاعبون جدد على ساحة المنافسة، وصراعات اقتصادية جديدة، وتوترات اجتماعية سياسية جديدة، وتحالفات جديدة. ويؤدى الشعور بتداخل المشاكل الديموغرافية والقضايا البيئية إلى ظهور أفكار جديدة حول الأخلاق الكوكبية. وتطرح قضايا البيئة القضايا المتعلقة بالتنمية، كما تبحث أنماط الإنتاج والاستهلاك وصور الرخاء التي تعرضها البلدان الغنية.

عودة الشمال - الجنوب

إن عقد قمة الأرض الأولى (يونية ١٩٩٢) يتسم بأهمية في هذا الصدد. وقد كانت الشواغل التى أثيرت بشأن احترار الأرض وزيادة انبعاث الغازات المسببة لغازات الدفيئة دافعاً لانعقاد مؤتمر Rio، الذي سرعان ماتحول في مرحلته التحضيرية إلى مؤتمر للبيئة والتنمية. وكانت المواضيع التي يتعين معالجتها في المؤتمر هى المخاطر التى تهدد التوازن البيئى للكوكب الأرضى، والاختلالات الناجمة عن تركز النمو الاقتصادى في الشمال والمعدلات السريعة للزيادة السكانية في الجنوب[٦].

ولم يعد هدف تثبيت تعداد السكان في العالم يوصف بالمالتوسية[*] الأنانية. وقد أظهرت الاستقصاءات التي أجرتها الأمم المتحدة قلقاً متزايداً من جانب الحكومات في البلدان النامية التي تعانى من زيادة سكانية كبيرة[٧]. والآفاق تنذر بالخطر بالفعل. فطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة، ازداد عدد سكان العالم إلى ٥,١ مليار نسمة فى عام ١٩٨٨ (مقابل ١,٨ مليار نسمة عام ١٩٠٠). وازداد هذا العدد، فيما بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧، بمقدار ٨٦ مليون نسمة، ثم بمقدار ٨٨ مليون نسمة بين عامى ١٩٨٧ و١٩٨٨. وعلى ضوء زيادة متوقعة قدرها ٩٧ مليون نسمة سنوياً في أواخر التسعينيات، من المقدر أن يصل عدد سكان العالم إلى ٦,٢ مليار نسمة عام ٢٠٠٠ و ٨,٢ مليار نسمة عام ٢٠٢٥[٨]. وسوف تحيا هذه الملايين الإضافية بصورة رئيسية في مناطق وضعها الغذائى حرج بالفعل، وربما كان يسير

* مالتوسية (مذهب الاقتصادى البريطانى مالتوس ١٧٦٦ - ١٨٣٤ الذى يقول بأن السكان يتزايدون بنسبة تفوق الموارد الغذائية وبأن النسل يجب أن يحدد أو يضبط) (المترجم).

نحو التدهور: فشبه القارة الهندية، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا حيث معدل النمو السكانى الذى يقدر بنسبة ٣٪ سنوياً هو الأعلى فى العالم (مالم يخيب الانتشار المخيف لمرض الإيدز هذه التوقعات ويحدث أنواعاً أخرى من المشاكل الديموغرافية مع إبادة جيل بأكمله). ورغم أن هذه الزيادة الديموغرافية ليست سلبية في كل جوانبها، فإن الصعوبات الناجمة عنها لايمكن تجاهلها: على الصعيد الداخلي: عجز الحكومات عن تلبية الاحتياجات المتعلقة بالغذاء، والصحة، والمسكن، والتعليم، والبنية الأساسية. وتضاعف عدد المدن العملاقة التي تستحيل إدارتها، والبطالة، والتفكك الاجتماعى، والثورات التى تحدث في المدن، وتدهور البيئة المحلية بسبب التلوث، وعدم معالجة النفايات، والاستغلال المفرط للتربة. وعلى الصعيد الدولى، التباين المتزايد بين عدد المسنين في البلدان المتقدمة (حيث انخفض معدل الزيادة من ٠,٦٥ إلى ٠,٥٣٪ سنوياً في الثمانينيات) وعدد الشباب في البلدان النامية (حيث يبلغ المعدل المتوسط للزيادة ٢,١٪ سنوياً)، وتكثيف موجات الهجرة ؛ وهشاشة هياكل الحكم (Govrnance,)، وبالتالى زوال المحاورين، وعدم إمكانية التنبؤ بالسلوك السياسى مما يزيد من صعوبة الحوار الدولى ؛ وأخيراً، تدهور التوازن البيئى الكوكبى بسبب الزيادة المستمرة في الاحتياجات والأنشطة البشرية: تلوث الهواء والماء، والتصحر، والمخاطر التى تهدد الغابات الاستوائية، وغير ذلك.

وقد أصبحت مشكلة الانفجار السكانى كوكبية وتقتضى بذل جهود عالمية لحلها، ومنذ عام ١٩٧٤، أصبح يعقد كل عشرة أعوام مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة لمعالجة قضية السكان: بوخارست عام ١٩٧٤، والمكسيك في ١٩٨٤، والقاهرة في ١٩٩٤ وبدأ يتحقق توافق فى الآراء على ضرورة خفض النمو السكانى، إلا أنه مازالت هناك اختلافات وأوجه لبس عديدة حول أسلوب تحقيق ذلك.

والأساليب المتبعة في خفض معدل الخصوبة معروفة نظرياً والأمثلة الناجمة لخفض معدل النمو من خلال سياسة واعية، اليابان في الخمسينيات، والصين في السبعينيات، توضح الشروط اللازمة لتحقيق ذلك: برنامج واسع النطاق للإعلام والتعليم على المستوى الوطنى، وتوفير خدمات تنظيم الأسرة مع تيسير الحصول على ماتقدمه من إرشادات ووسائل لمنع الحمل في مراكز رعاية الأمومة والطفولة، وتقديم حوافز تشجيعية للأسر التى لم تنجب سوى طفل أو طفلين. أما فى الممارسة العملية، فإن الصعوبات عديدة وتقترن سياسات تحديد السكان في أكثر الأحيان بممارسات مخيفة: عمليات التعقيم الإجبارى، ووأد البنات حديثات الولادة، وإجراءات قمعية ضد الأسر التى تتجاوز العدد المقرر من الأطفال. ويصطدم تعريف سياسة تنظيم الأسرة أولاً بنقص المعلومات. فمعظم البلدان النامية لاتملك الوسائل

اللازمة للتعرف بدقة على التغيرات التى حدثت في معدلات الخصوبة والوفيات بها: والإحصاءات إما غير متاحة، أو إذا وجدت فهى غير مجدية بدرجة كبيرة، وكثيراً مالايرغب المسؤولون في إعلان مابحوزتهم من معلومات. وإذا ما أمكننا أن نحدد بدقة أثر معدل الخصوبة على الاتجاهات العامة للتطور الاقتصادى والاجتماعى فى أى بلد، لا يبقى إلا تحديد الهدف المنشود: أربعة أطفال للأسرة الواحدة كحد أقصى، كما تشترط نيجيريا، أول بلد في أفريقيا يطالب بالحد من المواليد؟ طفل واحد (مع بعض الاستثناءات) كما تشترط الحكومة الصينية؟ طفل أو اثنان كما توصى بذلك سنغافورة أو كوريا الجنوبية؟ بل وقد يصل الخبراء الغربيون ذوو النوايا الحسنة إلى حد أن يقرروا «بالنسبة للعالم ككل، أصبح تحديد المواليد بطفلين هدفاً واقعياً. ويبدو بوضوح أن هذه هى السياسة الديموغرافية الوحيدة التى تتيح مواصلة تحسين الظروف المعيشية على الصعيد العالمى[٩]، فقلما اجتمعت الأوضاع الاجتماعية والثقافية التى تهيئ تحقيق هذا الهدف. وينطوى أى جهد مبذول لخفض معدل الخصوبة بسرعة على استثمارات فى مجال خدمات تنظيم الأسرة، والنهوض بالتعليم والصحة، وحوافز مالية (التعليم والخدمات المجانية للطفل الوحيد على سبيل المثال)، ومجموعة من الإجراءات تعجز غالبية البلدان النامية التى تعانى من زيادة سكانية كبيرة عن الاضطلاع بها وحدها. وموجز القول إن تثبيت معدل الزيادة السكانية العالمية داخل حدود تتلاءم مع مساحة المناطق الصالحة للسكنى على ظهر كوكبنا الأرضى يتحقق أيضاً من خلال تنمية الجنوب.

لكن أية تنمية؟ هل يمكن تصور ماسيؤول إليه عالم يتخلى فيه كل صينى عن دراجته مقابل سيارة، وينتج فيه كل هندى كماً من النفايات المنزلية والصناعية يعادل مايتخلف عن أي أمريكى أو أوروبى عادى (١٠ طن سنوياً)؟ إن التغير الذى يشهده على الصعيد العالمى نموذج نمو البلدان الصناعية القائم على الطاقة الرخيصة واستغلال الموارد الطبيعية دون ضوابط يجعل الكوارث البيئية أمراً محتوماً، وتزداد هذه المخاطر وضوحاً، ومن أبرزها التغير المناخى نتيجة انبعاثات ثانى أكسيد الكربون. ولكن التناقض شديد: فربع سكان العالم في البلدان الصناعية هم مصدر ثلاثة أرباع الغازات المحدثة لأثر الدفيئة[١٠] من جانب، ويفرض النمو السكانى ومتطلبات التنمية في معظم بلدان الجنوب زيادة حتمية في استهلاك أنواع الوقود الأحفورى (البترول، الفحم، الغاز الطبيعى) المسؤولة عن ارتفاع حرارة الجو من جانب آخر. فهل يمكننا حرمان الشعوب النامية من الموارد اللازمة لنموها بدعوى أن أولئك الذين استهلكوا الطاقة على نحو جامح إلى حد الإخلال بالتوازن البيئى لكوكبنا الأرضى قلقون الآن على مالحق به من تدمير؟ لقد اتجهت بلدان الجنوب فى بادئ الأمر إلى اعتبار الاهتمام

المفاجئ من جانب البلدان الغنية بمسائل البيئة ذريعة جديدة لعرقلة عمليات التصنيع في الجنوب وحرمانه من الحصول على الموارد اللازمة للنمو بعد أن استغلها الشمال لصالحه. وهى تسلم اليوم بأن الاهتمامات البيئية تستند إلى أسس مختلفة تماماً وينبغى إدماجها فى مفاهيم النمو، ولكنها تتجه منطقياً إلى البلدان الصناعية طلباً للموارد والتكنولوچيات التى تتيح المواءمة بين التنمية ومراعاة البيئة. وقد أوضح مؤتمر Rio ذلك بصورة جيدة: فالجدل العالمى حول مستقبل الكوكب الأرضى هو فى المقام الأول جدل بين الشمال والجنوب اقترن بجدل ثانٍ بين منتجى الطاقة ومستهلكيها.

من أجل «تنمية متواصلة»

منذ بضعة أعوام، يحتل مفهوم جديد يتردد على الدوام في أروقة الأمم المتحدة تصدر المناقشات الدائرة: وهو مفهوم «التنمية البيئية» أو «التنمية المتواصلة» (sustainable develop-ment). وهذا المصطلح الشائع التداول يعنى فى تقرير Brundtland[11] أن «التنمية الرشيدة بيئياً» تتيح تلبية الاحتياجات فى الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال المقبلة فى إشباع حاجاتها[12]. وباستثناء هذا الاعتبار البالغ العمومية، يبقى المفهوم غامضاً طالما أن العلاقة بين البيئة والتنمية تظللها سحب التوتر السياسى[13].

ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية لتدهور البيئة داخل بلدان الجنوب فى فقر المناطق الريفية، فالمزارع فى أفريقيا أو أمريكا اللاتينية الذى لايجد خياراً آخر غير استغلال الأرض إلى أقصى حد ممكن، والفلاح المعدم فى البرازيل أو فى إندونيسيا الذى يعمر الأرض بإحراق مناطق شاسعة من الغابات الاستوائية، لهما اهتمامات أخرى غير التنمية المتواصلة الرشيدة بيئياً إن هؤلاء يسعون إلى البقاء. وفي معظم الحالات، يقتضى الحفاظ على البيئة تخفيف حدة الفقر وتطبيق سياسات زراعية وعقارية معينة[14]. كما يفترض إجراء تغييرات هيكلية على نطاق واسع وإصلاحات مؤسسية تتطلب زيادة مشاركة السكان فى إدارة الموارد.

«إن التنيمية المتواصلة تقتضى العمل على تمكين الفرد – إذا ما أتيحت له حرية التصرف – من إيجاد حلول خلاقة وعملية لصالح التنمية على مستوى الفرد والجماعة بمعناها الواسع. إلا أن ذلك لايتحقق إلا إذا كان الفرد يملك مقدراته بيده ويتصدى بقوة لأى هيكل سلطوى يستغل التوزيع غير المتكافئ لهذه السلطة ذاتها وللموارد المتاحة[15]».

وهذا التقارب بين مقتضيات البيئة والعدالة الاجتماعية يضفى على مفهوم التنمية المتواصلة طابعاً ثورياً.

ولايكمن التحدى فى داخل مجتمعات الجنوب وحسب، ولكنه ذو طابع دولي:

فكيف يمكن مواكبة الإصلاحات المطلوبة حتي لا تكون «التنمية المتواصلة» مجرد شعار ودون أن يظهر شكل جديد من الشروط التى يفرضها الخارج، «الشروط البيئية» ؟ إن جميع هذه القضايا مرتبطة إحداها بالأخرى: شروط نمو متواصل يشترك السكان في تحقيقه، والآثار الاجتماعية لخطط الإصلاح الهيكلى، والعلاقة بين البيئة والفقر والديون. وقد بدأ البنك الدولى يبدى اهتماماً بهذه القضايا، تحت ضغط الجمعيات «الخضراء» الأمريكية. ولطالما وجهت إليه انتقادات بسبب المساعدات التى قدمها لإنشاء بنى أساسية، وطرق، وسدود، واستثمارات في مجال استغلال الثروات المعدنية تقتطع مساحات من الغابات ولاتستفيد منها المناطق الريفية، وعلى ذلك فقد أنشأ إدارة خاصة للبيئة وبدأ يهم بآراء المجتمعات المحلية وسكان الريف من خلال العمل على نحو أوثق مع الهيئات غير الحكومية[١٦]. وسواء شئنا أم أبينا، فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة تدخله في تحديد الخيارات الاقتصادية والسياسية للدول التى تشترك معه في برامج للإصلاح الهيكلى.

وقد بدأت تظهر، منذ عام ١٩٨٧، تقنية مالية جديدة وضعتها جمعيات بيئية خاصة وتتيح للبلدان النامية مبادلة جزء من ديونها مقابل تعهد بيئى: «swap vert». والمبدأ مبتكر تماماً: حيث تقوم إحدى الهيئات البيئية الدولية بتخليص جزء من ديون بلد مدين بتخفيض كبير، ثم تتبادله مع هذا البلد الذى يقوم فى المقابل بإصدار سندات أو عملات نقدية: ويستخدم عائد تلك السندات أو الأموال السائلة فى تمويل برامج لحماية البيئة: كوقاية غابات الأمازون فى بوليفيا، وبرنامج التربية البيئية للمحافظة على التنوع البيولوجى فى مدغشقر، وحماية الحياة الحيوانية والبيئية فى المكسيك، وغير ذلك. وقد تطور النظام، وأصبح يلقى اهتماماً من جانب المصارف والشركات الكبرى (قام بنك American Express، على سبيل المثال، بتخليص جزء من ديون كوستاريكا من أجل استعادة الغابات وحمايتها فى ذلك البلد) والحكومات: فالسويد وهولندا تخصصان جزءاً من المعونات لعمليات «swaps verts» وتضع الولايات المتحدة– فى إطار «مبادرة من أجل الأمريكيتين» – ومنتدى باريس – فى معرض إعادة التفاوض بشأن ديون الدول المتوسطة الدخل– صيغاً تتيح تحويل جزء من الديون التجارية (تتراوح نسبته من ١٠ إلى ١٥ ٪) المستحقة على بعض الدول المدينة بالعملة المحلية بفرض تمويل مشاريع بيئة. وتمتد هذه الصيغة لتشمل بلدان أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى التى تعانى من ديون ضخمة ومن تدهور بيئتها إلى حد مأساوى. إلا أن هذه البدعة المالية التى تبدو مرضية للجميع لاتخلو من بعض المنغصات. فهى لاتخفف عبء الديون المستحقة على البلدان الفقيرة بدرجة كبيرة (يرى بعض الخبراء أنها قد تتسبب فى إصابة تلك البلدان بالتضخم نتيجة زيادة حجم السيولة المالية)، ليس هذا وحسب، بل إنها تزيد من تبعية هذه

البلدان: فالحكومات المحلية ينبغى أن توفر العملات المحلية اللازمة لتمويل مشاريع محلية يختارها وسطاء أجانب. وفى ظل مثل هذا الوضع غير المتكافئ، كيف يمكن حمل السكان على التسليم بمفهوم «الملكية المشتركة للبشرية» ؟

إن مواجهة التحدى البيئى تفترض استحداث نماذج جديدة للتنمية، وإعادة النظر فى مفاهيم السيادة والملكية باسم «مصلحة عالمية عامة»(١٧). وفى خضم المفاوضات التى جرت حول النظام الاقتصادى الدولى الجديد، فى منتصف السبعينيات، تصورت البلدان النامية أن الاعتراف بالبشرية كفاعل دولى سيتيح إعادة النظر فى حقوق الملكية فى اتجاه يخدم مصالحها. وجاء تعريف قاع البحار باعتباره «تراثاً مشتركاً للبشرية» ليكرس فكرة التخصيص العالمى للممتلكات. فهذه المساحات الشاسعة لم تعد عديمة الملكية res nallius أي ليست ملكاً لأحد ويمكن لكل طرف أن يتصرف فيها على هواه، ولكنها ملك مشاع res commu-nis تخص العالم أجمع ويجب استغلالها لصالح الجميع. وكلنا يعلم ماحدث. فبعد خمسة عشر عاماً من المفاوضات والتشدق بالعبارات فى مؤتمر حول الحقوق البحرية كان يجب أن يكون منعطفاً حاسماً فى تاريخ العلاقات الدولية، انهارت هذه الإشكالية تماماً أمام مقاومة بلدان الشمال. لقد رفضت الولايات المتحدة التوقيع على اتفاقية عام ١٩٨٢ بشأن الحقوق البحرية. واعتمدت البلدان الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمملكة المتحدة، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وفرنسا، واليابان) تشريعات من جانب واحد تفوض لمؤسساتها البدء فى التنقيب عن الجزئيات المتعددة المعادن فى قاع البحار. ولم يتم الاعتراف بمفهوم التراث المشترك للبشرية إلا فى إطار محدود: فيما يتعلق بالقمر والأجسام السماوية، ومدار الأقمار الاصطناعية التى تطلق من محطات أرضية، ومدى الترددات اللاسلكية الكهربائية. والحصص التى يخصصها الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية من هذه الترددات مؤقتة بصورة أساسية، وحقوق أولئك الذين لم يحرزوا تقدماً تكنولوجياً كافياً في هذا المضمار محفوظة.

ورغم إلحاح البلدان النامية، لم يمنح صفة «التراث المشترك للبشرية» لمنطقة القطب الجنوبى. ولربما كانت المفارقة هى حفظ حقوق الأجيال المقبلة بصورة أفضل. ويكتنف مفهوم التراث المشترك للبشرية فى الواقع درجة عالية من الغموض، رغم التصدى للدفاع عنه خلال المؤتمر المتعلق بالحقوق البحرية. فهو يهدف إلى استغلال الموارد من جانب البعض لصالح الجميع أكثر مما ينشد الحفاظ عليها لكى تستفيد بها الأجيال المقبلة. وأحدث مثال يوضح ذلك هو اعادة التفاوض بشأن الاتفاقات المتعلقة بمنطقة القطب الجنوبى (اتفاق

واشنطن عام ١٩٥٩ بشأن تعليق المطالبات الإقليمية ؛ واتفاقية Wellington عام ١٩٨٨ بشأن «تجميد» التنقيب عن الموارد المعدنية واستغلالها). وقد عمدت البلدان النامية، وبالأخص شيلى والأرجنتين وأوروغواى، إلى تعزيز معسكر «المناهضين للمحافظين» الذين يرغبون فى التقليل من مدة سريان قرارات تأجيل دفع الديون المستحقة عند اشتداد الأزمة الاقتصادية، والمساهمة فى تحديد معالم نظام الاستغلال فى المستقبل أكثر من رغبتهم فى ضمان حماية «القارة البيضاء» لأمد طويل، تحت تأثير أنجذابها بأسطورة Eldorado الجديدة. والاتفاق الذى تم توقيعه فى مدريد، فى مايو ١٩٩١، لايبت فى المطالبات الإقليمية أو فى النظام المقبل: بل ينص على الحظر التام لكافة أشكال استغلال المناجم فى منطقة القطب الجنوبى خلال خمسين عاماً. وإذا كانت حماية هذا الحيز مكفولة لبضعة عقود، فإن ذلك يعزى إلى الضغوط الشديدة من جانب علماء البيئة (وإلى الالتماس الذى قدمه القائد Cousteau) أكثر مما هو معزو إلى «التراث المشترك للبشرية».

إلا أن هذا المفهوم الجميل، الذى ارتبط بفترة معينة وبنوع معين من المطالبات، والذى قسم أكثر مما جمع فى العقود الماضية، وتعوضه المصالح الخاصة فى أكثر الأحيان[١٨]، قد فقد قوته. وخلفته الإشكالية الجديدة المتمثلة فى «الملكية المشتركة»، التى تولدت من ضرورة المبادرة على نحو عاجل وتضامنى إلى معالجة عدد معين من المشاكل العالمية التى تمس التوازنات الأساسية على ظهر كوكبنا الأرضى.

رهان كوكبى

حتى عهد قريب، كانت الثروات التى لايمكن لأية دولة بعينها أن تطالب بها والتى تعتبر ملكية فعلية de facto للبشرية جمعاء (نفس تعريف الملكية العالمىglobal commons) تبدو غير محدودة: الأمطار التى تسقط من السماء، الهواء، الجو، والهواء بين السماء والأرض فى الجزء الأعلى من الغلاف الجوى. ورغم تحذيرات الخبراء المختصين، فإن رجال الاقتصاد ورجال السياسة لم يهتموا بالتدهور الناجم عن انبعاثات الكلور، وعوادم غاز الكربون نتيجة التزايد المستمر فى استهلاك الطاقة، والممارسات الزراعية المكثفة التى أدت إلى تغيير النظم البيئية النباتية. ومن المعروف حالياً أن التركيب الكيميائى للغلاف الجوى قد تغير وأن التوازن بين العناصر الأساسية المكونة للبيئة الأرضية– الجو، والمحيط الأوقيانوسى، والمحيط الحيوى– يشهد تحولاً فى الوقت الراهن. وقد أصبحت هذه العملية ذات اتجاه واحد بالفعل. ولاتملك البشرية إلا إبطاء تقدمها والحد من عواقبها فى سياق ضد الزمن، أعظم التحديات التى واجهتها على الإطلاق.

سياسة التخبط

يلوح فى الأفق الكوكبى شبح خطرين رئيسيين: اضمحلال سمك طبقة الأوزون التى تحمى الحياة على سطح الأرض، وتآكل الطبقات السطحية للمحيطات نتيجة وجود إشعاعات شمسية فوق بنفسجية مكثفة تهدد بتدميرها ؛ وتغير التوازن الحرارى لكوكب الأرض الذى سيؤدى - نتيجة زيادة الحرارة على سطح العالم- إلى قلب النظم البيئية ورفع مستوى البحار. وتوضح أية مقارنة سريعة لطريقة معالجة هذين الخطرين على المسرح الدولى مدى التعقيد الذى تتسم به هذه المواضيع والسياق الجديد تماماً الذى ينبغى أن يتخذ فيه المسؤولون قراراتهم[١٩]. وتكمن تحت الجانب الانفعالى الذى تحصر فيه وسائل الإعلام معالجة المشاكل البيئية مسائل تقنية تتسم بصعوبة بالغة: قلة التأكيدات العلمية، والتصريحات المتناقضة من جانب «خبراء» مستقلين بدرجة أو بأخرى، والتكاليف الاقتصادية التى يصعب تقديرها، والتحديات السياسية الضخمة التى تنشأ نتيجة ذلك بالطبع.

وبالمقارنة مع أثر الدفئية، تبدو مشكلة حماية طبقة الأوزون بسيطة نسبياً: فالخطورة واضحة، والتعبئة شديدة، وقد بدأت الصناعة تكيف الإنتاج وتتبنى سياسات لإعادة الهيكلة. إلا أنه مازالت هناك عقبات عديدة ينبغى تذليلها! فمنذ أن أدى اتخاذ إجراءات منظمة إلى حدوث تآكل كبير فى طبقة الأوزون فوق منطقة القطب الجنونى فى السبعينيات وهذه الظاهرة تنتشر دون توقف. وفى عام ١٩٨٥، أدى اكتشاف «ثقب» حقيقى فوق القطب الجنوبى خلال فصل الربيع الجنوبى إلى إصابة الأوساط العلمية بصدمة كبيرة. ومن وقتها، والطبقة الواقية تتآكل باستمرار فى نصف الكرة الجنوبى، بل وبدأ النضوب يظهر أيضاً فى نصف الكرة الشمالى خلال فصلى الشتاء والربيع. وقد تضاعف معدل التآكل فوق أوروبا خلال العقد الأخير (بنسبة ٨٪) وفوق الولايات المتحدة (بنسبة ٥٪) وتتفاوت التوقعات بالنسبة لنهاية القرن من زيادة بسيطة إلى زيادة مضاعفة طبقاً للعلماء (نسبة تتراوح بين ١٥ إلى ٣٠٪) ؛ ولكنها تميل إلى التشاؤم بصفة عامة وتخلص جميعها إلى أن سمك طبقة الأوزون سيقل كثيراً تحت خطوط العرض بهذه المناطق. والسبب معروف: زيادة شحنة الكلور وأكسيد الأزوت فى طبقات الجو العليا. ومع الجدل الدائر حول تحديد دور كل من الانبعاثات الطبيعية (النشاط البركانى بصفة خاصة) والانبعاثات الناتجة عن النشاط البشرى،

فإن المسؤولية الرئيسية تنصب على الكلوروفلوكربونات (CFC) التى يحتوى عليها رذاذ الأيروسلات وسوائل التبريد (الفريون)، والرغويات اللدائنية المنتفخة، وغازات الهالون التى تستخدم فى مكافحة الحرائق.

بيد أنه رغم توالى الأحداث بسرعة، أمكن وضع تعهدات دولية بهدف حماية الأوزون. ورغم الحذر الذى أبداه العلماء- مع إلقاء الضوء على المخاطر الكامنة- بشأن العلاقة الدقيقة بين معدل تآكل طبقة الأوزون وما يترتب على ذلك من آثار ثقافية وصحية (سرطانات الجلد والإصابة بمرض كاتاراكت العيون بسبب الأشعة فوق البنفسجية)، فقد شرع المستهلكون الأمريكيون - اقتناعاً منهم بخطورة الموقف- فى مقاطعة جماعية للأيروسولات منذ منتصف السبعينيات، الأمر الذى دفع إحدى الشركات الكبرى المنتجة لها - هى شركة Du Pont de Nemours - إلى السعى لإيجاد بدائل. وعندما نجحت فى ذلك، حققت الشركة انتصاراً ضخماً على منافسيها. وتضافرت مصالح جماعات الضغط الصناعية مع اهتمامات اللوبى «الأخضر» لكى تدفع الحكومة الأمريكية إلى الشروع فى إجراء مفاوضات بشأن الإلغاء التدريجى للمواد المحرمة. وكان السياق الذى جرى فيه الحوار الدولى مواتياً إلى حد كبير: إشارات علمية متطابقة، وتحذيرات قاطعة حول المخاطر الصحية (أو هكذا بدت) وبلد قوى يحتل مقعد الزعامة، وقطاع صناعى مركز نسبياً ويمكنه إنتاج بدائل. وبدت العلاقة بين التكلفة والمنفعة ملائمة لكل طرف. وعلى الساحة السياسية، كانت الأدوار موزعة بين عدد ضئيل من الشركاء المتجانسين نسبياً. وجرى التفاوض بصفة أساسية بين الولايات المتحدة، وبلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، و مع ضعف المشاركة من جانب بلدان الشرق والجنوب. وسرعان ماتم التوصل إلى اتفاق. وبعد اتفاقية أولية بشأن حماية طبقة الأوزون (فيينا، ١٩٨٥) وضع الإطار التحليلى العام الذى ستدور فيه المفاوضات حول أهداف كمية محددة، نص اتفاق مونتريال، الذى جرى توقيعه فى عام ١٩٨٧، على خفض إنتاج الكلوروفلوكربونات(CFC) الرئيسية بنسبة ٥٠٪ خلال عشرة أعوام. وتم تعديله فى مؤتمر لندن عام ١٩٩٠ مراعاة للتقديرات الجديدة، التى تنذر بخطورة أكبر من توقعات عام ١٩٨٥، حيث يقضى بالإلغاء التدريجى والتام من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ لجميع الكلوروفلوكربونات وغازات الهالون. وحتى يتسنى انضمام الدولتين الأكثر اكتظاظاً بالسكان فى العالم - الصين والهند - قبلت القوى الصناعية مبدأ تخصيص اعتمادات للمعونات المخصصة لإعادة الهيكلة التى يشترطها البنك الدولى من أجل مساعدة البلدان النامية على الالتزام بالتعهدات التى قبلتها وهو شرط تحفيزى فعال ولاشك، حيث انتهى الأمر بهاتين الدولتين إلى الانضمام للاتفاق (مع انضمام الصين المعلن فى يونيه

١٩٩١ ، ارتفعت الاعتمادات المخصصة لها من ١٦٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار للأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٣). ومن مزايا هذا الاتفاق أنه لايقضى بإنشاء مؤسسة محددة على النحو الذى من شأنه أن يثقل كاهل البيروقراطية الدولية. بل إن تطبيقه يتم، على العكس، بطريقة لامركزية فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى يتلقى الإحصاءات التى تقدمها له الدول والمجموعة الأوروبية. وتجرى مراقبة خفض الانبعاثات من خلال الإشراف المتبادل بين الصناعات المتنافسة، ويقضى الاتفاق بفرض عقوبات تجارية شديدة الصرامة حتى يمكن التصدى لانحرافات المنافسة. ويستند كل شىء إلى الطابع التحفيزى الذى يتسم به الاتفاق. إلا أن تبعات هذا الوصف المثالى ظاهرياً للحكمة البشرية أقل مثالية. فطبقة الأوزون تتآكل بمعدلات أسرع مما هو متوقع، الأمر الذى يتطلب تدعيم بروتوكول مونتريال المعدل. وقد سبقت المجموعة الأوروبية التاريخ المحدد وأوقفت إنتاج الكلوروفلوكربونات CFC حتى عام ١٩٩٥ وحتى إذا ما أزيلت فوراً المواد الضارة بطبقة الأوزون، فإن الأضرار المدمرة ستستمر على مدى أعوام عديدة بعد عام ٢٠٠٠. كما بدأت تظهر بصفة خاصة شكوك أكبر حول البدائل وأثرها على ارتفاع درجة حرارة الكوكب الأرضى. ونشبت معركة جديدة بين علماء البيئة ورجال الصناعة الذين تتعارض مصالحهم دائماً وقد أنفقت الشركات الصناعية ملايين الدولارات من أجل استحداث منتجات كيميائية جديدة للاستعاضة بها عن الكلوروفلوكربونات CFC، والهيدروكلوروفلوروكربونات HCFC، والهيدروفلوروكربونات HFC، الأقل تشبعاً بالكلور والأقل خطورة على الأوزون: ٢٥٠ مليار دولار أنفقت بالفعل، ومليار دولار من الآن وحتى عشرة أعوام مقبلة كما أعلنت شركة du pont de Nemours (مقارنة بإجمالى المبالغ المخصصة لدعم جهود البلدان النامية). ومالم يتم الترخيص لقطاع الصناعات الكيميائية بإنتاج هذه البدائل لوقت طويل يكفى لتحقيق مردودية استثماراته، فإن مجموعة صناعات التبريد ستواجه أزمة عند وقف إنتاج الكلورفلوكربونات CFC طبقاً لبروتوكول مونتريال. وهنا تقف جماعة ضغط فى مواجهة الأخرى: جماعة الصناعات الكيميائية تجتهد لإيضاح المساهمة الطفيفة لهذه البدائل فى أثر الدفيئة الناجم عن النشاط البشرى، وجماعة كبرى الجمعيات المدافعة عن البيئة تنكب على إبراز ماتنطوى عليه من مخاطر. ويقف علماء فى مواجهة علماء: فالمجتمع العلمى الذى ظل حتى الآن متحداً نسبياً بدأ فى الانقسام بعد ظهور خطر جديد: التركيز الشديد للأوزون فى طبقات الجو السفلى، والذى يضر بالمحاصيل الزراعية وبالصحة البشرية ولايقل فى خطورته عن اتساع «الثقب» فى طبقات الجو العليا.

كما إن التخبط أعظم بشأن مخاطر ارتفاع حرارة المناخ، وهو ما يقلل من احتمالات تحقيق توازن تلقائى فى المصالح القائمة. ويتفق المجتمع العلمى الدولى على نقطة واحدة: إن

الزيادة المستمرة فى تركيز الغازات المسماة «الغازات المسببة لأثر الدفيئة[20]» فى الجو نتيجة النشاط البشرى المتواصل على مدى ١٥٠ عاماً مسؤولة عن إحداث أثر إضافى للدفيئة يمكن أن يؤدى إلى تغيير التوازن الحرارى لكوكب الأرض. وبعد ذلك لايوجد شيء مؤكد. فالأليات التى تربط التغيرات المشتركة للغازات المؤثرة على العوامل الوارثية البشرية ودرجة الحرارة ليست معروفة جيداً، ومن الصعب بصفة خاصة تحديد الدور الذى تلعبه المحيطات فى امتصاص الحرارة. وكل الافتراضات ممكنة، بما فى ذلك الفرضية المتفائلة لقدرات النظام المناخى على التفاعل بصورة مضادة، والتنظيم الذاتى[21].

وتمثل المصادر الرئيسية لأثر الدفيئة الإضافى موضوعاً لمجادلات علمية لاتخلو من اعتبارات سياسية. وإذا كان من المسلم به بصفة عامة أن انبعاثات ثانى أكسيد الكربون(CO_2) الناتجة عن احتراق الطاقة الأحفورية والتى تمثل نصف انبعاثات الغازات المحدثة لأثر الدفيئة، فقد أدى الإدراك المتزايد فى الثمانينيات للدور الكيفى الذى تلعبه مكونات أخرى أكثر خطورة إلى تعقيد المشكلة نتيجة تغير المسؤوليات ومع توجيه أصابع الاتهام إلى غاز الميثاق الذى ينطلق من عملية التمثيل الغذائى لفصائل البقريات ونتيجة التخمر الذى يحدث فى حقول الأرز، لم تعد المسؤولية الرئيسية عن ارتفاع حرارة المناخ تقع على عاتق البلدان الصناعية وإسرافها فى الطاقة بل.. على عاتق البلدان النامية وأنماطها الزراعية. وطبقاً للتقارير الصادرة عن المعهد العالمى للموارد فى واشنطن World Resources Institute de washington، تعتبر لاوس والبرازيل على هذا النحو هما أكبر بلدين منتجين للغازات المحدثة لأثر الدفيئة مقارنة بعدد السكان، نتيجة وجود حقول الأرز بها، وتربية الماشية، وانحسار الغابات الأمازونية، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة، الدولة الأكثر استهلاكاً للطاقة على وجه الكوكب الأرضى، والمسؤولة وحدها عن نسبة قدرها ٢٣٪ من إجمالى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون[22]!

وتضاف إلى صعوبة وضع أساس للمقارنة يتيح إجراء تقييم محدد لمساهمة كل عنصر من العناصر المختلفة المحدثة لأثر الدفيئة، صعوبة أخرى هى تحديد آثارها النهائية على المناخ. ويمكن أن تؤدى الزيادة المكتسبة فى الانبعاثات إلى زيادة متوسطة فى درجة حرارة سطح الأرض تتراوح بين ٠,٣ و٠,٧ درجة مئوية كل عشرة أعوام حتى منتصف القرن الحادى والعشرين ؛ ولايمكن التكهن بعواقب ذلك. وتتراوح الزيادة المتوقعة بين ١,٥ و٤,٥ درجة مئوية نتيجة تضاعف تركيز غاز الكربون، وإن كان لايمكن تحديد موعد لذلك. كما إن أثر ارتفاع درجات الحرارة على هذا النحو فيما يتعلق بالبيئة غير معروف. ويتروواح الارتفاع المتوقع فى منسوب مياه البحار بين ٢٠ سنتيمتراً من الآن وحتى أربعين عاماً مقبلة ومتر واحد بعد مرور قرن، إلا أن أحداً لايمكنه التنبؤ بما يمكن أن يحدث إذا استمرت هذه العملية: هل

سيستمر ارتفاع منسوب مياه البحار، حتى ٦ أمتار، ٨ أمتار، ١٠ أمتار؟ إن عواقب تغير المناخ ستصيب جميع البلدان وإن كان ذلك بدرجة غير متساوية، ولايمكن التنبؤ بدقة بآثار ذلك على المستوى المحلى. من المعروف أن بلدان الدلتا (بنغلاديش ومصر)، والشعب المرجانية والجزر المنخفضة فى المحيط الهادئ سوف تتأثر من جراء ارتفاع منسوب البحر منذ القرن المقبل، ولكن حجم الخطر ليس معروفاً بدقة. كما إنه من المعروف أن النظم البيئية الاقليمية ستنقلب نتيجة ارتفاع حرارة المناخ، وأن توزيع الأجناس على ظهر الكوكب الأرضى ستطرأ عليه تغيرات، وأن انتقال الأنواع النباتية سيؤدى إلى تبديل موضع الغابات وتغيير تركيبها، وأنه ستحدث ظواهر ملوحة ولكن أين، ومتى، وإلى مدى؟ إن المعرفة العلمية الراهنة لاتتيح الجزم بذلك.

إن مخاطر التغير المناخى مؤكدة، وهو ماتجمع عليه الآراء. وحتى يمكن تثبيت تركز غاز الكربون ى الجو، يلزم حالياً تخفيض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون بنسبة ٦٠ ٪(٢٣). ولم تنجح الدول الأكثر إرادة (الدول الأوروبية وبصفة خاصة ألمانيا والبلدان الاسكندنافية) حتى الآن إلا فى وضع أهداف لخفض هذه الانبعاثات بنسب تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ ٪ حتى عام ٢٠٠٥، أى أقل بثلاث مرات مما ينبغى لوقف انتشار هذه العملية. ويتضاءل بمرور الزمن هامش فعالية السياسات الوقائية المتبعة لخفض الانبعاثات الغازية. فهل يتعين الانتظار حتى يبدد التقدم فى المعرفة العلمية سحب الشك التى تحيط بحجم وسرعة الأخطار التى نتعرض لها، لكى تأخذ هذه السياسات طريقها إلى حيز التنفيذ؟ إن الإجابة تنطوى على اعتبارات سياسية وفلسفية قبل الاعتبارات الاقتصادية.

اقتصاد اللانهاية

إن القرارات التى تتخذ فى وقتنا الحالى تمتد لتشغل حيزاً مكانياً وزمانياً غير مسبوق فى اتساعه. وهى لاتشمل العلاقات بين الدول والمجتمعات والأفراد وحسب، بل تمتد أيضاً لتشمل العلاقات البشرية مع سائر أنحاء الكون ومصير الأجيال المقبلة. فانبعثات طن من الغازات المحدثة لآثار الدفيئة يؤثر على المناخ أياً كان مصدر هذا الانبعاث وطبيعة الملوثات. وسوف يتأثر النظام البيئ للكوكب بأسره لمدة غير محددة. ولأول مرة فى التاريخ، يمثل الحيز المكانى والزمانى اللانهائى موضوعاً سياسياً عالمياً. ولكن من ذا الذى يمكنه الادعاء بأنه يمثله، وبإسم من، ومن أجل تحقيق أية أهداف وباستخدام أية وسائل؟

إن دور الناطق بلسان الجنس البشرى كثيراً مايسند إلى العلماء الذين يلعبون بحق دوراً حاسماً في التنبيه إلى المخاطر المحتملة التى تهدد الكوكب الأرضى، وفى اقتراح حلول يمكن

أن تخفف من حدة آثارها. وهم أول من يسترعى الانتباه إلى الظواهر التى لايراها الجاهلون بأصول العلم قبل أن تتناولها الهيئات الخاصة ثم وسائل الإعلام التى تصنع «الرأى العام». ولكن عجزهم عن التقدير الكمى الدقيق لآثار النشاط البشرى على البيئة العالمية يترك هامشاً كبيراً من الشك لايمكن أن يرضى به جمهور قلق وصانعو قرارات يواجهون خيارات باهظة الثمن. وإذا ما تحول هامش الشك هذا إلى مواجهة صريحة بين خبراء مختصين، تزيد الإغراءات بالاستعاضة عن العالم بـ«الخبير» داخل خلايا فكرية واستشارية مخصصة ad hoc ترتبط بمواقع السلطة بدرجة أو بأخرى. ويؤدى التداخل المتزايد للعلم فى السياسة الدولية إلى وضع العلماء فى وضع غامض بمنحهم دور لاعب سياسى، بل واقتصادى، لايخصهم عادة[٢٤]. ويستند كل شىء إلى التأكيدات التى يقدمونها فيشتد إغراء القوة. ولاتستبعد ارتكاسات القومية، ولا مناورات القوى الاقتصادية لاستعادة وضعها (أجريت الدراسات الأولى عن الأوزون، على سبيل المثال، بناءً على طلب شركات الطيران الأمريكية التى عارضت إنتاج طائرات الكونكورد). وفى حالة عدم وجود اتفاق داخل المجتمع العلمى الدولى، وهو الوضع فيما يتعلق بالبحوث التى تجرى حول نشاط البيئة الأرضية التى لا تزال فى بدايتها، تحتج كل دولة، وكل إدارة معنية، وكل قطاع صناعى مشترك فى هذه البحوث، وكل هيئة للدفاع عن البيئة، بخبرائها للتوفيق بين شق المعرفة وشق العمل من خلال حصر المناقشات فى المجالات التى تناسبها[٢٥]. وهكذا تهتز المصداقية العلمية، وتصبح الرسالة مشوشة، فيشوب الغموض أحكام أي قرار يجرى الاتفاق عليه دولياً. فكيف يمكن، فى الواقع تحديد الوضع الأمثل على نحو جماعى طالما كان هناك اختلاف فى إدراك المخاطر؟ وكيف يتسنى الدفاع عن المصالح العامة للبشرية إذا كانت مقسمة إلى عدد لانهائى من اللاعبين والثوابت؟

وتفسر صعوبة الاتفاق على تصور تحليلى مدى البطء الذى يشوب تحديد سياسة دولية بشأن «الملكية المشتركة». ولا يوجد اتفاق مسبق على الأهداف. فهل حان الوقت لمنع حدوث تغير مناخى من خلال انتهاج سياسة وقائية لخفض الانبعاثات؟ وهل يتعين علينا أن نحاول كسب الوقت من خلال تثبيت تركز الغازات فى الجو عند المستوى الذى تم بلوغه بالفعل؟ وهل ينبغى لنا أن نترك ذلك التغير الحتمى يأخذ مجراه، مراعاة لاحتياجات تنمية الطاقة، والاعتماد على آليات المواءمة الذاتية بدرجة أو بأخرى؟ ربما كل ذلك معاً، ولكن فى ظل توازن بين الوقاية والمواءمة؟ إن بلدان المجموعة الأوروبية قد اتجهت إرادتها إلى انتهاج سياسة للحفاظ على الوضع وتثبيته من خلال خفض انبعاثات الغازات الضارة. وتستند الولايات المتحدة إلى حجة عدم اليقين العلمى والثمن الباهظ لاستراتيجية الوقاية حتى تظل فى وضع الترقب وتسعى للإفادة من احتمالات المواءمة فى المستقبل.

وقد ظهر تحدى البيئة العالمية فجأة إلى حد لاتوجد معه نقاط استدلالية لتوجيه العمل. وتوضح الخلافات حول تكاليف خفض الانبعاثات مدى صعوبة إدراج بعد جديد تماماً فى التصورات التقليدية ولاتفتأ التقارير المتناقضة تنتشر. ففى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، برر أحد التقارير الصادرة عن وزارة الطاقة، فى ديسمبر ١٩٩١، رفض الإدارة الأمريكية الالتزام بهدف خفض الانبعاثات بنسبة ٢٠٪ كما يطالب الأوروبيون بأن هذا الالتزام من شأنه أن يضاعف أسعار النفط، وأنه سيكلف الاقتصاد الأمريكى أكثر من ٩٥ مليار دولار سنوياً[٢٦]. وقبل ذلك ببضعة شهور، اقترحت دراسة أعدتها الأكاديمية الوطنية للعلوم مجموعة من الخيارات، تتفاوت من حيث التكلفة تبعاً لجسامة خطر ارتفاع حرارة الكوكب الأرضى، وأوضحت أنه يمكن للولايات المتحدة أن تخفض ثانى أكسيد الكربون بنسبة ١٥٪ بتكلفة ضئيلة للغاية من خلال انتهاج سياسة قوامها السيطرة على الطاقة فى مجال الإنشاءات، ومعدات السيارات، ومنشآت التبريد[٢٧]. ويجرى التذرع بمثل هذه التقييمات المتعارضة لتبرير اتخاذ مواقف أيديولوجية، كما إنها لاتتيح وضع سياسة عالمية لأية مشكلة عالمية. ولايمكن أن يستند خيار الهدف النهائى- الذى ينبغى تعبئة الجهود الدولية حوله- على التحليل الاقتصادى وحده. ونظراً لعدم وجود بيانات واقعية عن المستقبل، وغياب التقييم المحدد للخسائر المحتملة فى كل منطقة، فإنه يتعذر اللجوء إلى العقلية الاقتصادية التقليدية بمنظور التكلفة مقابل النفع وقياس الأفضليات. ولايمكن لأية نظرية اقتصادية أن تدرج فى التحليل بعداً زمنياً يتراوح من ثلاثين إلى مائة، أومائتى أو ثلاثمائة عام، أو هذا العامل المجهول «الأجيال المقبلة» الذى لايبدو بوضوح: لماذا يمكن اعتباره بمثابة عامل فريد لاتختلف مصالحه بدرجة كبيرة كالجيل الحالى؟ إن إدارة الملكية المشتركة تتصل بالأحرى بإشكالية الخطر الرئيسى الذى يواجهه صانعو القرار بصورة متزايدة، ذلك الذى لايمكن الجزم بموعد انطلاقه أو التنبؤ بعواقبه، ولكن المؤكد أنه سيلحق خسائر فادحة إذا ما قدر له أن يحدث (الخطر الكيميائى، والخطر النووى، وما إلى ذلك). والإجابة على التساؤل المطروح حول الثمن الذى يمكن للشعوب أن تدفعه للحد من تلك المخاطر تنطوى على اعتبارات سياسية. ولكنها تخص المواطن والمستهلك والناخب فى التحليل الأخير.

ويتمثل أحد عناصر «تراچيديا الملكية المشتركة» فى أنه لاتوجد لأي لاعب مصلحة تحمله على المشاركة من جانب واحد فى سياسة وقائية إذا كان هناك احتمال أن تثبت فعالية أى إجراء يتفق عليه عالمياً، ولكن تعدد الفرضيات المطلوب أخذها فى الاعتبار يجعل من غير المحتمل -إلى حد كبير- أن يتم التوصل بسرعة إلى اتفاق دولى عن طريق التفاوض. وفيما يتعلق بتغير المناخ، أُحرز تقدم منذ عام ١٩٨٩ فى فكرة عقد اتفاقية إطارية، وهو التاريخ،

الذى فرضت فيه المجموعة الأوروبية ثم البلدان غير المنحازة هذا المبدأ على مجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولكن التقدم بطيء والنتيجة غير مضمونة إلى حد كبير. وينبغى أن يكون نص هذه الاتفاقية دقيقاً وملزماً بدرجة تكفى لتحقيق الغرض المنشود منها، وأن يتسم بمرونة تتيح إضافة المعطيات العلمية والاقتصادية والسياسية الجديدة التى تظهر أولاً بأول على ساحة المعرفة بهذا الموضوع المعقد الذى يشهد تطوراً سريعاً[٢٨]. ومن أبرز النتائج التى تحققت حتى الآن اعتراف مئات الدول التى شاركت فى مؤتمرات عالمية عن المناخ بأن هناك خطراً وأنه ينبغى عمل شيء من أجل التصدى له. وهى خطوة أولى، ولكن وضع هدف محدد لخفض إنتاج الغازات المحدثة لأثر الدفيئة أمر بعيد المنال. بل لقد اعترض على المبدأ ذاته البلد الرئيسى المصدر لغاز الكربون بين البلدان الغنية (الولايات المتحدة)، وكذلك اعترضت عليه البلدان الفقيرة أو النامية التى تستهلك الفحم بكميات كبيرة (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، والصين، والهند)، وهى البلدان التى لن تبادر إلى حل المشكلة إلا مقابل مساعدات ضخمة، ترفض البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى منحها.

وقد تركزت المفاوضات فى المرحلة الأولى على مسألة ثانى أكسيد الكربون، وهو أكثر عامل يساهم فى تحقيق أثر الدفيئة والأسهل فى قياسه، على ضوء التقدم الحالى فى المعرفة. وقد وضعت تصورات لنهج مختلفة تفترض جميعها إعادة النظر فى المفاهيم التقليدية للسيادة ولحقوق الملكية. النهج الأول- وهو مستوحى من ذلك الذى أتاح الاتفاق على حماية طبقة الأوزون- يتمثل فى تقرير خفض عالمى لانبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون على ظهر الكوكب الأرضى بأسره، وبحث كيفية تقسيم هذا الجهد بين الدول على نحو متساو. وتجرى دراسة صيغة مبتكرة تتيح التفاوض بشأن حقوق الانبعاث، وهى مستوحاة من نظام التراخيص المعمول به فى الولايات المتحدة. وطبقاً لهذه الصيغة، تخصص لكل بلد حصة نسبية من الانبعاثات، لا يمكنه تجاوزه وإن كان يمكنه التفاوض بشأنها. ومثل هذا النظام الدولى لتبادل «حقوق التلويث» من شأنه أن يحقق لأنصاره ميزة مزدوجة تتيح مراعاة مستوى عالمى للانبعاثات يتم تحديده سلفاً، وخلق قناة اتصال بين البلدان النامية والبلدان الصناعية يمكن أن تلبى احتياجات بلدان الجنوب من الطاقة. أما بالنسبة لمعارضيه، فإن هذا النظام الذى ينادى بتطبيق قوانين السوق لن يؤدى إلا إلى زيادة المضاربة وترجيح كفة الفاعلين الكبار، فضلاً عن إضافة عنصر عدم الاستقرار إلى الاستثمارات فى مجال الطاقة. وعلى أية حال، فإن مسألة وضع معايير يتم على أساسها توزيع «حقوق التلويث» المذكورة هى مسألة يتعذر حلها عملياً مع تباين الأوضاع. فكل بلد يمثل حالة خاصة، تبعاً لمناخه، واحتياجاته المتعلقة

بالتدفئة والنقل، وطبيعة موارده من الطاقة (الموارد المائية، الغاز، الفحم، النفط)، ومستوى تجهيزاته النووية، والإجراءات المطبقة بالفعل للاقتصاد فى الطاقة. فمن ذا الذى يمكنه تقييم حد تخفيض الانبعاثات لديه، وحصة الطاقة الأحفورية التى سيكون من العدل منحه إياها؟ وعلى أية أسس يتم ذلك؟

وثمة حل آخر، وهو تحقيق أثر غير مباشر من خلال الأسعار مع فرض نظام ضريبى يشجع على تعديل السلوكيات بزيادة تكلفة الطاقة الأحفورية. وهو النظام الذى طالب به عديد من خبراء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى وحاولت بروكسل تطبيقه على المستوى الجماعى. وحتى تضرب المثل وتحقق الفعالية للتفاوض الدولى، بدأت المجموعة الأوروبية من جانب واحد فى تثبيت ثانى أكسيد الكربون عند مستوى عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ دون أن تحدد الوسائل التى يمكن استخدامها لتحقيق ذلك. وبعد أن انتقلت من مرحلة إعلان النوايا إلى مرحلة العمل، اقترحت لجنة بروكسل، فى سبتمبر ١٩٩١، فرض ضريبة على الطاقة الأحفورية فى بلدان السوق المشتركة بدءاً من عام ١٩٩٣. وقد اقتضى ذلك إعادة النظر فى النظم الضريبية المهمة داخل بلدان المجموعة. ويوضح التخفيض المتزامن لبعض الاقتطاعات الأخرى (ضريبة القيمة المضافة أو الأعباء الاجتماعية(*) التى تدفعها المؤسسات) مدى اهتمام الحكومات تعديل نظمها الضريبية لصالح البيئة. وهذه «الإشارة» الموجهة إلى المستهلكين ورجال الصناعة من شأنها أن تؤدى إلى إدراج تكلفة البيئة فى الاستراتيجيات الموضوعة، وهو ماسيترتب عليه إحداث تغييرات رئيسية: كتعديل الأنماط السلوكية، وتشجيع الابتكارات التكنولوچية، وما إلى ذلك. وقد قدر لبعض المشاريع مثل «ضريبة البيئة» أن ترى النور فى الولايات المتحدة، وفى البلدان الاسكندينافية. إلا أنه تم التخلى عنها جميعاً. ويستشف من التحفظات التى قوبل بها هذا النوع من الاقتراحات من جانب رجال الصناعة الأوروبيين وبعض الحكومات (لاسيما فى بريطانيا) مدى صعوبة العمل من خلال النظم الضريبية على المستوى العالمى. وحتى تتحقق الفعالية المطلوبة ولا تنشأ تفاوتات كبيرة فى القدرة التنافسية، ينبغى أن تطبق هذه النظم عالمياً. ويخطئ من يتصور، على سبيل المثال، أن بلداً كالصين يستهلك مليار طن من الفحم سنوياً يرغب أو يستطيع الاشتراك فى عمل كهذا، عمل ينكر كثيرون فعاليته بقدر عدم انطباق معادلة الأثر مقابل الثمن على التصرفات المتعلقة باستهلاك الطاقة.

ورغم كل الخطب والتحركات الرسمية من جانب رؤساء الدول، فإن مؤتمر RIO لم

* أعباء اجتماعية: (مجموع المبالغ التى تدفعها مؤسسة لصندوق الضمان الاجتماعى ولمساعدة عمالها أو موظفيها) (المترجم).

يسفر إلا عن إعلانات غير ملزمة إلى حد كبير. ولم يسمح تباين الأوضاع والآراء السياسية بأكثر من ذلك. وبعد مرور ثلاثة أعوام، أظهر مؤتمر برلين بشأن التغيرات المناخية (٢٨ مارس – ٧ أبريل ١٩٩٥) بعض التطور الفكرى حول هذا الموضوع. وباستثناء الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط، التى تعارض أي خفض لانبعاثات ثانى أكسيد الكربون، فإن بلدان الجنوب الكبرى، والصين على وجه الخصوص، سلمت بأن مسألة التغير المناخى تمثل مشكلة للجميع، وليس للبلدان الصناعية وحدها. ولم يكن اجتماع برلين أفضل حالاً من الاجتماعات التى سبقته، إذ لم يسفر عن تحقيق أية تعهدات ملموسة ومحددة وملزمة. وامتد الجدول الزمنى للمفاوضات المتعلقة بخفض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون حتى عام ١٩٩٧.

بيد أن البيئة قد تصبح عاملاً قوياً لتحقيق التجانس على الصعيد الكوكبى. ولايتأتى ذلك من خلال المفاوضات الدبلوماسية وتدخل رجال القانون الذين لايتعدى دورهم إيضاح وصياغة عناصر الاتفاقات الاجتماعية، وإنما عن طريق الضغط الذى يمارسه المدافعون عن البيئة على رجال الصناعة ومتطلبات التنافس التجارى. وقد بدأ نشاط الأحزاب البيئية والمؤسسات الكبرى المدافعة عن البيئة (الصندوق العالمى لحماية الطبيعة، وأصدقاء الأرض، والسلام الأخضر، وما إلى ذلك) يؤتى ثماره. وأصبح موضوع البيئة سنداً للمؤسسات ويدخل على نحو متزايد فى عوامل القدرة التنافسية، حتى وإن كان ذلك بأسعار أعلى على المدى القصير. وتسعى بعض الشركات الألمانية واليابانية الكبرى بالفعل إلى التقدم نحو تطور يعتقد أنه حتمى على المدى الطويل حتى تثبت تفوقها التكنولوچى فى مجالات جديدة دون أن تنتظر التنظيمات الدولية. وقد أصبح خلو المنتجات من الملوثات إحدى الحجج التى يستند إليها فى ترويجها، وربما صار غداً شرطاً لوصول المنتج إلى السوق[٢٩]. وما زالت استعادة الأوضاع البيئية من خلال القطاع الصناعى فى بداياتها الأولى، وسوف تؤدى إلى إحداث تغييرات جذرية فى شروط الجدل الكوكبى. ومع التليم بأنه لا مصلحة لأحد فى أن ينتهج بمفرده سياسة وقائية ذات مردود عالمى، وحيث إن البيئة تتيح الفرصة لإنشاء أسواق جديدة، فإن سياسة الفارس المنفرد تحقق أقصى فائدة لها. ويتغير معنى ضرورة وضع تنظيم دولى: فالأمر لم يعد يتعلق بإنقاذ الأرض وإنما بوضع قواعد لتجنب انحرافات التنافس بين المؤسسات وإقامة حواجز جديدة –لاعلاقة لها بالتعريفات– أمام الواردات تحت ستار حماية البيئة. وتجسد الطريقة التى فرض بها رجال الصناعة الألمان الوعاء الحفاز والبنزين الخالى من الرصاص فى أوروبا حجم المعارك المقبلة مسبقاً!

وقد بدأ تنظيم الأعمال البيئية éco-business، فاجتماعات المائدة المستديرة، ومؤتمرات

الصناعة العالمية تحت رعاية الغرفة التجارية الدولية تتيح للشركات الصناعية الكبرى ولاسيما المتخصصة فى الصناعات الكيميائية، وهى هدف دائم لعلماء البيئة، التدخل فى المفاوضات الدولية. وانبثق عن هذه اللقاءات مايشبه مدونة السلوك، أو ميثاق عمل من أجل تنمية مستديمة Business charter for sustainable development، ويحقق هدفاً مزدوجاً هو إعطاء ضمانات للمدافعين عن البيئة، مع فرض نوع من الإشراف المتبادل بين الشركات المتنافسة.

ومن الصعب التكهن بالمدى الذى يمكن أن يصل إليه التوفيق بين البيئة والسوق. فهذا يتوقف إلى حد كبير على تعبئة الرأى العام ونوع الحوار القائم بين علماء البيئة والصناعة وبين النظم الإدارية. وتمضى الشعوب على درب التعبئة المستمرة فى البلدان الغنية على مايبدو. بدرجة تفوق كثيراً مايجرى فى بلدان الشرق أو فى البلدان النامية حيث تشغلها هموم أخرى، مع بعض الاستثناءات البارزة، كما هو الحال فى البرازيل حيث كان نشاط هيئات الدفاع عن البيئة دافعاً حمل الحكومة على تعديل السياسة التى تنتهجها فى عدة جوانب. بيد أن تطبيق تقنيات الإدارة الجماعية لما يسمى «الملكية المشتركة» –على ماتتسم به من تعقيد فى اشتراطاتها العملية– ليس العقبة الرئيسية التى تحول دون تحديد سياسة عالمية للبيئة، ويمكن إيجاد حلول لهذه العقبات إذا ماتوافرت الإرادة الصادقة ولكن وضع تعريف متفق عليه لأية سياسة بيئية يفترض وجود تجانس ثقافى قلما يوجد على المسرح الدولى. ونظراً لعدم وجود تصور مشترك للأسس التى يستند إليها مستقبل البشرية– مفاهيم «الجنس البشرى»، والزمن، والخطر، والمسؤولية – فإن التعاون الدولى لم يتجاوز حتى الآن طور التمهيد. وقد أظهرت الأعمال التحضرية لمؤتمر RIO مدى التفاوت بين اهتمامات المنظمات غير الحكومية فى الشمال، التى يتمثل شاغلها الأول فى عدم تعريض البشرية للتلوث بكافة أشكاله، وشواغل تلك المنظمات فى الجنوب، التى تهتم قبل أى شيء بالتنمية، وتلبية الاحتياجات الأساسية، واحترام «الموئل الطبيعى» ويكمن الخطر الجديد فى انتصار «الرأسمالية الخضراء» داخل المجتمعات المتقدمة، من خلال تعزيز استبعاد المجتمعات الفقيرة التى حكم عليها أن تعانى من التكنولوچيا الملوثة والمدمرة.

وتلخص المناقشات الدائرة حول حماية البيئة فى حد ذاتها كل الاهتمام وكل الصعوبات التى تكتنف المفهوم الجديد، مفهوم الحكم العالمى «Global Governance»، النتيجة الطبيعية لمفهوم «الملكية المشتركة»[٣٠]. وهى توضح مدى تعقد القضايا واختلاف الخصوم فى آنٍ واحد. وبدلاً من إقامة نظام عالمى يقوم على تنسيق سياسات الدول كما

تصور الملهمون بفكرة عصبة الأمم أو منظمة الأمم المتحدة، فإن «الحكم العالمى» هو وسيلة لإدارة الملكية المشتركة للبشرية؛ من خلال تقنين نظم للتفاعل بين لاعبين مختلفين إلى حد كبير. وهو يستند كلية على رهان آداب المسؤولية.

خاتمة

إن اللوحة التى قدمناها ليست «هدماً» للعالم كما يراه كتّاب أُسروا بمفهوم مطابق لذوق العصر، هو مفهوم مابعد الحداثة[1]. بل الحقيقة أبسط من ذلك ولا تحتاج جهداً لفهمها كما يرى المحللون: فمن بين المبادئ الثلاثة التى استند إليها التصور التقليدى للنظام الدولى– الإقليمية، – والسيادة، والأمن – لم يصمد أى منها أمام اقتحام المجتمعات فى إطار اللعبة العالمية. ويبتعد العالم شيئاً فشيئاً عن الطابع «القومى– الدولى» من حيث نمط تقسيمه، ومبادئ عمله، ورهاناته، باحثاً عن وحدات جديدة وعلاقات مختلفة. أما الهكيل الدولى– الذى طالما اعتبر الواسطة الأكيدة بين الفرد والمسرح الدولى– فقد انقلب تماماً. ولم يعد يضطلع كما كان من قبل بوظيفة الأمن التى تخولها له شرعيته، كما إنه لايلبى –إلاجزئياً– متطلبات الشعوب المتعلقة بالتنظيم الاجتماعى والتقدم الاقتصادى. بيد أنه لم تتم الاستعاضة عنه حتى الآن بأى شكل آخر من أشكال التنظيم السياسى المستمر والمحدد التى تتيح إضفاء طابع مؤسسى جديد على العلاقات العالمية. وتظل المنظمات الدولية أدوات حكومية دولية تفتقر إلى أية استقلالية حقيقية، وإن كان البنك وصندوق النقد الدوليان يحملان على الاعتقاد بعكس ذلك. «الجديد» فى منظمة الأمم المتحدة هو أن الولايات المتحدة قد أعادت اكتشاف مزايا منظمة تمارس فيها الزعامة دون منافس، وليس تحريك جماعة عالمية كائنة من تكون. وربما كان مآلها الزوال. وتصور مخططات التكافلات الإقليمية التى تنبلج هنا وهناك الشكل المقبل الجديد للانتماءات السياسية، ولكنها مازالت فى طور التكوين، والتكامل– دون مستوى المجتمع أو فيما بينه– لايعدو أن يكون مجرد أمل أو تحد كما يراه البعض، وليس حقيقة مسلماً بها. وقد اكتسبت المنظمات غير الحكومية ثقلاً جديداً فى العلاقات العالمية فى مجال التنمية، والدفاع عن البيئة وحماية الأفراد، إلا أن الطريق لايزال طويلاً أمامها حتى تتحرر من أية تبعية لهيئات التمويل العامة، كما إنها بعيدة عن إقامة شبكات عبر قومية متضامنة إلى الحد الذى لا تتكرر معه صورة الانقسامات بين الشمال والجنوب، بل والانقسامات الوطنية، فى المجال الدبلوماسى.

ويعاد النظر حالياً فى جميع أدوات تحليل الواقع الدولى. فقد أدى التطور السريع للاتجاه عبر القومى، وظهور الملكية المشتركة، والأنماط التجميعية الجديدة، إلى نشأة معطيات جديدة قد تنبثق عنها اختلالات بقدر ماقد توحى بإبداعات. وأبرز التغيرات التى حدثت هو وضع السيادة التى تواجه عقبات متزايدة موضع المنافسة مع أفراد يتطلعون إلى التحرر على نحو مطرد.

وتتبارى كل العوامل لكى تجعل من المسرح الدولى المعاصر نظاماً للسيادة المحدودة: ضعف القدرة السياسية لمعظم الدول القومية، وشدة صيغ الاستبعاد المختلفة، على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وتعزيز علاقات التبعية والموالاة بين الدول القوية والدول الضعيفة، والوسائل العديدة لاستغلال المساحات الاجتماعية والسيطرة عليها من خلال الالتفاف حول المؤسسات السياسية- الإدارية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك بطء عمليات التكامل التى تجرى فى القمة وتنشيط الحركات الإقليمية التى تعمل عند القاع، فإن مبدأ قيام مجموعة من الدول ذات السيادة يتهاوى، فيجذب فى ترنحه مجموعة كاملة من القواعد والممارسات التى قامت عليها المفاهيم المشتركة لقانون وسوسيولوچيا العلاقات الدولية.

ويفت إحياء الهويات فى عضد المجموعات القائمة، حيث يزيد من تباين اللاعبين وتعقد الاستراتيچيات. فكل وحدة سياسية جديدة تصعد على المسرح الدولى وهى تطالب بحقها فى وضع معاييرها الخاصة واللجوء إلى العنف بأسلوبها. ويأتى تسارع التدفقات عبر القومية ليزيد من حدة التفاوت بين الدولة والمجتمع المدنى، بين الصيغة الدبلوماسية والصيغة الاجتماعية. وتدخل الديناميات الفعالة إلى الساحة على المدى الطويل، مدى التحولات الاجتماعية، فى حين تتضاعف الثوابت التى لاتملك الدبلوماسية السيطرة عليها تماماً: تدفقات الهجرة أو تدفقات رأس المال، وتبادل الأفكار أو التحركات البشرية، وتدهور البيئة أو انتشار الأسلحة. فى مثل هذا السياق، لم يعد صنع السياسة يتم فى مكان واحد، بل يتفجر فى مراكز متعددة ذات نتاج دولى يبدو التنسيق بينها أمراً غير مضمون. ويقوم كل من اللاعبين الاقتصاديين وجماعات الضغط، واللاعبين الثقافيين، والمدن، والأحزاب السياسية، وقادة الرأى، بوضع سياسة خارجية تملك وسائل فاعلة بدرجة أو بأخرى للشروع فى تطبيقها وفى مواجهة هذا التطور، تتهدم فكرة المصلحة الوطنية لامحالة. ولا تتفق هذه الصيغة المذهبية- التى تعتبر مبرراً ضرورياً لأية دبلوماسية تستند إلى الحق الملكى- مع ازدهار «دبلوماسيات القاع»، فضلاً عما تنطوى عليه من تناقض مباشر إزاء تعذر تأطير اللاعبين الفاعلين كمجموعة واحدة. وهكذا يتجه الخطاب وصيغ الشرعية التى يستند إليها العمل الدولى شيئاً فشيئاً نحو الذاتية التخصيصية، بينما يصبح من غير الممكن التكهن بها وتنظيمها.

وكما يتضاءل عدد اللاعبين وأماكن عملهم، تتقلص الرهانات ووسائل العمل الدولى. والصورة التقليدية لمجال السياسة الدولية هى أنه يتصل بالوظائف الدبلوماسية والدفاعية، ويتصور أولاً بالإحالة إلى الاحتياجات الأمنية لكل دولة. إلا أن هذه الأولية الجغرافية السياسية تفقد معناها. فالمنافع المستمدة من العمل الدولى تتضاعف وتزداد تنوعاً، مع سعى اللاعبين الخاصين فى المقام الأول إلى تعزيز استقلاليتهم الخاصة وزيادة مواردهم. أما فيما يتعلق

بالوسائل المستخدمة، فقد أصبحت شبه لانهائية: الوظائف الاقتصادية أو الثقافية، الاتصال، الدين، بل وربما العصابة، يمكن أن تكون هي وغيرها اتجاهات محددة للحركات الدولية الواعية أو غير الواعية. وثمة عناصر أساسية للقوة المعاصرة تخرج عن نطاق السلطة العامة، حيث لا تترك للنظام الدولي إلا وسائل ضئيلة للضغط على التطورات الجارية، إلا مع احتمال استخدام القهر، وهو باهظ الثمن في جميع الأحوال.

ويرى الكثيرون أن هذه الفوضى المحبطة تعزى إلى انتشار الأدوار والبيانات السياسية على المسرح الدولي. والديناميات الاجتماعية والاقتصادية- التي لاتجرى وفقاً لقوانين معترف بها وواضحة عادة، الأمر الذى من شأنه أن يكون «نهاية التاريخ» - تتشكل ويعاد تشكيلها على خط مواز للدبلوماسية التقليدية التي تمارسها مجموعة من القوى والتصورات الرمزية المتنافسة والمتشابكة في آن واحد، والتي يتعذر إدراجها في أي تصنيف، وفي حين ينتشر شيئاً فشيئاً الوعي بالانتماء إلى «عالم واحد»، فإنه لايوجد تعريف واضح ومتسق للملكية العامة يمكن لمجموع اللاعبين فهمه. فاختلاف طبيعتهم وإحالاتهم ومصالحهم لايحول وحسب دون تحقيق التسوية المرضية التي تتوقف عليها أية قاعدة جماعية، ولكن لايوجد تعريف محدد للوحدة الملائمة التي تكفل وضع التنظيمات الرئيسية.

وهذه الاتجاهات جميعها، التي تعتدى اعتداءً سافراً على فكرة السيادة ذاتها، تضاعف من تحرر الفرد على المسرح الدولي. فدبلوماسية الدول تواجهها، أولاً، تنظيمات شبكات دولية يحل فيها العمل الفردى محل النظام المؤسسي[٢]. وسواء كانت شبكات لمشاريع تنتشر في أنحاء العالم، أو مبشرين، أو تكافلات تجارية أو أيديولوجية أو عرقية، فإن العلاقات الدولية هي نتاج لهيكل العلاقات الفردية. وعلاوة على ذلك، فإن تنوع وتعدد الإغراءات الدولية التي يتعرض لها الأفراد تحررهم جزئياً من وصاية الدولة. ويتبنى الفرد خيارات يحارب من أجلها ولايحيل بشأنها إلى صفته كمواطن. بل يستند إلى تصورات تأتيه من مصادر أخرى. فهو يعمل، ويتنقل، ويعبر عن آراء، ويجرى مقابلات ومبادلات لنفسه أولاً وللجماعات التي يمثلها. ولم تعد الدولة تحتكر عملية التنشئة الاجتماعية الدولية، وإن كانت لاتزال تزعم ذلك.

وفي الوقت ذاته، فإن ضعف الدبلوماسية التقليدية يضفي على عمليات اتخاذ القرار صفة شخصية، حتى داخل الدول ذاتها. كما تميل العوامل الجديدة التي تحرر الفرد على المسرح الدولي إلى إضعاف الوساطات المؤسسية على مستوى الحكام، إن لم يكن محوها تماماً. ويسهم الوجود الخفي بدرجة أو بأخرى لعملية توريث الدبلوماسيات في إضعاف فرص

التوصل إلى اتفاق فى الآراء، فيزداد عمق الفجوة بين العمل الخارجى للقادة وبين حركة الشعوب. وثمة عناصر كثيرة تشكك بدورها فى فرضيات «القومية المنهجية»، جاعلة من المجموع الوطنى سبباً موجداً لمبرر وعاملاً لايجادل من عوامل النظام العالمى. وتسهم مرونة الانتماءات، إذا ما ارتبطت بتجزئة السياسات الأجنبية، فى تفكيك الأطر الوطنية، وتجزئتها فى عمليات تفتت لانهائية.

ويزيد انتقام اللاعب من النظام على هذا النحو من تغير النظام الدولى. فهو لا يتوقف وحسب على آثار اللامركزية وتنمية الفرد وتخفيف الثوابت التى يقوم عليها هيكل المسرح الدولى. بل يجتمع انحسار الأيديولوچيات الكبرى مع اختفاء القطبية الثنائية ليخرج العالم من أية صيغة محددة سلفاً للتقسيم. وخلال أكثر من أربعين عاماً، ارتبطت الصراعات الدولية بالانقسام بين الشرق والغرب على نحو كان يمكن توقعه نسبياً. وقد تحقق شق كبير من الجهد المؤسسى فى مواجهة عداء مسلّم به إجماعاً، فى حين ساعدت قواعد لعبة التعايش السلمى غير المكتوبة على التقليل إلى حد كبير من تقلبات نظام دولى كان جوهر مبادئه مفهوماً. ويفتقر العالم حالياً، فى ظل تعدد مراكزه وانقسامه، إلى وجود خطوط فاصلة يمكن أن تكون بمثابة نقاط للاستدلال. أما التفاعلات التى تحدث فيه فهى أكثر تقلباً وأقل قابلية للتقدير، وبالتالى أصعب فى تنسيقها، بينما يزداد فى الوقت نفسه ثقل الرهانات وتعقدها: وفى مواجهة التقلبات تنشأ حاجة متزايدة للاستقرار بشكل ملحوظ.

إلا أن عولمة التجارة والتكامل من خلال السوق لا يلبيان هذه الحاجة إلا بصورة جزئية. فهما يطرحان للمناقشة نوعية الإطار الإقليمى ومدى ملاءمته دون اقتراح بديل مفهوم بوضوح للشعوب التى تضع مشاريع كبرى من أجل تهدئة مخاوفها وحل مشاكل الساعة: كالعمل، والرعاية الاجتماعية، واختلال الأمن، وما إلى ذلك. ويؤدى ذلك إلى إفساد مشاعر الانتماء، وتخفيف حدتها، وتضخيم الاختلافات على وجه الخصوص. الاختلافات داخل المجتمعات، بين أولئك الذين يمكنهم أن يلعبوا لعبة السوق وأولئك الذين لايستطيعون ذلك. والاختلافات بين المجتمعات، بين تلك التى تشكل جزءاً من العالم «المفيد» للتبادل التجارى، وتلك المستبعدة من الدوائر الكبرى لصنع القرار والتجارة والاستثمار. وفى هذا السياق من الازدواجية والفوضوية المتنامية، لايمكن التهوين من مخاطر العنف. العنف الاجتماعى الذى يتفاقم فى محاور الجنوب وأطراف الشمال. ومكمن الخطورة هو انتشار هذا العنف من خلال تدويل جميع مشاكل المجتمع في عمليات تعبئة رافضة تتم السيطرة عليها بدرجة أو بأخرى، بما يستتبعها من كره للأجانب وأعمال إرهابية. كما يتمثل الخطر فى الرغبة المكشوفة لدى البلدان الغربية الأخرى للجوء إلى القوة حتى توقف من خلال «عمليات جراحية» انتشار

أسلحة التدمير الشامل والانتشار النووى فى بلدان الجنوب، لاسيما فى منطقة الشرق الأوسط.

ويقوم التغير العالمى على هذا التوزيع الجديد، بما يقدمه للنظام الدولى من خصائص ظاهرية التناقض: فهو أكثر انتشاراً من حيث السلطة وأكثر تشتيتاً فيما يخص العمل، وهو يعطى حرية للأفراد والجماعات ولكنه يقيد السيادات، وهو يطلق الحركات الإقليمية ولكنه يعوق تنظيمها المؤسسى. ويمكن تفسير هذه التوترات من خلال التعايش بين العالمين اللذين يشير إليهما James Rosenau، العالم المتعدد المراكز وعالم الدول: ويقدم لنا هذا المثال الوسائل التى تتيح فهم هذه التناقضات وتقدير احتمالات إقامة نظام دولى يمكن إدماجها فى إطاره. كما يمكننا أن ندرك أن مثل هذه التناقضات لاتولد نظاماً متفجراً، بل الأعراض المصاحبة لتحول فوضوى بعض الشىء إلى مسرح دولى من نوعية أخرى يفتقر إلى وسائل ضبط الآثار الضارة التى تترتب على انتقال الموارد من الدولة إلى الفرد.

وسوف تتحدد اللعبة الدولية، أكثر من أى وقت مضى، من خلال اختيار المبادئ التى يجرى على أساسها تنظيم المجتمعات — أو هدمها. فشعوب البلدان الصناعية الغربية، التى يعضدها تراثها الإنسانى والديمقراطى وتنزع إلى العجرفة، اكتشفت أنه لايمكنها أن تحجم كغيرها عن التفكير فى الأخلاق وفى الكائن البشرى. وليس التصدى لتدفقات الهجرة هو وحده الذى يثنيها عن ذلك، بل وكذلك انتشار نماذج استهلاكية وإنتاجية وإدارية تتعارض مع النماذج التقليدية لتنظيم العمل وللعلاقات الاجتماعية، فلم تعد «الذات» و«الآخر» مجرد مسألة فلسفية أو مشكلة علاقات خارجية تعالجها سلطات الدولة. بل أصبحت السياسة الخارجية أمراً يتصل بالحياة اليومية ويعنى كل فرد.

الهوامش

هوامش المقدمة

١- R. Aron, *Paix et guerre entre les nations*, Paris, Calmann-Lévy, 1962 ; H.J. Morgenthau, *Politics Among Nations : the Struggle for Power and Peace*, New York, Knopf, 1948.

٢- H. Bull, *The Anarchical Society*, New York, Columbia University Press, 1977.

٣- Cf. C. Tilly, *Cœrcion, Capital and European States AD 990-1990*, Oxford, Blackwell, 1990 ; J.-P. Genet (dir.), *L'État moderne : Genève*, Paris, CNRS, 1990 ; B. Badie, P. Birnbaum, *Sociologie de l'État*, Paris, Hachette, 1982 ; A. Giddens, *The Nation State and Violence*, Cambridge, Polity Press, 1985 ; B. Badie, *Les deux États*, Paris, Fayard, 1987.

٤- C. Tilly, « War-Making and State-Making as Organized Crime », rapport multigr., Université du Michigan, 1982. Cf. aussi K. Rasler, W.R. Thompson, *War and State-Making*, Boston, Unwin Hyman, 1990.

٥- Sur l'invention du tribalisme en Afrique, qu'on se gardera bien d'analyser comme un phénomène naturel ou simplement culturel, cf. notamment J.-L. Amselle, E. Mbokolo, *Au cœur de l'ethnie*, Paris, La Découverte, 1985.

٦- Sur ces questions et leurs prolongements internationaux, cf. B. Badie, *L'État importé. Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique*, Paris, Fayard, 1992.

٧- S. Krasner (ed.), *International Regimes*, Cornell, Cornell University Press, 1983.

٨- Cf., par exemple, F. Le Guennec-Coppens, P. Caplan (dir.), *Les Swahili entre Afrique et Arabie*, Paris, Karthala, 1991.

٩- Selon l'expression de Jean-François Bayart, dans « La revanche des sociétés africaines », *Politique africaine*, septembre 1983, p. 95-127.

هوامش الفصل الأول

١- Cf., en particulier, C. Geertz, *The Interpretation of Cultures*, New York, Basic Books, 1973 ; Y. Schemeil, « Les cultures politiques », p. 237-309, dans M. Grawitz, J. Leca, *Traité de science politique*, vol. 3, Paris, PUF, 1985 ; B. Badie, *Culture et politique*, Paris, Economica, 1986.

٢- S. Huntington, « The Clash of Civilizations », *Foreign Affairs*, été 1993, p. 22-49.

٣- Cf., sur ce sujet, D.C. Martin, « Les cultures politiques », p. 157-171, dans C. Coulon, D.C. Martin, *Les Afriques politiques*, Paris, La Découverte, 1981.

٤- C. Geertz, *op. cit.*, p. 89.

٥- Cf., sur le langage, J.A. Laponce, *Languages and Their Territories*, Toronto, University of Toronto Press, 1987.

٦- Cf. notamment J. Piscatori, *Islam in a World of Nation-States*, Londres, Cambridge University Press, 1986 ; B. Badie, *Les deux États*, *op. cit.* ; C. Jaffrelot, « L'émergence des nationalismes en Inde », *Revue française de science politique*, août 1988, p. 555-575.

٧- Cf., entre autres, R. Little, S. Smith (eds), *Belief Systems and International Relations*, Oxford, Blackwell, 1988 ; M. Bonham, M. Shapiro, *Thought and Actions in Foreign Policy*, Basel, Birkhauser Verlag, 1977 ; R. Jervis, *Perception and Misperception in International Politics*, Princeton, Princeton University Press, 1976.

8- K.E. Boulding, *The Image : Knowledge in Life and Society*, Ann Arbor (Mich.), University of Michigan Press, 1956.

9- Sur l'universalité du droit international, cf. W. Jenks, *The Common Law of Mankind*, Londres, Stevens and Sons, 1958 ; sur sa remise en cause par l'éclatement culturel, cf. A. Bozeman, *The Future of Law in a Multinational World*, Princeton (N.J.), Princeton University Press, 1975.

10- B. Badie, P. Birnbaum, *Sociologie de l'État*, Paris, Grasset, 1979 ; J. Caporaso (ed.), *The Elusive State. International and Comparative Perspective*, Newbury Park, Sage, 1989 ; C. Tilly (ed.), *The Formation of National States in Western Europe*, Princeton (N.J.), Princeton University Press, 1976.

11- Le débat sur l'État tribal et la politisation de l'ethnicité marque surtout, en ce moment, les études africaines. Cf. J.-P. Chrétien, G. Prunier, *Les ethnies ont une histoire*, Paris, Karthala, 1989 ; J. Rotschild, *Ethnopolitics : a Conceptual Framework*, New York, Columbia University Press, 1981. J.-L. Amselle analyse l'ethnicité comme un construit social qui ne saurait être tenu pour pérenne ni négateur de l'État : cf. J.-L. Amselle, E. Mbokolo, *Au cœur de l'ethnie : ethnie, tribalisme et État en Afrique*, Paris, La Découverte, 1985 ; J.-L. Amselle, *Logiques métisses. Anthropologie de l'identité*, Paris, Payot, 1990.

12- Sur le *velayat-e faqih* et la tradition iranienne du politique, cf. Y. Richard, *L'islam chiite*, Paris, Fayard, 1991.

13- Cf. S.J. Tambiah, *World Conqueror and World Renouncer*, Londres, Cambridge University Press, 1976.

14- Cf. P.S. Khoury, J. Kostiner (eds), *Tribes and State Formation in the Middle East*, Berkeley, University of California Press, 1992 ; R. Jackson, A. James (eds), *States in a Changing World*, Oxford, Clarendon Press, 1993 ; R. Jackson, *Quasi-States : Povereignty, International Relations and the Third World*, Cambridge, Cambridge University Press, 1990.

15- Cf. B. Badie, G. Hermet, *Politique comparée*, Paris, PUF, 1990, chap. 4.

16- Sur l'exemple de la production de l'action internationale en Afrique, cf. F. Constantin, « Les relations internationales », p. 231-250, dans C. Coulon, D.C. Martin (dir.), *op. cit.*

17- M. Lesage, *Les régimes politiques de l'URSS et de l'Europe de l'Est*, Paris, PUF, 1971, p. 162.

18- Cf. B. Badie, *La fin des territoires*, Paris, Fayard, 1995 ; J.G. Ruggie, « Territoriality and Beyond : Problematizing in International Relations », *International Organization*, 47, hiver 1993 ; R. Sack, *Human Territoriality*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986 ; A.I. Asiwaju (ed.), *Partitioned Africans. Ethnic Relations Across Africa's International Boundaries, 1884-1984*, Londres, Hurst, 1985 ; P.R. Baduel (dir.), *Le monde musulman à l'épreuve de la frontière*, Aix-en-Provence, Edisud, 1988 ; I.D. Duchacek, *The Territorial Dimension of Politics*, Boulder (Col.), Westview Press, 1986.

19- P.R. Baduel (dir.), *États, territoires et terroirs au Maghreb*, Paris, CNRS, 1985 ; H. Claudot-Hawad, « Des États-nations contre un peuple, le cas des Touaregs », *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, 44, 1987, p. 48-63.

20- K. Polanyi, *La grande transformation*, Paris, Gallimard, 1983.

21- J.-P. Charnay, *De la dégradation du droit des gens dans le monde contemporain*, Paris, Anthropos, 1981 ; A. Cassese, *Le droit international dans un monde divisé*, Paris, Berger-Levrault, 1986 ; T. Nardin, *Law, Morality and the Relations of States*, Princeton (N.J.), Princeton University Press, 1983.

22- Sur l'appréhension du nationalisme, cf. A. Smith, *Theories of Nationalism*, Londres, G. Duckworth, 1971 ; E. Gellner, *Nations et nationalisme*, Paris, Payot, 1989 ; E. Kedourie, *Nationalism*, Londres, Hutchinson, 1985 ; G. Delannoi, P.-A. Taguieff, *Théories du nationalisme*, Paris, Kimé, 1991.

23- K. Deutsch, *Nationalism and Social Communication*, Cambridge, Cambridge University Press, 1966 ; B. Anderson, *Imagined Communities*, Londres, Verso, 1983.

٢٤- N. Smelser, « Toward a Theory of Modernization », dans N. Smelser, *Essays in Sociological Explanation*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1968 ; S. Eisenstadt, *Modernization, Protest and Change*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1966. Pour une discussion d'ensemble, cf. C. Jaffrelot, « Les modèles explicatifs des nations et du nationalisme. Revue critique », p. 139-177, dans G. Delannoi, P.-A. Taguieff, *op. cit.*

٢٥- J.-F. Médard, *Les États d'Afrique noire, formation, mécanisme et crise*, Paris, Karthala, 1991 ; E. Kedourie (ed.), *Nationalism in Asia and Africa*, New York, World Publishing, 1970.

٢٦- D. Ronen, *The Quest for Self-Determination*, New Haven, Yale University Press, 1979.

٢٧- B.T. MacCully, *English Education and the Origins of Indian Nationalism*, Gloucester, P. Smith, 1966.

٢٨- Cf. notamment R. Wafik, *Nouveau regard sur le nationalisme arabe*, Paris, L'Harmattan, 1987.

٢٩- N. Johnson, *Islam and the Politics of Meaning in Palestinian Nationalism*, Londres, Routledge and Kegan Paul, 1982. L'auteur montre en réalité l'imbrication des deux types de référence.

٣٠- H. Carrère d'Encausse, *La gloire des nations*, Paris, Fayard, 1990.

٣١- Sur le revivalisme indien, cf. C. Jaffrelot, *Des nationalistes en quête d'une nation : les partis nationalistes hindous au XX[e] siècle*, thèse de science politique, Paris, Institut d'études politiques, 1991, et K.R. Karunakaran, *Religion and Political Awakening in India*, Meerut, M. Prakashan, 1969.

٣٢- T. Shireen Hunter (ed.), *The Politics of Islamic Revivalism*, Bloomington, Indiana University Press, 1988.

٣٣- Parmi les nombreux travaux analysant l'artifice de l'État en développement, cf. Z. Ergas (ed.), *The African State in Transition*, Basingstoke, Macmillan, 1987.

٣٤- Cf. notamment l'exemple du Zimbabwe, dans T. Ranger, *The Invention of Tribalism*, Gweru, Mambo Press, 1985 ; D. Darbon, « De l'ethnie à l'ethnisme », *Afrique contemporaine*, 154, 1990, p. 35-48.

٣٥- Sur particularisme et identitarisme, cf. C. Williams, E. Kofman (eds), *Community Conflict, Partition and Nationalism*, Londres, Routledge, 1989 ; A. Heraclides, *The Self Determination of Minorities in International Politics*, Londres, F. Cass, 1991 ; W. Bloom, *Personal Identity and International Relations*, Cambridge, Cambridge University Press, 1990.

٣٦- R. Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers*, Oxford, Oxford University Press, 1969 ; P. Dumont, O. Carré, *Radicalismes islamiques*, 2 tomes, Paris, L'Harmattan, 1985.

٣٧- P. Balta, *Le grand Maghreb. Des indépendances à l'an 2000*, Paris, La Découverte, 1990 ; A. Sadik, *Le grand Maghreb. Intégration et systèmes économiques comparés*, Casablanca, Afrique Orient, 1989.

٣٨- G. Hyden, *Beyond Ujamaa in Tanzania. Underdevelopment and an uncaptured peasantry*, Londres, Heinemann, 1980.

٣٩- Cf., par exemple, N.E. Whitten (ed.), *Cultural Transformations and Ethnicity in Modern Ecuador*, Urbana (Ill.), University of Illinois Press, 1981.

٤٠- Cf. sur les particularismes en Europe occidentale C.R. Foster, *Nations without a State : Ethnic Minorities in Western Europe*, New York, Praeger, 1980 ; S. Rokkan, D. Urwin, *Politics of Territorial Identity : Studies in European Regionalism*, Londres, Sage, 1982 ; M. Hechter, *Internal Colonialism*, Londres, Routledge and Kegan Paul, 1975.

٤١- Cf. H. Bull, *The Anarchical Society*, New York, Columbia University Press, 1977.

٤٢- Sur ce défi opposé à l'État par l'identitarisme et sur ses capacités de le relever, cf. B. Buzan, O. Waever et al. (eds), *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, Londres, Pinter, 1993.

٤٣- E. Durkheim, *Les formes élémentaires de la vie religieuse*, Paris, PUF, 1968, p. 50-52.

٤٤- Le retour du sacré a inspiré une littérature importante (et inégale). On peut se référer, entre autres, à E. Sahliyeh (ed.), *Religious Resurgence and Politics in the Contemporary World*, Albany, State University of New York Press, 1990.

٤٥- Cf. P. Michel, *La société retrouvée. Politique et religion dans l'Europe soviétisée*, Paris Fayard, 1988.

٤٦- D.H. Levine, *Churches and Politics in Latin America*, Londres, Sage, 1979 ; *Théologies de la libération*, Paris, Le Cerf, 1985.

٤٧- M. Merle, C. de Montclos, *L'Église catholique et les relations internationales*, Paris, Le Centurion, 1988.

٤٨- *Ibid.*, p. 36.

٤٩- P. Michel, *L'Église polonaise et l'avenir de la nation*, Paris, Le Centurion, 1981 ; K. Pomian, « Religion et politique en Pologne (1945-1984) », *Vingtième siècle*, 10, avril-juin 1986, p. 83-101.

٥٠- Cf. J. Baubérot, J.-P. Willaime, *Le protestantisme*, Paris, MA Éditions, 1987 ; R. Mehl, *Traité de sociologie du protestantisme*, Genève, Labor et Fides, 1985.

٥١- B. Etienne, *L'islamisme radical*, Paris, Hachette, 1987 ; G. Kepel, *Le prophète et Pharaon*, Paris, La Découverte, 1984.

٥٢- Cf., entre autres, sur ce sujet J. Piscatori, *Islam in a World of Nation-States*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986 ; B. Korany et al., *The Foundations of the Arab State*, Londres, Croom Helm, 1987 ; J.-P. Charnay, *L'islam et la guerre*, Paris, Fayard, 1986 ; et sur l'impact de la révolution iranienne : J.-L. Esposito (ed.), *The Iranian Revolution. Its Global Impact*, Miami, Florida University Press, 1990.

٥٣- Cf. C. Coulon, « Religions et politiques », p. 87-105, dans C. Coulon, D.C. Martin (dir.), *Les Afriques politiques*, Paris, La Découverte, 1991.

٥٤- G. Kepel, *Les banlieues de l'islam*, Paris, Le Seuil, 1987, chap. 4 ; cf. aussi R. Otayek (ed.), *Le radicalisme islamique au Sud du Sahara*, Paris, Khartala, 1993.

٥٥- C. Coulon, *Les musulmans et le pouvoir en Afrique noire*, Paris, Karthala, 1983.

٥٦- J. Aviad, *Return to Judaism. Religions Renewal in Israel*, Chicago, Chicago University Press, 1983 ; S. Cohen, *Dieu est un baril de poudre. Israël et ses intégristes*, Paris, Calmann-Lévy, 1963 ; et C. Jaffrelot, *op. cit.*

٥٧- Sur cette vision, cf. N. Cohn, *Les fanatiques de l'Apocalypse*, Paris, Payot, 1983 ; cf. aussi W. Muhlman, *Messianismes révolutionnaires du Tiers Monde*, Paris, Gallimard, 1968.

٥٨- Cf. sur les sectes et les Églises indépendantes, J. Beckford (ed.), *New Religious Movements and Rapid Social Change*, Londres, Sage, 1986 ; H. Mop (ed.), *Identity and Religion*, Londres, Sage, 1978 ; T. Robbins, *Cults, Converts and Charisma*, Londres, Sage, 1988 ; E. Barker, *New Religious Movements*, New York, Edwin Mellen Press, 1982.

٥٩- Cf. J.-F. Legrain, « Les islamistes palestiniens à l'épreuve du soulèvement », *Maghreb-Machrek*, juillet-septembre 1988, et J.-F. Legrain, « Soulèvement palestinien 1987-1988 », p. 131-166, dans G. Kepel, Y. Richard (dir.), *Intellectuels et militants de l'islam contemporain*, Paris, Le Seuil, 1990.

هوامش الفصل الثاني

١- J. Rosenau, « Patterned Chaos in Global Life : Structure and Process in the two Worlds of World Politics », *International Political Science Review*, octobre 1988, p. 357-394, et J. Rosenau, *Turbulence in World Politics*, Princeton (N.J.), Princeton University Press, 1990. La perspective avait été ouverte par J. Nye, R. Keohane, *Power and Interdependance*, Boston, Little Brown, 1977.

٢- Cf., à ce sujet, D. Sidjanski, U. Ayberk (dir.), *L'Europe du Sud dans la Communauté européenne*, Paris, PUF, 1990.

٣- Sur la mondialisation, cf. *infra*, p. 203 et suiv.

٤- La problématique de la mobilisation sociale ne peut plus s'appliquer seulement à la construction nationale, comme le proposait Deutsch, mais aussi à la construction de flux transnationaux. Cf. K. Deutsch, *Nationalism and Social Communication*, Cambridge (Mass.), MIT Press, 1953.

٥- Sur la crise de la souveraineté étatique, cf. R.B.J. Walker et S.H. Mendlovitz (eds) *Contending Sovereignties*, Boulder, Lynne Rienner, 1990.

٦- Cf. R. Gilpin, *The Political Economy of International Relations*, Princeton (N.J.), Princeton University Press, 1987.

٧- Cf. M. Mann (ed.), *The Rise and Decline of the Nation State*, Cambridge, Blackwell, 1990 ; J. Rosenau, « The State in an Era of Cascading Politics : Wavering Concept, Widening Competence, Withering Colossus or Weathering Change », dans J. Caporaso (ed.), *The Elusive State*, New Bury Park, Sage, 1989.

٨- H. Bull, *The Anarchical Society : A Study of World Order in World Politics*, New York, Columbia University Press, 1977.

٩- M. Merle, *Les acteurs dans les relations internationales*, Paris, Economica, 1986.

١٠- Cf., à ce sujet, D. Frei, *Les risques politiques internationaux*, Paris, SA, 1988.

١١- J. Rosenau, *op. cit.*

١٢- Sur ce sujet, cf. N. Pless, J.-F. Couvrat, *La face cachée de l'économie mondiale*, Paris, Hatier, 1988, p. 19-50 et 149-163.

١٣- Cf. G. Sauter, *Les dents du géant*, Paris, Olivier Orban, 1987 ; K. van Wolferen, *L'énigme de la puissance japonaise*, Paris, Hachette, 1990 ; M. Fouquin et al., *Pacifique : le recentrage asiatique*, Paris, Economica, 1991.

١٤- S. Strange, *States and Markets*, Londres, Pinter Publishers, 1988.

١٥- F. Cardoso, *Développement et dépendance en Amérique latine*, Paris, PUF, 1978 ; « Associated Dependant Development : Theoretical and Practical Implications », dans A. Stepan (ed.), *Authoritarian Brazil*, New Haven, Yale University Press, 1973 ; J. Galtung, « A Structural Theory of Imperialism », *Journal of Peace Research* ; dans une perspective d'analyse des hégémonies, cf. R.W. Cox, *Production, Power and World Order*, New York, Columbia University Press, 1987.

١٦- M. Weber, *Économie et société*, Paris, Plon, 1971, p. 55.

١٧- Sur la diversité des flux économiques transnationaux, cf. B. Dézert, G. Wackermann, *La nouvelle organisation internationale des échanges*, Paris, SEDES, 1991.

١٨- Cf., notamment, V. Andreff, *Les multinationales*, Paris, La Découverte, 1987 ; R. Vernon, *Les conséquences économiques et politiques des entreprises multinationales*, Paris, Robert Laffont, 1974, et *Les entreprises multinationales. La souveraineté en péril*, Paris, Calmann-Lévy, 1973.

١٩- Cf. « La grande braderie de la privatisation », *Courrier international*, 18 avril 1991, p. 4-6.

٢٠- Cf. B. Lautier, *L'économie informelle dans le tiers-monde*, Paris, La Découverte, 1994 ; P. Hugon, *Économie du développement*, Paris, Dalloz, 1989 ; P. Guillaumont, *Économie du développement*, tome 1, Paris, PUF, 1985.

٢١- N. Pless, J.-F. Couvrat, *op. cit.* ; P. Péan, *L'argent noir*, Paris, Fayard, 1988.

٢٢- C. Bachman, A. Coppel, *Le dragon domestique*, Paris, Albin Michel, 1989, p. 458-470 ; « Mafia, drogue et politique », *Cultures et conflits*, 3, automne 1991.

٢٣- N. Pless, J.-F. Couvrat, *op. cit.*, p. 114-148.

٢٤- Cf. W. Polk, P. Chambers (eds), *Beginnings of Modernization in the Middle East*, Chicago, Chicago University Press, 1968.

٢٥- Cf. D. Laing, « The Music Industry and the Cultural Imperialism Thesis », *Media, Culture and Society*, 8, 1986, p. 331-341.

٢٦- S. Head, *World Broadcasting Systems : A Comparative Analysis*, Belmont, Wedsworth, 1985 ; E. Katz, G. Wedell, *Broadcasting in the Third World : Promise and Performance*, Cambridge, Harvard University Press, 1977 ; K. Nordenstreng, H.I. Schiller, *National Sovereignty and International Communication*, Norwood, Ablex, 1979.

٢٧- Sur ces questions, cf. F. Balle, *Médias et sociétés*, Paris, Montchrestien, 1990, p. 471 et suiv.

٢٨- *Ibid.* ; cf. aussi Unesco, *La circulation internationale des émissions de télévision*, rapport, 1986 ; A. et M. Mattelart, X. Delcourt, *La culture contre la démocratie ? L'audiovisuel à l'heure transnationale*, Paris, La Découverte, 1983.

٢٩- Sur la thèse de l'impérialisme par les media, cf. J. Boyd-Barrett, « Cultural Dependency and the Mass-media », dans M. Gurevitch, T. Bennett, J. Curran, J. Woollacott (eds), *Culture, Society and the Media*, Londres, Methuen, 1982.

٣٠- C. Hamelink, *Cultural Autonomy in Global Communication*, New York, Longman, 1983.

٣١- Sur ces flux, cf. P.J. Thumerelle, *Peuples en mouvement*, Paris, CDU-SEDES, 1986 ; H.I. Safa, B.M. Du Toit (eds), *Migration and Development : Implication for Ethnic Identity and Political Conflict*, Paris, Mouton, 1975 ; W.H. McNeill, R.S. Adams (eds), *Human Migration : Patterns and Policies*, Bloomington, Indiana University Press, 1978 ; A. Cordeiro, *L'immigration*, Paris, La Découverte, 1987 ; Unesco, *International Migration Today*, Nedlands, University of West Australia, 1988 ; B. Badie, C. Wihtol de Wenden (dir.), *Le défi migratoire*, Paris, Presses de Sciences Po, 1994 ; A. Zolberg, A. Surhke, S. Aguayo, *Escape from Violence : Conflict and the Refugee Crisis in the Developing World*, New York, Oxford University Press, 1989.

٣٢- Cf., par exemple, A. Gascon, « La guerre comme rite géographique : l'exemple de la Corne de l'Afrique », *Cultures et conflits*, 1, 1991, p. 69-84.

٣٣- Cf. G. Beauge, A. Roussillon, *Le migrant et son double*, Paris, Publisud, 1988.

٣٤- Cf. sur le terrorisme, l'État et la société, P. Wilkinson, *Terrorism and the Liberal State*, Londres, Macmillan, 1986.

٣٥- Cf. X. Raufer, *La nébuleuse : le terrorisme du Moyen-Orient*, Paris, Fayard, 1987.

٣٦- Sur le rapport entre l'État et la violence, cf. L.J. MacFarlane, *Violence and the State*, Londres, Nelson, 1974.

٣٧- Sur ces questions, cf. « Terrorisme, pouvoirs publics et sociétés », numéro spécial d'*Études polémologiques*, 49, 1989.

٣٨- Cf. D. Apter, *Pour l'État, contre l'État*, Paris, Economica, 1988.

٣٩- Sur le rôle de l'opinion publique dans les relations internationales, cf. B. Cohen, *The Public's Impact on Foreign Policy*, Boston, Little Brown, 1973.

هوامش الفصل الثالث

١- Au sens de *Gesellschaft*, selon F. Tönnies, pour qui la société est « une somme d'individus naturels et artificiels dont la volonté et les domaines se trouvent dans des associations nombreuses et demeurent cependant indépendants les uns des autres et sans action intérieure réciproque », et non au sens de *Gemeinschaft* où la communauté se fonde sur une solidarité naturelle et spontanée unissant « ceux qui s'aiment » et « se comprennent » (*Communauté et société*, Paris, PUF, 1944, p. 15-16 et 50).

٢- Norbert Elias, « Les transformations de l'équilibre nous-je « », p. 215 et suiv., dans *La société des individus*, Paris, Fayard, 1991.

٣- Cf. *supra*, chap. 1.

٤- Sur tous ces points, cf. Jean-Daniel Reynaud, *Les règles du jeu. L'action collective et la régulation sociale*, Paris, Armand Colin, 1989. Pour une étude magistrale de la notion d'anomie et l'usage désordonné qu'en ont fait les sociologues, cf. Philippe Besnard, *L'anomie*, Paris, PUF, 1987.

٥- La conscience collective de Durkheim est « l'équivalent social du souverain absolu de Hobbes » comme le remarque judicieusement Jean-Daniel Reynaud (*op. cit.*, p. 31).

٦- Mancur Olson, *Logique de l'action collective*, Paris, PUF, 1978, précédé d'un superbe commentaire de Raymond Boudon.

٧- Cf. les commentaires de J.-D. Reynaud sur cette formule de Durkheim, dans *Les règles du jeu...*, *op. cit.*, p. 241-242.

٨- Définition de Dominique Carreau, *Droit international*, Paris, Pedone, 1988, p. 10.

٩- Sur le rôle du droit comme instrument de communication internationale, cf. Denys Simon, « Place et fonction du droit dans les relations internationales », *Le Trimestre du monde*, 3e trimestre 1991, p. 38 et suiv.

١٠- Cf. Michel Virally, « Le phénomène juridique », p. 31-74, dans *Le droit international en devenir. Essais écrits au fil des ans*, Publications de l'Institut universitaire des hautes

١١- Cf. les intéressants développements de Jean-Robert Henry sur « L'imaginaire juridique », p. 180-182, dans André-Jean Arnaud (dir.), *Dictionnaire encyclopédique de théorie et de sociologie du droit*, Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1988, ainsi que « La norme et l'imaginaire, construction de l'altérité juridique en droit colonial algérien », *Procès. Cahiers d'analyse politique et juridique*, 1987-1988, 18, p. 13-27, dans lesquels il est montré comment le droit est « une façon de parler du réel pour agir sur lui » et constitue en cela « le plus créateur des imaginaires sociaux ».

١٢- Principes de coexistence pacifique énoncés par Nehru et repris dans le traité sino-indien du 29 avril 1954.

١٣- Cf. Patrick Daillier, Alain Pellet, *Droit international public*, Paris, LGDJ, 1994, p. 73-75.

١٤- Monique Chemillier-Gendreau, *Humanité et souveraineté. Essai sur la fonction du droit international*, Paris, La Découverte, 1995, p. 286.

١٥- Mireille Delmas-Marty, *Pour un droit commun*, Le Seuil, Paris, 1994.

١٦- On commence à voir des syndicats interrégionaux se développer par branche dans les régions frontalières européennes, ce qui ne va pas manquer de modifier considérablement les modes de négociation dans le monde du travail.

١٧- Cf. Alain Touraine, « Existe-t-il une société française ? », p. 143-171, dans Dominique Schnapper, Henri Mendras (dir.), *Six manières d'être européen*, Paris, Gallimard, 1990, et en particulier p. 146 et suiv.

١٨- Cf. Samy Cohen, *La bombe atomique. La stratégie de l'épouvante*, Paris, Découvertes Gallimard, 1995, p. 122-125.

١٩- Cf. Pierre Hassner, « Devoirs, dangers, dilemmes », *Le Débat*, 67, novembre-décembre 1991, p. 16-23.

٢٠- Charles Kindleberger, *The World in Depression 1929-1939*, Berkeley, University of California Press, 1973.

٢١- . Stanley Hoffmann, *Le dilemme américain : Suprématie ou ordre mondial*, Paris, Economica, 1982.

٢٢- Cf. Robert O. Keohane, *After Hegemony ; Cooperation and Discord in the World Political Economy*, Princeton (N.J.), Princeton University Press, 1984, en particulier p. 37-39.

٢٣- « Social forces, States and World Orders : Beyond International Relations Theory », p. 204-254, dans Robert O. Keohane, *Neo-Realism and its Critics*, New York, Columbia University Press, 1986.

٢٤- Robert Cox lui-même est sceptique et penche plutôt pour une analyse en termes de pouvoir structurel, proche de celle de Susan Strange. Il estime que, sur le plan interne, le pacte social a été rompu et qu'il y a déclin de l'hégémonie tandis que, sur le plan international, il n'y a pas de « classe internationale ». Si hégémonie il y a, elle passe nécessairement par un État, suffisamment sûr de lui pour se poser en modèle et devenir un centre d'attraction. Il n'est pas certain que le modèle américain y réponde. Les États-Unis ont déjà le pouvoir structurel, il est peu probable qu'ils atteignent à l'hégémonie (communication au congrès de l'Association américaine de science politique, Chicago, 31 août 1987).

٢٥- Pour une réflexion plus récente sur le phénomène : Stephen Gill, *American Hegemony and the Trilateral Commission*, Cambridge, Cambridge University Press, 1990, ainsi que Joseph Nye et al., *Global Cooperation after the Cold War. A Reassessment of Trilateralism*. A Report to the Trilateral Commission, New York, The Trilateral Commission, Triangle Papers, 41, 1991.

٢٦- Cf. *Financial Times*, 19-20 octobre 1991.

٢٧- Cf. Jarrod Wiener, « Hegemonic leadership ; Naked Emperor or the Worship of False God ? », *European Journal of International Relations*, 1/2, juin 1995, p. 219-243.

٢٨- Cf. *supra*, chap. 1, « L'éclatement culturel ».

٢٩- Expression utilisée dans les instances internationales pour désigner des groupes *ad hoc* constitués à l'occasion d'une négociation et défendant un point de vue commun.

٣٠- Voir Secrétariat général de la défense nationale, *Sécurité collective et crises internationales*, Paris, La Documentation française, 1994.

٣١- Cf. Société française pour le droit international, *Le chapitre VII de la Charte des Nations unies*, Colloque de Rennes, Paris, Pédone, 1995.

٣٢- Sur toutes ces interventions, cf. Marie-Claude Smouts (dir.), *L'ONU et la guerre ; la diplomatie en kaki*, Bruxelles, Complexe, 1994.

٣٣- Dominique Carreau, *op. cit.*, p. 179-180.

٣٤- Euro-devise : somme d'argent déposée dans une banque située en dehors du lieu d'émission de la monnaie déposée ; exemple : Mark déposé par un Irakien dans une banque suisse. Si la somme est déposée en dollar, on parlera d'euro-dollar.

٣٥- Euro-obligation : obligation placée simultanément sur les marchés d'au moins deux pays et libellée dans une monnaie qui n'est pas nécessairement celle de l'un ou l'autre de ceux-ci. Le placement est effectué habituellement par des syndicats financiers internationaux composés d'institutions financières de plusieurs pays.

٣٦- Pour une description très pédagogique de ces mécanismes, de leur histoire et de leurs implications, voir Dominique Carreau, Thiébaut Flory et Patrick Juillard, *Droit international économique*, 3e éd., Paris, LGDJ, 1990, titre II.

٣٧- Cf. Henri Bourguinat, *La tyrannie des marchés*, Paris, Economica, 1995.

٣٨- Cf. Michel Aglietta, Anton Brender, Virginie Coudert, *La globalisation financière : l'aventure obligée*, Paris, Economica, 1990.

٣٩- Cf. Andrew Cornford, « Restreindre la spéculation sur les monnaies par l'impôt », *Bulletin de la CNUCED*, mai-juin 1994, 26, p. 8-10.

٤٠- Cf. Jacques Adda, « FMI-Banque mondiale : l'indispensable réforme », *Alternatives économiques*, juin 1995, 128, p. 17-19.

٤١- Sur tous ces points, cf. Marie-Claude Smouts, *Les organisations internationales*, Paris, Armand Colin, 1995.

٤٢- Cf. Jacques Adda, Marie-Claude Smouts, *La France face au Sud. Le miroir brisé*, Paris, Karthala, 1989.

٤٣- Définition de Stephen D. Krasner, p. 2, dans Stephen D. Krasner (ed.), *International Regimes*, Ithaca (N.Y.), Cornell University Press, 1983.

هوامش الفصل الرابع

١- Raymond Aron, « Qu'est-ce qu'une théorie des relations internationales ? », *Revue française de science politique*, 17, octobre 1967.

٢- Hans Morgenthau, *Politics Among Nations* (1947), New York, A.A. Knopf, 1978, p. 140-141.

٣- Cf. Robert O. Keohane, Joseph Nye, *Power and Interdependance*, Boston, Little Brown, 1977.

٤- Albert Hirschman, *National Power and the Structure of Foreign Trade* (1945), Berkeley, University of California Press, 1980.

٥- Chiffres donnés d'après les sources du Fonds monétaire international par Helen Milner, « A Three Bloc Trading System? ». Communication au congrès de l'Association internationale de science politique, Buenos Aires, 20-25 juillet 1991.

٦- En juin 1991, au terme de très longues négociations sur les composants électroniques, le Japon a dû concéder aux composants américains l'ouverture de plus de 20 % de son marché intérieur. Le gouvernement japonais éprouve de la difficulté à imposer cette mesure aux entreprises nippones. Un accord de 1986, du même type, dans le même domaine, n'avait été que très partiellement respecté, ce qui avait entraîné des représailles de la part du gouvernement américain.

En juin 1995, face aux menaces américaines d'une taxation de 100 % sur les voitures de luxe japonaises, le Japon a dû accepter d'augmenter ses importations de pièces détachées et d'ouvrir son marché aux voitures américaines.

٧- Pierre Hassner, « Intégration et coopération ou inégalité et dépendance? », *Revue française de science politique*, 6, décembre 1974, p. 1261-1266.

٨- Cf. William Mark Habeeb, *Power and Tactics in International Negotiation. How Weak Nations Bargain with Strong Nations*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1988.

٩- Paul Kennedy, *Naissance et déclin des grandes puissances*, Paris, Payot, 1989.

١٠- *Politique poursuivie par les États-Unis à l'égard des pays de l'Est depuis les années soixante-dix, illustrée par le fameux amendement Jackson-Vanik à la loi commerciale américaine qui subordonne l'octroi de la clause de la nation la plus favorisée à l'URSS à un assouplissement de la politique d'émigration soviétique. Cet amendement a été suspendu à plusieurs reprises sous la présidence Bush pour permettre à l'URSS de recevoir certaines garanties de crédit pour l'achat de céréales aux États-Unis en récompense des réformes* engagées par la perestroïka (et pour donner satisfaction au lobby céréalier américain).

١١- *Cf. Marie-Hélène Labbé, La politique américaine de commerce avec l'Est, 1969-1989*, Paris, PUF, 1990.

١٢- Cf. son article retentissant : « Trade, Technology and Leverage : Economic Diplomacy », *Foreign Policy*, 32, automne 1978.

١٣- *Cf. David Baldwin, Economic Statecraft*, Princeton, Princeton University Press, 1985.

١٤- Denis Lacorne et Christian Lamoureux, p. 287, dans *De l'arme économique*, Paris, Fondation pour les études de défense nationale, 1987.

١٥- Pour une analyse subtile des rapports « dominants/dominés » entre pays occidentaux dans les trente premières années de l'après-guerre et la difficulté de caractériser la puissance, cf. Alfred Grosser, *Les Occidentaux*, Paris, Fayard, 1978.

١٦- Joseph Nye, *Bound to Lead ; The Changing Nature of American Power*, New York, Basic Books, 1990 ; Zaki Laïdi, *L'ordre mondial relâché. Sens et puissance après la guerre froide*, Paris, Presses de Sciences Po, 1993.

١٧- Klaus Knorr parlait déjà de « non power influence », dans *The Power of Nations*, New York, Basic Books, 1975.

١٨- Susan Strange, « Toward a Theory of Transnational Empire », p. 161-176, dans E.O. Czempiel, J.N. Rosenau (eds), *Approaches to World Politics for the 1990s*, Lexington (Mass.), Lexington Books, 1989.

١٩- Jean-Louis Levet, *Le Monde*, 12 juin 1991.

٢٠- Jean-Baptiste de Boissière, Bertrand Warusfel, *La nouvelle frontière de la technologie européenne*, Paris, Calmann-Lévy, 1991.

٢١- *Ibid.*, p. 58.

٢٢- Shintaro Ishihara, *Le Japon sans complexe*, Paris, Dunod, 1991, p. 36.

٢٣- C'est en 1954, à Berkeley, que Ludwig von Bertalanffy crée, avec l'American Association for the advancement of Science, la Society for General Systems Research qui jouera un rôle décisif dans le développement de la systémique. Ce biologiste autrichien avait eu l'intuition du système dès 1928. Son ouvrage majeur : *General System Theory*, New York, G. Braziller, 1968 (trad. française : *Théorie générale des systèmes*, Paris, Dunod, 1973).

٢٤- Michel Crozier, Erhard Friedberg, *L'acteur et le système*, Paris, Le Seuil, 1977, p. 245-246.

٢٥- Jacques Lesourne, *Les systèmes du destin*, Paris, Dalloz, 1976, p. 45.

٢٦- Stanley Hoffmann, *The State of War: Essays on the Theory and Practice of International Politics*, New York, Praeger Publishers, 1965, chap. 4, repris dans « International System and International Law », p. 151, dans *Janus and Minerva*, Boulder (Col.), Westview Press, 1987.

٢٧- Anatol Rapoport, « La théorie moderne des systèmes : un guide pour faire face aux changements », *Revue française de sociologie*, 11-12, numéro spécial 1970-1971, p. 32 et suiv.

٢٨- Conclusion à laquelle parvient également Jean-Jacques Roche au terme d'un bilan approfondi, « La systémique : état des lieux au début des années 1990 », *Le Trimestre du monde*, 3ᵉ trimestre 1991, p. 27-56 ; du même auteur, *Le système international contemporain*, Paris, Montchrestien, 1994.

٢٩- Cf. *infra*, chap. 5.

٣٠- Michael Brecher empruntant cette notion à J.D. Singer et M. Small, p. 77, dans « Système et crise en politique internationale », p. 73-106, dans Baghat Korany et al., *Analyse des relations internationales. Approches, concepts et données*, Gaëtan Morin, Montréal, 1987. Cet article est une bonne synthèse des diverses tentatives d'utilisation de l'approche systémique en relations internationales.

٣١- Cf. la thèse de Jean-Pierre Derriennic, à qui ce paragraphe et ceux qui suivent ont beaucoup emprunté, *Esquisse pour une sociologie des relations internationales*, Paris, Institut d'études politiques, 1987, multigr.

٣٢- Morton Kaplan, *System and Process in International Politics*, New York, John Wiley, 1957.

٣٣- Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, Reading (Mass.), Addison-Wesley, 1979, chap. 3 et 5.

٣٤- S. Hoffmann (*Le dilemme américain : suprématie ou ordre mondial*, trad. française, Paris, Economica, 1982, chap. 3, note 9, p. 183-184) répond à la critique de K. Waltz en incluant dans la notion de structure la nature des éléments qui la composent.

٣٥- Cf. John Gerard Ruggie, « Continuity and Transformation in the World Polity : Toward a Neorealist Synthesis », *World Politics*, 35, janvier 1983, et « Structure and Transformation : Space, Times and Method », p. 21-35, dans E.O. Czempiel, J. Rosenau, *Global Changes and Theoretical Challenges*, *op. cit.*

٣٦- *World Politics*, 14, octobre 1961, repris dans *Janus and Minerva*, *op. cit.*, p. 150.

٣٧- K. Waltz, « Reflexions on Theory of International Politics : A Response to My Critics », dans Robert O. Keohane (ed.), *Neorealism and its Critics*, New York, Columbia University Press, 1986.

٣٨- Anthony Giddens, *A Contemporary Critique of Historical Materialism*, Berkeley, University of California Press, 1981, cité par J.G. Ruggie, dans E.O. Czempiel et J. Rosenau, *op. cit.*, p. 125.

٣٩- Une autre liste, fréquemment citée, a été proposée par Dina A. Zinnes, dans « Prerequisites for the Study of System Transformation », p. 9-13, dans O.R. Holsti, A.L. George et R.M. Silverson (eds), *Change in the International System*, Boulder (Col.), Westview Press, 1980 : nombre des nations, distribution du pouvoir entre les nations, objectifs des nations, types de gouvernement et de système de prise de décision à l'intérieur des nations, règles et coutumes gouvernant les interactions entre les nations, modèles relationnels entre les nations, perceptions que les nations ont les unes des autres. Cette énumération nous semble à la fois moins élégante et plus restrictive que la formulation empruntée ici à Jean-Pierre Derriennic que nous remercions d'avoir attiré notre attention sur cet apport de la littérature systémique. Nous renvoyons le lecteur à sa thèse, malheureusement non publiée, pour un point de vue légèrement différent sur ce qu'il appelle les « contraintes structurelles » du système international (*op. cit.*, p. 188-195).

٤٠- Charles Krauthammer, « The Unipolar Moment », *Foreign Affairs*, 70 (1), 1991, p. 23-33.

٤١- George Liska, *Imperial America*, Baltimore, The Johns Hopkins University Press, 1967, cité et commenté par S. Hoffmann, *Gulliver empêtré*, *op. cit.* p. 50-51. On peut aussi se rapporter à Raymond Aron, *La République impériale. Les États-Unis dans le monde, 1945-1972*, Paris, Calmann-Lévy, 1973.

٤٢- *Paix et guerre entre les nations, op. cit.*, p. 108.

٤٣- Cf. *infra*, chap. 5.

٤٤- John W. Burton, *Systems, States, Diplomacy and Rules*, Cambridge, Cambridge University Press, 1968.

٤٥- Pour une histoire et un bilan critique du transnationalisme, cf. Yves Roucaute, « Le transnationalisme comme programme de transition », *Le Trimestre du monde*, 3e trimestre 1991, p. 57-75.

٤٦- Marcel Merle, « La crise de l'État-nation », p. 148-157, dans *Forces et enjeux dans les relations internationales*, Paris, Economica, 1981 ; « Les tribulations de l'État », p. 19-67, dans *Les acteurs dans les relations internationales*, Paris, Economica, 1986.

٤٧- Leur ouvrage (*Transnational Relations and World Politics*, Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 1972) eut un retentissement considérable dans la discipline moins pour l'intérêt de l'étude de cas que pour la rigueur des concepts proposés.

٤٨- Définition proposée par Stanley Hoffmann en référence à R.O. Keohane et J. Nye dans *Le dilemme américain : suprématie ou ordre mondial, op. cit.*, p. 145.

٤٩- Nous combinons ici les principaux critères proposés par M. Brecher et E. Haas. Pour une discussion plus approfondie, cf. M. Brecher, « Système et crise en politique internationale », art. cité, p. 79 et suiv.

٥٠- James Rosenau, *Turbulence in World Politics. A Theory of Change and Continuity*, Princeton (N.J.), Princeton University Press, 1990.

٥١- *Ibid.*, chap. 10.

٥٢- *Ibid.*, p. 41.

٥٣- *Ibid.*, p. 40.

٥٤- Raymond Aron, *Penser la guerre*, Paris, Gallimard, 1976.

٥٥- Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics*, Princeton (N.J.), Princeton University Press, 1976.

٥٦- Richard Lebow, *Between War and Peace : The Nature of International Crisis*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1981.

٥٧- Robert Axelrod, « The Emergence of Cooperation Among Egoists », *American Political Science Review*, 75 (2), juin 1981, p. 306-318 ; *The Evolution of Cooperation*, New York, Basic Books, 1984, en français, *Donnant-donnant*, Paris, Odile Jacob, 1992. Dans le même esprit, cf. aussi : Kenneth A. Oye, *Cooperation under Anarchy*, Princeton (N.J.), Princeton University Press, 1986.

٥٨- Bruce Bueno de Mesquita, *The War Trap*, New Haven, Yale University Press 1981.

٥٩- Robert Jervis, *The Illogic of American Strategy*, Ithaca (N.Y.), Cornell University Press, 1984 ; *The Meaning of the Nuclear Revolution, Statecraft and the prospect of Armageddon*, Ithaca (N.Y.), Cornell University Press, 1989.

٦٠- Paul Seabury, Angelo Codevilla, *War, Ends and Means*, New York, Basic Books, 1989.

٦١- *Ibid.*, p. 4.

٦٢- Cf. Pierre Hassner, « Entre la stratégie et le désarmement : l'arms control ». Étiquette passe-partout, thème contestable ou discipline nouvelle ? », *Revue française de science politique*, 13 (4), décembre 1963, p. 1019-1049, ainsi que « On ne badine pas avec la force », *Revue française de science politique*, 21 (6), décembre 1971, p. 1207-1232.

٦٣- Colin Gray, *War, Peace and Victory, Strategy and Statecraft for the Next Century*, New York, Simon and Schuster, 1990 ; Edward Luttwak, *Le paradoxe de la stratégie*, Paris, Odile Jacob, 1989 (sous-titre anglais : *The Logic of War and Peace*). Sur ce mouvement de « restauration », cf. François Géré (à qui nous avons emprunté la définition de la stratégie proposée plus haut), *Les lauriers incertains. Stratégie et politique militaire des États-Unis, 1980-2000*, Paris, Fondation pour les études de défense nationale, 1991, p. 31-59 et 85-111.

٦٤- Thomas C. Schelling, *Arms and Influence*, New Haven, Yale University Press, 1966.

٦٥- Lucien Poirier, *Les voix de la stratégie*, Paris, Fayard, 1985.

٦٦- Pour des listes plus complètes et controversées, cf. Richard Betts, *Nuclear Blackmail and Nuclear Balance*, Washington, Brookings Institution, 1987, et Bruce Russett, « The Real Decline in Nuclear Hegemony », p. 180, dans *Global Changes and Theoretical Challenges, op. cit.*

٦٧- Voir les articles réguliers de Pierre Hassner retraçant l'évolution des discussions théoriques en ce domaine dans la *Revue française de science politique* entre 1963 et 1971, ainsi que son « Faut-il enterrer l'arms control ? », *Études internationales*, 4, décembre 1973.

٦٨- Cf. Pierre Hassner, « Violence, rationalité, incertitude : tendances apocalyptiques et iréniques dans l'étude des conflits internationaux », *Revue française de science politique*, décembre 1964, p. 1155-1179.

٦٩- Cf. les témoignages de responsables militaires recueillis par Nicolas Rigaud, « La sale guerre du Cachemire », p. 252, dans Daniel Hermant, Didier Bigo (dir.), *Approches polémologiques*, Paris, Fondation pour les études de défense nationale, 1991.

٧٠- Sur tous ces points, cf. « Les enjeux de la prolifération nucléaire », *Relations internationales et stratégiques*, 17, printemps 1995.

٧١- Cf. Michel Fortmann et Albert Legault, « Les nouveaux acteurs nucléaires : entre la responsabilité et le chaos », *ibid.*, p. 83-94.

٧٢- Cf., sur ce point, les travaux de Didier Bigo et de Daniel Hermant qui ont attiré l'attention sur l'importance des dynamiques locales bien avant que les événements à l'Est n'obligent à des révisions déchirantes. En particulier : « De l'espoir à la crainte ? Les lectures de la conflictualité », *Stratégique*, 47, mars 1990, p. 298-307 ; *Approches polémologiques*, *op. cit.*, p. 34-36 ; et la revue *Cultures et conflits*, 1, 1991.

٧٣- Cf. la présentation pleine d'enseignement de la Banque de données de l'Institut français de polémologie par Didier Bigo, *Approches polémologiques*, *op. cit.*

٧٤- Lewis Coser, *The Functions of Social Conflicts*, New York, Free Press (1956), 1964, p. 8.

٧٥- Voir Pierre Hassner, *La violence et la paix. De la bombe atomique au nettoyage ethnique*, Paris, Esprit, 1995.

٧٦- L. Poirier, *op. cit.*, « Variations sur Jomini », 3ᵉ partie.

٧٧- A. Beaufre, *Stratégie de l'action*, Paris, Armand Colin, 1966 ; *L'enjeu du désordre*. *De la contagion révolutionnaire à la guerre atomique*, Paris, Grasset, 1969.

٧٨- Pour des références et un commentaire de cette littérature sur la guerre civile, l'action des partisans, l'approche indirecte, cf. Pierre Hassner, « On ne badine pas avec la

٧٩- Il convient de saluer ici la création de la revue *Cultures et conflits* dont la vocation est précisément de combler ce fossé.

٨٠- Cf. Baghat Korany (ed.), *How Foreign Policy Decisions are made in the Third World*, Boulder (Col.), Westview Press, 1986.

٨١- George Corm, « Balkanisation et libanisation », p. 583, dans *L'état du monde 1992*, Paris, La Découverte.

٨٢- Ce thème est au cœur de la réflexion sur l'histoire de la stratégie menée par Lucien Poirier à qui la lecture de Jomini a inspiré la distinction entre « acteurs » et « actants » que nous lui empruntons ici (*Les voix de la stratégie*, *op. cit.*, p. 440 et suiv.).

٨٣- Thomas C. Shelling, *Stratégie du conflit*, Paris, PUF, 1986.

هوامش الفصل الخامس

١- Karl W. Deutsch, *The Analysis of International Relations*, New York, Prentice Hall, 1968, p. 192.

٢- Cf. William C. Olson, A.J.R. Groom, *International Relations Then and Now*, Londres, Harper Collins Academic, 1991, p. 171 et suiv., ainsi que Donald Puchala, « Integration Theory and the Study of International Relations », dans Richard L. Meritt, Bruce M. Russett (eds), *From National Development to Global Community*, Londres, Allen and Unwin, 1981.

٣- OCDE, *Intégration des pays en développement dans le commerce international*, Paris, 1992.

٤- Cf. l'analyse et la critique magistrale qui en ont été faites par Inis Claude dans son livre pionnier, *Swords into Plowshares. The Problems and Progress in International Organization*, New York, Random House, 1964.

٥- Cf. Daniel Bach, « L'intégration économique régionale en Afrique », *Économie prospective internationale*, 48, 4ᵉ trimestre 1991, p. 33-49, ainsi que Daniel Bach, Olivier Vallée, « L'intégration régionale : espaces politiques et marchés parallèles », *Politique africaine*, 39, p. 68-78.

٦- Définition donnée par Ernst Haas dans *The Uniting of Europe*, Stanford, Stanford University Press, 1958, p. 16 : « Processus par lequel les acteurs politiques des différents secteurs nationaux sont persuadés de tourner leur fidélité, leurs espérances et leurs activités vers un nouveau grand centre, dont les institutions disposent ou exigent de disposer d'une juridiction sur les États nationaux préexistants. » Cité par Chadwick Alger, « L'organisation internationale vue sous l'angle du fonctionnalisme et de l'intégration », p. 139, dans Georges Abi-Saab (ed.), *Le concept d'organisation internationale*, Unesco, 1980.

٧- Cf. « The Prospect of Integration : Federal or Functional ». *Journal of Common Market Studies*, 4 (2), 1965, p. 123-124.

٨- 3. David Mitrany, *A Working Peace System* (Londres, Royal Institute of International Affairs, 1943), Chicago, Quadrangle Books, 1966, p. 56-57. Pour une analyse plus approfondie de l'apport de David Mitrany à l'analyse des relations internationales, cf. Paul Taylor, « Functionalism : The Approach of David Mitrany », p. 125-138, dans A.J.R. Groom, Paul Taylor (eds), *Frameworks for International Co-operation*, Londres, Pinter Publishers, 1990 ; sur le fonctionnalisme, voir, des mêmes auteurs, *Functionalism : Theory and Practice in International Relations*, Londres, University of London Press, 1975.

٩- Ernst B. Haas, *Beyond the Nation State*, Stanford, Stanford University Press, 1964.

١٠- Pour un examen des rapports entre fonctionnalisme et néofonctionalisme, cf. Paul Taylor, « Introduction », p. IX-XXV, dans David Mitrany (ed.), *The functional Theory of Politics*, Londres, Martin Robertson, 1975.

١١- Ernst B. Haas, *The Uniting of Europe*, *op. cit.* ; Leon N. Lindberg, *The Political Dynamics of European Economic Integration*, Stanford, Stanford University Press, 1963.

١٢- Au terme d'une discussion compliquée où les conditions d'un règlement financier en matière agricole favorable à la France étaient liées au renforcement des pouvoirs des organes communautaires auquel s'opposait le général de Gaulle, la France cessa pour un temps de participer au fonctionnement des Communautés en pratiquant « la chaise vide ».

١٣- Pour un bilan des théories de l'intégration, cf. le numéro spécial d'*International Organization* dirigé par Leon N. Lindberg et Stuart A. Scheingold, « Regional Integration, Theory and Research », 24 (4), automne 1970, ainsi que M.E. de Bussy, H. Delorme, F. de La [illegible]e, « Approches théoriques de l'intégration européenne », *Revue française de science politique*, 20 (3), juin 1971, p. 615-653 ; cf. aussi Marie-Claude Smouts, « L'organisation internationale : nouvel acteur sur la scène internationale ? », p. 152 et suiv., dans Baghat Korany (dir.), *Analyse des relations internationales*, *op. cit.*

١٤- Adopté en décembre 1985, signé en 1986.

١٥- Cf Leon Hurwitz, Christian Lequesne (eds), *The State of the European Community, Policies, Institutions and Debates in the Transition Years*, Boulder (Col.), Lynne Rienner Publishers, 199[illegible]

١٦- Cf. Jean-Louis Quermonne, « Existe-t-il un modèle politique européen ? », *Revue française de science politique*, 40 (2), avril 1990, p. 192-210.

١٧- Pour le cas français, cf. l'étude très instructive d'Annick Percheron, « Les Français et l'Europe : acquiescement de façade ou adhésion véritable ? », *Revue française de science politique*, 41 (3), juin 1991, p. 382-404.

١٨- Robert O. Keohane et Stanley Hoffmann (eds), *The New European Community, Decision making and Institutional Change*, Boulder, Westview Press, 1991.

١٩- Pour une analyse des mécanismes et des enjeux de l'accord de Maastricht, cf. Jacques Le Cacheux, Catherine Mathieu et Henri Sterdyniak, « Maastricht : les enjeux de la monnaie unique », *Lettre de l'OFCE*, 96, 24 janvier 1992.

٢٠- Pour des critiques concordantes des règles budgétaires adoptées, cf. *ibid.*, p. 6, ainsi que le rapport très réservé de huit économistes européens, *Monitoring European Integration. The Making of Monetary Union*, Rapport annuel du Center for Economic Policy Research, Londres, 1991. Sur le même thème, voir également les billets d'André Grjebine, « Bons sentiments et politiques », *Challenges*, février 1992, p. 22 ou « La démission des élites », *Le Figaro*, 22 janvier 1992.

٢١- Sans le dire ouvertement, la France a pratiqué pour sa part une certaine politique de relance par les finances publiques depuis 1991 avec un déficit budgétaire en augmentation constante jusqu'en 1995, sans création monétaire il est vrai.

٢٢- Sur l'histoire de l'intégration économique européenne et ses rapports avec l'intégration politique, cf. Loukas Tsoukalis, *The New European Economy. The Politics and Economics of Integration*, Oxford, Oxford University Press, 1991. Pour une synthèse des principaux modes d'approche théorique de la construction européenne, cf. Robert O. Keohane, Stanley Hoffmann (eds), *op. cit.*

٢٣- John Pinder, « Positive Integration and Negative Integration : Some Problems of Economic Union in the EEC », *The World Today*, janvier 1968, p. 88-110.

٢٤- Michelle Durand, « L'Europe sociale, une grande illusion ? », *Esprit*, 179, février 1992, p. 94-95.

٢٥- Tout en sachant que cette notion est contestée.

٢٦- La « Pentagonale » lancée par l'Italie ; le Visegrad Group réunissant les dirigeants de la République tchèque de Slovaquie, de Pologne et de Hongrie pour renforcer leur pouvoir de négociation face à la Communauté européenne ; le Donauländer lancé par l'Autriche réunissant tous les riverains du Danube de la Bavière à la Moldavie ; le Alpen-Adria dont font partie la Croatie et la Slovénie, cinq provinces autrichiennes, trois régions hongroises, quatre régions italiennes et le Land de Bavière.

٢٧- Cf. K. Anderson et R. Blackurst (dir.), *Regional politics and World Order*, San Francisco, Freeman, 1979 ; GEMDEV, *L'intégration régionale dans le monde ; Innovations et ruptures*, Paris, Karthala, 1994 ; J. de Melo, *New Dimensions in Regional Integration*, Cambridge, 1993 ; Björn Hettne, « The regional factor in the formation of a new world order », p. 134-166, dans Yoshikazu Sakamoto, *Global Transformation ; Challenges to the State System*, United Nations University Press, 1994.

٢٨- Cf. Jean Coussy, « Protection et intégration interafricaine : échecs inéluctables ou occasions manquées ? », dans J.-M. Fontaine (dir.), *Réformes du commerce extérieur et politiques du développement*, Paris, PUF, 1992.

٢٩- *Political Community and the North Atlantic Area*, Princeton (N.J.), Princeton University Press, 1957.

٣٠- Si l'on applique, par exemple, cette grille de lecture aux relations franco-maghrébines qui, sous bien des aspects, forment un espace politique, on mesure l'ampleur de la question. Comme le souligne Rémy Leveau : « Sur un plan général, les communautés maghrébines en France tendent à constituer un espace de liberté, politique ou économique, qui ne peut exister dans leur pays d'origine du fait des systèmes de contrôle de la population et des pénuries diverses [...] Le droit de la nationalité, les facteurs idéologiques et religieux, l'économie créent de nouveaux domaines de contact ou de conflit où la spontanéité des acteurs sociaux est souvent mal appréciée et prise en compte par les gouvernements. Ceux-ci sont actuellement complices dans leurs efforts de contrôle des initiatives des individus et des groupes qui tendraient naturellement à créer des espaces économiques, culturels et politiques dépassant les découpages nationaux. » (« La Méditerranée dans la politique française », *Études*, septembre 1987, p. 154).

٣١- D. Bach, O. Vallée, art. cité, p. 73.

٣٢- Jean-Marie Bouissou, p. 90, dans J.-M. Bouissou, G. Faure, Z. Laïdi, *L'expansion de la puissance japonaise*, Paris, Complexe, 1992.

٣٣- Cf. *infra*.

٣٤- *Nationalism and its Alternatives*, New York, Alfred A. Knopf, 1969, p. 95.

٣٥- Deux exemples donnés par Robert B. Reich, *The Work of Nations. Preparing Ourselves for the 21st Century Capitalism*, Londres, Simon and Schuster, 1991, p. 112.

٣٦- Pour une description de ce mode d'organisation, cf. C. Bartlett, S. Ghoshal, *Le management sans frontières*, Paris, Editions d'Organisation, 1991.

٣٧- United Center on Transnational Corporations (UNCTC), *The World Investment Report 1991 : The Triad in Foreign Direct Investment*, New York, Nations unies, 1991.

٣٨- Kenichi Ohmae, *L'entreprise sans frontière : nouveaux impératifs stratégiques*, Paris, InterÉditions, 1991.

٣٩- Robert B. Reich, *op. cit.*, p. 300-305.

٤٠- Pour une vision plus nuancée des effets de la mondialisation voir : Anthony G. McGrew et Paul G. Lewis (dir.), *Globalization and the Nation State*, Oxford, Polity Press, 1992 ; Martin Shaw, *Global Society and International Relations*, Oxford, Polity Press, 1994.

٤١- Les chiffres cités proviennent du *Rapport sur le développement humain — 1991 et 1994*, du PNUD ; du Rapport de la Commission Sud, *Défis au Sud*, Paris, Economica, 1990 ; de différents rapports de la Banque mondiale.

٤٢- Il est bien certain que les notions de Nord et de Sud n'ont aucun sens géographique et que leur pertinence est matière à discussion. Il n'en demeure pas moins que la réalité du sous-développement, elle, demeure et que les pays qui en souffrent se désignent comme étant « du Sud », y compris maintenant sur le territoire de l'ex-URSS. Nous nous sommes donc crus autorisés à garder par commodité une terminologie dont nous connaissons bien toutes les insuffisances, toujours utilisée par les grandes organisations internationales (ainsi, d'ailleurs, que l'expression « Tiers Monde » qu'il n'est plus de bon ton d'employer à Paris mais que revendiquent hautement les populations intéressées).

٤٣- Source : PNUD, 1994.

٤٤- Cf. Maryke Dessing, *Support for Microenterprises. Lessons for Sub-Saharan Africa*, Banque mondiale, 1990, et les considérations du Comité d'aide au développement sur le « développement participatif » dans son rapport annuel, *Coopération pour le développement*, Paris, OCDE, 1991, p. 79 et suiv.

٤٥- Conclusions de la CNUCED dans *Le transfert et le développement de la technologie dans un monde en mutation : les défis des années 90*, TD/B/C.6/153.

٤٦- Essentiellement ceux que l'on appelle les économies développées d'Asie (EDA) et les « quasi-NEI ».

٤٧- Cf. Jacques Adda, « Du désendettement au développement », p. 31-43, dans Jacques Adda, Elsa Assidon, *Dette ou financement du développement*, Paris, L'Harmattan, 1991.

٤٨- Nations unies, *The World investment Report, 1994 : Transnational Corporations, « Employment and the Workplace »*.

٤٩- Cf. Jacques Adda, « Le tiers monde à l'heure des économies émergentes », *Alternatives économiques*, mars 1995, p. 41-43.

٥٠- Rapport de la CNUCED sur les pays les moins avancés, 1993-1994.

٥١- Cf. les travaux de Jean Coussy, en particulier « Les ruses de l'État minimum », p. 227-248 dans : Jean-François Bayart (dir.), *La réinvention du capitalisme*, Paris, Karthala, 1994.

٥٢- Pour répondre à ces nouveaux défis, le PNUD a proposé une nouvelle définition de la « sécurité humaine » qui accorde plus d'importance aux personnes qu'aux territoires : « Depuis trop longtemps, les questions de sécurité sont réduites aux menaces contre l'intégrité territoriale des pays... Sécurité de l'emploi, du revenu, sécurité sanitaire, sécurité de l'environnement, sécurité face à la criminalité : telles sont les formes que revêt aujourd'hui la problématique de la société humaine dans le monde », *Rapport mondial sur le développement humain*, 1994. Le « Sommet social » des Nations unies qui s'est réuni à Copenhague en mars 1995 a reconnu cette interdépendance entre « développement social et justice sociale », d'une part, « maintien de la paix et de la sécurité au sein des nations et entre elles », d'autre part.

هوامش الفصل السادس

١- Concile de Vatican II, *Gaudium et Spes*, § 26.

٢- Michael Novak, *Démocratie et bien commun*, Paris, Le Cerf Institut La Boétie, 1991, p. 88.

٣- Garrett Hardin, « The Tragedy of the Commons », *Science*, 162, 1968, p. 1243-1248.

٤- Donella Meadows et al., *The Limits to Growth*, New York, Universe Books, 1972 ; traduit en France sous un titre provocateur, *Halte à la croissance*, Paris, Fayard, 1972.

٥- Le président du Club de Rome, en 1991, la définit comme « le mélange, massif et désordonné, des difficultés et problèmes emmêlés et corrélés entre eux qui constituent la mauvaise passe où l'humanité s'est placée elle-même ». Ricardo Diez-Hochleitner, p. 9, dans Alexander King, Bertrand Schneider (dir.), *Questions de survie. La révolution mondiale a commencé*, rapport du conseil du Club de Rome, Paris, Calmann-Lévy, 1991.

La documentation française, *La planète Terre entre nos mains. Guide pour la mise en œuvre du Sommet planète Terre*, Paris, 1994. -٦

World Population Monitoring, 1989, United Nations Publication, Sales n° E.89.XII.12. -٧

Ces chiffres donnés par le Fonds des Nations unies pour la population sont contestés par un autre organisme de l'ONU, la Division de la population. Selon cette dernière, le taux de croissance de la population mondiale serait moins élevé : l'augmentation annuelle ne serait que de 86 millions soit 1,57 % seulement depuis 1990 contre 1,73 % dans les quinze années précédentes. La croissance démographique se ralentirait donc. -٨

Lester Brown et al., *State of the World 1989 : A Worldwatch Institute Report on Progress toward a Sustainable Society*, New York, W.W. Norton & Company, 1989, p. 192. -٩

Yves Martin, « L'effet de serre, problème politique mondial », *Projet*, numéro spécial « Environnement, prévoir l'incertain », 226, été 1991, p. 24. -١٠

Publié en 1987 par la Commission mondiale pour l'environnement et le développement à la demande des Nations unies, sous la direction de Gro Harlem Brundtland, *Notre avenir à tous*, Montréal, Éditions du Fleuve, 1988. -١١

Pour un premier bilan de la littérature sur le développement durable, cf. *The European Journal of Development Research*, « Sustainable Development », numéro spécial, 3 (1), juin 1991, ainsi que Michael Jacobs, *The Green Economy : Environment, Sustainable Development and the Politics of the Future*, Londres, Pluto Press, 1991. -١٢

Cf. Pierre Lascoumes, *L'éco-pouvoir* : environnements et politiques, Paris, La Découverte, 1994. -١٣

Cf. Michel Griffon, « La planète cultivée », *Projet*, numéro spécial « Environnement prévoir l'incertain », 226, été 1991, p. 16-23. -١٤

Rattana K. Hetzel, consultante pour le programme des Nations unies pour l'environnement, *Forum du développement*, juillet-août 1991, p. 18. -١٥

Cf. *The World Bank and the Environment : first Annual Report*, 1990. -١٦

Cf. Nicholas Onuf, « Intervention for the Common Good », p. 43-58 et Ken Conca, « Environmental Protection, International Norms and State Sovereignty », p. 147-169, dans Gene M. Lyons et Michael Mastanduno, *Beyond Westphalia ? State Sovereignty and International Intervention*, The Johns Hopkins University Press, 1995. -١٧

L'agro-business est, par exemple, le plus ferme partisan d'une reconnaissance des ressources vivantes comme patrimoine de l'humanité. Selon Jean-Paul Deléage, sous couvert de protéger la biodiversité, l'adoption de ce principe « garantirait à des intérêts particuliers l'accès à des ressources dont nul ne sait encore le rôle qu'elles peuvent jouer dans l'avenir de l'humanité » (*Histoire de l'écologie. Une science de l'homme et de la nature*, Paris, La Découverte, 1991, p. 301-302). -١٨

. Cf. l'excellente synthèse de Philippe Moreau-Desfarges dans *Ramsès 1991*, p. 313-387, ainsi que, du même auteur, « Environnement et gestion de la planète », *Les Cahiers français*, 250, et *Commentaire*, hiver 1991. Cf. aussi le numéro spécial de *Projet*, « Environnement, prévoir l'incertain », 226, été 1991. -١٩

Il s'agit de constituants présents à l'état de trace dans l'atmosphère qui ont la propriété d'absorber près de la moitié du rayonnement infrarouge émis par le soleil et réémis par les océans et la surface du sol. -٢٠

Cf. Gérard Mégie, « Changements globaux : les incertitudes scientifiques », *Projet*, numéro spécial « Environnement, prévoir l'incertain », 226, été 1991, p. 13-15. -٢١

World Resources Institute, *1990-1991 : a Guide to the Global Environment*, New-York, Oxford University Press, 1991, dénoncé par deux chercheurs indiens, Anil Agarwal et Sunita Narain, *Global Warming in an Unequal World. A Case of Environmental Colonialism*, Center for Science and Environment, New Delhi, 1991. Pour un résumé de la querelle, cf. Ignacy Sachs, *Projet*, numéro spécial « Environnement, prévoir l'incertain », 226, été 1991, p. 69-71. -٢٢

Rapport du groupe de travail intergouvernemental pour l'étude du changement de climat (IPCC, fondé en 1988 par le PNUE et l'Organisation météorologique mondiale) à la deuxième conférence mondiale sur le climat, Genève, 29 octobre-7 novembre 1990. -٢٣

٢٤- Sur la « communauté épistémique » comme nouvel acteur international voir Peter M. Haas (dir.), « Knowledge, Power and International Policy Coordination », *International Organization*, 46/1, Hiver 1992.

٢٥- Voir, sur ce point, l'étude de cas sur les pluies acides pleine d'enseignements de portée générale de Philippe Roqueplo, *Pluies acides : menaces pour l'Europe*, Paris, Economica, 1988, ainsi que, du même auteur, *Climats sous surveillance. Limites et conditions de l'expertise scientifique*, Paris, Economica, 1993.

٢٦- *Financial Times*, 9 décembre 1991.

٢٧- *Policy Implications of Greenhouse Warming*, Mitigation Panel, The National Academy Press, Washington, avril 1991.

٢٨- Cf. l'ouvrage important de Michael Grubb, *The Greenhouse Effect : Negotiating Targets*, Londres, Energy and Environmental Program of the Royal Institute of International Affairs (RIIA), 1989, qui expose clairement les différentes données de la négociation.

٢٩- Chantal et Alain Mamou-Mani, *La vie en vert, le mariage de l'économie et de l'écologie*, Paris, Payot, 1992. Cf. aussi Richard Wellord, *Environmental Strategy and Sustainable Development ; The corporate challenge for the 21th century*, Routledge, 1995.

٣٠- Pour une présentation du postmodernisme dans les sciences sociales américaines, cf. Pauline Rosenau, *Post-Modernism and the Social Sciences : Insights, Inroads and Intrusions*, Princeton (N.J.), Princeton University Press, 1992 ; pour une illustration de la déconstruction en relations internationales par des auteurs d'outre-Atlantique, cf. James Der Derian, Michael J. Shapiro (eds), *International/Intertextual Relations, Postmodern Readings of World Politics*, Lexington (Mass.), Lexington Books, 1989, en particulier les contributions de R. Ashley et de R. Walker.

هوامش الخاتمة

١- Sur la « *Global Governance* », voir : James Rosenau, « Governance in the Twenty-first Century », *Global Governance*, vol. 1, Hiver 1995, p. 13-43 ; *Our Global Neighbourhood*, The Report of the Commission on Global Governance, Oxford University Press, 1995.

٢- Sur le concept de réseau voir Ariel Colonomos, « Sociologie et science politique : les réseaux, théories et objets d'études », *Revue française de science politique*, 45/1, février 1995, p. 165-178. Également, M.F. Durand, J. Lévy, D. Retaillé, *Le monde : espaces et systèmes*, Paris, Presses de Sciences Po/Dalloz, 1994.

فهرس المؤلفين المستشهد بهم

فهرس موضوعي

هذا الكتاب



لم يعد التصور التقليدى الذى يتألف فيه النظام الدولى من مجوعة من الدول ذات السيادة ليصمد أمام أقتحام المجتمعات للعبة العالمية. فتغير الانتماءات وتجزئة السياسات الخارجية إنما يعمل على تفكيك الأطر القومية وتقسيمها بفعل عمليات تفتت وانحلال لا نهاية لها .

لقد تزعزعت النظريات ، وتغيرت طبيعة الصراعات الدولية ، وأصبحت صيغ التنظيم التقليدية عاجزة عن العمل .

ومع تعطل سلطات الدولة شيئا فشيئاً ، وتحرر الأفراد أكثر : أصبح الطابع « الأممى » الذى يعبر عن العلاقة بين الامم فى تناقص . فالعالم يسعى إلى وحدات جديدة وعلاقات مختلفة ، بطريقة تقسية ، وبمبادئ عمله ، بل ورهاناته لقد أصبحنا نشهد بأعيننا تلك التصدعات ، تليها عمليات إعادة تركيب وغدت مقاليد اللعبة فى يد عوامل أخرى كالهجرة أو الدين ، أو جماعات المافيا أو المشاريع ، بمثل ما تديرها الدول .

ويحلل هذا العمل بطريقة جديدة تماماً الاتجاهات الرئيسية التى تباشر عملها وكيف ترتبط ببعضها البعض . ومن خلال تطبيق تعاليم علم الاجتماع المقارن على دراسة العلاقات الدولية بصفة خاصة ، ونجده يشكل همزه الوصل حتى يحدد موضعه عند ملتقى عالمين : عالم المجتماعات و عالم الدول .

ويعمل برتران بادى ، أستاذاً بمعهد الدراسات السياسية فى باريس. أما مارى - كلود سموتس فهى مديرة البحث بمركز الدراسات والبحوث الدولية .

كتاب العالم الثالث



دار العالم الثالث

٣٢ ش صبري أبو علم ، القاهرة

تليفون وفاكس : ٣٩٢٢٨٨٠

